



Sanaa University
Graduate Studies
college of Literature
the department of Arabic language

Chapter and the link in the Koran deliberative study

Thesis submitted to obtain a doctorate degree in rhetoric

Prepared by student / Khaled Mohammed Ali Aoun al-Mashreqi

Supervision:

Prof. Ali Mohamed Ghaleb Al-Mikhlaifi

Dr. Ahmed Saleh Ghazi

٢٠١٩م - ١٤٤١هـ



جامعة صنعاء

الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب- قسم اللغة العربية

الفصل والوصل في القرآن الكريم درسة تداولية

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة

إعداد الطالب/خالد محمد علي عون المشرقي

إشراف :

أ.د/ علي محمد غالب المخلافي

د/ أحمد صالح غازي

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م



إقرار لجنة المناقشة والحكم بقيام الطالب بعمل التصويبات

نحن أعضاء لجنة المناقشة والحكم الخاصة برسالة طالب الدكتوراه / خالد محمد علي عون المشرقي تخصص: بلاغة || قسم: اللغة العربية || كلية: الآداب والعلوم الانسانية || الموسومة: الفصل والوصل في القرآن الكريم : دراسة تداولية تنفيذ بأن المذكور قد أجرى التعديلات والتصويبات التي طلبتها اللجنة في المناقشة.

الإسم	الصفة	التوقيع
أ.د. ابراهيم محمد سعيد الصلوي	المناقش الرئيس	
د. يحيى ابراهيم قاسم ناصر	العمتحن الخارجى	
أ.د. عبدالوهاب راوح	العمتحن الداخلى	

عميد الكلية

رئيس القسم

٤ : يمكن العمتحن الخارجى إرسال الإفادة على فاكس رقم (٢١١٠٧٢ - ٠١) لثيابة الدراسات العليا والبحث العلمى

m_hakimy 24/11/2019
esed by : m_hakimy 24/11/2019

جامعة صنعاء - تلفون : ٩٦٧ ١ ٢١٤٧٨٩ فاكس : ٩٦٧ ١ ٢١٤٠٧٢
الوقع الإكترونى : info@ygsr.net ... الموقع الإكترونى : www.ygsr.net

m_hakimy 19/11/2019
ed by : m_hakimy 19/11/2019

جامعة صنعاء - تلفون : ٩٦٧ ١ ٢١٤٧٨٩ فاكس : ٩٦٧ ١ ٢١٤٠٧٢
الوقع الإكترونى : info@ygsr.net ... الموقع الإكترونى : www.ygsr.net



رقم القرار : 20190200
تاريخ القرار : ٢٠١٩/١١/٢٠ م
مكان المناقشة : قاعة ثبث الحميدي

قرار لجنة المناقشة والحكم رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠١٩ م

انه في يوم الاربعاء ١٤٤١/٣/٢٣ هـ الموافق ٢٠١٩/١١/٢٠ م ، اجتمعت لجنة المناقشة والحكم على رسالة الدكتوراه المقدمة من الطالب / خالد محمد علي عون المشرقي المسجل بكلية الآداب والعلوم الانسانية قسم اللغة العربية والمشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في محضر إجتماعه (١) بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢ م بتشكيل لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :-

١	أ.د. ابراهيم محمد سعيد الصلوي	المناقش الرئيس	جامعة صنعاء	رئيسا
2	د. يحيى ابراهيم قاسم ناصر	الممتحن الخارجي	جامعة المدينة	عضوا
3	أ.د. عبدالوهاب راجح	الممتحن الداخلي	جامعة صنعاء	عضوا

عن رسالته الموسومة بـ (الفصل والوصل في القرآن الكريم : دراسة تداولية)
قام الطالب بعرض موضوع رسالته على لجنة المناقشة والحكم وتمت مناقشة الطالب
وبناءً على ماتقدم فإن اللجنة توصي بالآتي :-

يُمنح الطالب / خالد محمد علي عون المشرقي درجة الدكتوراه في اللغة العربية
تخصص : اللغة

* بتقدير : ممتاز جيد جدا جيد ومعدل (٥٠) (يرجى مراعاة وضع دائرة حول التقدير المناسب للطلب)

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة والحكم على القرار :-

الإسم	الصفة	التوقيع
أ.د. ابراهيم محمد سعيد الصلوي	المناقش الرئيس	
د. يحيى ابراهيم قاسم ناصر	الممتحن الخارجي	
أ.د. عبدالوهاب راجح	الممتحن الداخلي	

إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي



١١ مدير عام الدراسات العليا

٥٢

Processed by : m_hakimy 19/11/2019

صنعاء - جامعة صنعاء - تليفون : ٩٦٧ ١ ٢١٤٧٨٩ فاكس : ٩٦٧ ١ ٢١٤٧٧١
البريد الإلكتروني : info@ygsar.net الموقع الإلكتروني : www.ygsar.net

Processed by : m_hakimy 19/11/2019

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة ظاهرة الفصل والوصل في القرآن الكريم ودرستها دراسة تداولية وتطرقنا للعديد من الطروحات والآراء البلاغية التي تتعلق بالظاهرة وناقشتها مستعينة في ذلك بالتحليل التداولي لبعض من مظاهر الظاهرة في الخطاب القرآني؛ ذلك لما بين المنهج التداولي، والبلاغة من وشائج القربى؛ فالمنهج التداولي يعد من أقرب المناهج اللسانية صلة بالبلاغة بصفة عامة وبالظاهرة وما طرح حولها من آراء من قبل البلاغيين خصوصا عبد القاهر بصفة خاصة هذا وقد تكونت الدراسة من أربعة فصول وتمهيد وخاتمة.

تناولت الدراسة في الفصل الأول التعريف، ومجال الظاهرة، والصعوبة أو الإشكال الذي جعل الظاهرة تتميز عن العطف من عدمه في النحو فتوصلت إلى أن سبب الصعوبة أو الإشكال هو أن الغرض من الفصل والوصل مستلزم خطابي غير وضعي، وأن تخصيص عبد القاهر للواو من أحرف العطف وللجمل التي لا محل لها من الإعراب كان تخصيص تغليب للإشكال وليس تخصيص تعريف بالظاهر، ومن ثم فالظاهرة لا تقتصر على الواو والجمل التي لا محل لها من الإعراب وإنما قد تشمل المفرد والعطف بـ(الفاء و(ثم) إذا نتج عن ذلك إشكال؛ أي كان الغرض مستلزما خطابيا غير وضعي، وعليه فمجال الظاهرة يكمن في أحد أمرين إما العدول لعدم توفر شروط العطف كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، أو الخرق؛ كالفصل مع توفر شروط العطف أو الوصل دون توفر الشروط.

أما في الفصل الثاني فقد درست المبادئ التداولية للفصل والوصل وفيه تم الحديث عن المقاصد التداولية للعلاقة بين الجمل في فصلها ووصلها كما وجدت عند عبد القاهر، ومناقشة التفصيلات، والإضافات التي أتى بها البلاغيون بعد عبد القاهر كل ذلك عن طريق التحليل

التداولي لبعض من الشواهد التي وردت في الخطاب القرآني سواء تلك التي استشهد بها البلاغيون على إضافاتهم وتفصيلاتهم، أو المختارة من قبل الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن الظاهرة في فصلها ووصلها تخضع لمبدأين، الأول هو أن الظاهرة تكمن في الخرق؛ لذلك لا يدخل ضمنها العطف إلا إذا كان خارجاً عما هو الأصل؛ كأن يصل بين اللفظين دون تحقق شروط العطف؛ (شروط الاستقلال، وشروط التغاير)، أو أن يفصل بين اللفظين مع تحقق شروط العطف، إما لغرض بلاغي ابتغاء المتكلم من خلال الفصل؛ كالفصل بين المفردات، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وإما لوجود رابط تداولي أغنى عن الرابط اللفظي؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

المبدأ الثاني: أن العلاقات بين الجمل في فصلها ووصلها هي: ثلاث الاتصال للغياية والانفصال للغياية والتوسط بين الكمالين كما ذكرها عبد القاهر، أما ما أضافه البلاغيون من علاقات أخرى كسبه كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع والتوسط مع وجود المانع فما هي إلا استلزمات خطابية للاتصال للغية، أو الانفصال للغياية شأنها شأن البديل والتفسير والاختلاف بين الجملتين في الفعل الخطابي.

أما في الفصل الثالث فتناولت الدراسة الاستلزمات المبررة للاتصال التام، والانقطاع التام، والاستلزمات المبررة للخرق، ودرستها دراسة تطبيقية، وذلك من خلال أمثلة مختارة من القرآن الكريم، وتوصلت إلى أن الاستلزمات المبررة للاتصال التام هي: كون الجملة الثانية بدلا عن الأولى، أو تفسيراً لها، أو تأكيداً، أو تعليلاً لسابقتها، وأن الاستلزمات المبررة للانقطاع التام هي: الاستقلال، وعدم التناظر في الفعل الخطابي - الاستقلال وعدم التناظر في محور الخطاب - الاستقلال وعدم التناظر في القيد أو قائل الخطاب - كون الجملة الثانية نقلة في الخطاب، أما الاستلزمات المبررة للخرق؛ فهي: الإشارة إلى انتقال النص من الحوار الجانبي إلى الحوار العلني،

عطف مضمون جملة على مضمون جملة، عطف قصة على قصة، التأثيرات التداولية الناتجة عن العطف، منع توهم غير المراد، الإشارة إلى معنى زائد غير العطف.

وقد اختلفت الدراسة الحالية عن طرح البلاغيين في أنها جعلت الاختلاف في الفعل الخطابى مشروطا باستقلال الجملة الثانية وكون الاختلاف في الفعل الخطابى بحسب الاستعمال السياقى للجملة لا بحسب شكلها، وأنها جعلت ما سماه البلاغيون بشبه كمال الانقطاع، والتوسط مع وجود المانع، وكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال غير العلة نشأ من الجملة الأولى؛ جعلتها استلزامات خطابية مبررة لعلاقة الانقطاع التام بين الجملتين.

وتناولت في الفصل الرابع الاستلزامات المحتملة والحاصلة للفصل والوصل؛ فوجدت أن الظاهرة في فصلها ووصلها قبل النظر في الساق تخضع لاستلزامات محتملة عديدة هذه الاستلزامات قد يحذف بعضها أو تثبت كلها بعد النظر في الساق، وهو ما يدل على أن ظاهرة الفصل والفصل ظاهرة تداولية تخضع للسياق والمقصدية ومقدرة المؤول وثقافته في الوصول إلى الغرض المنشود، لذلك تختلف التبريرات للفصل أو الوصل وقد تتعدد في الشاهد الواحد تبعا لاختلاف التأويل.

هذا والله ولي الهدية والتوفيق

الباحث/ خالد محمد علي عون المشرقي

Summary of the study

The study dealt with the phenomenon of separation and linkage in the Holy Quran and studied deliberative study and touched on many of the rhetoric and views related to the phenomenon and discussed with the help of deliberative analysis of some of the manifestations of the phenomenon in the Koranic discourse; The linguistic curriculum is related to rhetoric in general and the phenomenon and the opinions expressed by the rhetoric, especially Abdel-Qaher in particular, this study consisted of four chapters and a preliminary conclusion.

The study in the first chapter dealt with the definition, the scope of the phenomenon, the difficulty or the problem that made the phenomenon distinct from the kindness or not in the grammar. It concluded that the reason for the difficulty or the problem is that the purpose of the separation and the connection is a non-positive rhetorical requirement. Which does not have a place of expression was the allocation of predominance of the forms and not allocate the definition of the apparent, and then the phenomenon is not limited to Waw and sentences that have no place of the expression, but may include singular and kindness (fulfillment and (then) if the resulting problem; A non-status rhetorical requirement, and therefore the scope of the phenomenon lies in one of two things either count For the lack of kindness conditions such as separation between the sentences that do not have a place to express, or breach such as the separation with the terms of kindness or provide connectivity without the conditions.

In the second chapter, I have discussed the deliberative principles of separation and focal point. In the Koranic discourse, whether those cited by the rhetorists on their additions and details, or selected by the study and the study concluded that the phenomenon in its separation and its connection is subject to two principles, the first is that the phenomenon lies

in the breach; It was up Between the two terms without fulfilling the conditions of kindness; (the requirement of independence, the condition of covariance), or to separate the two terms with the conditions of kindness,

Either for the rhetorical purpose sought by the speaker through the separation; such as separation of vocabulary, and sentences that have no place of expression, or the existence of a circulation link is more important than the verbal link;

The second principle is that the relations between the sentences in their separation and their connection are as follows: three contact for divorce and separation for divorce and mediation between perfectionists as mentioned by Abdel-Qaher, but the rhetoric added by other relations such as semi-Kamal communication and semi-Kamal interruption and mediation with the presence of an impediment are only rhetorical requirements for communication to language. The separation of tyranny, like the allowance and interpretation and the difference between the two sentences in the rhetorical act.

As for the third chapter, the study examined the justifications for complete communication, complete discontinuance, and justifications for breach, and studied it in practice, through selected examples from the Holy Qur'an, and concluded that the justifications for full communication are: the fact that the second sentence is instead of the first, or an explanation It has, or confirmation, or an explanation of its predecessor, and that the justifications for complete discontinuity are: independence, lack of symmetry in the rhetoric - independence and lack of symmetry in the axis of discourse - independence and lack of symmetry in the constraint or who said discourse - the second sentence is a shift in discourse, and justifications Of Violation: it refers to the transmission of text from the side dialogue to the public dialogue, Sympathetic content of a sentence upon the substance of a sentence, sympathy of a story on a story, the deliberative

effects resulting from kindness, the prevention of unintended delusion, the indication of a plus meaning other than kindness.

The current study differed from the rhetoric's argument in that it made the difference in the rhetorical verb conditional on the independence of the second sentence and the difference in the rhetorical verb according to the contextual use of the sentence and not according to its form, and that it made what the rhetoric called the perfection of interruption, mediation with the presence of the barrier, and the second sentence being an answer to A non-vowel question arose out of the first sentence; it made it justified rhetorical requirements for the complete disconnection between the two sentences.

In the fourth chapter, I examined the possible obligations of separating and connecting; I found that the phenomenon in its separation and its connection before looking at the leg is subject to many possible obligations. These obligations may delete some or all of them after looking at the leg, which indicates that the separation and separation phenomenon is a deliberative phenomenon subject to the context and destination And the ability of the interpreter and his culture to reach the desired purpose, so the justifications for the separation or connection differ and may be multiple in one witness depending on the difference in interpretation.

This God and the guardian of the gift and success

Researcher / Khaled Mohammed Ali Awn al - Mashreqi

شكر وعرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الحسن لكل أساتذتي وقسم اللغة العربية؛
فإليهم جميعاً أرف التحية، ولهم جميعاً أنحني إجلالاً وأخص منهم الأساتذتين الجليلتين؛ الأستاذة الدكتور/
علي محمد المخلاف المشرف الأول على الأطروحة، والدكتور/ أحمد صالح غازي المشرف الثاني؛ اللذين واكبا
هذه الأطروحة خطوة خطوة منذ البداية حتى استوت، وصارت إلى ما صارت إليه؛ فقد كان لهما اليد الطولى في
الإرشاد والتوجيه للباحث منذ البداية، وحتى النهاية دون كلل، أو ملل؛ فلهما جزيل الشكر، وعظيم
الامتنان، وجزاهم الله عن خير الجزاء كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الرحمن الصعفاني نائب عميد كلية
الآداب فقد ذلل الكثير من الصعاب التي اعترضت طريقي فجزاه الله عن خير الجزاء، والشكر موصول لعميد
كلية التربية بالمحويت الدكتور / محمد الشلبي ورئيس القسم كذلك.

وإن أنسى لا أنسى أن أتقدم بالشكر كذلك لأخي الكريم/ جمال محمد علي؛ أشكر له دعمه
المواصل، والسخي والذي لم ينقطع لا سابقاً، ولا في أحلك الظروف في الوقت الراهن؛ سخره الله لي ليكون سنداً
لي، ولولا الخشبة لقلت: إنه مني بمنزلة هارون من موسى "سنشد عضدك بأخيك" أسأل الله أن يجازيه عن خير
الجزاء وأن يجعل ما قدمه في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأخ يحيى عبد الرقيب عبد الله سلام على
خدماته العديدة، والمواصلة والشكر موصول كذلك لكل الذين ساندوني من قريب أو من بعيد، وأطلب منهم
الصفح إن لم أذكرهم بالاسم؛ فهم أكثر.

المقدمة

تحدثت الدراسة الحالية عن ظاهرة الفصل والوصل في القرآن الكريم، ودرستها دراسة تداولية كما هو واضح من عنوانها (الفصل والوصل في القرآن الكريم دراسة تداولية)؛ ذلك لأن التداولية منهج سياقي موضوعه بيان فاعلية اللغة معلقة بالاستعمال من حيث الأغراض والمقاصد ومراعاة الأحوال؛ فهي تنظر إلى اللغة باعتبارها نشاطا يمارس من قبل المتكلم لإفادة المخاطب معنى ضمن سياقي، ولا تكتف بوصف البنى ومن ثم لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة المعزولة عن سياقها، وإنما تدرسها بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص ما في مقام معين موجها إلى مخاطب معين؛ لأداء غرض معين كما اهتمت بالعناصر اللغوية وغير اللغوية وبذلك أعطت اللغة محلها الحقيقي وعملت على سد الثغرات في المناهج اللسانية الأخرى، وهذا هو سبب اختياري التداولية منهجا للتحليل والدراسة.

أما عن سبب اختياري ظاهرة الفصل والوصل؛ فهو: أن الباحث كان قد استوقفته واسترعت اهتمامه بعضا من المظاهر الأسلوبية في القرآن الكريم التي خرقت تفصيلات وإضافات البلاغيين بعد عبد القاهر، وهو ما عزز شك الباحث في أن ما قدمه البلاغيون من قوانين مضافة للظاهرة كشبه كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع ما هي إلا استلزامات خطابية للانقطاع التام، أو الاتصال التام وليست قوانين قائمة بذاتها.

هذا فضلا عن أن الباحث وجد أن الظاهرة في التراث البلاغي قد اقتصر البحث فيها على الناحية الشكلية أو هكذا فهم يتضح ذلك من خلال ما قدمه البلاغيون من تقسيمات وتفرعات أخرجت الظاهرة من كونها ظاهرة سياقية تخضع للمقصدية وقرائن السياق إلى المنطقية، لكل ذلك ارتأى الباحث إعادة البحث في هذه الظاهرة تداوليا من خلال النص القرآني .

ويأتي سبب اختياري القرآن الكريم من منطلق أن الظاهرة ولدت بادئ الأمر من رحم النص القرآني، ووجدت من أجل خدمة النص القرآني، وكذلك بقية الظواهر اللغوية سواء أكانت في البلاغة أم غيرها؛ فكان من الطبيعي أن تتخذ الدراسة النص القرآني مجالاً؛ ليكون لها حجة تطبيقية تسندها في ما ستتوصل إليه من أحكام ونتائج، قد تتفق أو تختلف عن سابقتها فضلاً عن ذلك؛ فالقرآن الكريم تميز عن غيره من النصوص ببلاغة الأسلوب التي وصلت حد الإعجاز.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة في اختيارها للشواهد من القرآن الكريم؛ لم يكن اختياراً عشوائياً كيفما اتفق، وإنما كان اختياراً متوائماً مع فكرة الدراسة وأهدافها؛ بحيث تكون داعمة ومؤيدة لما تطرحه من أفكار ورؤى، مع الأخذ في الحسبان أن يشمل معظم سور القرآن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها حاولت الربط بين المناهج اللسانية الحديثة والتراث البلاغي فدرست ظاهرة الفصل والوصل في القرآن الكريم دراسة تداولية، وحاولت إعادة تشكيل الظاهرة تشكيلاً جديداً يتخذ من الصعوبة أو الإشكال فيها محورا، و من العدول والخرق مبدأ تداولياً تقوم عليه أركان الظاهرة في الخطاب؛ بمعنى أنها حصرت الظاهرة في الإشكال، وليس في الجملة التي لا محل لها من الإعراب والواو دون غيرها، ولا شك أن ذلك سيوسع مجال الظاهرة في الخطاب كما أراد لها عبد القاهر أن تكون من جهة، وسيميزها عن العطف من عدمه في النحو كونها ظاهرة بلاغية من جهة أخرى.

كما أنها ومن خلال التحليل التداولي للمبادئ التداولية، ومقارنتها بما جاء عند البلاغيين من تفصيلات وإضافات توصلت إلى أن العلاقة بين الألفاظ في فصلها ووصلها هي ثلاث علاقات هي: الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية، والتوسط بين الكمالين، وأن ما جاء به البلاغيون

من تفصيلات وإضافات؛ كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع ما هي إلا استلزامات خطابية مبررة لكمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وبذلك تكون الدراسة قد حاولت التقليل من مصطلحات الظاهرة ومن تشعبها وتقسيماتها المنطقية، وحاولت العودة بها إلى أن تكون قضية تداولية تعتمد على الذوق والسياق، ومقصدية الخطاب.

أهداف الدراسة:

بناء على ما دُكرَ من دوافع سابقة تهدف الدراسة الحالية إلى ما يأتي:

- إعادة قراءة الظاهرة في ضوء التداولية قراءة جديدة؛ قراءة تنطلق من النص إلى القاعدة، وتتخذ من الإشكال محورا سواء من حيث التعريف بها، أو تحديد مجالها كونها ظاهرة بلاغية تداولية تختلف عن العطف من عدمه في النحو، وتخضع للسياق والمقصدية.
- إثبات أن ظاهرة الفصل والوصل تكمن في الاستلزام الخطابي غير الوضعي، وليس في كون الموصول، أو المفصول جملة لا محل لها من الإعراب.
- إثبات أن ما ذكره البلاغيون -بعد عبد القاهر- من تفصيلات وتفريعات كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع؛ ما هي إلا استلزامات خطابية للاتصال للغاية، والانفصال للغاية تتغير بتغير السياق، وتخضع لقرائن الخطاب، وقدرة المؤول وثقافته، وقد تتعدد في النص الواحد تبعا لوجهة التأويل.

يأتي هذا بناء على افتراضات وفرضيات مسبقة بنتها الدراسة عن الظاهرة، وسعت إلى

التحقق منها من خلال فصولها، وتتمثل هذه الفرضيات بالآتي:

- أن ظاهرة الفصل والوصل ظاهرة تداولية تكمن في الخرق، أو العدول عن الأصل وتتمحور حول الاستلزمات الخطابية غير الوضعية، وهذا هو ما يميزها عن الظواهر الأخرى كظاهرة العطف من عدمه في النحو.

- أن العلاقات التداولية بين الألفاظ هي ثلاث علاقات؛ كما ذكرها عبد القاهر، وهي الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية، والتوسط بين الكمالين.

- أن ما ذكره البلاغيون - بعد عبد القاهر - من تفصيلات أخرى كسبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف؛ ما هي إلا استلزمات خطابية مبررة للعلاقات السابقة التي هي كمال الاتصال، وكمال الانقطاع مثلها مثل التوكيد، والبدل، وعطف البيان، والاستئناف بنوعيه، والاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء.

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضيات؛ فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والقائم على تحليل الآراء والطروحات التي جاء بها البلاغيون خصوصاً عبد القاهر، ومقارنتها مع ما أفرزته التداولية من طروحات تتعلق بالاستلزمات الخطابية، وأفعال الكلام واستقراء الشواهد من النص القرآني، وتحليلها تحليلًا تداوليًا وفق ما افترضته الدراسة، ومقارنتها مع تحليل البلاغيين وفق رؤيتهم وتفريعاتهم لمصطلحات البلاغة من جهة، ووفق ما طرحه عبد القاهر واللسانيات التداولية من آراء من جهة أخرى، وذلك بغية إثبات أو نفي الافتراض.

لذلك اعتمدت الدراسة خطة مكونة من أربع فصول يسبقها تمهيد، ويعقبها خاتمة وذلك

على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه تم الحديث عن التداولية، وعن أبرز مفاهيمها وعلاقة التداولية بالبلاغة، كما

تحدثت عن العلاقة بين مصطلح الفصل والوصل، والاستلزام الحواري عند غريس.

الفصل الأول: (مصطلح الفصل والوصل)، وقد احتوى المباحث التالية :

١- مصطلح الفصل والوصل ومجاله في البلاغة، وفيه تناولت الدراسة التعريف

بالمصطلح من الناحية اللغوية كما وجد في المعاجم العربية وتفسير القرآن الكريم، ومن الناحية

الاصطلاحية؛ كما وجد عند البلاغيين القدامى، كما تناولت بالحديث أهمية الظاهرة ومجالها في

الدرس البلاغي.

٢- الإشكال في الواو، والإشكال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعلاقتها

بالاستلزام؛ تم من خلالهما التعرف على الإشكال الذي يتبدى من خلال الربط بالواو سواء على

مستوى المفرد أو الجملة، وكذلك من خلال الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من

الإعراب، وعلاقة الإشكال بنوعي الاستلزام؛ الوضعي، وغير الوضعي، وذلك من خلال التحليل

التداولي لشواهد مختارة من القرآن الكريم، ومقارنتها مع الوصل والفصل في المفرد واستخدام روابط

أخرى غير الواو.

٣- التعريف الإجرائي بالظاهرة، ومجالها في الدراسة الحالية، وفي هذا المبحث حاولت

الدراسة التوصل إلى تعريف يجمع أركانها ومظاهرها في الخطاب ويمنع غيرها من أن يدخل

فيها.

الفصل الثاني: (المبادئ التداولية للفصل والوصل)، واحتوى المباحث الآتية :

١-قوانين الظاهرة عند عبد القاهر ومقاصدها التداولية، وفي هذا المبحث تناولت الدراسة

كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مبيّنة المقاصد التداولية لكل منهم عند

عبد القاهر الجرجاني.

٢-تفصيلات البلاغين لقوانين الظاهرة، وعلاقتها بمظاهرها في القرآن الكريم، وفي هذا

المبحث تحدثت الدراسة عن علائق الفصل والوصل، وتعرضت للتفصيلات والإضافات التي

جاء بها البلاغيون؛ كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع

وجود المانع من العطف، وتناولتها بالتحليل لبعض مظاهرها في الخطاب القرآني بغية الكشف

عن صلتها بقوانين الظاهرة عند عبد القاهر، والتأكيد على أنها استلزمات خطابية لكمال

الاتصال، وكمال الانقطاع، وليست قوانين قائمة بذاتها.

٣-المبادئ التداولية لظاهرة الفصل والوصل في الدراسة الحالية، في هذا المبحث

تحدثت الدراسة عن مبدئين اثنين تخضع لهما ظاهرة الفصل والوصل في البلاغة، وتتميز عن

العطف من عدمه في النحو الأول: أن ظاهرة الفصل والوصل تكمن في الخرق؛ لذلك لا يدخل

ضمنها العطف إلا إذا كان خارجاً عمّا هو الأصل، والثاني: أن العلاقات بين الألفاظ في

فصلها، ووصلها ثلاث علاقات: الاتصال للغاية، والانفصال للغاية، والتوسط بين الكمالين،

ولكل واحدة من هذه العلاقات استلزمات خطابية غير وضعية تبررها أي تخضع للسياق

وقرائنه وثقافة المتلقي وقدرته على استنتاجها.

الفصل الثالث:(الاستلزمات المبررة لعلائق الفصل والوصل) وقد احتوى المباحث الآتية:

١- الاستلزمات المبررة لعلاقة الاتصال للغاية: وفي هذا المبحث تناولت الدراسة -عن

طريق التحليل التداولي للشواهد- أربعة استلزمات خطابية هي: التوكيد، والتفسير، والبديهة،

والتعليل.

٢- الاستلزمات المبررة لعلاقة كمال الانقطاع: وفيه تمت دراسة الاستلزمات الخطابية

المبررة لكمال الانقطاع دراسة تطبيقية من خلال شواهد مختارة من القرآن الكريم، وهذه

الاستلزمات هي: الاستقلال، وعدم التناظر في الفعل الخطابي - الاستقلال وعدم التناظر في

محور الخطاب- الاستقلال وعدم التناظر في القيد أو قائل الخطاب- كون الجملة الثانية نقلة

في الخطاب.

٣- الاستلزمات المبررة لخروقات العطف، التوسط بين الكمالين: وفي هذا المبحث تناولت

الدراسة الاستلزمات المبررة لخروقات العطف التي هي: عطف مضمون جملة على مضمون

جملة، وعطف مضمون قصة على مضمون قصة- التأثير الحاصل بين المتعاطفين إما تأثير

أحادي الجانب، أو تأثير متبادل، ومن ذلك أيضاً الإشارة إلى معنى زائد يطرأ على الجملة

نتيجة الخرق قد يكون الحذف أو غيره.

الفصل الرابع: (الاستلزمات المحتملة والحاصلة لظاهرة الفصل والوصل)، وهذا الفصل

هو دراسة عملية تطبيقية وقد احتوى مبحثين هما :

الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل، والاستلزمات المحتملة والحاصلة المبررة

للفصل: وفيهما تناولت الدراسة مجموعة من الشواهد الموصولة، والمفصولة في القرآن الكريم،

ودرست الاستلزمات المحتملة قبل النظر في السياق وقرائنه، والحاصلة بعد النظر في السياق.

الدراسات السابقة

دُرِسَتْ الظاهرة من قبل العديد من البلاغيين ومن تلك الدراسات دراسة:

الدكتور/ صباح عبيد دراز في كتابه **البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل**؛ فقد تحدث عن الفصل والوصل بين المفردات والجمل، وعن الأسرار البلاغية لتشابه النصوص في البنية واختلافها في الفصل والوصل، كما تحدث عن الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب بالتقسيم نفسه الذي وجد عند البلاغيين القدماء.

والفرق بين دراسة الدكتور وهذه الدراسة هو أن الدكتور صباح وإن أدخل الفصل والوصل بين المفردات ضمن الظاهرة إلا أنه لم يذكر الفرق بين الفصل والوصل في البلاغة، والعطف من عدمه في النحو، بينما الدراسة الحالية فرقت بينهما على أساس نوع الاستلزام المبرر للفصل والوصل، كما أن دراسة الدكتور وإن انتقدت إغراق الأقدمين في المصطلحات إلا أنها درست الظاهرة على نهجهم المعهود؛ فجعلت للفصل والوصل خمس علاقات هي: كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين، بينما الدراسة الحالية فرقت بين العلاقة، والاستلزام المبرر لها؛ فجعلت العلاقة بين الجمل ثلاث علاقات هي: كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين، وجعلت ما تبقى من تفصيلات استلزمات خطابية لها؛ لأنها تتغير بتغير السياق ووجهة التأويل لذلك قد تتعدد التبريرات وقد تتغير في الشاهد الواحد تبعاً لثقافة المؤول واتجاهاته الفكرية، فضلاً عن مبررات أخرى ذُكرت في محلها من الدراسة، كما أن الدراسة الحالية درست الاستلزمات المحتملة والحاصلة للفصل والوصل، بينما دراسة الدكتور صباح أغفلت ذلك، والدراسة الحالية درست الظاهرة دراسة تداولية بينما دراسة الدكتور دراسة بلاغية.

الدكتور/ منير سلطان في دراسته التي قدمها بعنوان: **الفصل والوصل في القرآن الكريم**

دراسة أسلوبية بلاغية، وقد احتوت الدراسة على أربعة فصول، وتمهيد تحدث في التمهيد عن حياة المصطلح من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة الاستقرار والتشعب، وتحدث في الفصل الأول عن الفصل والوصل قبل الجرجاني، وفي الفصل الثاني عن الفصل والوصل عند الجرجاني، وفي الفصل الثالث عن الفصل والوصل بعد الجرجاني، أما الفصل الرابع؛ فقد خصه لتذوق الظاهرة في القرآن الكريم، وفي هذه الدراسة تولى الباحث عن مصطلحات الدراسة التي أتى بها عبد القاهر وفصلها البلاغيون، ودرست الظاهر ضمن مصطلحين كبيرين هما الفصل والوصل وهي دراسة قريبة الشبه بدراسة روابط الجملة أو النص وليس بكونها نوعا خاصا من تلك الروابط؛ الأمر الذي لم يتضح معها الفرق بينها كونها روابط خاصة تخضع للسياق ومقصدية المتكلم وبين غيرها من روابط النص الأخرى؛ فقد تحدث عن حروف العطف كلها دون استثناء، و تناول رويط أخرى كأحرف الجر وضمير الفصل وغيرها من الروابط، وذهب إلى أن الفصل قد يكون بالأداة وبغيرها وكذلك الوصل.

الباحث/ يوسف عواد في دراسته المعنونة بـ(**النكات البلاغية للفصل والوصل في سورة**

البقرة)، وهي رسالة دكتوراه مكونة من تمهيد، وخمسة أبواب تضمنت أربعة عشر فصلا تناول الباحث في الباب الأول بفصوله الثلاثة الحديث عن تاريخ المصطلح في العصر الجاهلي، والإسلامي، والعباسي، وتحدث في الباب الثاني عن الفصل والوصل عند النحاة، والنقاد والبلاغيين، وتحدث في الباب الثالث عن الوصل والفصل بين المفردات، والجمل التي لها محل من الإعراب، وتناول في الباب الرابع الحديث عن الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب أما في الفصل الخامس؛ فقد خصه للدراسة التطبيقية؛ حيث تحدث فيه عن الفصل

والوصل في سورة البقرة في الفصل الأول، وتحدث في الفصل الثاني عن التناصب بين الآيات في السورة ونظام ربط المعاني.

وهذه الدراسة لا تختلف عن دراسة السابقين إلا بكونها طبقت ذلك على سورة البقرة، وأنها لم تحصر الظاهرة على الجملة، وإنما شملت المفرد والجملة التي لها محل؛ بحيث لا يتضح أن هناك فرقا بين الظاهرة في البلاغة، و دراسة العطف من عدمه في النحو، ويبدو ذلك جليا من الناحية النظرية كما هو في الباب الثالث، والناحية التطبيقية في الباب الخامس.

الباحث/ طارق بولخصايم في دراسته المعنونة بـ (نظام الفصل والوصل بين البلاغة والنحو دراسة تطبيقية في سورة النور) رسالة ماجستير عام ٢٠٠٦م، و تكونت الرسالة من ثلاثة فصول ومدخل تمهيدي؛ تحدثت الدراسة في التمهيد عن علاقة المعاني بالنحو، وتتبع المصطلح قبل عبد القاهر؛ لتتوصل إلى أن الظاهرة نمت وترعرعت على يد عبد القاهر، وفي الفصل الأول تحدثت عن الفصل والوصل عند البلاغيين، وفي الفصل الثاني درست الفصل والوصل عند النحاة، وفي الفصل الثالث الذي هو عبارة عن بحثين؛ خصصت المبحث الأول للموازنة بين البلاغيين والنحاة في تناول الظاهرة، وخصصت المبحث الثاني للدراسة التطبيقية.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن البلاغيين ركزوا على الفصل والوصل بين الجمل ولم يهتموا بالمفرد إلا القليل منهم، وأنهم في تناولهم للظاهرة ساروا في اتجاهين: اتجاه يعتمد على الذوق في تحليله كدراسة عبد القاهر، والزمخشري، واتجاه جنح إلى التقعيد والتقنين، والاستعانة بالفلسفة في معالجة بعض جوانب الظاهرة؛ كتقسيم الجامع بين الجملتين إلى عقلي، وخيالي، ووهمي كالسكاكي، والقزويني، وذكرت الدراسة أن البلاغيين قد أفادوا من الدرس النحوي كثيرا إلا أنهم لم يحددوا كل مواضع الفصل والوصل بين الجمل، وإنما ركزوا على أسلوب واحد هو العطف.

الدكتور/ محمد رضا الحوري، و الدكتور/ منصور أبو زينة في بحثهما المعنون بـ(الفصل والوصل في متشابه النظم القرآني دراسة بلاغية تفسيرية)، وهو بحث تتبع الآيات المتشابهة التي ورد فيها الفصل، والوصل من خلال كتب المتشابه اللفظي وما ذكره المفسرون بهذا الصدد، وخلص إلى نتائج أبرزها: أن السياق هو الركيزة الأساس في الكشف عن أسرار الفصل والوصل في الآيات المتشابهة، وأن للفصل والوصل أثرهما في اختلاف العلماء حول استنباط الأحكام الفقهية، وأن علل الفصل والوصل في متشابه النظم القرآني تتزاحم لكنها لا تتعارض، وهذا مظهر من مظاهر الإعجاز .

الدكتور/ عبد القادر عبدالله فتحي في بحثه المعنون بـ (الفصل والوصل في القرآن الكريم؛ سورة النبأ وعيس أنموذجا)، وهو بحث مكون من فصلين، الأول منهما بعنوان: مواضع الفصل وتطبيقاته؛ توزع على ثلاثة مباحث، والفصل الثاني بعنوان: مواضع الوصل وتطبيقاته وزع أيضا على ثلاثة مباحث، وهي دراسة سارت على منوال الأقدمين في دراستهم للفصل والوصل؛ خلاص من خلالها الباحث إلى التأكيد على ارتباط الفصل بموضوع العطف لاسيما عطف البيان، والتوكيد، والبدل، وأثبت أن الفصل لا يعني عدم وجود جامع معنوي وكشف عن أهمية الفصل والوصل في إظهار الإيجاز القرآني وأهميته في التفسير والبيان .

وهناك دراسات أخرى كالفصل والوصل في خطب نهج البلاغة للإمام علي للدكتور/حسن هادي نور، والفصل والوصل عند عبد القاهر، وعلاقته بالأسلوبية رسالة ماجستير للباحثة حورية بنمره.

إن كل الدراسات السابقة الذكر - على الرغم من أهميتها وإفادة الدراسة الحالية منها في بعض الجوانب بدرجات مختلفة، خصوصا ما يتعلق بالجانب النظري - فإن الدراسة الحالية تختلف عنها جميعا في:

كونها درست الظاهرة في القرآن الكريم دراسة تداولية، وهي دراسة جديدة لم يُسبق لها من قبل على حد علم الباحث.

وإذا كانت الدراسات السابقة- في أغلبها- قد حصرت الظاهرة في الواو، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وبعضها وسعت مجال الظاهرة توسيعا أخرجها من مجالها، بحيث أصبح الفرق بينها وبين العطف، وعدمه في النحو منعما؛ فإن الدراسة الحالية قد حصرتها في الاستلزام التخاطبي غير الوضعي؛ أي في الإشكال؛ لتمييز عن العطف من عدمه في النحو من جهة وبتسع مجالها ليشمل المفرد والجملة بشرط الإشكال في معرفة الغرض من الفصل والوصل؛ أي أن يكون الغرض مستلزما استلزاما خطابيا غير وضعي، وإن كانت الدراسة لا تدّعي السبق في توسيع مجال الظاهرة بحيث يكون توسعا مشروطا؛ فقد وجد هذا الاتساع عند عبد القاهر، والزمخشري، والزمكاني، ويحيى بن حمزة، ومحمد محمد موسى غير أنها تدّعي السبق والتفرد في أنها عرفت الظاهرة تعريفا تداوليا يتخذ من الإشكال محورا ويلم بأركانها في الخطاب ويمنع غيرها من الدخول معها في هذا التعريف.

كما أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها أعادت تشكيل الظاهرة - وفقا لنظرة عبد القاهر لها- على أساس من المبادئ، والاستلزمات التخاطبية المبررة؛ حيث جعلت الظاهرة خاضعة لمبدأين؛ الأول: أنها ظاهرة تداولية تكمن في الخرق، والثاني أن العلاقة بين الألفاظ في فصلها ووصلها ثلاث علائق: كمال الاتصال، وكمال الانقطاع والتوسط بين الكمالين، وكل واحدة من هذه العلائق تخضع -في تبريرها- لاستلزمات مستتبطة من السياق

وقرائنه ومقصدية المتكلم وثقافة المؤول واتجاهاته الفكرية، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها عند تناولها للوصل بين الجمل اشترطت وجود الخرق، واشترطت الاستقلال بالإضافة إلى الاختلاف في الخبر والإنشاء مبررا للفصل للانقطاع التام .

وإذا كانت الدراسات السابقة عند بعض الباحثين قد خصصت جزءا من دراستها لدراسة الفصل والوصل في الجمل الحالية، وللحديث عن الجامع وأقسامه على طريقة السكاكي، فإن الدراسة الحالية تركت ذلك لأمرين: الأول أن الجملة الحالية لها محل من الإعراب؛ فهي واقعة موقع المفرد ولا إشكال فيها إلا ما كانت مستلزما مستلزما محتملا؛ فقد تحدثت الدراسة عنها في الفصل الرابع عند الحديث عن الاستلزمات المحتملة، والحاصلة، أما بخصوص الجامع ونوعه؛ فهو تقسيم منطقي يتنافى مع حقيقة الظاهرة؛ كونها ظاهرة تداولية تخضع للسياق ومؤشراته، ومقصدية الخطاب، وقدرة المؤول، وثقافته، واتجاهاته الفكرية، ولا تخضع لتلك التقسيمات والتفريعات التي أوردها السكاكي.

التمهيد

لقد تعدّدت النظريات اللسانية المعاصرة، وتتنوع بتنوع اتجاهاتها، ومنابعها وأصبحت من الكثرة بمكان مع ذلك يمكن حصرها في اتجاهين متقابلين؛ أحدهما يدرس النظام اللغوي، وعلاقة عناصره ببعضها بعضا دراسة شكلية معزولة عن سياقها، ويهتم بالشكل أكثر من اهتمامه بالمعنى ودراسة اللغة بوصفها نصا مجردا لا بوصفها خطابا، وأبرز نظريات هذا الاتجاه البنيوية، والنحو التوليدي التحويلي.

أما الاتجاه الثاني؛ فيدرس اللغة في الاستعمال اليومي، ويدرس الضوابط التي تحكم اللغة في الاستعمال، ودور المقام، والسياق غير اللغوي في التواصل الإنساني، ويمتاز بعنايته بكل من المتكلم، والسامع، والعلاقة بينها، وما يرافق الكلام من حركات الجسم، وتغييرات الوجه، ومن هم المشاركون في الاتصال اللغوي، وبئة الحدث المكانية والزمانية كما يهتم بالمقصدية، وقدرة السامع علي اكتشافها^(١)، وتحت هذا الاتجاه تتضوي التداولية pragmatics بوصفها منهجا يقوم على دراسة علاقة اللغة بمستعملها.

لقد كان أول ظهور لمصطلح التداولية:(pragmatics) بمفهومه السابق عند العالم والفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس charls morris سنة ١٩٣٨ وتطور بعد ذلك في العقد السابع من القرن العشرين علي يد ثلاثة من فلاسفة اللغة في جامعة أكسفورد هم: أوستن (Austin)، وسيريل (searle)، وجرايس (Grice)^(٢).

(١) ينظر: محمود نحلة ، أفاق في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢م: /٥٧
(٢) السابق /٩، و ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب، القاهرة (د.ت): / ١٨٢

تُقَلَّ بعد ذلك إلى العربية، وتمت ترجمته بعدة ترجمات منها: التداولية، والذرائعية، والبرجماتية، والوظائفية، والاستعمالية، والتخاطبية، والنفعية، والقصدية، غير أن أفضل هذه الترجمات - كما يراها الدارسون وتتفق معهم الدراسة الحالية - هي: التداولية؛ لأنها تحيل على التفاعل والحوار، والتخاطب، والتواصل بين الأطراف المتجاورة في الخطاب^(١).

١- التعريف بالمصطلح

١-١ المعنى اللغوي للتداولية: (Pragmatic)

التداولية في اللغة مصدر صناعي مأخوذ من الجذر (دول)؛ للدلالة على معان عدة أبرزها: انتقال الشيء من مكان إلى آخر، أو تحوله من حالة إلى أخرى، أو دورانه، وتكراره، وتعاقبه.

قال ابن فارس: " (دول)؛ (الدا والواو واللام) أصلان: أحدهما يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان، والآخر يدلُّ على ضَعْفٍ واسترخاءٍ؛ أمَّا الأوَّلُ فقال أهل اللغة: انْدَالَ القومُ، إذا تحوَّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداولَ القومُ الشيءَ بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض (...).، وأمَّا الأصل الآخرُ فالدَوِيلُ من النَّبْتِ: ما يبس لعامِهِ. قال أبو زيد: دال الثَّوبُ يَدُولُ، إذا بَلِيَ"^(٢)، وجاء في القاموس، (الدَّوْلُ): انقلاب الدهر من حال إلى حال؛ أي: تحوله من حالة إلى أخرى^(٣).

(١) ينظر: جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، شبكة الألوكة www.Alokah.Net / ٥
(٢) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٣١٥/٢ مادة دول).
(٣) ينظر: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١/ ١٢٩٤ (مادة دول)

وذكر صاحب التاج^(١): أن الشيء تَدَاوَلُوهُ : أَخَذُوهُ بِالذُّوْلِ، وَتَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي؛ أَخَذَتْهُ هَذِهِ مَرَّةً

وهذه مَرَّةً، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا

بَيْنَ النَّاسِ﴾ {آل عمران: ١٤٠} أي نُدِيرُهَا مِنْ دَالٍ ؛ أَي: دَارٍ ؛ قَالُوا: دَوَالِيكَ؛ أَي : مُدَاوَلَةً عَلَى

الأمر، أو تَدَاوُلٌ بَعْدَ تَدَاوُلٍ؛ كَمَا فِي الْعُبَابِ، وَدَوَالِيكَ: مِنْ تَدَاوَلُوا الْأَمْرَ بَيْنَهُمْ يَأْخُذُ هَذَا دَوْلَةً وَهَذَا

دَوْلَةً، وَتَدَاوَلْنَا الْعَمَلَ؛ الْأَمْرَ تَتَاوَلْنَاهُ، وَدَالَتِ الْأَيَّامُ دَارَتِ، وَدَالَتِ لَهُ الدَّوْلَةُ، وَتَدَاوَلْنَا الْحَدِيثَ كَرَرْنَاهُ؛

قال عَبْدُ بَنِي الْحَسَّاسِ^(٢):

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقًّا بِالْبُرْدِ مِثْلَهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

ولا تكاد المعاجم الأخرى تخرج عن الدلالات السابقة للجذر اللغوي (د و ل)؛ التي هي

الانتقال، والتحول، والتكرار، والتعاقب، والدوران، وكلها أفعال تحتاج إلى حركة واستمرار، وتكون

بين طرفين أو حالتين.

وفي هذا السياق يذكر الدكتور/ طه عبد الرحمن أن كل هذه المعاني تتمحور حول انتقال

الشيء، إما من مكان إلى آخر، أو من حالة إلى أخرى والانتقال يقتضي وجود طرفين متفاعلين

أحدهما منتج والثاني مستقبل، وهذا قريب من المقصود بالتداولية في الاصطلاح؛ التي هي دراسة

اللغة في الاستعمال، من حيث أن اللفظ متحول من حال عند المتكلم إلى حال أخرى عند السامع،

(١) محمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح/مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٥٠٧/٢٨ (مادة دول)

(٢) هو شاعر مخضرم واسمه سحيم عبد بني الحساس ابن هند بن سفيان بن نوفل بن عصاب بن كعب بن سعد بن عمرو بن مالك بن ثعلبة بن مروان بن أسد بن خزيمه، يكنى أبا عبد الله، وهو زنجي أسود فصيح، توفي في حدود الأربعين للهجرة. (ينظر: محمد بن شاكر الكتبي، فوات الوفيات، تح/إحسان عباس، دار صادر، ط ١، د.ت): (٤٢/٢).

وهو متبدل بفعل الاستعمال، ومنتقل بين الناس؛ يقال نقل الحديث عن فلان؛ بمعنى: رواه عنه، ودار الحديث على الألسنة بمعنى جرى، واللغة أداة للاتصال والتفاعل بين الناس^(١).

١-٢ التداولية (Pragmatic) اصطلاحا

تعددت التعاريف بمصطلح التداولية: (Pragmatic)^(٢) ومن هذه التعاريف:

التداولية: "هي الدراسة التي تعني باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية، والسياقات المرجعية والمقامية والحديثة والبشرية"، وعرفها أ. م ديلر (A . M Diller) بأنها: "تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب وتتنظر في الوسائط الخاصة به قصد تأكيد طابعه التخاطبي"، كما عرفها ل سفز (L.Sfez) بأنها: "الدراسة أو التخصص الذي يتدرج ضمن اللسانيات، ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل"^(٣).

كما أن هناك العديد من التعاريف حصرها الدكتور نعمان بوقرة^(٤)؛ منها أن التداولية هي:

- دراسة الأسس التي نستطيع بها أن نعرف لِمَ تكون مجموعة من الجمل شاذة في الاستعمال.
- دراسة كل جوانب المعنى المهملة في النظريات الدلالية.

(١) ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣ ٢٠٠٧م: ٢٤٤ /

(٢) يعود هذا التعدد إلى تعدد منابعتها، وتداخلها مع علوم أخرى أسهمت في تشكيلها، كالفلسفة وعلم النفس، وعلم الدلالة، وعلم الاجتماع؛ إذ إن من المنظرين لها فيلسوفين هما أوستن (Austin)، وسيريل (Searle)، وعالما مختصا في اللسانيات الاجتماعية هو: غمبرز (Garnperz)، يضاف إلى هؤلاء مدرسة ذات توجه نفسي هي مدرسة بالو ألتو (Pallo Alto)، وهو الأمر الذي يجعل منها تداوليات (Pragmatics) بصيغة الجمع وليست تداولية واحدة. (فليب بلا نشيه، التداولية من أوستن إلى غوفان، تر/ صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م: ١٤٠-١٧)

(٣) المرجع السابق: ١٨، ١٩

(٤) ينظر: د/نعمان بوقرة، ملامح التفكير التداولي عند الأصوليين، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة المعهد العالي للفكر الإسلامي العدد (٥٤) ٢٠٠٨م: ١٠ / وما بعدها.

- العلم الذي يعنى بالشروط اللازمة؛ لتكون الأقوال مقبولة، وسليمة، وملائمة للموقف التواصلي الذي يجري فيه الخطاب.

- دراسة السياقات المختلفة، والوسائل المستخدمة لغويا للتعبير عن عمل معين.

- مذهب لساني يدرس طرائق، وعلاقة النشاط اللغوي بمستعمله، كما يدرس كيفية استخدام العلامات اللغوية بنجاح.

من ثم لقد تعددت التعاريف الاصطلاحية للتداولية وتداخلت، الأمر الذي يصعب معه الوقوف على تعريف جامع مانع^(١)، إلا أن أنسب تعريف من وجهة نظر الدراسة الحالية هو تعريف الدكتور مسعود صحراوي؛ الذي ينص على أن التداولية: " علم جديد للتواصل؛ يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"^(٢).

وإنما كان أنسب تعريف؛ لأنه أكثرها تحديدا وإبرازا للمقصود بالتداولية؛ فقد أشار إلى حداثة المنهج وأنه علم، وهذا يعني أنه قائم على نظريات لها قوانين ومبادئ تحكم الخطاب تأليفا وتأويلا، وأشار إلى مهمة هذا المنهج من حيث كونه يهتم بدراسة التواصل تأليفا وتأويلا، وأن قوانينه، ونظرياته مستمدة من التواصل؛ يتضح هذه من خلال اختيار اللام دون الفاء؛ حيث قال: (للتواصل) وهذه اللام تحتمل أن تكون للتعليل؛ فهي تبين الغرض من هذا العلم وهو دراسة التواصل؛ كما تحتمل أن تكون للملك؛ أي أن هذا العلم ملك للتواصل من حيث إن قوانينه مستمدة منه لتدرسه دراسة ديناميكية متحركة غير سكونية في المجال اللغوي دون غيره من المجالات الأخرى لتواصل، والاتصال، ولذلك قال: (يدرس الظواهر اللغوية في لاستعمال)؛ فهو بهذا ميزه

(١) ينظر: محمود نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: / ١١

(٢) د/ مسعود صحراوي، التداولية عند العرب دار الطليعة، بيروت ، ط١، ٢٠٠٥م: ١٦

عن المنهج السيميائي الذي لا يقتصر على الاتصال اللغوي فحسب وإنما يشمل الجوانب الأخرى للاتصال، كما ميزه أيضا عن المنهج البنوي الذي يدرس اللغة دراسة سكونية، و أشار - أيضا - إلى الآلية التي يتبعها المنهج التداولي في التأويل؛ التي تميزه عن بقية المناهج اللسانية الأخرى من حيث كونه لا ينغلق على الخصائص اللغوية، أو البنائية، بل يدمج مشاريع معرفية أخرى في علم النفس، وعلم الاجتماع كالاستدلالات والاعتقادات والنوايا، والعلاقات الاجتماعية، ويتضح هذا من خلال قوله: (ويدمج مشاريع)

لذلك كانت التداولية منهاجا لسانيا لا يقتصر على الجوانب اللغوية فحسب، ولا ينضوي تحت أي علم من علوم اللغة الأخرى، ولكنه يتقاطع ويشترك معها في بعض الجوانب؛ فهو يشترك مع علم الدلالة في دراسة المعنى، كما يشترك مع علم اللغة الاجتماعي في تبين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، أو الموضوع الذي يدور حوله الكلام ومرتبة كل من المتكلم والسامع، وأثر السياق غير اللغوي في انتقاء السمات اللغوية، وتنوعها، كما يشترك ويتداخل -أيضا- مع علم اللغة النفسي في الاهتمام بقدرات المشاركين التي لها أثر في أدائهم كالانتباه، والذاكرة والشخصية^(١).

(١) ينظر: محمود نحل، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٠/، ١١

٢- علاقة التداولية بالبلاغة:

على الرغم من أن المنهج التداولي منهج لساني حديث النشأة إلا أن البحث في العديد من مصطلحاته وطروحاته قد بدأ قديماً عند العلماء العرب خصوصاً في الدرس البلاغي؛ حيث نجد البلاغيين قد تحدثوا عن فكرة التداول بالمعنى الحديث، وناقشوها في أكثر من موطن من موطن حديثهم عن بلاغة الخطاب وبلاغة المتكلم خصوصاً ما يتعلق بقسم المعاني في البلاغة العربية؛ فقد درسوا اللغة في الاستعمال، ومن خلال المقام؛ فتحدثوا عن بلاغة المتكلم بصفته مرسلاً للخطاب، وعن بلاغة الخطاب بصفته الرسالة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وتكلموا عن المخاطب، وحالاته بصفته مستقبلاً للخطاب، وعن الشروط التي ينبغي للمتكلم أن يراعيها حتى يكون كلامه مطابقاً لحال السامع.

كما اهتمت الدراسات البلاغية ببعض القضايا التي تعد اليوم من أساسيات البحث التداولي، ودرست النص اللغوي بصفته خطاباً بين مرسل، ومستقبل في سياق معين، وليس نصاً شكلياً معزولاً عن سياقه، وتحدثت عن المقام بأنواعه، ومطابقته لمقتضى الحال والخبر والإنشاء، وعن تنوع الخبر تبعاً لتنوع حال المخاطب، وهي ملامح وسمات من صميم البحث التداولي، تبدو واضحة في العديد من المؤلفات والأعمال البلاغية؛ كدلائل الإعجاز للرجاني (ت ٤٧١هـ)، والكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ومفتاح العلوم لسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وكتاب الإيضاح للقزويني (ت ٧٣٩هـ)، وغيرها من الكتب التي اهتمت، وعالجت العديد من القضايا والسمات التي هي من صميم البحث التداولي في الوقت الراهن، وهو ما جعل بعض الباحثين يقول: "إن العرب

القدماء كانوا سباقين إلى الحديث عن التداولية من الدرس الأوربي بزمن طويل، ويتضح هذا جليا من خلال حديثهم عن المقام وتوضيحاتهم لفكرة (لكل مقام مقال)^(١).

ولعل حديث عبد القاهر عن النظم وعن السياق وأثرهما في اختلاف المعنى أصدق دليل على ذلك؛ فقد أشار إلى أن اللفظ لا يتحدد معناه أو منزلته من الفصاحة، وعدمها بمعزل عن السياق، أو النظم الذي هو توخي معاني النحو، وأن المزية للفظ ترجع لمراعاة مكانه من النظم، وليس لكونه منفردا منزوعا عن السياق، كما أن المعنى يحدده السياق الذي هو النظم نجد ذلك واضحا في سياق حديث عبد القاهر عن الكناية حيث ذكر أن حقيقة الكناية ترجع إلى كونها إثبات لمعنى أنت تعرفه عن طريق المعقول، وليس عن طريق اللفظ ألا ترى أن: كثير الرماد يعني: كثير القرى والضيافة، ولا يعني كثرة إحراق الحطب كما هي الدلالة الأصلية للفظ^(٢).

تعرض الجرجاني لبعض المفاهيم التداولية الأخرى، وإن بمسميات مختلفة؛ كحديثه عن الاستلزام الحوارى، وكيفية الاستدلال عليه؛ نلمح ذلك من خلال تقسيمه للكلام؛ فقد قسمه إلى ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ، والآخر يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل إلى الغرض؛ كالكناية والاستعارة والتمثيل؛ يقول: " وإذا قد عرفت هذه الجملة فهانها عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى؛ تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، ومعنى المعنى أن تحصل من اللفظ معنى، ثم يقضى بك المعنى إلى المعنى الآخر"^(٣)

(١) د/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، (د.ت): ٣٣٧/

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا: ٣٣٠/، ٣٣١، ٣٥٩

(٣) المرجع السابق/ ٢٠٣

و تحدث البلاغيون القدامى ومن ضمنهم السكاكي عمّا يعرف اليوم بالأفعال الكلامية وذلك عند حديثهم عن الخبر والإنشاء وقسموها بحسب قوتها الإنجازية إلى أفعال خطابية ذات قوة إنجازية حرفية، وأفعال خطابية ذات قوة إنجازية مستلزمة، واقترحوا آلية لتحليل خروج الأغراض الأصلية إلى أغراض بلاغية؛ حيث اقترح السكاكي لذلك مفاهيم أربعة هي الأصل- المقام- وإجراء الأصل أو امتناعه- الملايسة^(١).

واهتموا أيضا بعناصر العملية التواصلية وربطها بالمتكلم ودوره في عملية الإبلاغ وحال المتلقي حتى يطابق كلامه مقتضى حال السامع؛ نجد ذلك واضحا من خلال تقسيمهم للخبر بحسب حال المخاطب؛ فقد قسموا الخبر بحسب حالة المخاطب إلى ثلاثة أضرب: خبري، وطلبي، وإنكاري؛ فإذا كان المخاطب خالي الذهن ألقى إليه الخبر دون توكيد: (محمد ناجح)، وإذا كان شاكا في الحكم ألقى إليه الخبر مؤكدا بمؤكد واحد: (إن محمدا ناجح)، وإذا كان منكرا للحكم أوكد له الخبر بأكثر من مؤكد بحسب درجة إنكاره: (إن محمدا لناجح، أو والله إن محمدا لناجح)^(٢).

إن مواطن الالتقاء بين التداولية والبلاغة كثيرة، ليس هذا مقام حصرها؛ فستكتفي الدراسة الحالية بذكر بعض مما قاله الباحثون؛ فقد ذهب الدكتور مسعود صحراوي إلى أن البلاغة العربية تتصل وتلتقي بالتداولية في الكثير من المفاهيم، والمقولات التداولية كمراعاة غرض المتكلم وضرورة الربط بين الخطاب وملابساته، والتميز بين المقامات المختلفة في الاستعمال الفعلي للغة، وربط

(١) ينظر: د/أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط ١ ٤٣١-٢٠١٠م: ٤٩/
(٢) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تح/نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت): ١٦١/

بين المستوى الدلالي، والمستوى التداولي، وبين أشكال الخطاب الظاهرة واستعمالاته المختلفة جريا على مبدأ أن اللسان وضع واستعمال وأنه يوجد أكثر من مستوى في الاستعمال^(١).

ويرى ليتش: أن البلاغة تداولية في صميمها^(٢)، و يذهب الدكتور/ محمد العمري إلى أن البلاغة العربية قد أعيد لها اعتبارها في الدراسات المعاصرة في ما يعرف بالتداولية^(٣)، ويرى الدكتور/ صلاح فضل أن التداولية والبلاغة تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة للممارسة الفعل على المتلقي على أساس أن النص اللغوي، إنما هو نص في موقف، كما أن مفهوم التداولية وجد ليغطي بطريقة منهجية المسافة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية لكل مقام مقال^(٤).

(١) ينظر: د/مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م: ٧٦، ٧٧.

(٢) ينظر: د/صلاح فضل، البلاغة، وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة ١٩٩٩م: ٨٩/

(٣) ينظر: د/ محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق المغرب، ١٩٩٩م: ٢١٤/

(٤) ينظر: د/ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص: ٨٩/

٣- أشهر المفاهيم التداولية

لقد قامت التداولية على مفاهيم عدة من أبرزها: الافتراضات السابقة، الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، نظرية الملاءمة، وهنا ستحاول الدراسة الحديث عن تلك المفاهيم بالقدر الذي يكشف عن المقصود منها ويوضحها للقارئ الكريم دون إسهاب، أو تفصيل نظرا لأنها قد أشبعت بحثا من قبل الكثير من الباحثين الذين تحدثوا عن التداولية^(١).

٣-١- الافتراض السابق: (presupposition)

في كل تواصل لساني ينطلق المتحاوران من معطيات وافتراضات معترف بها؛ تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق نجاح التواصل، وهي محتواة ضمن السياق والبنى التركيبية؛ ففي قولنا: اجلس على هذا المقعد، ولا تجلس على هذا يفترض ضمنا أن هناك مقعدا شاغرا، وجواره شخص واقف^(٢)، وفي قولنا: سلم على الأولاد. يفترض -ضمنا- أن المخاطب متزوج ولديه أولاد، وأن يكون هناك رابط يربطه بالمخاطب، ولو فقد أحد هذه الشروط فقد التواصل. ويختلف الافتراض السابق عن الأقوال المضمرة؛ في أن الأقوال المضمرة ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه وليس كذلك الافتراض السابق الذي يحدد على أساس من معطيات لغوية؛ فالأقوال المضمرة كتلة من المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، وتحقيقها في الواقع رهن خصوصية سياق الحديث^(٣)؛ ففي قولنا: الحر شديد هذا اليوم قد يفهم هذا القول على أنه:

(١) من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، و د/سعد صحراوي، التداولية عند العرب، و د/ العياشي أدراوي، في التداول اللساني من الوضع بالظاهرة إلى وضع القوانين لها، و د/ ليلي كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا، (٢) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب/٣١، و د/ محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي/٢٦ (٣) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب/٣١

- وصف لحالة الجو .

- طلب لفتح النافذة بطريقة مهذبة.

- طلب لإغلاق النافذة في حال كان الجو بارداً والنافذة مفتوحة.

- حث على ارتداء الملابس الخفيفة أو الثقيلة.

- التنبيه على ارتداء الملابس اللائقة اجتماعياً، وغير ذلك من التأويلات التي تتعدد بتعدد

السياقات.

٣-٢- الأفعال الكلامية: (Speech act)

الأفعال الكلامية: مفهوم تداولي حديث النشأة؛ ولد في رحاب المدرسة التحليلية الغربية ونشأ على يد الفيلسوف اللغوي والإنجليزي جون أوستن (G. Austen)، من خلال سلسلة من المحاضرات ألقاها في جامعة أكسفورد ما بين: ١٩٥٢م-١٩٥٤م، كذلك في جامعة هارفارد عام ١٩٥٥م، وطبعت بعد وفاته في كتاب بعنوان: (كيف نصنع الأشياء بالكلمات) (How to do things with words)، ثم تطور هذا المفهوم فيما بعد على يد سيرل (Searle) إلى أن أصبح نظرية تداولية لها أهميتها وقيمتها في تحليل النصوص لدرجة أن التداولية تنسب إليها^(١).

وتتلخص فكرة هذه النظرية في الآتي^(٢):

- أن وظيفة اللغة لا تقتصر على الوصف، وإنما قد تنجز أفعالاً.

(١) ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٤٢/، وفليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٦١/، ود/العبد جلوي، نظرية الحدث الكلامي من أوستن إلى سيرل، مجلة الأر العدد الخاص، أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب: ٥٣/

(٢) ينظر: جاك موشرلر- آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية، تر/ مجموعة من الباحثين، إشراف، عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م: ٥٧/، ٦٨، ود/العبد جلوي نظرية الحدث الكلامي: ٥٣/، ٥٥

- أن أيّ ملفوظ في موقف تواصلّي معين سواء كان: كلمة أو جملة؛ هو عمل لغوي أو فعل لغوي إما وصفي خبري (descriptive)؛ يوصف بالصدق أو الكذب إذا كان يصف أشياء وقعت في الخارج، وإما فعل أدائي (Performance)؛ لا يتصف بالصدق والكذب، وإنما بالتوفيق أو الإخفاق إذا كان لا يصف واقعا، وإنما يحقق أداء أو فعلا تخاطبيا.

- أن كل ما نريد قوله يمكن أن يقال.

- أن المتكلم عندما يلقي جملة ذات دلالة يقوم بإنجاز الأفعال الآتية:

أ- الفعل اللفظي: (locutionary act) ويسمى أيضا فعل القول

ويقصد به اطلاق الألفاظ في جملة ذات بناء نحوي سليم ينتج عنها معنى محدد وهو

المعنى الأصلي، وله مرجع يحيل إليه.

ب- الفعل الإنجازي: (illocutionary act)

وهو ما يؤديه الفعل الأصلي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي، ويسميه

بعض الباحثين **الفعل المتضمن في القول** فمثلا الفعل المتضمن في القول في قوله تعالى: ﴿وَلَا

تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾ المؤمنون: ٢٧ هو التهديد والوعيد للذين ظلموا وليس

النهي عن المخاطبة كما هو ظاهر في فعل القول.

ج- الفعل التأثيري: (perlocutionary act)

ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع سواء أ كان أثرا إيجابيا أم سلبيا،

وحتى يتضح المقصود من هذه الأفعال سنسوق المثال الآتي: إذا دخل عليك شخص وقال: هناك

أفعى خلف هذا الباب؛ فإنه بذلك القول يكون قد أنجز ثلاثة أفعال خطابية: الأول الفعل اللفظي

ويتمثل في أصوات العبارة السابقة، وهيئة تركيبها، ومعناها الحرفي الذي هو وجود أفعى خلف الباب، ومرجعه وجود الأفعى، والفعل الثاني هو: الفعل الإنجازي، و يتمثل في التحذير، و الثالث هو الفعل التأثيري، ويتمثل في الخوف والفرح بمجرد نطق العبارة السابقة^(١).

والفعل الإنجازي هو الأساس التي تقوم عليه النظرية برمتها؛ فقد أدرك أوستن أن الفعل اللفظي لا ينعقد الكلام إلا به، والفعل التأثيري لا يلزم كل الأفعال؛ لذلك وجه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي؛ حيث أصبح لبّ هذه النظرية؛ فأصبحت تعرف به، وتسمى به، وقد نص سيرل على أن الفعل الإنجازي هو: الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلاً يسمى دليل القوة الإنجازية يبين لنا نوع الفعل الإنجازي، ويتمثل في نظام الجملة، والنبر والتنظيم، وعلامة الترقيم في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل وما يسمى الأفعال الأذنية^(٢).

٣-٣- مبدأ الملاءمة:

مبدأ الملاءمة هو مبدأ تداولي تأسس على يد الباحث اللساني الفرنسي د. سبربر (D.SPerber)، والبريطاني د. ولسون (D.WILSON)، و هذا المبدأ ينافس مبدأ التعاون عند غرايس إذ إنه يتمتع - من وجهة نظر سبربر، و ولسون - بالقدرة على تأدية الخدمات عينها التي تقدمها القواعد الغرايسية مجتمعة^(٣).

وينص هذا المبدأ - كما صاغه سبربر، و ولسون - على أن كل عمل تواصلية إشاري يبلغ رجحان مناسبه بأقصى نسبة، وبناء على ذلك يمكن تحديد المناسبة بصفته مفهومًا قوامه

(١) ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي: ٦٧/، ٦٨

(٢) ينظر: جاك موشلر، آن ريبو، القاموس الموسوعي ٤٧/

(٣) ينظر: كاترين كيريرات - أوريكوني، المضمهر، تر/ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٣٥١

المقارنة، ويحدده عاملان أساسان هما الجهد المبذول، والأثر السياقي؛ فكلما أحدث القول آثارا سياقية كان القول مناسباً، وكلما قل الجهد في معالجة قول ما كان القول مناسباً أيضاً، وتتمثل الآثار السياقية في الآتي^(١):

- إضافة معلومة، وسنصطلح على وصف هذا النوع بالاستلزام السياقي الذي نستخلصه من القول في الآن نفسه.

- حذف معلومات ويكون عندما يتضارب استلزام سياقي، أو شكل قضوي لقول مع قضية احتفظت بها الذاكرة فيحذف أضعفها.

- دعم قوة القضية التي تحتفظ بها الذاكرة.

ويكون القول ضمن تأويل ما منسجماً مع مبدأ المناسبة، أو الملاءمة إذا أمكن للمتكلم أن يتوقع منطقياً أن يكون ذلك القول مناسباً بقدر أقصى بالنسبة للسامع؛ بمعنى أن النقطة الحاسمة هي أن التأويل قد يخضع لعدة احتمالات بناء على الفرضيات السياقية؛ لأن التأويل الحاصل ليس رهن القول فحسب، وإنما هو حصلية للتوافق بين القول والفرضيات^(٢).

٣-٤- الاستلزام التخاطبي: (Conversational implicature)

ظهرت فكرة الاستلزام التخاطبي عند غرايس (Grice)؛ فقد لاحظ أن بعض الأقوال تبليغ أكثر مما تدل عليه مجموع الكلمات التي تكوّن الجملة، وفرق بين ما يقال (What is said) وما يقصد (What is meant)؛ فما يقال هو: ما يدل على معناه بظاهر لفظه أما ما يقصد؛

(١) ينظر: جاك موشلر- آن ريبو، القاموس الموسوعي: ٩٦، ٩٧

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٠٤، ٩١

فهو الذي يحتاج إلى إعمال الفكر لاستخراجه، فمعناه مشتق من المعنى الأول^(١) سمي الجانب الذي يفلت من شروط صدق الجملة استلزامات خطابية، وقسمها- بحسب العامل الذي يحدث الاستلزام- إلى استلزامات وضعية إن كان العامل لغويا، واستلزامات محادثية إن كان العامل مبادئ عامة مقترنة بالتواصل؛ أي غير لغوي^(٢).

وبهذا فإن الاستلزامات التخاطبية هي: المعاني غير الصدقية للأقوال؛ بمعنى أن جمل اللغة قد تدل على معان ضمنية تتحدد دلالتها عبر السياق الواردة فيه^(٣)؛ إنها لون من ألوان الإضمار الحوارية الذي يرمي إلى الوقوف على جملة ما؛ فيفسر هذه الجملة، ويؤولها وفقا للسياق، والظروف المحيطة بها^(٤)؛ فعندما يقول المتكلم: (الحر شديد هنا)؛ فهذه العبارة لها معنيان: معنى صريح، ومعنى ضمني؛ المعنى الصريح، أو الحرفي هو: وصف أو إخبار بحالة الجو أنه شديد الحرارة، ولكنها في ظروف معينة قد تستلزم طلب فتح النافذة، وهذا هو المعنى الضمني، أو الاستلزام الخطابية الذي استند إلى معلومات سياقية ومعلومات أخرى من خارج اللغة في الاستدلال عليه؛ فالاستدلال الذي أفضى إلى تأويل الجملة السابقة (الحر شديد هنا) على أنها مرادفه لـ(افتح النافذة لو سمحت)؛ قد استند إلى معلومات ثلاث: معلومة معرفية (يستدعي الحر الشديد التهوية)، ومعلومة إدراكية (وجود نافذة في الغرفة مغلقة)، ومعلومة اجتماعية (مساواة المتكلم للمخاطب)^(٥).

(١) ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي: ٣٣/

(٢) ينظر: جاك موشر- آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٢١٢/

(٣) ينظر: ليلي كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي نموذجاً، أطروحة

دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج خضر، باتنة، كلية الآداب قسم اللغة العربية: ١٠٧/

(٤) ينظر: عادل مصطفى، فهم الفهم مدخل إلى الهرمينا طبقاً لنظرية التأويل من أفلاطون إلى جاد أمر، رؤية

للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١ ٢٠٠٧م/ ٨٧

(٥) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص الجملة العربية: ٥٥/

٤- أنواع الاستلزمات الخطابية:

تقسم الاستلزمات التخاطبية بحسب العامل الذي يحدثها، وكيفية حصولها والاستدلال عليها إلى استلزمات وضعية، واستلزمات خطابية غير وضعية، والاستلزمات الخطابية غير الوضعية تنقسم بدورها إلى استلزمات محادثية، واستلزمات غير محادثية، وتنقسم الأخيرة إلى استلزمات محادثية معممة، واستلزمات محادثية مخصصة، وذلك على النحو الآتي^(١):

٤-١- الاستلزمات الخطابية الوضعية وغير الوضعية:

الاستلزمات الخطابية الوضعية هي: تلك الأقوال المضرة التي تنشأ من خلال قادح لغوي في البنية السطحية؛ فإذا قال المتكلم: (جون إنجليزي إذن فهو شجاع)؛ استلزام ذلك أن جميع الإنجليز شجعان، وأن مصدر شجاعته هي: جنسيته، وهذا الاستلزام لم يقله المتكلم وإنما تولد بفعل (إذن)، وهو قادح لغوي في البنية السطحية؛ لذلك سماه غرايس استلزاما خطابيا وضعيا^(٢).

أما الاستلزمات الخطابية غير الوضعية؛ فهي التي لا تنقذ بفعل عامل لغوي في البنية السطحية، وإنما تتولد من خلال مبادئ عامة مقترنة بالتواصل والمعقولية كمبدأ التعاون عند غرايس^(٣)، أو من المعنى الوضعي والمعارف الخلفية للمتخاطبين؛ فعندما تخبر عن شخص ما يشتغل في مؤسسة مالية؛ فنقول: (فلان على علاقة جيدة بزملائه، ولم يزج به في السجن بعد)؛ فإن هذا القول يستلزم خطابيا أن سلوك هذا الشخص غير سوى، لكن هذا الاستلزام لم ينشأ بفعل

(١) ينظر: جاك موشلر - آن ربيو القاموس الموسوعي للتداولية: ٢١٢/

(٢) ينظر: المرجع السابق

(٣) ينص مبدأ التعاون على ما يلي: لتتناسب مساهمتك التحادثية مع ما هو مطلوب منك عند المستوى الذي تبلغه وعبر الغاية أو المنحنى المقبول من التبادل الكلامي المحكي الذي تكون ملتزما فيه. (ينظر: كيربرايت- أوريكوني، المضمرة: ٣٤٥/)

عامل لغوي كما في المثال السابق، وإنما نشأ من خلال المعارف الخلفية للمتحاورين، وبفعل عوامل أخرى غير لغوية؛ لذلك كان الاستلزام في مثل هذه الحالة استلزماً خطابياً غير وضعي^(١).

٤-٢- الاستلزمات الخطابية المحادثية وغير المحادثية :

تتقسم الاستلزمات الخطابية غير الوضعية إلى قسمين كبيرين هما:

١- الاستلزمات الخطابية غير المحادثية، وهي تلك الاستلزمات التي تحتسب انطلاقاً من

المعنى الوضعي للكلمات، ومن المعارف الخلفية، وترتبط بحكم غير محادثية ذات طبيعة جمالية أو أخلاقية من ذلك حكمة (كن مؤدباً) عند غرايس، وهي حكم ليست كونية كحكم المحادثة وإنما هي قواعد خاصة بثقافة ما، ولا تحمل صفة الكونية، بل هي قواعد جمالية ترتبط بنظرية الوجوه؛ التي تنطلق من فرضية أن كل فرد يحرص قبل كل شيء في إطار التفاعل الاجتماعي على الحفاظ على ماء الوجه؛ فمن حيث المبدأ يجب على المتحاورين أن يحرص كل منهما على الحفاظ على ماء وجه الآخر؛ ولا يعرضه للخطر وذلك ما يسمح بإقضاء مظاهر التأدب من صنف الاستلزمات الخطابية المحادثية^(٢).

٢- الاستلزمات الخطابية المحادثية، وهي الاستلزمات التي لا تتقدح من خلال عامل لغوي،

وإنما من خلال حكم المحادثة وقانون التعاون والذي ينص على أنه من المفترض أن يكون كل مشارك في عملية التبادل القولي متعاوناً؛ بمعنى أن إسهامه يجب أن يكون وفق ما هو مطلوب منه^(٣)، وهو قانون حوارى عام يشمل أربعة مبادئ فرعية هي^(٤):

(١) ينظر: جاك موشر - آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: /٢١٢

(٢) ينظر: جاك موشر - آن ريبو، القاموس الموسوعي: /٢٥٦، و كيربرات- أوريكوني، المضمرة، تر/رينا خاطر: /٤٠٨.

(٣) ينظر: جاك موشر - آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: /٢٦٦

(٤) ينظر: المرجع السابق، ومحمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي: /٣٤

- مبدأ الكم (Quantity):

وينص على أن تجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب دون أن تزيد عليه أو تنقص

منه.

- مبدأ الكيف (Quality)

لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

- مبدأ المناسبة (Relevance):

اجعل كلامك على علاقة مناسبة بالموضوع؛ فإذا قلت لشخص ما أننا القيادة قارب البنزين

على الانتهاء؛ فإن ذلك يستلزم السؤال الآتي: هل بإمكانك أن تدلني على محطة البنزين؟

- مبدأ الطريقة (Manner):

كن واضحاً ومحدداً؛ فتجنب الغموض، وتجنب اللبس، وأوجز ورتب كلامك، وتعد حكمة

الترتيب المثال الأفضل لذلك فلو قلت: (امتطى فلان فرسه وتوارى عن الأفق)؛ فإن ذلك يستلزم:

(وإثر ذلك).

وحتى يتضح المقصود بتلك المبادئ عند غرايس (Grice) يمكن سوق المحادثة الآتية

بين زوج (أ) وزوجة (ب):

أ- أين مفاتيح السيارة؟

ب- على المائدة.

لو نظرنا إلى هذه المحادثة القصيرة سنجد أن مبدأ التعاون والمبادئ الحوارية المتفرعة عنه

متحققة كاملة فيها؛ فلقد أجابت الزوجة إجابة واضحة (الطريقة)، و كانت صادقة (الكيف)،

واستخدمت القدر المطلوب من الكلمات دون زيادة (الكم)، وأجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال الزوج؛ لذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام؛ لأنها قالت ما تقصده.

غير أنه في موقف تواصلتي معين قد يحدث انتهاك لهذه القواعد، أو بعض منها لاستلزمات تخاطبيه يقصدها المتكلم من خلال هذا الانتهاك، أو من أجل تجنب انتهاك حكمة أخرى يكون المتكلم ملزماً أكثر باحترامها مثال ذلك أن يقال: (الرجل هو الرجل) فإن هذا التعبير قد انتهك حكمة الكم وهذا الانتهاك قد استلزم خطايا القول: (الرجال سواء أنانيون - ذكريون - مغرورون ... الخ).

وكذلك أن يقال: (إما أن علياً سيأتي وإما لا)^(١)؛ فإن هذا التعبير قد استلزم القول: لا أعرف إن كان علياً سيحضر.

وخير ما يمثل الانتهاك لمبدأ النوع هو المجاز بأنواعه غير أن سيبرير، و ويلسون أبدأ اعتراضاً كبيراً على معالجة المجاز باعتباره ضرباً من الاستلزام؛ لأن الاستلزام يضاف إلى دلالة الجملة في حين المجاز يحل محل الدلالة الحرفية كما أن العلاقة بين القضايا في باب المجاز ليست منطقية وإنما نفسية^(٢).

ومما يمثل اختراق حكمة العلاقة أن نقول أثناء الحديث عن شخص، ما:- (على فكرة غداً أين سنذهب؟) فإن هذا الاختراق يستلزم الطلب من المخاطب الكف عن الحديث عن ذلك الشخص دون أن تقول ذلك صراحة.

(١) ينظر: جاك موشر - آن ريبو: ، القاموس الموسوعي / ٢١٨، ٢١٩
(٢) ينظر: المرجع السابق

٤-٣- الاستلزمات الخطابية المعممة والمخصصة :

تقسم الاستلزمات التي تتقدح من خلال حكم المحادثة إلى قسمين هما:

- **الاستلزمات المحادثية المخصصة: (particularized)** التي ترتبها إلى السياق

تفترض التمكن من جملة من المعلومات التي تكون المعارف المشتركة^(١)؛ أي أنه لا يحصل

الاستدلال إلا استنادا إلى معرفتنا بالظروف والأحوال المخصصة للخطاب.

أ- أين اختفت الحلوى؟.

ب- تبدو فرح في غاية السرور.

فإن إجابة (ب) عن سؤال (أ) تستلزم استلزاما محادثيا مخصصا أن فرح هي من أكلت

الحلوى ويمكن القول: "إن كل المفاهيم الناشئة عن اعتبار مبدأ المناسبة هي مفاهيم مخصصة

لأنها لا تكون كذلك إلا بالنظر إلى الموضوع قيد الدراسة"^(٢).

- **الاستلزمات الخطابية المعممة: (generalized)**، وهي تلك الاستلزمات التي لا

ترتبها إلى السياق، وإنما ترتبها في حصولها إلى الوحدات اللغوية وحدها، ومن أمثلة ذلك أن

يقال: أحمد سيقابل امرأة هذه الليلة؛ فيستلزم ذلك استلزاما خطابيا معمما أن المرأة ليست أخته

ولا زوجته أو أمه، إذ لو كانت كذلك لعرف المتكلم هذه المرأة، ولشدة ارتباط هذا النوع من

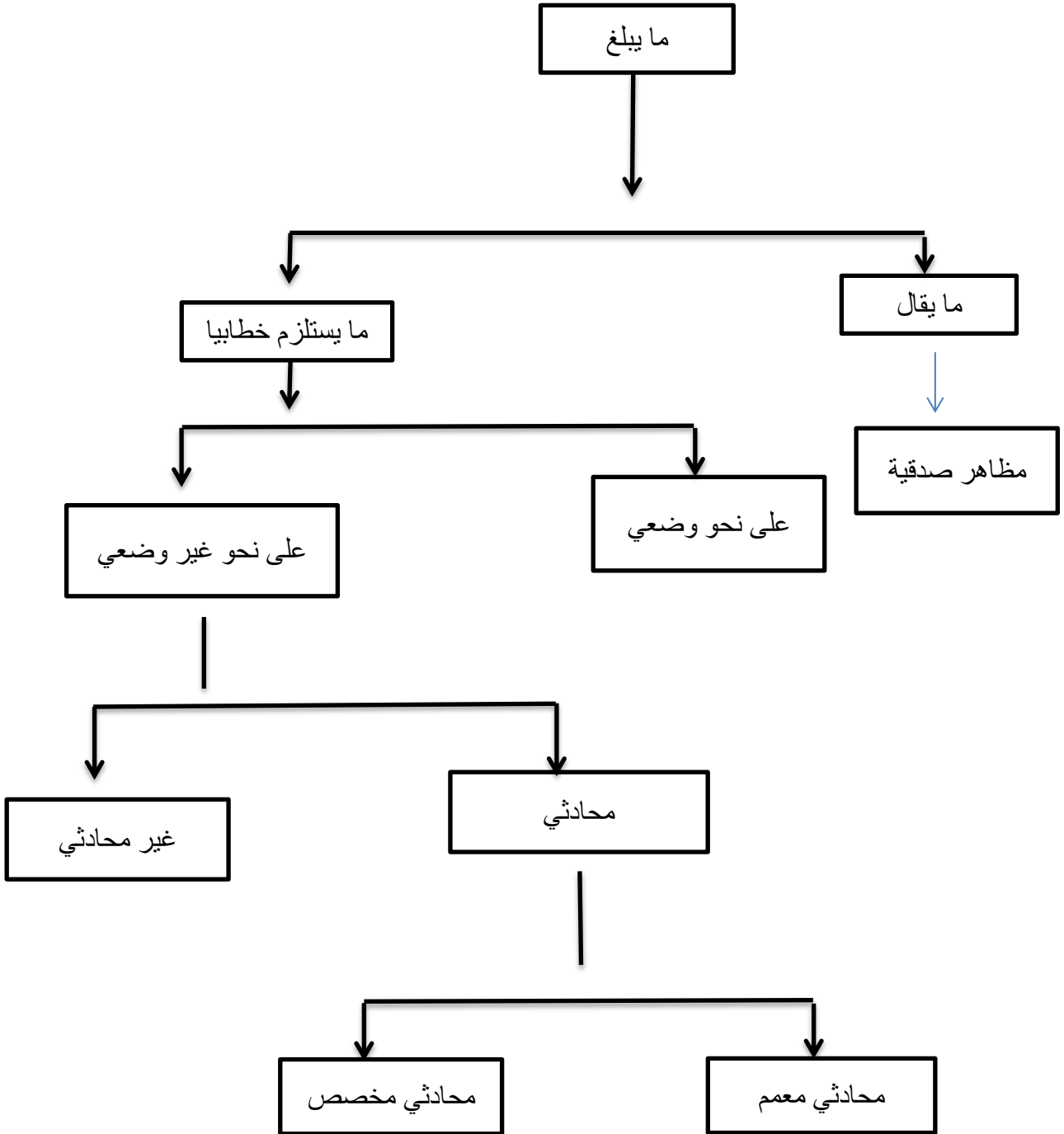
الاستلزام بشكل العبارة ومحتواها كان عرضة للالتباس بالاستلزمات الخطابية الوضعية^(٣).

(١) ينظر: المرجع السابق: /٢٠٧

(٢) محمد محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية، لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦م: /٢٢٦

(٣) ينظر: جاك موشر- آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: /٢٠٧

يمكن توضيح ما سبق بالخطاطة الآتية:



٥-مقاييس التميز بين الاستلزمات الخطابية:

قدم غرايس (Grice) ١٩٧٥م في نهاية مقاله ستة مقاييس تمكن من التميز بين مختلف

أنواع الاستلزمات الخطابية؛ فكانت على النحو الآتي^(١):

م	الاستلزمات الخطابية المحادثية	الاستلزمات الخطابية الوضعية
١-	قابلة للاحتساب	غير قابلة للاحتساب
٢-	قابلة للإلغاء	غير قابلة للإلغاء
٣-	غير قابلة للانفصال ^(٢)	قابلة للانفصال
٤-	غير وضعية	وضعية
٥-	رهينة إلقاء القول	مستقلة عن إلقاء القول
٦-	غير محددة	محددة

٥-١ **قابلية الاحتساب:** ويقصد به أن تحليل الاستلزمات المحادثية يقع بالاستناد إلى مبدأ

التعاون والحكم المحادثية، أما الاستلزمات الخطابية؛ فتتقدح من خلال مؤشرات لفظية؛ فهي

إذا غير قابلة للاحتساب.

٥-٢ **قابلية الإلغاء:** يقصد به أن الاستلزمات المحادثية يمكن إلغاؤها دون أن يحدث تناقض

في العبارة بعكس الاستلزمات الخطابية الوضعية؛ فإن إلغاؤها يحدث التناقض؛ فإذا قال

(١) ينظر: جاك موشر-آن ريبو القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٦٩/ (٢) الاستلزام الخطابي لا يكون قابلاً للانفصال إذا كان قائماً على معنى العبارة لا على شكلها (ينظر: المرجع السابق: ٢٧١/)

المتكلم: حضر الأستاذ والطالب؛ فإن هذا القول -وفق حكمة الترتيب- يستلزم حضور الأستاذ

أولاً، غير أن هذا الاستلزام يمكن إلغاؤه بأن يقول المتكلم -عقب حديثه-: وليس على هذا

الترتيب قصدت؛ فهو إذا استلزام محادثي، بخلاف ما لو قال: حضر الأستاذ، فالطالب؛ إذ لا

يمكنه أن يقول: وليس على هذا الترتيب قصد؛ لأن استلزام الترتيب ينقذ من خلال مؤشر

الفاء التي تعني الترتيب والتعقيب؛ فهو إذا استلزام خطابي وضعي.

٥-٣ **قابلية الانفصال:** ويقصد به أن الاستلزمات الخطابية المحادثية قائمة على معنى اللفظ لا

على شكل العبارة؛ ففي سياقات محددة كالسخرية مثلا عندما يقول المتكلم للمخاطب: أنت

عبقري؛ فإنه يستلزم استلزاما خطابيا محادثيا؛ أنت غبي.

٥-٤ **عدم الوضعية:** بمعنى أن الاستلزمات المحادثية ليست جزءا من المعنى الوضعي للعبارة

خلافًا للاستلزمات الخطابية الوضعية.

٥-٥ **رهينة إلقاء القول:** وهذا المقياس ينسجم مع مقياس عدم الوضعية؛ فإذا كانت

الاستلزمات المحادثية ليست جزءا من معنى القول؛ فإنه لا يمكن أن تنقذ إلا من التلفظ

بعبارة ما في معنى ما.

٥-٦ **عدم التحديد:** ويقصد به أن الاستلزمات المحادثية غير محددة في قول ما، فقد تستلزم

عبارة ما أكثر من استلزام خطابي محادثي.

الفصل الأول:

مصطلح الفصل والوصل

توطئة:

لعل مصطلح الفصل والوصل من المصطلحات التي ظلت غامضة، في الدراسات البلاغية في القديم، والعصر الحاضر الأمر الذي جعل الظاهرة تبدو غير واضحة، وغير محددة المعالم عند أغلب الدارسين؛ نلمس ذلك من خلال الانقسامات والتباينات حولها من قبل الباحثين؛ فمنهم من ضيق مجالها، وجعلها مقتصرة على الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعلى الواو دون بقية أحرف العطف؛ كالخطيب القزويني ومدرسته، ومنهم من وسع مجالها؛ ليشمل المفرد بالإضافة إلى الجملة كالزملكاني، والسبكي، والعلوي، وغيرهم.

هذا من حيث المجال، أما من حيث التعريف بالظاهرة؛ فمنهم من انتهج طريقة الجرجاني، واكتفى بالحديث عن الظاهرة من خلال الأمثلة، والشرح؛ كالزمخشري في الكشف، والدكتور/ محمد محمد موسى في كتابه: (دلالة التراكيب)، والدكتور/ صباح عبيد دراز في كتابه: (أسرار الفصل والوصل)، ومنهم من عرفها تعريفا اصطلاحيا؛ كالخطيب والسكاكي والعلوي، وغيرهم من البلاغيين القدامى، والمحدثين، وهم أكثر؛ غير أن تعريفاتهم لم تكن جامعة مانعة؛ أي تحوي أركان المعرفة وتمنع غيره من أن يدخل في جنس التعريف، و يتضح ذلك من خلال مقارنتها بما قيل عن الظاهرة من جهة، وبما ورد من مظاهرها في الأسلوب من جهة أخرى، وذلك يعود -من وجهة نظر الدراسة- إلى أمرين: إما لأن تعريفاتهم تمحورت حول موطن الإشكال، وليس حول الإشكال ذاته؛ فكانت تعريفاتهم مانعة للظاهرة من أن يدخل فيها ما ليس منها، ولكنها غير جامعة لمظاهرها في النص؛ كتعريفات الخطيب ومدرسته، وإما لأن تعريفاتهم نظرت إلى الإشكال، لكنها لم تشر إلى ما

يميز الظاهرة في البلاغة عن العطف في النحو^(١)؛ فبدت جامعة لمظاهر الظاهرة في الخطاب، لكنها لم تميزها عن غيرها؛ كتعريف العلوي للوصل في كتابه الطراز^(٢).

لهذا أشكل الأمر - بعد ذلك - عند بعض الباحثين واختلط؛ ف جاء حديثهم عن الفصل والوصل ليشمل المفرد والجملة، دون إشارة إلى ما يميز الظاهرة في البلاغة عن العطف، وعدمه في النحو لا من حيث التعريف، ولا من خلال الأمثلة التطبيقية المنتقاة؛ من هؤلاء - على سبيل المثال لا الحصر - الباحث/ يوسف عواد سالم القمّاز، في رسالته الموسومة بـ(النكات البلاغية في فن الفصل والوصل في سورة البقرة)^(٣).

من ثمّ تسعى الدراسة الحالية - من خلال هذا الفصل - إلى الخروج بتعريف تداولي إجرائي؛ يتخذ من الإشكال ذاته محورا للتعريف بالظاهرة؛ لأن الإشكال - من وجهة نظر الدراسة - هو الذي يميز الظاهرة في البلاغة، ويلم مظاهرها المختلفة في الأسلوب لكن قبل هذا لابد من الوقوف على مصطلح الفصل والوصل لتتعرف على تعريفاته، ومراحله وأهميته ومجاله عند الأقدمين، ثم الوقوف على طبيعة الإشكال في الظاهرة ومكمنه؛ لنتمكن من معرفة إن كان الإشكال خاصا بالواو، والجملة التي لا محل لها من الإعراب؟ أم أنه قد يتجاوزها إلى المفرد، وإلى الفاء و ثم من أحرف العطف؟.

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة الحالية عندما تطلب التمييز لا تقصد أن هناك فرقا بين البلاغة والنحو؛ بل ترى أن النحو أساس للبلاغة، وما بنيت قضايا البلاغة إلا على أساس من معاني النحو؛ غير أنها تؤمن أن العلوم تتكامل ولا تتكرر؛ فما تحدث عنه علماء النحو لا يكرره علماء البلاغة.

(٢) ينظر: يحيى بن حمزة، كتاب الطراز، تح/ مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، مكتبة المعارف، الرياض: مج ٣/٣٠٥.

(٣) ينظر: الباب الثالث الفصل الأول والثاني، يوسف عواد سالم القمّاز، النكات البلاغية في فن الفصل والوصل في سورة البقرة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية، جامعة السند، باكستان، ١٩٩٢ م.

المبحث الأول: مصطلح الفصل والوصل ومجاله في البلاغة

١- الفصل والوصل لغة واصطلاحاً:

١-١- الفصل والوصل لغة:

الوصل: كما ذكر ابن سيده هو: خلاف الفصل؛ وَصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَصِلُهُ وَصِلاً وَصِلاً وَفِي

التنزيل العزيز: ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ {القصص: ٥١}؛ أَي وَصَلْنَا ذِكْرَ

الأنبياء وأفاصيص من مَضَى بعضها ببعض.

وَاتَّصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَوَصَلَ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ وَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ أَنْتَهَى إِلَيْهِ

وَبَلَغَهُ، وَوَصَّلَهُ إِلَيْهِ وَأَوْصَلَهُ أَنْهَاهُ إِلَيْهِ وَأَبْلَغَهُ إِلَيْهِ وَاتَّصَلَ الرَّجُلُ انْتَسَبَ؛ قَالَ الْأَعَشَى^(١):

إِذَا اتَّصَلْتَ قَالَتْ لِيَكْرِ بْنِ وائِلٍ وَبَكَرٍ سَبَّهَا وَالْأَنْوْفُ رَوَاغِمٌ .

الفصل: الحاجزُ بينَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْفَصْلُ وَالْمَفْصِلُ كُلُّ مُتَقَيِّ عَظْمَيْنِ مِنَ الْجَسَدِ، وَالْفَصْلُ الْقَضَاءُ

بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكَ وَالْأَوَّلِينَ﴾ {المرسلات: ٣٨}؛ أَي يَوْمَ

يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُحْسِنِ وَالْمُسِيءِ وَيُجَازَى كُلُّ بَعْمَلِهِ وَبِمَا يَنْقُضِلُ اللَّهُ بِهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ،

وَقَوْلُ فَصْلٍ حَقٌّ لَيْسَ بِبَاطِلٍ وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِالْمَزَلِ﴾ {الطارق: ١٣} -

١٤}، وَقَدْ فَصَلَ الْحُكْمَ وَحُكْمَ فَاصِلٌ وَفِيَصِلُ مَاضٍ وَحُكُومَةٌ فَيَصِلُ كَذَلِكَ، وَفَصَلَ الْمُؤَلَّودَ عَنِ

الرِّضَاعِ يَفْصِلُهُ فَصِلاً، وَافْتَصَلَهُ فَطَمَهُ وَالاسْمُ الْفِصَالُ^(٢)؛ فَهُوَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَوْ فَاعِلٍ،

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح/عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م: ٢٧٤/٨، مادة (و ص ل).

(٢) ينظر: السابق: ٣٢٩/٨، مادة (ف ص ل).

وَالْفَصْلُ: الْقَطْعُ وَإِبَانَةُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَنِ الْآخَرِ وَهُوَ الْحَقُّ مِنَ الْقَوْلِ وَبِهِ فُسْرٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿

إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ {الطارق: ١٣}؛ أَي حَقٌّ فَصْلٌ وَ كَلَامٌ سَيَدِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَصْلٌ لَا تَنْزُرُ وَلَا هَذُرُ أَي بَيِّنٌ ظَاهِرٌ يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ^(١).

وقال الزمخشري - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُمْ وَأَيَّنَّا لَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ

لِلْخِطَابِ﴾ {ص: ٢٠}:- "الفصل: التمييز بين الشئيين، وقيل للكلام البين: فصل؛ بمعنى

المفصول؛ لأنهم قالوا: كلاما ملتبسا، وفي كلامه لبس، والملتبس المختلط؛ فقول -في نقيضه-:

فصل؛ أي مفصول بعضه من بعض؛ فمعنى فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه

من يخاطب به لا يلتبس عليه، ومن فصل الخطاب وملخصه، أن لا يخطئ صاحبه مزان الفصل

والوصل؛ فلا يقف في كلمة الشهادة على المستثنى منه، ولا يتلو قوله: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)، إلا

موصولا بما بعده، ولا قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ) حتى يصله بقوله: (لَا تَعْلَمُونَ) ونحو ذلك،

وكذلك مزان العطف وتركه، والإضمار والإظهار، والحذف والتكرار، وإن شئت كان الفصل بمعنى

الفاصل، كالصوم والزور^(٢) ونقل هذا المعنى أيضا الحسن النيسابوري^(٣).

٢-١- الفصل والوصل اصطلاحا:

يعرف السكاكي الفصل والوصل -بعد أن يسرد أحوال الجملة؛ من حيث ارتباطها

بغيرها؛ التي هي الاتحاد التام، والانقطاع التام والتوسط بينهما- فيقول: "ومدار الفصل والوصل هو

(١) ينظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مادة: (ف ص ل).

(٢) الزمخشري، الكشاف، تح/عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت): ٨٤/٤.

(٣) ينظر: الحسن النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تح/ الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ٥٨٧/٥

ترك العطف وذكره على الجهات الثلاث السابقة^(١) وعرفه النويري فقال: "وأما الفصل والوصل؛ فهو العلم بمواضع العطف، والاستئناف والتهدّي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها"^(٢).

وعرفه الخطيب القزويني؛ فقال: "الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل ترك هذا العطف"^(٣)، وهذا التعريف تناقله العدد من البلاغيين الذين تحدثوا عن الفصل والوصل^(٤)؛ فتعريفاتهم بالظاهرة لم تخرج عن تعريف القزويني على حد علم الباحث.

٢- أهميته ومراحل تطوره:

٢-١ أهميته:

يُعدُّ الفصل والوصل من المباحث الهامة في البلاغة، وقد احتل منزلة كبيرة في تقدير علماء البلاغة إلى درجة أن بعضهم عرف البلاغة به حيث قال: إن البلاغة هي: "معرفة الفصل من الوصل"^(٥)، وما ذلك إلا لما فيه من الدقة، والصعوبة اللتين تميزانه عن بقية أبواب البلاغة لذلك "لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعرابُ الخُصُّ، وإلّا قَوِّمَ طُبِعُوا على البلاغة، وأوتوا فنّاً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفرادٌ"^(٦).

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، تح/نعيم زرزور: ٢٤٩.
(٢) شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح/ مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م: ٦٠/٧.
(٣) الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، تح/ إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م: ١١٨.
(٤) ينظر: سعد الدين التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، تح/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت: ٤٣٤/١، و البهاء السبكي، عروس الأفراح، تح/ هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: ٣: ٤٧٢/١، د/ أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط: ١: ١٨٤، و د/محمد شعبان علوان، د/نعمان شعبان، من بلاغة القرآن الكريم، الدار العربية، ط: ١٩٩٨، ٢: ١٢٨.
(٥) أبو عثمان؛ عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤: ١٩٧٥: ٣٠٦/١ مج ١.
(٦) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر، مط، الخانجي، مصر، (د. ت): ٢٢٢/٥٥.

إن معرفة الفصل من الوصل، وتمييز مواطن كل منهما في الكلام يحتاج إلى بصيرة نافذة وحس مرهف؛ فهو من الصعوبة بمكان، وما ذلك إلا لأن معرفة الفصل من الوصل مبنية على السياق، ومقصدية المتكلم سواء أكان ذلك من حيث التأويل، أم من حيث الإنتاج؛ لذلك قد تتغير الدلالة- في بعض السياقات- إلى النقيض إذا لم يحسن المتلقي التأويل، أولم يتمكن المتكلم من معرفة مواطن الوصل والفصل؛ فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَإِنَّا لَيُورُونَ

الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ {البقرة: ٨ - ٩}.

جملة (يخادعون الله) لو أولت من قبل المتلقي على أنها صفة لـ(مؤمنين)؛ لانقلابت الدلالة إلى النقيض، وكان الخداع منفي عنهم، ولتقرر الإيمان؛ لأنها في المعنى حينئذ شبيهة بقولك: (ما هو بمؤمن مخادع)، وهذا غير مراد، بل المراد في الآية هو نفي الإيمان، وإثبات الخداع؛ لذلك يجب تأويلها على أنها جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب؛ لذلك وجب الوقف عند التلاوة على كلمة (بمؤمنين)، منعا لتوهم الصفة^(١).

وقد ذكر السكاكي وهو يتحدث عن الجهات التي يجب معرفتها في الفصل والوصل التي هي الانقطاع التام والاتحاد التام والتوسط بين الكمالين كلاماً يفصح عن أهمية هذا الفن؛ فقال: "وإنها (أي معرفة تلك الجهات) لمحك البلاغة، ومنتقد البصيرة، ومضمار النظر، ومتفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم، ومسبار غور خاطر، ومنجم صوابه وخطائه، ومعجم جلائه،

(١) ينظر: الحسن بن محمد النيسابوري، غرائب القرآن وورائب الفرقان، تح/ الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م: ٤٤/١

وصدئه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقبح المعلى، وأن لك في إبداع وشيها اليد الطولى، وهذا فصل له احتياج إلى تقرير وافٍ، وتحرير شافٍ...^(١).

٢-٢- مراحل تطوره:

إن المتتبع لمراحل ورود المصطلح في الدراسات السابقة حتى وصوله إلى المفهوم المتعارف عليه؛ سيجد أنه قد مرَّ بمراحل عديدة؛ فأول من نقل المصطلح إلى العربية هو الجاحظ؛ نقله ضمن تعاريف عديدة للبلاغة؛ فقال: "خبرني أبو الزبير، كاتب محمد حسان وحدثني محمد بن أبان، ولا أدري كاتب من كان قال: قيل للفارسي ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل والوصل"^(٢)، مع ذلك فإنه حين أورد هذا التعريف اكتفى بذكر المصطلح كما ورد في تعريف البلاغة على لسان الفارسي، ولم يُبَيِّنْ عن المقصود منه، ولم يأت بأمثلة عليه.

وإذا انتقلنا -بعد ذلك- إلى أبي هلال العسكري؛ فسندده يعقد فصلا كاملا في الصناعتين خصصه للحديث عن مقاطع الكلام، والقول في الوصل والفصل؛ لكنه اكتفى بنقل آراء ومقولات للسابقين عن الفصل والوصل دون أن يكون لتلك الآراء والمقولات علاقة بالمقصود الذي عرف عند البلاغيين؛ من تلك الآراء ما يرويه عن برز جمهر أنه قال: "إذا مدحت رجلا وهجوت آخر؛ فاجعل بينهما فصلا؛ حتى تعرف المدح من الهجاء كما تفعل في كتبك إذ استأنفت القول وأكملت ما سلف من اللفظ"^(٣)؛ فالقول السابق لا علاقة له بمصطلح الفصل والوصل المتداول عند البلاغيين؛ فهو يتحدث عن فصل المدح من الهجاء، وفصل الكلام السابق من الكلام اللاحق.

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، تح / نعيم زرزور: ٢٤٩/

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين: مج ١/٣٠٦

(٣) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تح/ عيسى الحلبي وآخرين، دار إحياء الكتب، بيروت ط ٢، ١٩٥٢م:

٤٩٧/

و من تلك الأقوال-أيضا-: " ... وقال أبو العباس السفاح لكاتبه: قف عند مقاطع الكلام وحدوده، وإياك أن تخلط المرعى بالمهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل ، وقال معاوية: يا أشدق (...). وليكن التفقد لمقاطع الكلام منك على بال، فإني شهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أملى علي بن أبي طالب كتابا، وكان يتفقد مقاطع الكلام كتفقد المصرم صريمته"^(١)، وقال الأحنف بن قيس ما رأيت رجلا تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلا عمرو بن العاص رضي الله عنه كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام وغاص في استخراج المعنى بألفظ مخرج حتى كان يقف عند المقطع وقوفا يحول بينه وبين تتبعته من الألفاظ^(٢).

يتضح من خلال ذلك أنه- وعلى الرغم من ترديده للمصطلح، ونقله أقوال السلف لتعظيم أمر الوصل والفصل- لم يوقف القارئ على حقيقته مفهوما^(٣)، بل ظلّ مفهوم الفصل والوصل مقتصرًا على معرفة مقاطع الكلام، والوقف عليها، ولم يرد ما يشير إلى المقصود منه، كما عرف بعد ذلك عند عبد القاهر وغيره من البلاغيين.

أما إذا انتقلنا إلى النحاة؛ فسنجد أنهم أول من تكلم عن الفصل والوصل بالمعنى البلاغي دون ذكر للمصطلح ذاته، نجد ذلك وعلى وجه الخصوص عند سيبويه، والفراء؛ فقد ذكر سيبويه صورا من شبه كمال الاتصال؛ حيث قال - في باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة

(١) الصرمة بالكسرة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين .

(٢) ينظر: أبو هلال العسكري: الصناعتين: ٤٩٧/

(٣) ينظر: د/عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، المكتبة الأموية للنشر والتوزيع، ط٤:

١٩٨٣م: ٣٠٦، د/أحمد مطلوب عمر، أساليب بلاغية؛ الفصاحة: ١٨٧/

وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة-: "وأما بدل المعرفة من النكرة؛ فقولك: مررت برجل عبد الله؛ كأنه قيل لك بمن مررت؟ أو ظُنَّ أنه يُقال له ذلك" (١).

كما أنه، ومن خلال تعليقه لفصل (أخواننا) في بيت المهلهل القائل:

ولقد خبطنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أخواننا وهمُ بنو الأعمام

أشار إلى ما سمي بعد ذلك عند البلاغيين بشبه كمال الاتصال؛ حيث قال: "كأنه حين

قال: خبطن بيوت يشكر؛ قيل له: من هم؟ فقال أخواننا" (٢).

و تناول الفراء ما عرف -بعد- بقوانين الفصل والوصل، ونص عليها في أكثر من

موضع من كتابه (معاني القرآن)؛ من ذلك حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ

اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ

وَيَذَّبِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾

{إبراهيم: ٦}، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ

أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ {البقرة: ٤٩}؛ حيث ذكر: أن

كلمة (يذبحون) جاءت مرة بالواو وأخرى بدونها؛ لأن معنى الواو: أن العذاب غير الذبح؛ كأنه قال:

يعذبونكم بالذبح وغير الذبح، ومعنى طرح الواو؛ كأنه تفسير لصفة العذاب، وإذا كان الخبر من

(١) سيبويه، الكتاب، تح/عبد السلام هارون، مط، عالم الكتب، بيروت: ١٤/٢

(٢) المرجع السابق

العذاب؛ أو الثواب مجملا في كلمة، ثم فسرتة؛ فاجعله بغير واو، وإذا كان أوله غير آخر؛ فاجعله بالواو^(١).

كذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ^{٦٧} وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا^(٦٨) يُضَعَّفَ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

وَيُخَلَّدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿﴾ {الفرقان: ٦٨ - ٦٩}؛ حيث ذكر الفراء أن لفظ (الآثام) في الآية فيه نية

العذاب قليله وكثيره؛ لذلك فسره بغير الواو؛ فقال: ﴿يُضَعَّفَ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخَلَّدُ فِيهِ

مُهَانًا ﴿﴾ {الفرقان: ٦٩} ثم قال: "ألا ترى أنك تقول: عندي دابتان؛ بغل وبرذون، ولا يجوز عندي

دابتان وبغل وبرذون وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون"^(٢).

إن ما ذكره الفراء من تفسير للفصل، أو الوصل يتفق مع ما ورد عند البلاغيين؛ حيث

يرى: أن الجملة إذا جاءت بيانية، أو مفسرة لما قبلها وجب الفصل، وذلك هو ما عرف عند

البلاغيين بكمال الاتصال؛ كما ذكر أن الجملة الثانية إذا كانت مغايرة للأولى؛ فيكون الوصل

وذكر الواو باعتبار أن الذبح شيء آخر غير العذاب.

كما تحدث عمّا؛ عرف بشبه كمال الاتصال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ

مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنَنْخِذْنَا هٰذَا وَرَوْا قَالُوا عَوْدٌ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِن

(١) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: ٢/٢٧٣.

(٢) المرجع السابق.

الجهل ﴿البقرة: ٦٧﴾؛ فقال: "وهذا في القرآن كثير بغير الفاء؛ لأنه جواب يستغني أوله عن

آخره بالوقف عليه؛ فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل قال: كذا وكذا"^(١).

من ثمَّ يمكن القول: إن سيوييه والفراء كانا أول من تحدث عن سبب الفصل والوصل بين
الجملة كما عرف بعد ذلك بالمفهوم البلاغي، وإن مفهوم الاتصال التام، والانقطاع التام؛ قد وجد
أولا عند النحاة، أما المصطلح ذاته؛ فلم يكن معروفا عند النحاة بالمعنى الذي عرف عند البلاغيين
فيما بعد، وإنما كان يقصد به اتصال الكلمات، وقطعها؛ يقول السيوطي: وهو يتحدث عن وصل
الضمير وانقطاعه: "... بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعا كالتاء من علمتني؛ فإنه لا يجوز
فصل الياء بعدها، وأما إذا لم يتحدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، والآخر لغيره؛
فإن الفصل حينئذ لا يتعين، بل يجوز الوصل والفصل"^(٢).

وعلى ذلك فإن أول من أطلق مصطلح الفصل والوصل على العطف بين الجملة وتركه
هو عبد القاهر الجرجاني؛ فهو وإن استفاد الفكرة العامة للفصل والوصل وقوانينها ممن سبقه من
اللغويين غير أنه امتاز عنهم ببحث الظاهرة بحثا منظما يقوم على التقسيم والتحديد والتعليل،
وربطها بباب العطف بعد أن ربط البلاغة بمعاني النحو^(٣)، ثم جاء البلاغيون بعده فاقننوا أثره،
واتبعوا قوانينه التي رسمها للفصل والوصل بين الجملة، ولم يضيفوا لها شيئا إلا ما كان من
التفريعات، والتقسيمات لقوانينه المبنية على أساس من الفلسفة والمنطق^(٤).

(١) الفراء، معاني القرآن: ٤٤/١

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية،
مصر: ٢٥١/١

(٣) ينظر: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، ١٩٨٣م: ٣١٠/

(٤) ينظر: د/شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٨١م: ٢٥٢/، و د/أحمد مطلوب
عمر، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٣-٥١٣٩٣م: ٤٤٥/

٣- مجال الظاهرة في الكتب البلاغية:

عند النظر في الكتب البلاغية قديمها، وجديدها لمعرفة مجال ظاهرة الوصل والفصل سنجد أن أغلب البلاغيين قد قصرُوا مجال الظاهرة على الجملة، وعلى العطف بالواو دون غيرها من أدوات العطف، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تعريفاتهم للظاهرة وتناولهم لمظاهرها في الخطاب؛ فقد عرفوا الوصل بأنه عطف جملة على أخرى بالواو، والفصل ترك الواو، كما أن شواهدهم اقتصرَت على الجملة فحسب، بل إن بعضهم قصر الظاهرة على الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ مع أن تحليلاتهم للشواهد شملت الفصل والوصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب^(١).

على أن هناك من وسع مجال الظاهرة لتشمل بعض المفردات، والجمل التي لها محل من الإعراب، ولم يقتصر حديثهم على الجمل التي لا محل لها من الإعراب فحسب؛ لأنهم -على ما يبدو- فهموا تخصيص عبد القاهر للجمل التي لا محل لها من الإعراب على أنه تغليب للإشكال، وليس تحديداً للمجال، ومن هؤلاء الزمخشري، والسكاكي، والسبكي، و التفتازاني، والعلوي، والدكتور/ محمد محمد موسى، ود/ أحمد مطلوب عمر، والدكتور/ صباح عبد الله دراز.

يتضح ذلك جلياً من خلال كلامهم عن الظاهرة، وتناولهم لمظاهرها في الأسلوب؛ يقول السكاكي: "اعلم أن تمييز موضع العطف من غير موضعه في الجمل؛ كنعو أن تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة، ومتروكا العطف بينها تارة أخرى هو الأصل في هذا الفن"^(٢)؛ ومعنى هذا أنه غالب، وليس كل الباب.

(١) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٨، سعد الدين التفتازاني، المطول: ٤٣٤، و عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٦٢/٢
(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، تح/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م، وط ٢، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م: ٢٤٩/

ويقول الشيخ بها الدين السبكي: "إن كلاً من العطف بالواو، وغيره يدخله الانقطاع والاتصال، وإن كلاً من الجملتين؛ سواء كان لهما محل، أو ليس لهما محل؛ يدخلها الفصل والوصل، وإنما ذكر المتقدمون من أهل العلم تقسيمها ليعينوا ما كان قريب الجامع وبعيده كما صرح بها صاحب المفتاح"^(١).

ويقول سعد الدين التفتازاني -أثنا تعليقه على تعريف الفصل والوصل-: "إنما قال عطف بعض الجمل على بعض، دون أن يقول عطف كلام على كلام؛ ليشمل الجمل التي لها محل من الإعراب؛ وذلك لأنهم وإن جعلوا الكلام والجمل مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام؛ لتضمنها الإسناد الأصلي سواء أكان مقصوداً لذاته، أم لم يكن مقصوداً لذاته؛ كالجمل الواقعة صفة أو حالاً، أما الكلام؛ فإنه وإن كان يتضمن الإسناد الأصلي؛ فهو لا يكون إلا مقصوداً لذاته"^(٢).

ويقول الدكتور/ أحمد مطلوب: "كان عبد القاهر قد أخذ المفرد سبيلاً للحديث عن عطف الجمل، وكونه لم يعقد لهذا القسم دراسة؛ فلأنه مما تحدث عنه النحاة، ولا يقع الإشكال فيه، وظن الخطيب أن غير ذلك متروك، وعلى ذلك سار شراحه غير أن العصام يعقب على كلام التفتازاني بالقول: (... وعبارته بأن الفصل والوصل مختصان اصطلاحاً بالجمل والمقتضيات لهما جارية في المفردات أيضاً؛ فلا ينبغي التخصيص اصطلاحاً، ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصه بها، وإنما الأصل في الجمل؛ حيث قال وأحفظهما في المفردات أيضاً لئلا يكون بمعزل عن البلاغة"^(٣).

(١) السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح/ عبد الحميد هنداوي: ٤٨٤/١، ٤٨٥
(٢) سعد الدين التفتازاني، المطول، شرح تلخيص المفتاح، تح/ عبد الحميد هنداوي: ٤٣٤/
(٣) الأسفراييني، الأطول (الشرح الأطول على التلخيص)، تركية، ١٢٣٤هـ: ٢/٢، وأحمد مطلوب، أساليب بلاغية: ١٩٩/

ويقول الدكتور/صباح دراز: "ترك الجرجاني الحديث عن الفصل والوصل بين المفردات، لأنها لا تحتوي على بلاغة؛ فالبلاغة بين المفردات، والجمل على السواء كما يرى السيد العصام، بل لأنها أيسر ولا إشكال فيها بل الإشكال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب"^(١).

هذا كله من حيث التنظير، أما التطبيق؛ فهناك الكثير من البلاغيين القدامى والمحدثين تحدثوا عن الفصل والوصل بين المفردات؛ أمثال ابن الأثير، والسهيلي، والزملكاني، والعلوي، والزرکشي، والسيوطي، كما نجد المفسرين سابقين إلى التعرف على أسرار الفصل والوصل بين المفردات والجمل في النسق التعبيري، وقد أوفى على الغاية الإمام الرازي، وعنه أخذ النيسابوري، وأبو السعود، والبيضاوي، والكرماني، وابن الزبير^(٢).

وهناك -أيضا- العديد من البلاغيين المحدثين ممن شمل حديثهم المفرد والجمله من أمثال الدكتور/محمد محمد موسى يقول: "مع دقة تصور الجرجاني عن المفرد والجمل التي لا محل لها من الإعراب، و انتظامه مع معطيات علم النحو، ونزوعه إلى أن يتكلم عما لم يتكلم فيه غيره؛ سوف نذهب في دراسة هذا الباب (يقصد الفصل والوصل) مذهبا آخر؛ فندخل فيه العطف وتركه في المفردات والجمل التي لها محل من الإعراب والاستئناف بنوعيه البياني والاستئناف بالواو والفاء"^(٣)، والأمر ذاته فعله الدكتور/ صباح دراز، والدكتور عبد الفتاح لاشين؛ فقد تحدثا عن الفصل والوصل بين المفردات كمقدمة للحديث عن الفصل والوصل بين الجمل^(٤)، أما الدكتور

(١) د/صباح دراز، في البلاغة القرآنية؛ أسرار الفصل والوصل، مط الأمانة، شبرة مصر، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٣٣/

(٢) المرجع السابق

(٣) د/محمد محمد موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، ط٢، مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م: ٢٧٠/

(٤) ينظر: د/صباح دراز، أسرار الفصل والوصل: ٣٣/، و د/عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أسلوب القرآن: ٣١٤/

أحمد مطلوب، فقد اكتفى بنقل آراء السابقين وبعض من أمثلتهم خصوصا ما ذكره بها الدين
السبكي شارح تلخيص المفتاح^(١).

(١) ينظر: د/أحمد مطلوب، أساليب بلاغية: ١٩٩/

المبحث الثاني: الإشكال التداولي في الواو والجمل التي لا محل لها من الإعراب

توطئة:

تهدف الدراسة من خلال حديثها عن الواو، والجمل التي لا محل لها من الإعراب التعرف على ماهية الإشكال من ناحية تداولية، ومقارنته مع بعض الشواهد في المفرد حتى يتسنى لها معرفة الإشكال وأسبابه من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء تبريرات تداولية لإعادة تعريف الظاهرة على أساس من الإشكال، وتستند الدراسة الحالية في ذلك على أمرين:

الأول: أن التعريفات التي أوردها البلاغيون للفصل والوصل لم تكن جامعة مانعة من وجهة نظر الدراسة؛ فهي إما مانعة من غير المعرّف من أن يدخل في نطاق المعرّف لكنها غير جامعة لمظاهر الظاهرة في الأسلوب، وإما جامعة، لكنها غير مانعة من غير المعرّف من أن يدخل في نطاق المعرّف.

الثاني: أن حديث البلاغيين قديما وحديثا عن الظاهرة؛ قد شمل المفرد والجملة على السواء كما شمل الفاء وثم من أحرف العطف حين يكون العطف بها مصدر إشكال، وفي ظني أن هذا يعد سببا كافيا - لو لم يوجد السبب الأول - لإعادة تعريف الظاهرة تعريفا تداوليا على أساس من الإشكال، وذلك منعا للتناقض الحاصل بين تعريف الظاهرة عند الأقدمين وبين تناولهم لمظاهرها في الأسلوب؛ إذ كيف تخصص الظاهرة كما يبدو من خلال التعريف بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، ويشمل الحديث عنها الجملة والمفرد؛ كما وجد عند بعض البلاغيين ومن ضمنهم القزويني نفسه؛ فقد شمل حديثه الجمل التي لها محل من الإعراب.

١- الإشكال في الواو، وعلاقته بالاستلزام :

كان عبد القاهر قد تحدث عن الإشكال الذي يبرز مع العطف بالواو في سياق حديثه عن فائدة العطف في الجملة قياسا على العطف في المفرد؛ فقال: "واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود للجملة فننظر فيها ونتعرف حالها"^(١)، ثم ذكر أن الإشكال إنما يعرض في الواو دون غيرها؛ لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني زائدة؛ كأن توجب الترتيب والتراخي، أو من غير تراخ؛ فإذا عطفت بواحدة منها جملة على جملة ظهرت الفائدة، وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم، ولا يتصور الإشراك حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه، وإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن معنا في قولنا: (زيد قائم وعمرو قاعد) معنى تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة^(٢).

و حتى يتضح الإشكال النابع من العطف بالواو ستحاول الدراسة سرد بعض الصور التي يبرز من خلالها الإشكال من منظور تداولي، ومن ذلك:

١- أن الواو؛ لا تدل على العلاقة الزمانية والمكانية بين المتعاطفين إلا من خلال السياق وحكم المحادثة؛ فعندما أقول: (جاء محمد وعلي)؛ فإن الترتيب يمكن أن يُلغى دون حدوث تناقض في القول؛ ففي المثال السابق يمكنني أن أقول: جاء محمد وعلي وليس على هذا الترتيب قصدت.

وهذا بخلاف الفاء وثم؛ فإنهما تدلان على العلاقة المكانية والزمانية بين المتعاطفين فضلا عن رائز الإعراب الدال على الإشراك في الحكم الإعرابي بين المتعاطفين؛ فإذا قلت: (جاء محمد فعلي) استلزم ذلك أن محمدا جاء قبل علي بفترة قصيرة، و إذا قلت: (جاء محمد ثم علي) استلزم ذلك استلزاما خطابيا وضعيا أن عليا جاء بعد محمد بفترة طويلة؛ بدليل أن إلغاء

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمد شاكر: ٢٢٢/

(٢) ينظر: السابق: ٢٢٤/

الاستلزام معهما يحدث تناقضا؛ إذ لا يمكنني أن أقول: (جاء محمد فعلي أو ثم علي)، ثم أقول: وليس على هذا الترتيب أردت.

٢- إن التفسير التداولي مع الواو لا يمر مطلقا عبر مبدأ خطابي، بل يمر عبر مقياس الانسجام مع مبدأ المناسبة^(١)، وهو مقياس مرتبط بتأويل الأقوال^(٢)، بدليل أن مقياس الترتيب قد يجر إلى تكهنات خاطئة حول تأويل الأقوال؛ إذ إن العلاقات الزمنية تتعدد بالنسبة للواو خاصة؛ فقد تكون تعاقبية، أو تلازمية، أو سابقة، أو غير محددة كما يتضح من خلال الأمثلة الآتية:

- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوءَ وَالْكِتَابَ

فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ {الحديد: ٢٦} عطف إبراهيم على نوح

- قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ {الشورى: ٣}

- قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾

{العنكبوت: ١٥}

- نقول: دخل سعيد وعلي.

ففي الآية الأولى العلاقة تعاقبية مع التمديد للزمن، وفي الثانية العلاقة سابقة، وفي

الثالثة العلاقة تلازمية، أما في المثال الأخير؛ فالعلاقة غير محددة، كما أن الذي حدد العلاقة

الزمنية في الأمثلة من (١-٣) ليس التركيب ولكن عوامل خارجية أخرى من ضمنها التاريخ.

(١) يكون القول في تأويل ما منسجما مع مبدأ المناسبة إذا توقع المتكلم عقليا أن يكون قوله أشد مناسبة للسامع في ذلك التأويل؛ بمعنى أن النقطة الحاسمة هي: أن التأويل قد يخضع لعدة احتمالات بناء على الفرضيات السياقية التي ينشؤها المخاطب. (ينظر: جاك مشلر - أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٤٩١/٤٩٠)
(٢) ينظر: المرجع السابق: ٤٩٠-٤٩١

٣- دلالتها على التغاير بين المتعاطفين، ودلالاتها على الإشراك في الحكم؛ قد يكون شرطاً كافياً بالنسبة للصيغة المنطقية لها، لكنها ليست شرطاً واجباً في اللغة الطبيعية^(١)؛ إذ قد يعطف الشيء على مرادفه كقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرْبِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ {يوسف: ٨٦}؛ فالبث هو الحزن، وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ {طه: ١١٢}، وقوله: ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا مَخْشَى ﴾ {طه: ٧٧}، وقوله ﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ {فاطر: ٣٥}.

العطف في الآيات السابقة جرى بين المترادفات؛ ولذلك ذهب الزركشي وتبعه السيوطي إلى القول بأن العطف هنا للتأكيد؛ لأنه جرى بين المترادفات، أو ما هو قريب منه في المعنى^(٢).

٤- دلالتها على الإشراك ليس شرطاً لازماً؛ فقد ترد في التعبير دون أن يكون المقصود إشراك ما بعدها لما قبلها في المعنى المستلزم من الاشتراك في الإعراب وإنما إشراب الثاني معنى الأول؛ كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَأَنْقُوا لِلَّهِ إِنَّا اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ {الحجرات: ١}، فلم يكن هناك تقديم بين يدي الله حتى ينهى عنه؛ فالغرض من الواو هنا ليس الإشراك في المعنى، وإنما أوتى بالواو لغرض آخر هو إشراب المعنى؛ فكأن التقديم بين يدي الرسول هو تقديم بين يدي الله.

(١) ينظر: المرجع السابق: ١٨٦/ (٢) ينظر: بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٥٧م: ٤٧٢/٢، ٤٧٣، وجمال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١٩٠/٢

٥- الواو رابط تداولي غير صدقي؛ لذلك تتغير دلالاته بتغير السياق، ومقصدية الخطاب ووجهة التأويل، وثقافة المؤول، وقد تحتوي العبارة الواحدة أكثر من تأويل؛ فهو من حيث الدلالة لمطلق الجمع لكن قد يحتمل الترتيب، أو الجمع بقيد المعية، وذلك تبعا للسياق، ومقصدية الخطاب؛ فمثلا قول الرجل لامرأته: (إن دخلتِ الدار وكلمتِ فلانا؛ فأنت طالق)؛ ففي هذا القول إن وقع الفعلان من المرأة؛ الدخول، والكلام احتتمل القول عدة تأويلات هي^(١):

- وقوع الطلاق سواء وقع الدخول أولا، أو الكلام، وهذا بالنظر للدلالة الأصلية للواو التي هي مطلق الجمع.

- لا يقع الطلاق إلا إذا كان الدخول أولا، وهذا على رأي من يقول: إن الواو للترتيب؛ أو نوى المتكلم الترتيب؛ أي بالنظر لوجهة المؤول وثقافته، ومقصدية المتكلم.

- لا يقع الطلاق إلا إذا وقع الدخول، والكلام في زمن واحد وهذا على رأي من قال: إن الواو للمعية، أو كانت نية المتكلم، و مقصديته كذلك.

بالمثل لو قال الرجل: أعتقتُ زيدا وعليا بعد موتي؛ فهذه العبارة تحتتمل التأويلات التالية:

- إما أن يكون زيدا وعليا يمثلان ثلث تركة المتوفى وحينئذ يعتق الاثنان على اعتبار أن الوصية لا تزيد عن الثلث.

- وإما أن يعتق زيد دون علي، وهذا على رأي من قال بالترتيب للواو وذلك حين يمثلان أكثر من ثلث التركة.

- إما أن يقرع بينهما، وهذا على رأي من قال: إن الواو لمطلق الجمع.

(١) ينظر: عبد الرحيم الأسنوي، تمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تح/ محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ: ٢١٠/

يلاحظ هنا أن الاحتمالات السابقة بالنظر إلى دلالة الرابط فقط، أما من حيث الغرض من الربط بالواو؛ فقد تكون الواو للعطف، وقد تكون للحال. و أثر ذلك يظهر عند تأويل المعنى؛ فمثلا عندما يقول الرجل لزوجته: (أنت طالق وأنت ذميمة الخلق)؛ فالواو في العبارة السابقة تحتل أن تكون للعطف، أو للحال؛ فإذا كانت للعطف؛ أي عطف مضمون جملة على مضمون جملة وهي التي تسمى واو الاستئناف، وقع الطلاق في الحال ولا علاقة للجملة السابقة بالجملة الثانية؛ لأنه أراد من خلال الجملة الأولى التطبيق، وأراد بالثانية الإخبار عنها بأنها ذميمة الخلق، وإذا كانت الواو للحال فلا يقع الطلاق إلا إذا كانت المرأة ذميمة الخلق؛ لأن الحال قيد في الجملة^(١).

فضلا عن هذا فقد يكون هناك غرض تداولي آخر للعطف بالواو يفهم من خلال السياق ومقصدية المتكلم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَذَا التُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغْنَضًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى

فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنَا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ

وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخَوِّجُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ {الأنبياء: ٨٧ - ٨٨}

ليس الغرض من الواو الواقعة بين (استجبنا له) و(نجيناه) هو الربط وإنما هناك غرض آخر قصده النص القرآني وهو الإشارة إلى أن الله سبحانه نجى يونس مرتين؛ مرة حين استجاب دعاءه وهو في بطن الحوت وهو الإنجاء الأول، والثانية حين نجاه من الغرق بمعية قومه^(٢).

كذلك الشأن في قوله تعالى: (وكذلك نجى المؤمنين)؛ فليس المقصود من الواو ربط الجملة الثانية بالأولى؛ لأنها مرتبطة من ذات نفسها بالرابط التداولي، لكن الإتيان بالواو هنا لغرض

(١) ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح/د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان؛ ط ١، ١٩٩٠م/١٨٤، ١٨٥

(٢) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٨٣/٦، مج ٣

تحديد الدلالة وانغلاقها في مقام الانفتاح مع الفصل، وإن شئت فقل لمنع توهم غير المراد، ويتضح ذلك من خلال الفصل؛ فلو تركت الواو لاحتمل التركيب التوجيهات التالية:

- المدح ليونس من خلال التعبير عنه بلفظ المؤمنين دون ذكر الاسم صراحة بذلك على ذلك قراءة من قرأ (نُجِّي) بالبنا للمجهول؛ ذلك باعتبار الفصل للتقرير والتوكيد للمعنى السابق.

- أن يكون المقصود بالمؤمنين غير ذي النون والكاف في (كذلك) لتشبيهه إنجائهم بالمشار إليه، وبذلك يكون المقصود بالمؤمنين مطلقاً دون تخصيص بزمان، أو مكان.

- أن تكون (كذلك) كلها أداة ربط، ويكون المقصود بالمؤمنين أناس جرت أحداثهم في زمن القصة، ويزداد هذا الاحتمال ترجيحاً مع قراءة من قرأ (نُجِّي) بالبناء للمجهول.

والملاحظ هنا أن الاحتمالات السابقة كلها واردة في حال أسقطت الواو، أما مع إثباتها كما ورد في الآية؛ فإن المعنى ينغلق على المماثلة في الإنجاء وطريقته؛ أي أن إنجاء الله للمؤمنين في أي زمان ومكان سيتم بهذه الطريقة التي فعلها يونس، وهي الاعتراف بالذنب والرجوع عنه والتضرع والدعاء إلى الله^(١) لذلك فالواو في الآية السابقة لم تكن لغرض الإشراك في الحكم وإنما من أجل غرض آخر هو انغلاق الدلالة، وعدم انفتاحها على التأويلات المحتملة في حال تم الفصل.

وتتعرز الصعوبة من خلال الانفتاح على التأويل لمعرفة الغرض من العطف بالواو من جهة أخرى فيما إذا تعينت الواو بأنها للعطف وكانت الجملتان مستقلتين؛ لأن الواو في هذه الحال قد تكون للإشراك في الحكم، أو تكون للاستئناف على حسب نوع الجملة الثانية؛ فالجملة الثانية إما

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٨٣/٦، مج ٣
٧٢

أن تكون تامة أو تكون ناقصة؛ فإذا كانت تامة، فالعطف إما أن يكون من باب عطف جملة على جملة، أو من باب عطف مضمون جملة على مضمون جملة؛ فإذا أريد بالعطف إشراك الجملة في الحكم الأصل للجملة الأولى؛ كانت الواو للعطف؛ أي عطف مضمون جملة على جملة بشرط التماثل بين الجملتين، أما إذا لم يقصد الإشراك وإنما مجرد الضم؛ كانت الواو للاستئناف وكان العطف من باب عطف مضمون جملة على مضمون جملة؛ فمثلا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ

عَلَى قَلْبِكَ وَيَمَسُحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢٤﴾ {الشورى: ٢٤}

الواو في (وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ) قبل النظر في السياق تحتل أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وبعد النظر إلى السياق سنجد أن الواو لا يمكن أن تكون عاطفة، لأن إحقاق الحق ومحو الباطل ليسا مقيدتين بما سبق، وعلى ذلك؛ فالواو للاستئناف بقرينة المعنى وبقرينة أخرى سياقية وهي أن الفعل في قوله (ويحق الحق) ورد مرفوعا ولو كانت الواو للعطف لكان الفعل مجزوما؛ لأنه معطوف على (يصح) وإنما حذف الواو من (يصح) في الرسم^(١).

أما إذا كانت الجملة الثانية ناقصة فالعطف يقتضي الإشراك في الحكم الأصل وفي تفصيليه؛ فإذا قال الرجل: (طلقت هذه ثلاثا وهذه)؛ طَلَقْتُ الثانية ثلاثا كالأولى؛ لأن الواو هنا للإشراك في الحكم وفي تفصيله؛ إذ التقدير وطلقت هذه ثلاثا، وهذا بخلاف ما لو قال: طَلَقْتُ هذه ثلاثا وطلقت هذه؛ فالثانية لا تطلق إلا لطفة واحدة؛ لأن الجملة الثانية تامة مستقلة بنفسها^(٢).

وأما إذا تعينت الواو للحال؛ فهناك خلاف بين العلماء حول استعمالها نتج عنه اختلاف وتعدد في التأويل؛ فمنهم من قال: إن استعمال الواو في الحال على وجه المجاز

(١) ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١١٩

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٢٠/

والاستعارة والعلاقة مطلق الجمع، وهذا مقتضى كلام الجرجاني في أن الواو لا تنفك عن معنى العطف، وصرح فخر الدين الخطيب في بعض مباحثه أن الواو مشتركة بين العطف والحال، أي أن الواو من المشترك اللفظي، وبعضهم من ذكر أنها من الألفاظ المتواطئة^(١).

إن هذا الاختلاف والتعدد يبرز جليا عند التأويل؛ من ذلك - على سبيل المثال - إذا قالت المرأة لزوجها: (طلقني ولك علي ألف)؛ فالواو هنا تحتل أن تكون للحال، وأن تكون للاستئناف؛ فإن حملناها على الاستئناف باعتبار أنها حقيقة في العطف مجاز في الحال، ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا تعذر الحمل على الحقيقة، وطلقها الرجل فلا يلزمها شيء مقابل طلاقه عند أبي حنيفة؛ لأن قرينة الخلع لا تصلح دليلا للمعاوضة حتى يحمل عليها؛ لأن المعاوضة ليست بأصلية في الطلاق .

وإن جعلنا الواو للحال؛ فلا يكون الطلاق بائنا حتى تعطيه الألف؛ لأن الحال قيد في الحكم كالشروط بخلاف ما لو قال الرجل: (أنت طالق وعليك ألف)؛ فالطلاق يقع رجعيا ولا يلزمها الدفع له وبهذا قال مالك وأحمد، وفرقوا بين المسألتين بأن الذي يتعلق بالمرأة التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام عند الطلاق، وأما الزوج فإنه ينفرد بالطلاق؛ فإذا لم يأت بصيغة المعاوضة حمل كلامه على ما ينفرد به، ولهذا إذا قال أردت بقولي وعليك ألف الإلزام و وافقته كان خلعا ولزمها الألف على الأصح^(٢).

وبناء على ما سبق؛ فإذا كان الرابط هو الواو؛ فإن تحديد نوع العطف والغرض منه ونوع الواو لا يخضع للمؤشرات السياقية وحسب بل يخضع أيضا لمقصدية المتكلم ووجهة التأويل

(١) ينظر: المرجع السابق: ٢٣٣/

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٨٦/

والثقافة التي يمتلكها المؤول؛ لذلك تتعدد التأويلات وتتنوع؛ فالغرض مستلزم خطابي يخضع للسياق ومقصدية الخطاب، وليس للروايز اللغوية في البنية السطحية وهنا مكن الإشكال.

إن المعول عليه في أمر العطف-كما يبدو من كلام عبد القاهر السابق- هو الفائدة، أو المعنى التداولي الناتج عن العطف، وهذه الفائدة المرجوة صعبة المنال مع العطف بالواو خاصة؛ لأن الواو لا تدل إلا على مطلق الجمع^(١)؛ أي أن معنى الواو يتحدد من خلال السياق والاستعمال ومن هنا بدت الصعوبة، والإشكال سواء من خلال عطف المفرد، أو الجملة إلا أنه أكثر صعوبة وإشكالا مع عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأن المعنى والفائدة مستلزمان من خلال السياق وقرائن المعنى، وليس من خلال روائز الإعراب في البنية السطحية.

الإشكال مع (ثم) والفاء من أحرف العطف

تبين لنا أن مصدر الصعوبة مع العطف بالواو ترجع إلى أن معنى الواو والغرض من العطف بها مستلزم من خلال السياق وقرائنه، لكن يبقى السؤال هل هذه الصعوبة تقتصر على الواو دون غيرها من أحرف العطف؟ أم أن غيرها قد يشاركها هذه الصعوبة في بعض المقامات؟ بمعنى آخر هل الغرض من العطف بالفاء وثم دائما سهل وميسور ولا إشكال فيه أم أن هناك بعضا من الحالات تبدو صعبة لأن الغرض مستلزم خطابي غير وضعي ذلك ما ستجيب عليه الدراسة من خلال الوقوف على بعض الشواهد في القرآن الكريم .

و من ذلك قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ {الزمر: ٦}.

(١) ينظر: ابن يعيش الحلبي، شرح المفصل للزمخشري، مط، عالم الكتب، لبنان، (بدون): ٩٠/

إن استخدام (ثم) في الآية لا يقصد به الإشارة إلى معناها المنطقي الذي هو الترتيب والتراخي في الزمن؛ وإنما قصد بها معنى تداوليا مستلزما من معنى التراخي، وهو الإشارة إلى الاعتناء، والتأكيد على المعطوف عليه كونه من الأمور العجيبة.

قال الزمخشري: فإن قلت ما معنى (ثم)، وما تعطيه من معنى التراخي؟ قلت: لأن المعطوف بها من الأمور العجيبة؛ فلذلك عطفه بـ (ثم) للدلالة على مباينتها لها فضلا ومزية؛ فالتراخي هنا من التراخي في الحال والمنزلة؛ لا من التراخي في الوجود^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ {فصلت: ٣٠}، وقوله

تعالى: ﴿وإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ {طه: ٨٢}.

(ثم) هنا لا تدل على التراخي في الزمن وإنما على التراخي في الرتبة والمنزلة، وقد اكتسبت دلالتها هذه من السياق ومن معناه الوضعي؛ أي أنها تحولت بفعل السياق من رابط صدقي إلى رابط تداولي.

ذكر الزمخشري في سياق حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا﴾ {١٩} ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا﴾ {٢٠}

﴿ثُمَّ نَظَرُوا﴾ {٢١} ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ﴾ {٢٢} ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾ {المدثر: ١٩ - ٢٣}؛ أن تكرر ثم الداخلة في تكرر

الدعاء يدل على أن الكرة الثانية أبلغ من الأولى؛ قال: "فإن قلت: ما معنى ثم الداخل في تكرر

الدعاء في نحو: (ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي)؟ قلت: الدلالة على أن الكرة الثانية أبلغ من

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن غوامض التنزيل، تح/مصطفى حسين أحمد، مط، الاستقامة مصر، ط١، ١١٣/٤-١٩٤٦م. ١١٣/٤

الأولى فإن قلت: ما معنى المتوسطة بين الأفعال التي بعدها؟ قلت: الدلالة على أنه قد تأتي في التأمل والتأمل، وكأن بين الأفعال المتناسقة تراخ وتباعد^(١).

كما أن هناك أبعاد تداولية أخرى للفاء، وثم، والواو تتمثل في دقة الاختيار وما ينتج عنه من فروق تداولية خصوصا في الآيات المتشابهة في النسق التعبيري^(٢)؛ من ذلك -على سبيل

التمثيل - قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ {البقرة: ٣٥}

وقوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا

مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ {الأعراف: ١٩}

ففي سورة البقرة عطف الأكل على السكنى بالواو، وفي الأعراف جاء العطف بالفاء، ولا شك أن لهذا التباين في استخدام أحرف العطف مع الاتفاق في البنية المكونية مغزى تداوليا يفهم من السياق ومقام الخطاب.

ذكر ابن الزبير أن الغرض من النص في البقرة هو الإخبار والإعلام للرسول بما جرى في قصة آدم، وابتداء خلقه، وأمر الملائكة بالسجود، وما جرى من إبليس، ثم ما أمر به آدم من سكن الجنة والأكل منها، ولم يقصد غير التعريف بذلك من غير ترتيب زمني، أو تحديد غاية فناسب الواو، أما في الأعراف؛ فقصد النص تعداد النعم على آدم وذريته؛ ألا ترى تقدمها في قوله تعالى: (ولقد مكناكم في الأرض)، وما أتبع ذلك من ذكر الخلق والتصوير، وأمر الملائكة بالسجود

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/عبد الرزاق المهدي: ٤/٦٥١

(٢) ينظر: د/محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٣٤٨، و د/محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون): ٢٦٢/

لآدم، ثم أمر إبليس بالخروج وأمر آدم بالهبوط؛ فناسب هذا القصد العطف بالفاء المقتضية للترتيب^(١).

وذكر الكرمانى: أن الفعل (اسكن) في الآيتين ليس بأمر بالسكون الذي هو ضد الحركة؛ إنما الذي في البقرة من السكون الذي معناه الإقامة وذلك يستدعي زمنا ممتدا؛ فلم يصلح إلا بالواو؛ إذ المعنى اجمع بين الإقامة والأكل، والذي في من السكنى الذي يعني اتخاذ الموضع سكنا؛ فكانت الفاء أولى؛ لأن اتخاذ المسكن لا يستدعي زمنا ممتدا ولا يمكن الجمع بين الاتخاذ والأكل فيه، بل يقع الأكل عقبه^(٢).

لذلك كله يمكن القول: إن هذه الصعوبة وإن كانت غالبية مع الواو كما لاحظنا سابقا إلا أنها ليست مقصورة عليها بل قد تشاركها في ذلك الفاء وثم حين تتحول من روابط صدقية^(٣) في الغالب، إلى روابط تداولية؛ لأن الروابط في الألسن الطبيعية مبنية على مبدأ الاعتراف^(٤) وهو مبدأ دلالي مطبق على الروابط الصدقية التي ترشح لكي تكون روابط في اللسان الطبيعي^(٥)؛ أي أنها تشغل مسارات استدلالية باعتبار دلالتها، أو باعتبار تفاعل دلالتها وحكم المحادثة كما تنص على ذلك مقارنة غرايس^(٦).

ويبرز هذا بوضوح من خلال أمرين؛ إما من خلال خرق مبدأ الشفافية؛ أي تحول الرابط من رابط صدقي إلى رابط تداولي يعترف بكذب مكوناته، وإما من خلال تشابه النصوص في البنية

(١) ينظر: أحمد بن إبراهيم بن الزبير، ملاك التأويل، تح/سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: ١٨٧.

(٢) ينظر: محمود بن حمزة الكرمانى، أسرار التكرار في القرآن، تح/عبد القادر عطاء، دار الفضيلة: /٧٠، ٧١ (٣) الرابط الصدقي هو من الناحية الدلالية - دالة يكون حدها الوحيد مجموعة من قيم الصدق. (ينظر: جاك موشلر-آن ريبو، القاموس الموسوعي: /١٩٥).

(٤) ينص هذا المبدأ على أن الرابط ينبغي له أن يعترف بكذب مكوناته عندما يحدد صدق الجملة بأكملها.

(نظر: جاك موشلر _ آن ريبو، مرجع سابق: /١٩٥)

(٥) ينظر: المرجع السابق

(٦) ينظر: المرجع السابق: /٢٠٣

التركيبية واختلافها في استعمال الرابط؛ ففي الحالة الأولى يكون السؤال عن سبب الخرق، وفي الحالة الثانية يكون السؤال عن سبب التشابه، والاختلاف في استعمال الرابط، ولا شك أن الإجابة عن ذلك مردها إلى السياق والمقصدية من الخطاب؛ بمعنى أن المعول عليه في ذلك هو من مهمات البلاغة، وليس من مهمات النحو؛ لذلك تحدث الجرجاني عن العطف بالفاء حين كانت مصدر صعوبة وإشكال^(١) واستشهد عليه ببيت المتنبي القائل:

تَوَلَّوْا بَعْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنًا تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالًا

فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِهِمْ ذَمِيلًا وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرُهُمْ انْهَمَالًا

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ د: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م: ١٨٩/

٢-الإشكال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعلاقته بالاستلزام:

يحسن بالدراسة - قبل الحديث عن الإشكال - أن تبيّن المقصود بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، بحسب مفهوم النحاة وتقسيمهم لها، وبحسب تفصيلات البلاغيين لها بعد ذلك عند حديثهم عن الفصل والوصل.

لقد قسم النحاة الجملة على أساس من التأويل بالمفرد وعدمه إلى قسمين: جملة لها محل من الإعراب، وأخرى لا محل لها من الإعراب؛ فما كان منها تصلح للتأويل بالمفرد فلها محل من الإعراب؛ كجملة (يحمل كتاباً) في قولنا: قابلت رجلاً يحمل كتاباً؛ إذ يمكن تأويلها ب(حامل كتاب)، وإن لم تصلح لذلك ولم يسلط عليها عامل كما هو الأصل في الجملة؛ فلا محل لها من الإعراب، هذا ما ذكره النحاة مع تسليمهم بأن هناك جملاً لا يمكن تأويلها بمفرد مع أن لها محل من الإعراب؛ كجملة الخبر في أخوات كاد وجملة ضمير الشأن^(١).

وكان النحاة قد ذكروا أنّ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب سبع جمل عند الإجمال، وتيسّع عند التفصيل^(٢):

الأولى: الجملة الابتدائية، وهي التي تكون في بدء الكلام، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورٌ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ {النور: ٣٥}، ويرى ابن هشام أن تسمى هذه الجملة بالمستأنفة وقسم

الاستئناف إلى نوعين الجملة المُفتتح بها الكلام، والجملة المنقطعة عن غيرها أثناء الكلام^(١).

(١) ينظر: جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح / مازن المبارك، ومحمد علي عبد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م: ٥٠٠/، و د/ فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشبه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط٤، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م: ٣٣/

(٢) ادرج ابن هشام في المغني الجملة الابتدائية، و التعليلية ضمن الجملة الاستئنافية. (ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح/ مازن المبارك: ٥٠٠/)

الثانية: الجملة الاستثنائية، وهي التي تقع في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها لاستئناف

كلام جديد، كقوله تعالى: ﴿ وَخَرَفُوا لَهُمْ بَيْنَ وَبَنَدِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾

{الأنعام: ١٠٠}؛ فجملة: سبحانه وتعالى جملة استثنائية وهذه الجملة قد تأتي مقترنة بالواو، أو

الفاء، أو ثم فتكون الواو وكذلك الفاء وثم استثنائيات كما سيتضح ذلك لاحقاً.

الثالثة: الجملة التعليلية وهي التي تقع تعليلًا لما قبلها كقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ

لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ {الإسراء: ٣٦}، وقد ادرجها

ابن هشام ضمن حديثه عن الاستئناف، حيث قال: "ويخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً

لسؤال مقدر نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ٢٤ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا

سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ {الذاريات: ٢٤-٢٥} (٢).

الرابعة: الجملة الاعتراضية، وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين: كالمبتدأ والخبر،

والفعل و مرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط وجوابه، والحال و صاحبها، والصفة والموصوف بها،

وحرف الجرّ ومتعلّقه، والقسم وجوابه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ

﴿ {البقرة: ٢٤}؛ فإن جملة (لن تفعلوا) اعتراضية بين الشرط وجوابه.

الخامسة: الجملة الواقعة صلةً للموصول سواءً أكان الموصول موصولاً اسمياً أم موصولاً

حرفياً.

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ابن هشام معني اللبيب، ٣٣/.

السادسة: الجملة التفسيرية، وهي التي تأتي مفسرةً لجملة أو مفرد قبلها، وتأتي خبريةً أو

إنشائية كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُنَجِّيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ {الصف: ١٠- ١١}.

السابعة: الجملة الواقعة جواباً لقسم؛ قال تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ

الرَّسُولِينَ ﴿٣﴾ {يس: ٢ - ٣}.

الثامنة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم؛ أي جواباً لأداة شرط غير جازمة، التي

هي: (لو - لوَلاً - لوَماً - أمَّا - لمَّا - إذا).

التاسعة: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب؛ فلها حكم الجملة المتبوعة.

إننا -أيها القارئ الكريم- لو نظرنا إلى الجملة التي لا محل لها من الإعراب من خلال

تعريف الأقدمين لها، ومن خلال أماكن ورودها، وشواهدا كما ذكرها النحاة، وفصلها البلاغيون؛

سنجد أنها تتميز عن غيرها في أنها مستقلة عن سبقتها استقلالاً تاماً، أو استقلالاً بالتبعية

الوظيفية؛ لأنها إما بؤرة في الخطاب تضيف معنى جديداً يساعد على التمام في الخطاب؛

كالجملة الابتدائية، والجملة المنقطعة عما قبلها، وإما أن تكون تابعة لغيرها توضحها أو تؤكد

وتعلل لحكم ورد فيها؛ كالجملة البيانية، والتعليلية، وعلى هذا يمكن تعريف الجملة التي لا محل لها

من الإعراب من وجهة تداولية وظيفية بأنها:

جملة مستقلة وغير مدمجة في الحمل^(١)، تحمل وظيفة تداولية تحدد نوع العلاقة التي تربطها

بالمكونات الأخرى داخل الخطاب، والتي قد تكون علاقة تكافؤ، أو علاقة تبعية^(٢).

أما عن الإشكال في الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب فيمكن رده إلى سبب واحد هو: أن الغرض من الفصل والوصل مستلزم خطابي غير وضعي في حال الفصل بصفته عدولا عن الوصل لعدم توفر الشروط، أو خرقا للأصل في حال الفصل، أو الوصل مع توفر الشروط، لكن كيف؟.

لما كانت الجملة التي لا محل لها من الإعراب، جملة مستقلة، وغير مدمجة في الحمل؛ فإنها تحتاج إلى رابط يربطها بغيرها من الجمل؛ حتى يبدو الخطاب متسقا، ومنسجما، وعلى هذا فهي: إما أن ترتبط مع سابقتها بالرابط اللفظي كما هو الأصل في الجمل إذا توالفت في النص وأنت بعضها في إثر بعض^(٣) وهنا لا إشكال فيها على اعتبار أن التعبير جاء على الأصل، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته لم كان؟ وكيف كان؟، وإما أن تربط بالرابط التداولي بحسب الوظيفة التي تؤديها في الخطاب؛ فتستغني عن الرابط اللفظي لوجود الرابط التداولي وهنا يكمن الإشكال لماذا؟.

لأن مجيء الجمل مفصولة على خلاف الأصل، إما أن يكون للاتصال التام بين الجملتين؛ أو للانقطاع التام، كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني من خلال قياس الفصل بين الجمل على الفصل بين المفردات، ولا شك أن معرفة العلاقة بين الجملتين إن كانت للاتصال التام

(١) التركيب المدمج بوجه عام هو: كل تركيب تتحدد عناصر بنيته في بنية تركيب آخر، وتكون هذه العناصر إما طبقة أو طبقات، أو قيمة أو قيم؛ كجملة (تقطف الأزهار) في قولنا: (رأيت هنداً تقطف الأزهار). (د/أحمد المتوكل؛ الوظيفة بين الكلية والنمطية: ١٢٧-١٣١).

(٢) في حالة التكافؤ تكون كل الأفعال الخطابية أفعالا نوبية، أما في حالة التبعية، فيميز بين الفعل الخطابي النووي والأفعال التابعة المرتبطة به. (د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٣٤).

(٣) ينظر: يحيى بن حمزة، كتاب الطراز: ٤٦/٢، ٤٥.

أو الانقطاع التام صعبة ومحور إشكال؛ فمعرفة هذه العلاقة موكلة إلى السياق وقرائنه ومقصدية المتكلم، وثقافة المؤول واتجاهاته الفكرية، وليست مستتبطة من خلال المؤشرات اللغوية في البنية السطحية كما هو الشأن في المفرد.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الوقوف على نماذج من الفصل في المفرد والجمل التي لا محل لها من الإعراب وتحليلها؛ لمعرفة الفرق، ومكمن الإشكال؛ فمثلاً لو قلت: (رأيت رجلاً فاهماً) و(حضر الرجل فاهماً)؛ فإن العلاقة بين لفظ (فاهم) في العبارتين وبين كلمة الرجل هي الاتحاد التام وهذه العلاقة مفهومة من خلال الوظيفة المفهومة من خلال رائز الإعراب ورائز المطابقة وهي مؤشرات لغوية لفظية في البنية السطحية، كذلك الأمر في حال قال المتكلم: (حضر رجل يحمل كتاباً)، أو (حضر الرجل يحمل كتاباً)، أو قلنا: (محمد يقرأ ويكتب)؛ فإن الجمل: (يحمل كتاباً، يقرأ ويكتب) في العبارات السابقة يمكن تأويلها بحامل كتاب، وقارئ وكاتب؛ ومن ثم فالعلاقة، والوظيفة مفهومتان بحكم التأويل بالمفرد؛ لأن الجملة في هذه الحالة تأخذ حكم المفرد، فضلاً عن ذلك فإن الضمير (الفاعل) في (يحمل) العائد على لفظي (رجل ، والرجل) يحدد الارتباط، وكون العائد في الجملة الأولى نكرة وفي الثانية معرفة؛ فهو رائز آخر يحدد الوظيفة التي تحملها جملة (يحمل كتاباً) في العبارتين؛ فالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحول كما قال جمهور النحاة^(١)؛ لذلك كانت الجملة صفة في الأولى وحال في الثانية.

أما الفصل بين الجمل فإن الأمر فيه يختلف من حيث الصعوبة في معرفة الغرض منه؛ إذ يتطلب منك أولاً معرفة نوع الجملة إن كان لها محل من الإعراب أو ليس لها محل من الإعراب وتميز ذلك صعب ودقيق؛ لأنه قد تشبه الجملة التي لا محل لها من الإعراب بغيرها في بعض

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح/مازن المبارك/٥٦٠.

سياقات الخطاب، وإذا عرف نوع الجملة وأنها جملة لا محل لها من الإعراب برز إشكال آخر، وهو معرفة نوع العلاقة التي حتمت الفصل إن كانت هي الاتصال التام؛ أو الانقطاع التام، وكذلك نوع الرابط التداولي إن كان هو البدلية أو التأكيد أو التعليل؛ لأن معرفة كل ذلك موكلة إلى السياق وقرائن الخطاب؛ فمثلا في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴿٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ

الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ {الصفات: ٧ - ٨}.

فصلت جملة (لا يسمعون إلى الملا الأعلى) عن سابقتها لكن هل الجملة لها محل من الإعراب وهي مدمجة في حمل الجملة الأولى؛ كما يتضح من ظاهر الخطاب، ومن ثم لا إشكال في معرفة سبب الفصل؛ لأنه مستلزم من خلال المؤشرات اللغوية في الجملة السابقة، أم أن الجملة لا محل لها من الإعراب؟.

إن القرائن الخطابية ومنها قرينة المعنى تقضي أن تكون الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يمكن اعتبار جملة: (لا يسمعون) صفة أو حال من سابقتها؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع؛ إذن فالجملة لا محل لها من الإعراب، وسبب الفصل هو الانقطاع التام؛ لأن الجملة مستقلة عما قبلها استقلالاً تاماً؛ إذ لا يمكن أن يكون الفصل للاتصال التام على اعتبار أنها تعليل للحفظ للسبب السابق، وسياق ورود الجملة؛ فقد وردت في سياق الحديث عن وظيفة الكواكب التي هي الزينة والحفظ للسماء من الشياطين^(١).

من جهة أخرى يبرز الإشكال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب من خلال انفتاح التبريرات لنوع العلاقة، أو الوظيفة أمام التأويل؛ فقد تعدد، وقد تتغير من تأويل إلى آخر تبعاً لاختلاف وجهة المؤول، وثقافته الفكرية على اعتبار أنها مستنبطة من قرائن الخطاب، وتخضع

(١) ينظر: ابن هشام، المغني، تح/مازن المبارك: ٥٠٢.

لمقدرة المؤول واتجاهاته الفكرية؛ فمثلا جملة (إن هذا إلا ملك كريم) في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا حَسْبُ

لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ {يوسف: ٣١}؛ تحتل أكثر من وجه عند التأويل؛ وجهان

هي فيهما شبيهة بالتأكيد من المؤكد، ووجه هي فيه شبيهة بالصفة كما ذكر ذلك عبد القاهر^(١).

وإذا كان ذلك في حال الفصل، فهي كذلك- أيضا- في حال الوصل والتي تؤول تبعا لنوع

الواو العاطفة واحتمالات تأويلها التي تختلف من تأويل إلى آخر بحسب ثقافة التأويل واتجاهاته

الفكرية، فقد تكون حالية، وقد تكون استثنائية وقد تكون معطوفة على سابقتها، وقد تحتل ذلك

كله؛ لذلك لزم الحذر عند التأويل وأخذ كل الاحتمالات الممكنة حتى لا يستبعد تأويل يكون منسجما

مع القضايا التي تكون السياق وستبين الدراسة ذلك بمزيد من التفصيل عند الحديث عن

الاستلزمات المحتملة والحاصلة في الفصل الرابع.

من خلال كل ما تقدم يمكن الخلوص إلى أن سبب الإشكال في الظاهرة مع الجمل التي

لا محل لها من الإعراب هو أن تمييز نوع الجملة ومعرفة سبب الفصل وتبريراته المحتملة كل ذلك

مستلزم خطابي غير وضعي يفهم من خلال قرائن الخطاب والمقصدية، وليس من خلال المؤشرات

اللفظية في البنية السطحية كما هو الشأن في المفرد، والجمل التي لها محل من الإعراب؛ إذ إن

العلاقة والوظيفة معهما شفافا تعكسها الروائر اللغوية في البنية السطحية للخطاب وهذا هو الغالب.

مع هذا فليست كل الحالات في المفرد شفافة، وعلاقتها ووظيفتها منعكسة بواسطة

الروائر اللغوية في البنية السطحية، بل هناك بعض الحالات النادرة التي تخرق مبدأ الشفافية،

وتحتاج إلى السياق والمقام لمعرفة الغرض؛ من ذلك- على سبيل التمثيل لا الحصر- قوله تعالى:

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: ٢٣٢/

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ﴾ {المائدة: ٦}.

إن عطف (أرجلكم) على (رؤوسكم) -في قراءة الكسر- شكّل خرقاً لمبدأ الشفافية؛ فالعطف يقتضي الإشراف في المعنى بين المتعاطفين للاشتراك في الإعراب كما هو الأصل وهو غير مقصود؛ لأن الأرجل تغسل حال الوضوء، ولا تمسح بقريضة تاريخية ثقافية، من ثم فلا بد من وجود مغزى دلالي آخر تبعاً لما ينص عليه مبدأ الإبلاغية الذي ينص على أن: "في بعض الظروف اقرأ في القول معلومات أكثر مما يتضمنه القول بالفعل حتى يكون القول متماسكاً مع ما تعلمه عن العالم"^(١)، ويرشدنا تأخير الأرجل إلى ما بعد لفظ الرؤوس - مع أنه كان بالإمكان تقديمها لتكون عقب لفظ وجوهكم - غير أن القرآن أراد من خلال ذلك شيئين: الأول إشراب الغسل معنى المسح، وكأنه قال: ليكن الغسل قريباً من المسح، وذلك في إشارة منه إلى الاقتصاد في الماء حال الوضوء، والثاني الترتيب في مراحل الوضوء ليكون غسل الأرجل هو الأخير؛ ذكر أبو السعود عند تعرضه لتفسير هذه الآية أن الغرض من العطف ليس الإشراف في المعنى، وإنما إشراب معنى الغسل معنى المسح وهو الاقتصاد بالماء حال الوضوء، كما أخرج لفظ (أرجلكم) إلى ما بعد (رؤوسكم)، وكان من الممكن أن يكون بعد (وجوهكم)؛ فيكون مشاركا له في حكم الغسل للإشارة، والتنبيه على الترتيب في مراحل الوضوء^(٢).

(١) جاك موشر - آن ريبو ، القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٦٩/
(٢) ينظر: تفسير أبي السعود: ٥/٣ مج ٢

كذلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ فإنها وإن كانت جمل مدمجة في الحمل، ولا إشكال فيها، غير أنها في مقام الخطاب قد تخرق مبدأ الأصل، وتخضع لقوانين الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ ومن ذلك قول جرير:

إِنَّ الْعَيْوْنَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا قَتْلَانَا

يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَ بِهٍ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ إِنْسَانَا

لو عطفت جملة: (يصرعن ذا اللب) لكانت خبرا ثانيا لـ(إن)، لكنه عدل عن ذلك إلى الفصل؛ لأنه أراد أن تكون توكيدا من حيث المعنى للتي قبلها، لتتحول بمقتضى الوظيفة التداولية إلى جملة لا محل لها من الإعراب، وأصبح القول فيها كالقول في كمال الاتصال؛ بحكم خضوعها لقوانين الفصل والوصل عند تفسير سبب الفصل، والأصول التي تنطبق هنا تنطبق هناك^(١).

كما قد تتكرر الجمل التي لها محل من الإعراب داخل النقلة^(٢) دون عطف خرقا لمبدأ

الأصل؛ لغرض تداولي يفهم من خلال قرائن السياق، ومقصدية الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿

الرَّحْمَنُ ۝١ عِلْمَ الْقُرْآنِ ۝٢ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝٤﴾ {الرحمن: ١ - ٤}،

فالجمل (علم القرآن - خلق الإنسان - علمه البيان) كل واحدة منها تستقل من حيث المعنى عن سابقتها، وتتشترك مع سابقتها في الحكم الإعرابي، وكان الأصل أن تعطف بالواو؛ نظرا لتوفر الشروط لكن القرآن الكريم خرق هذا الأصل؛ ليشير إلى أن كل جملة منها آية مكتملة في الدلالة على الحق جل جلاله؛ قال الزمخشري: " وهذه الجمل مع ضمائرها أخبار مترادفة وإخلاؤها من

(١) ينظر: د/محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٢٨٧/

(٢) تفهم النقلة على أنها مداخلة أحد المشاركين في الخطاب وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية كالفقرة مثلا (ينظر: د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة: ٣٤/)

العطف لمجبتها على نمط التعداد كما تقول: زيد أغناك بعد فقر أعزك بعد ذل كثرك بعد قلة، فما تنكر من إحسانه"^(١).

من ثم؛ يمكن القول: إن المفرد، و الجملة التي لها محل من الإعراب قد يخرقان مبدأ الشفافية عند الفصل، والوصل؛ فتنحول العلاقة والوظيفة من كونها سهلة وميسورة تفهم من خلال المؤشرات اللغوية في البنية السطحية إلى كونها ظاهرة تداولية تخضع لقوانين الفصل، كما تخضع للمقام الخطاب والسياق وقرائنه، غير أن هذه حالات نادرة وقليلة مقارنة بالجمال التي لا محل لها من الإعراب؛ التي دائما تنكئ على السياق، وقرائنه لتحديد نوع العلاقة التي تكفل الاتساق^(٢)، والتأويل الصحيح للغرض الذي بدوره يكفل الانسجام^(٣) بين قضايا النص.

تخصيص عبد القاهر للجملة التي لا محل لها من الإعراب.

يبرز هنا سؤال مفاده؛ إذا كان المفرد، والجمال التي لها محل من الإعراب -في بعض مقامات الخطاب- قد يخضعان لقوانين الجملة التي لا محل لها من الإعراب عند تفسير واستلهاام الغرض من الفصل والوصل؛ فلماذا خصّ عبد القاهر الجملة التي لا محل لها من الإعراب والواو دون غيرها من أحرف العطف؟، وللإجابة عن ذلك يمكن القول: إن تخصيص عبد القاهر للجمال التي لا محل لها من الإعراب عند حديثه عن الظاهر يمكن إرجاعه إلى أحد الأمرين الآتيين، وهما:

(١) الزمخشري، الكشف، تح/أحمد عبد الموجود: ٣٥٣/٤
(٢) الاتساق هو البعد اللساني والدلالي للخطاب ويكون الخطاب متسقا إذا وجدت علاقة قضوية بين الأقوال التي تكونه (زمنية، وإحالية، و غرضية) ولكن من الممكن أن يكون الخطاب منسجما دون أن يكون متسقا وغالبا ما عد الاتساق شرطا ضروريا لحسن صياغته ورديفا لتناميه. (جاك موشلر -أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٠١/
(٣) يحيل الانسجام على خصائص النص التي تضمن قابليته للتأويل وحتى يكون النص منسجما ليس من الضروري أن تشير خصائصه الشكلية صراحة إلى العلاقة بين الأقوال؛ إذ يمكن الحصول على ذلك بالاستدلال (المرجع السابق: /٥٠٠)

إما أنه نظر إلى الظاهرة باعتبار الغلبة في الإشكال، ومن ثم؛ فتخصيصه تخصيص تغليب للإشكال، وليس تخصيص تحديد للظاهرة بدليل حديثه عن العطف بالفاء حين كان مصدر إشكال كما أشارت الدراسة إلى ذلك في المبحث السابق، وإما أنه نظر إلى الظاهرة، باعتبارها عدولا عن الأصل وليس خرقا، وعدولا -وهذا هو الأقرب من وجهة نظر الدراسة- فاتجه لتفسيره ورسم أصوله باعتباره يمثل إشكالا بحاجة إلى تفسير وتوضيح، يؤيد ذلك أن حديث عبد القاهر في الدلائل انصب على أمرين الأول الفصل بين الجمل، لأنه عدول عن الوصل الذي هو الأصل، والثاني الحديث عن عطف مجموعة جمل على مجموعة جمل أخرى باعتباره عدولا عن عطف الجملة على الجملة، ولم يتحدث عن الفصل والوصل باعتباره خرقا لمبدأ الأصل على اعتبار أنه سيستمد تفسيراته من خلال الأصول المرسومة للظاهرة.

بمعنى آخر نستطيع القول: إن ظاهرة الفصل والوصل إما أن تكون ظاهرة أسلوبية تتطلب التبرير لها بصفاتها عدولا عن الأصل؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب عندما لا تتوفر شروط الوصل التي هي المماثلة والاستقلال في المعنى، وإما أن تكون قرينة من قرائن المعنى حين تمثل خرقا للأصل كالفصل بين الجمل مع توفر شروط العطف، أو الوصل بين الألفاظ مع عدم توفر شروط العطف خروجاً على مقتضى الظاهر لغرض بلاغي أرادته الخطاب من خلال الخرق.

من ثم انصب حديث الجرجاني على الفصل والوصل باعتباره ظاهرة أسلوبية تتطلب التبرير، والتفسير استنبط قوانينها بقياسها على المفرد، وأغفل الحديث عن الظاهرة باعتبارها خرقا تستمد تبريراتها قياساً على أصول الظاهرة باعتبارها عدولا، ومن السياق وقرائنه؛ كونها قرينة من قرائن المعنى المضمرة والمراد، ولما جاء البلاغيون بعده كالقزويني ومدرسته قصرُوا الظاهرة على

الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ كما فعل عبد القاهر لكن صادفتهم بعض المظاهر الأسلوبية التي تشكل خرقاً لقوانين الظاهرة في الخطاب بصفاتها عدولاً عن الأصل، كالفصل بين الجمل مع توفر الشروط، أو الوصل مع عدم توفر الشروط فأضافوا مصطلحات جديدة لتفسيرها، وبذلك ضيقوا مجال الظاهرة من جهة بقصرهم إياها على الجملة التي لا محل لها من الإعراب، وأغرقوا في التفصيلات والإضافات من جهة أخرى، كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، أو التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، أو الوصل منعا لتوهم خلاف المراد، مع أن هذه التفصيلات والإضافات لا تخرج عن كونها استلزامات مبررة للظاهرة باعتبارها عدولاً أو خرقاً لمبدأ الأصل وسيوضح ذلك بالتفصيل عند الحديث عن قوانين الظاهرة عند عبد القاهر، وتفصيلات البلاغيين لها في الفصل الثاني، وكذلك عند الحديث عن الاستلزامات المبررة للفصل والوصل في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: التعريف الإجرائي، ومجال الظاهرة من وجهة تداولية

١- عيوب تعريفات البلاغيين بالظاهرة:

لم يأت البلاغيون بتعريف جامع مانع للظاهرة وإنما جاءت تعريفاتهم على نوعين: إما أنها تمنع غير المعرف من أن يدخل فيه، ولكنها لا تجمع أركان المعرف، وإما أنها تجمع أركان المعرف، ولكنها لا تمنع غيره أن يدخل فيه.

من النوع الأول تعريفات أحمد الهاشمي الذي ينص على أن "الوصل : عطف جملة على أخرى بالواو ونحوها، والفصل ترك هذا العطف"^(١)، ولعل أغلب التعريفات بالظاهرة لا تخرج عن هذا المفهوم^(٢).

ولو نظرنا إلى هذا التعريف فإنه وإن كان مانعا من دخول المفرد؛ لأن الغرض الناتج من العطف وتركه لا إشكال فيه؛ غير أنه لا يستوعب بعض قضايا المفرد التي تخرق مبدأ الأصل، وتكون مصدر إشكال؛ لكونها غير مفهوم من خلال الروايز اللفظية في البنية السطحية وإنما من خلال السياق وقرائنه كما سبقت الإشارة.

ومن النوع الثاني تعريف يحيى بن حمزة؛ القائل: " الوصل هو عطف الجملة على الجملة والمفرد على مفرد مثله بجامع ما " كما عرف الفصل فقال: " الفصل هو في لسان علماء البيان، عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين"^(٣).

(١) أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، تح د/يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت): ١٧٩/١٨٠-
(٢) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح: ١١٨/، والتفتازاني؛ المطول: ٤٣٤/، والبيهاء السبكي، عروس الأفراح: ٤٧٩/١، ود/ محمد شعبان علوان وآخرون، من بلاغة القرآن: ١٢٨/
(٣) يحيى بن حمزة، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: ٣١٠، ٣٠٥/٣

والذي يلاحظ من خلال التعريف السابق أنه جعل الوصل يشمل المفرد، والجملة على حد سواء إلا أنه لم يشر من خلال تعريفه إلى ما يمنع غيره من أن يدخل فيه فبدا تعريفه مطلقا دون قيد يميز الوصل في البلاغة عن العطف في النحو.

كذلك تعريف الدكتور/ منير سلطان الذي ينص على أن الفصل: "هو قطع معنى عن معنى بأداة لغرض بلاغي، والوصل ربط معنى بمعنى بأداة لغرض بلاغي"^(١).

فالتعريف السابق -كما نلاحظ- يسوده العموم بحيث لا يمكن معه التفريق بين ظاهرة الفصل والوصل بصفقتها واحدة من الروابط التي تحقق تماسك النص وانسجامه وبين غيرها من الروابط الأخرى فضلا عن ذلك فإن التعريف من خلال استخدامه للفظه قطع مع الفصل وربط مع الوصل قد أشعر بأن الفصل تبتير للمعنى وعدم ارتباطه بسابقه، لا على أنه في حقيقته وصل خفي عن طريق الروابط التداولية، فالوصل في حقيقته وصلان: إما عن طريق الرابط اللفظي كما هو الأصل بالوصل، وإما عن طريق الرابط التداولي أي ترك الرابط اللفظي لوجود رابط تداولي كما هو الأصل في الفصل في البلاغة؛ يقول الزمخشري: "فإن قلت: أي فرق بين إدخال الفاء ونزعاها في (سَوْفَ تَعْلَمُونَ)؟ قلت: إدخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، ونزعاها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر"^(٢).

من هنا ارتأت الدراسة إعادة تعريف الظاهرة تعريفا تداوليا يستند على مبدأ الإشكال ومفهوم الاستلزام عند جرابيس في محاولة منها لأن تحصر الظاهرة في الإشكال، وتجعل التعريف جامعا مانعا.

(١) د/ منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية بلاغية، منشأة دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠م: ٣١/

(٢) الزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٤٠٠/٢

٢- التعريف الإجرائي بالظاهرة:

الوصل : عطف لفظ على آخر بالواو ونحوها لغرض تداولي؛ يلاغى يفهم من خلال الاستلزام غير الوضعي، والفصل ترك العطف للغرض ذاته.

يختلف هذا التعريف عن تعريفات البلاغيين في أنه حصر الظاهرة في الإشكال عند الجرجاني، وليس في الجمل التي لا محل لها من الإعراب والواو من أحرف العطف، وبذلك يكون قد شمل الظاهرة باعتبارها إشكالا على مستوى المفرد، والجمله سواء أكان العطف بـ(الواو) أو بـ(الفاء وثم) عند توفر الإشكال؛ أي كون تبرير الظاهرة والغرض منها يستند على السياق وقرائنه لا على المؤشرات اللغوية في البنية السطحية.

مقتضيات التعريف الإجرائي:

ذكر التعريف كلمة (لفظ) بدلا من (جمله) ليشمل المفرد والجمله، وخصص الواو

للأسباب التالية:

١- أن العطف بالواو يمثل محور الإشكال في الظاهر كما قال عبد القاهر والبلاغيون

سواء على مستوى المفرد أو الجمله؛ فالاستلزام التخاطبي الناتج من العطف بها يفهم من خلال السياق والمقصدية؛ استلزام غير وضعي.

٢- أنها تعطف المفرد والجمله.

٣- أنها ترد للاستئناف النحوي أي قطع ما بعدها عما قبلها.

ثم ذكر التعريف كلمة (ونحوها)، وهو قيد يخرج بعض أحرف العطف من جهة، ويشمل

غيرها حين تنطبق عليها صفات الواو السابقة؛ كالفاء وثم في حال كان الغرض من العطف

مستلزما من خلال المقام وقرائن الأحوال؛ أي في حال خرق الوظيفة النحوية التي هي الترتيب والتعقيب، أو التراخي، ولأنها تعطف المفرد، والجملة وتكون للاستئناف في بعض المواضع كالواو^(١)

ذكر التعريف عبارة (لغرض تداولي يفهم من خلال الاستلزام الخطابي غير الوضعي)

لتكون قيّداً آخر يحصر الظاهرة في الجانب البلاغي، ويخرجها من مجال النحو إلى مجال البلاغة؛ لأن الغرض الناتج من العطف - من حيث طرق الاستدلال عليه - على نوعين:

- استلزام خطابي وضعي تشير إليه روائز لغوية في البنية السطحية؛ كالإعراب

والمطابقة مثلاً وهذا الغرض، أو المعنى شفاف تعكسه البنية السطحية في التركيب؛ فمجاله النحو وليس البلاغة؛ على اعتبار أن العلوم تتكامل ولا تتكرر.

- استلزام خطابي غير وضعي يستدل عليه من خلال القرائن المقامية، أو السياقية سواء

كانت لغوية أو غير لغوية ولا تعكسه البنية السطحية، كما هو الأصل؛ لأن البلاغة هي في الأصل انزياح عن الأصل.

٤ - مجال الظاهرة في الدراسة الحالية:

إننا لو نظرنا إلى الظاهرة من منظور الإشكال عند عبد القاهر فسنجد أن الإشكال كما

يبدو مع الجملة والواو يبرز أيضاً مع بعض قضايا المفرد كما سبق، وأن أوضحت الدراسة في

المبحثين السابقين؛ لذلك فإن الدراسة الحالية ترى أن الظاهرة لا تقتصر على الجمل التي لا محل

لها من الإعراب، وإنما قد تتجاوز ذلك إلى المفرد، و(الفاء وثم) من أدوات العطف إذا كان العطف

معها من عدمه مصدر إشكال، وترى أن تخصيص عبد القاهر للجمل التي لا محل لها من

(١) ذهب ابن درستويه إلى أن أحرف العطف ثلاثة لا غير هي: الواو، والفاء، وثم؛ لأنها تشترك ما قبلها بما بعدها في معنى الحدث والإعراب وليس كذلك البواقي. (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٩/٨).

الإعراب، والواو دون غيرها إنما هو تخصيص تغليب للإشكال وليس تخصيص تحديد للظاهرة، والأدلة على ذلك هي ما يأتي:

١- حديث عبد القاهر عن الجمل كان عاما؛ يقول: "اعلم أن العلم بما يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها (...) من أسرار البلاغة وممالا يتسنى تمام الصوب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوقهم لها أفراداً"^(١) فالرجل يتحدث هنا عن الفصل والوصل بين الجمل بشكل عام، وأن معرفته من أسرار البلاغة، ولم يخصه بالجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢- حديثه عن العطف بالفاء؛ فقد شمل حديثه عن الظاهرة العطف بالفاء حين كان العطف بها مصدر إشكال كالواو، وهو ما يشير إلى أنه قصد الإشكال ذاته؛ يقول في معرض حديثه عن الأبيات الآتية:

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا

فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسَهُمْ ذَمِيلاً وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمْ انْهَمَالَا

يقول : إن جملة: (فكان مسير عيسهم) ليست معطوفة على ما سبقها، وإنما هي معطوفة مع التي تليها على جملة: (تولوا بغتة) مع التي تليها، ويبين السبب قائلاً: لأنك إن عطفتها على التي تليها لكانت داخلة في معنى كأن وبذلك يصير سير عيسهم ذميلاً متخيلاً وليس حقيقة^(٢).

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: / ٢٢٢

(٢) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: / ٢٤٤

إن حديثه عن العطف بالفاء يشير إلى أن مقصده من وراء التخصيص هو الإشكال الذي يكمن في خرق مبدأ الشفافية^(١) في الانتقال من المستوى السطحي إلى المستوى العميق سواء أكان مع الواو أو الفاء.

٣- تحديد الجملة إن كان لها محل، أو ليس لها محل يعتمد على السياق ووجهة المؤول ومقصدية الخطاب، كما هو الشأن في العديد من الآيات ومن تلك الآيات بعض الشواهد التي استشهد بها عبد القاهر، وغيره من البلاغيين؛ من ذلك -على سبيل التمثيل لا الحصر- قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَا يَرْجُو أَيُّ مَكَانٍ عَلَيْهِ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ أَيْنَ شَاءَ﴾ {البقرة: ١ - ٢}.

فالجمل في الآية السابقة تحتل أن يكون لها محل من الإعراب، أو أنها ابتدائية لا محل لها من الإعراب كل ذلك بحسب التوجيه لها مما يعني أن تحديد الظاهرة بالجمل التي لا محل لها سيكون غير صادق مع بعض القضايا التي تكون السياق في بعض مقامات الخطاب.

من هنا ومن خلال ما سبق وبناء على التعريف الإجرائي السابق يمكن القول: إن ربط الألفاظ ببعضها داخل التركيب سواء برابط لفظي، أو تداولي يمكن أن يكون من باب التوابع في باب النحو، ويمكن أن يكون من باب الفصل والوصل في البلاغة، ويعتمد تمييز ذلك على طريقة الاستدلال على المقصدية، ونوع علاقة الربطة.

إذا أمكن الاستدلال على العلاقة، ومقصدية المتكلم من خلال روائز لغوية في البنية السطحية كان التركيب من باب التوابع في باب النحو؛ فأمره سهل ولا إشكال^(٢)؛ فقد قال البهاء

(١) ينص مبدأ الشفافية على أن البنية السطحية يجب أن تعكس ما أمكن البنية العميقة، أو تكون المسافة بين البنيتين أقصر مسافة ممكنة. (ينظر: /أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: /١٩٠).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: /٢٢٤.

السبكي: "العطف للإشراك في الحكم الإعرابي لغوي وليس بلاغياً"^(١)، أما إذا كان تحديد العلاقة، أو الغرض مستلزماً خطابياً غير وضعي؛ كان من باب الفصل والوصل في البلاغة؛ لأنه قائم على خرق مبدأ الشفافية ويحتاج إلى عناصر المقام في معرفة الغرض منه.

وعلى هذا فالذي يحدد مجال الفصل والوصل هو الإشكال الذي تحدده مقصدية الخطاب، وطريقة التداول من قبل الباحث، وليس الناحية الشكلية للخطاب؛ لأن بعض الجمل تحتمل أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا تكون بحسب المؤشرات والقرائن وبحسب طريقة التداول؛ فإذا تناولها الباحث من الناحية الأولى فليس من مجال الفصل والوصل في البلاغة، لأن العلاقة أو الغرض مفهوم من خلال البنية السطحية، أما إذا تناولها من الناحية الثانية فمجالها الفصل والوصل؛ لأن تناولها مبني على الاستلزام غير الوضعي وهو محط الإشكال، وعلى ذلك فمجال الظاهرة من وجهة نظر الدراسة الحالية - المستمدة من مفهوم الإشكال عند عبد القاهر وأسبابه الأنفة الذكر - سيتمحور حول قضيتين:

الأولى: الفصل والوصل في القرآن الكريم باعتبارها عدولا عن الأصل لعدم توفر الشروط، أي باعتبارها ظاهرة سياقية عدلت عن الوصل تتطلب التبرير والتفسير لأسباب هذا العدول؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، باعتبارها عدولا عن الأصل، وتشكل محور الصعوبة.

الثانية: الفصل والوصل في القرآن الكريم باعتباره خرقا للأصل وليس عدولا؛ كالفصل بين الألفاظ مع توفر شروط الوصل، أو الوصل مع عدم توفر شروطه؛ على اعتبار أن الخرق قرينة بلاغية سياقية من قرائن الاستدلال والتدليل على المعنى؛ إما لكونه خرق مبدأ الأصل في

(١) السبكي، عروس الأفراح: ٥٠٠/١

التركيب؛ كأن يفصل والأصل الوصل، أو العكس، وإما لكون الغرض من استخدام الرابط اللفظي مغايرا للدلالة الأصلية، أو الوظيفة الأصلية للرابط في اللغة.

الفصل الثاني

المبادئ التداولية للفصل والوصل

توطئة:

ستسعى الدراسة الحالية من خلال الاستهداء بما ذكره البلاغيون خصوصا عبد القاهر الجرجاني وما ذكرته التداولية من أفكار، ورؤى تصب في هذا الاتجاه؛ ستسعى إلى الوقوف على المبادئ التداولية لظاهرة الفصل والوصل التي تحكم الظاهرة في الأسلوب، وتوسع مجالها لتشمل المفرد، والعطف بالواو وغيرها بعد أن حصرها بعض البلاغيين في الجمل التي لا محل لها من الإعراب من جهة، وأغرقوها في التقسيمات والتفريعات، والإكثار من المصطلحات من جهة أخرى، الأمر الذي أخرجها من كونها ظاهرة بلاغية ذوقية تحتكم للسياق وقرائنه؛ كما كانت عند عبد القاهر؛ إلى المعيارية تحتكم لتلك التفاصيل والإضافات التي أتى بها البلاغيون بعد عبد القاهر.

ولما كان ذلك كذلك كان لا بد من الوقوف على ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من قوانين تحكم العلاقة بين الجمل عند حديثه عن الظاهرة في كتابه دلائل الإعجاز، والوقوف على مقاصدها التداولية من خلال ربطها بما أنتجته التداولية عند حديثها عن الروابط، ثم الوقوف على التفاصيل، والإضافات التي جاء بها البلاغيون بعد ذلك، ومحاورتها، وتحليلها تحليلا تداوليا في ضوء ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، وعلى أساس من التفريق بين العلاقة وبين الاستلزامات الخطابية المبررة لها، وذلك بغرض إثبات، أو نفي، ما افترضته الدراسة، والمتمثل في أن ما جاء به البلاغيون من تفاصيل وإضافات ما هي إلا استلزامات خطابية للاتصال للغاية، والانفصال للغاية

المبحث الأول: قوانين الظاهرة عند الجرجاني ومقاصدها التداولية

١- قوانين الظاهرة وأصولها عند الجرجاني: ١-١ قوانين الظاهرة:

توصل عبد القاهر الجرجاني من خلال حديثه عن الفصل والوصل بين الجمل، وتحليلاته للنصوص، ومقارنة الفصل بين الجمل بالعطف وعدمه في المفرد؛ باعتبار الفصل والوصل يمثل إشكالا يتطلب الحل؛ توصل إلى ثلاث علاقات عُدَّت بمثابة قوانين تحكم وضع الجملة بغيرها من حيث الاتصال والانفصال^(١)، وهي:

١- الاتصال للغاية؛ وقصد به أن تكون الجملة الثانية بمثابة الصفة من الموصوف والتأكيد من المؤكد من حيث كونها تابعة للأولى تبعية وظيفية؛ فلا تحتاج إلى رابط لفظي يربطها بالأولى، بل هما متصلتان عن طرق الوظيفة التداولية؛ وهذا هو المقصود بالاتصال للغاية عند الجرجاني، ولذلك قال بمثابة الصفة من الموصوف والتأكيد من المؤكد؛ أي من حيث كانت الجملة الثانية تابعة للأولى من خلال وظيفتها وإن لم تكن صفة ولا توكيدا إلا أنها تحمل وظيفتهما التي هي التابعة والتعلق بالسابقة عن طريق الوظيفة التداولية.

٢- الانقطاع للغاية؛ وقصد به أن تكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة السابقة تمام الاستقلال؛ فهي بمثابة الاسم يكون غير الذي قبله؛ فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله، وترك الذكر سواء؛ وحق هذه ترك الوصل للانقطاع التام، ويقصد هنا- كما سنرى لاحقا- أن تكون الجملة الثانية مستقلة وظيفيا عن

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، تح محمد رشيد رضا: ١٨٧-١٨٨

السابقة لها؛ لأنها نواة لمعنى جديد من جهة، وفاقد لشرط التناظر المصحح للعطف من جهة ثانية، وهذا هو المقصود بالانقطاع التام، وليس تبتير العلاقة كما قد يفهم.

٣- التوسط بين الكمالين؛ وقصد به أن تكون الجملة الثانية بمثابة الاسم يكون غير الذي قبله؛ أي مستقلا عنه تمام الاستقلال إلا أنه يشاركه في الحكم؛ ويدخل معه في معنى وحق هذه العطف؛ أي استقلال من حيث كون الثانية نواة لمعنى جديد يضاف للمعنى السابق وتناظر بين الجملتين في المستويات والعلائق والوظائف التداولية هذه هي قوانين الفصل والوصل عند عبد القاهر.

٢-١ أصول قوانين الظاهرة:

تبين من خلال حديث عبد القاهر عن الظاهرة، ومن خلال قياسه للفصل والوصل بين الجمل على العطف من عدمه في المفرد بصفة الفصل عدولا عن العطف؛ تبين أنه قد توصل إلى هذه القوانين من خلال الأصول التالية:

- أن الجمل إذا تواردت في إثر بعض، فلا بد لها من رابط يربطها حتى تبدو مستقلة ومحبوكة، والأصل أن تعطف بأحد أحرف العطف عند خلوها من الضمير^(١)، كما هو الحال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

- يشترط في العطف أمران: الأول المغايرة بين المعطوفين؛ أي أن تكون كل جملة منهما مستقلة عن الأخرى من حيث المعنى، والثاني وجود المناسبة المصححة للعطف؛ أي أن يكون المعنى في الجملة الثانية لافقا للمعنى في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر في الثانية مما

(١) ينظر: يحيى بن حمزة، كتاب الطراز: ٤٥، ٤٦/٢

يجرى مجرى الشبيه، أو المثل، أو النقيض للخبر في الأولى^(١)؛ أي انه لا يتم العطف بين الجملتين إلا إذا توفر شرطان: الاستقلال، والتناظر بين الجملتين في المخصصات الدالية والتداولية^(٢).

- إذا فقدت الجملة الثانية شرطا من شروط العطف تعين الفصل إما للاتحاد التام في حال فقدان شرط الاستقلال، وذلك بأن تكون الجملة الثانية تابعة للأولى تبعية وظيفية كتبعية الصفة للموصوف وهذا هو المقصود بالاتحاد التام بين الجملتين، وإما أن يكون الفصل للانقطاع التام إذا فقدت شرط التناسب^(٣)؛ بمعنى أن تكون الجملة غير مشتركة مع الأولى في الوظائف الدالية أو التداولية أو السمات الإنجازية والوجيهية، وهذا هو المقصود بالانقطاع التام؛ إذ ليس المقصود بالانقطاع أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون هناك ارتباط^(٤).

هذه هي الأصول التي استمد منها عبد القاهر قوانين الظاهرة؛ يدلك على ذلك طريقة التناول عند حديثه عن الظاهرة؛ فقد بدأه بالحديث عن الوصل من حيث الغرض والفائدة منه، وشروطه، وطبيعة الإشكال فيه^(٥) بصفته أصلا ثم انتقل منه للحديث عن الفصل بصفته عدولا متخذا من شروط العطف، ومن الفصل بين المفردات مقياسا لمعرفة العلاقة بين الجملتين ونوعها في حال الفصل؛ فتحدث عن الفصل لكامل الاتصال؛ حيث قال: "واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله؛ فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربطه يربطه (...)" كذلك

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ رشيد رضا: ١٧٣/ (٢) يقول الدكتور أحمد المتوكل في سياق الحديث عن مبدأ التناظر: "لا يسوغ العطف بين جملتين إلا إذا تماثلتا لا من حيث بنيتها فحسب، بل كذلك من حيث العلاقات، وقيم المخصصات" ويوضح مقصوده بالاستقلال في الجمل المعطوفة في موطن آخر؛ فيقول: "تستقل بنية الجمل المعطوفة عن بنية الجمل المعطوف عليها استقلالاً تاماً؛ مما يعنى أن كلا من الجملتين تجزئ من البنية النموذج ما تجزئه الأخرى. (د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ٢١٩، والوظيفة بين الكلية والنمطية: ١٢٨/).

(٣) ينظر: يحيى بن حمزة، كتاب الطراز: ٤٥/٢

(٤) عبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح: ٧٠/٢

(٥) ينظر: دلائل الاعجاز، تح رشيد رضا: ١٧١/ - ١٧٤

يكون في الجمل ما تتصل من ذوات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها ... " (١).

انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن كمال الانقطاع؛ قائلاً: " ... وقد قنع الناس فيه (يقصد الفصل) بأن يقولوا -إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف-: إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله؛ لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ... " (٢). ثم بدأ بعد ذلك يسرد صورته المحتملة من خلال الشواهد والأمثلة (٣).

هذه الطريقة التي اتبعها عبد القاهر تشير إلى أنه قد انطلق من مبدأ الوصل بين الجمل واتخذ من شروطه أساساً لاشتقاق علاقة الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية مستمداً ذلك من وظيفة الجملة الثانية وعلاقتها بسابقتها.

والذي يلاحظ من خلال حديث الجرجاني عن الظاهرة أنه -على الرغم من تناوله وتفصيله لجميع صور التي تحتم الفصل بين الجملتين- لم يسع إلى التقسيم والتقنين الذي ذهب إليه الخطيب القزويني، ومدرسته بعد ذلك إنما تناولها بصفاتها تبريرات للاتحاد التام، أو الانقطاع التام، وذلك يشير - من وجهة نظر الدراسة- إلى أمرين مهمين:

الأول: أنه أراد الحديث عن الظاهرة باعتبارها عدولاً عن أصل؛ تتطلب التبرير لأسباب العدول؛ أي تبين علاقة الربط بين الجمل التي هي الانقطاع التام والاتصال التام؛ وتبريرها من خلال مقصدية الخطاب المفهومة من خلال السياق وقرائن الخطاب.

(١) المرجع السابق: ١٧٤؛ ١٧٥
(٢) المرجع السابق: ١٧٨/
(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٧٨-١٨٧

الثاني: أن تلك الصور، أو التفصيلات التي تعرض لها عبارة عن استلزامات تخاطبية مبررة لعلاقتي الاتصال للغاية والانقطاع للغاية، وهذه بطبيعتها تتغير بتغير التأويل، والسياق، ومقصدية الخطاب، وقد تحتل أكثر من توجيه في السياق الواحد؛ يدل ذلك على التبريرات التي أوردها عبد القاهر لبعض الشواهد كتبريره للفصل في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ {يوسف: ٣١}؛ فقد ذكر ثلاثة أوجه محتملة للتأويل؛ وجهين الفصل فيهما شبيه بالتأكيد من المؤكد؛ والوجه الثالث شبيه بالصفة كما قال عبد القاهر (١).

وعند حديثه عن فصل قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرِجْمٍ وَيُنذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ {البقرة: ١٥} عن سابقتها قدم أكثر من صورة؛ منها القطع لمنع توهم غير المراد؛ وهو ما عرف عند البلاغيين بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف؛ ومنها الفصل لوجود جملتين يصح العطف فيها على إحداهما، ولا يصح على الأخرى، وهو ما سمي عند البلاغيين بشبه كمال الانقطاع؛ ومنها الفصل؛ لأن الجملة الثانية بمثابة جواب عن سؤال نشأ من الجملة الأولى؛ وهو ما سمي بعد ذلك بشبه كمال الاتصال (٢)، وكل ذلك ورد في سياق حديثه عن علاقة الانقطاع التام باعتبارها علاقة مقابلة لعلاقة الاتصال التام مما يؤكد على أن تلك الصور ما هي إلا استلزامات محتملة تختلف، وتتعدد باختلاف التأويل، ووجهته هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنها استلزامات مبررة للانقطاع التام؛ لفقدان شرط التماثل إما في القوة الإنجازية للفعل الخطاب، أو قائل الخطاب، أو بؤرة الخطاب، ومحوره، وليست علاقات مستقلة بذاتها كما ذهب إلى ذلك البلاغيون فيما بعد (٣).

(١) ينظر: عبد القاهر، دلالات الإعجاز، تح / محمد رشيد رضا: / ١٧٦؛ ١٧٧

(٢) ينظر: المرجع السابق: / ١٨٠؛ ١٨١

(٣) سنتناول الدراسة هذا الأمر بالتفصيل عند الحديث عن الاستلزامات المبررة للفصل والوصل في الفصل الثالث.

ومما يؤكد أنه أراد الاستدلال بالآية السابقة على صورة من صور الانقطاع التام أنه

اتخذ منها شاهدا على الانقطاع التام^(١)، وأورد في سياقها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي

الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ {البقرة: ١١ -

١٢}؛ حيث قال: "وهذا هو العلة في فصل (ألا إنهم هم المفسدون) عما قبلها حيث جاءت جملة:

(إنهم هم المفسدون) مستأنفة مفتوحة بـ(ألا)"^(٢) وهو ما يشير إلى أنه أراد بالاستئناف الاستئناف

النحوي؛ أي قطع الجملة عن سابقتها يروز ذلك (ألا) الاستفتاحية التي تتبئ أن ما بعدها كلام

جديد.

كذلك يورد السبب السابق الذي ذكره مع الآيتين السابقتين عند الحديث عن الفصل في

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ

وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ {البقرة: ١٣}؛ ثم يقول على أن في هذا أمر آخر وهو أن قوله (أنؤمن)

استفهام ولا يعطف الخبر على الاستفهام^(٣).

وعندما ينتقل للحديث عن صورة أخرى من صور كمال الانقطاع، وهي الصورة التي

سامها البلاغيون فيما بعد بشبه كمال الانقطاع يتخذ من الشاهد السابق؛ أي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا

لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوزِهِمْ أَوْ إِطْرَافِيهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

بِهِمْ وَيَسْتَهْزِئُ فِي طُعْنِهِمْ يَعْهُونَ﴾ {البقرة: ١٤ - ١٥} أنموذجا لهذه الصورة؛ يقول: "فإن قلت: هل

(١) ينظر: عبد الفاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا: ١٧٨/

(٢) المرجع السابق

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٨٠/

كان يجوز أن يعطف قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {البقرة: ١٥}

على (قالوا) من قوله: (قالوا إنا معكم) لا على ما بعده؛ وكذلك كان يفعل بالباقي، وكان يكون نظير

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ {الأنعام: ٨}

قيل: إن حكم المعطوف على (قالوا) فيما نحن فيه مخالف لحكمه في الآية^(١).

كذلك يتخذ من الشاهد نفسه أنموذجا للحديث عما سميّ بعد ذلك بشبهه كمال الاتصال؛

فيقول: هذا وههنا أمر سوى ما معنا يوجب الاستئناف وهو أن الحكاية عنهم تحرك السامعين لأن

يعلموا مصير أمرهم، وما يصنع بهم، و أ تنزل النعمة عاجلا، أم لا تنزل فتكون جملة (الله

يستَهزئُ بهم) في معنى جواب عما صدر عنهم من تساؤل^(٢).

٢- المقاصد التداولية لقوانين الفصل والوصل:

ذكر الجرجاني ثلاث علائق للجملة التي لا محل لها من الإعراب؛ هي الاتصال للغاية

والانفصال للغاية، والتوسط بينهما فما المقصد التداولي لكل منهما عند عبد القاهر؟

لكي يتضح لنا المقصد التداولي للعلائق السابقة باعتبارها علائق بين أفعال خطابية^(٣)

يجدر بنا الاستعانة بما ذكره الدكتور/ أحمد المتوكل من كلام عن العلاقة بين الأفعال الخطابية

عندما تتضمن النقلة^(٤) أكثر من فعل خطابي؛ إذ يقول: "إذا كانت النقلة تتضمن أكثر من فعل

خطابي واحد؛ فإن العلاقة التي تقوم بين الأفعال الخطابية التي تكونها إما علاقة تكافؤ، أو علاقة

(١) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا: ١٨٠/

(٢) ينظر: المرجع السابق: / ١٨١

(٣) ينظر المقصود بالأفعال الخطابية في قسم التمهيد من هذه الدراسة

(٤) تفهم النقلة على أنها مداخلة أحد المشاركين في الخطاب وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية كالفقرة مثلا

(ينظر: د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة: / ٣٤)

تبعية؛ ففي حالة التكافؤ تكون كل الأفعال الخطابية أفعالاً نووية أما في حالة التبعية؛ فيميز بين الفعل الخطابي النووي والأفعال التابعة^(١).

ومعنى ذلك أن الجملة الأولى باعتبارها تمثل نقلة في الخطاب قد تتضمن أكثر من جملة، أو فعل خطابي؛ هذه الجمل أو الأفعال الخطابية تنشأ بينها وبين سابقتها علاقة قد تكون علاقة تبعية، أو علاقة تكافؤ واستقلال، ونحن لو نظرنا إلى ما ذكره عبد القاهر عن العلاقة بين الجمل سنجد أنه لا يختلف عما ذكرته اللسانيات الحديثة عن العلاقة بين الأفعال الخطابية؛ فالعلاقة التابعة هي الاتحاد التام عند عبد القاهر؛ لأن الفعل الخطابي في الجملة الثانية غير مستقل؛ وإنما يتبع في وظيفته الفعل الخطابي النووي في الجملة السابقة ليوضحه، أو يؤكد، وأما علاقة التكافؤ؛ فهي الانقطاع التام والتوسط بين الكمالين؛ لأن التكافؤ هو أن تكون كل الأفعال نووية أي مستقلة تحمل معنى جديداً يضاف إلى النص بطريقتين: إما عن طريق التغاير؛ أي الانقطاع التام الذي يحقق التمام في الخطاب^(٢)، وإما أنه يضاف إلى الجملة السابقة ويتركب معها تركيب عطف بشرط المماثلة والاستقلال؛ أي أن تكون الجملة الثانية مستقلة عن الأولى لكنها تشترك معها في العلاقات والمخصصات التداولية والدلالية، وحينها تحال كل الجمل إلى مجرد حمل نووية عارية من السمات الإنجازية، والوجهية وغيرها التي تحدد بالنظر إلى النص الكلي^(٣)، وذلك هو التوسط بين الكمالين؛ استقلال من حيث إن كل جملة هي نواة تحمل معنى جديداً، وتناظر في المخصصات، والسمات الإنجازية مع الجملة السابقة، ولتوضح ذلك يمكن القول: إن الجملة الثانية من حيث وظيفتها التداولية؛ وعلاقتها بالجملة السابقة تنقسم إلى قسمين:

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) لكي يكون النص منسجماً يجب أن يكون تناميه مصحوباً بإضافة تتجدد بصورة دائمة. (ينظر: جاك موشر - أن ريبو؛ القاموس: ٥٠٣)

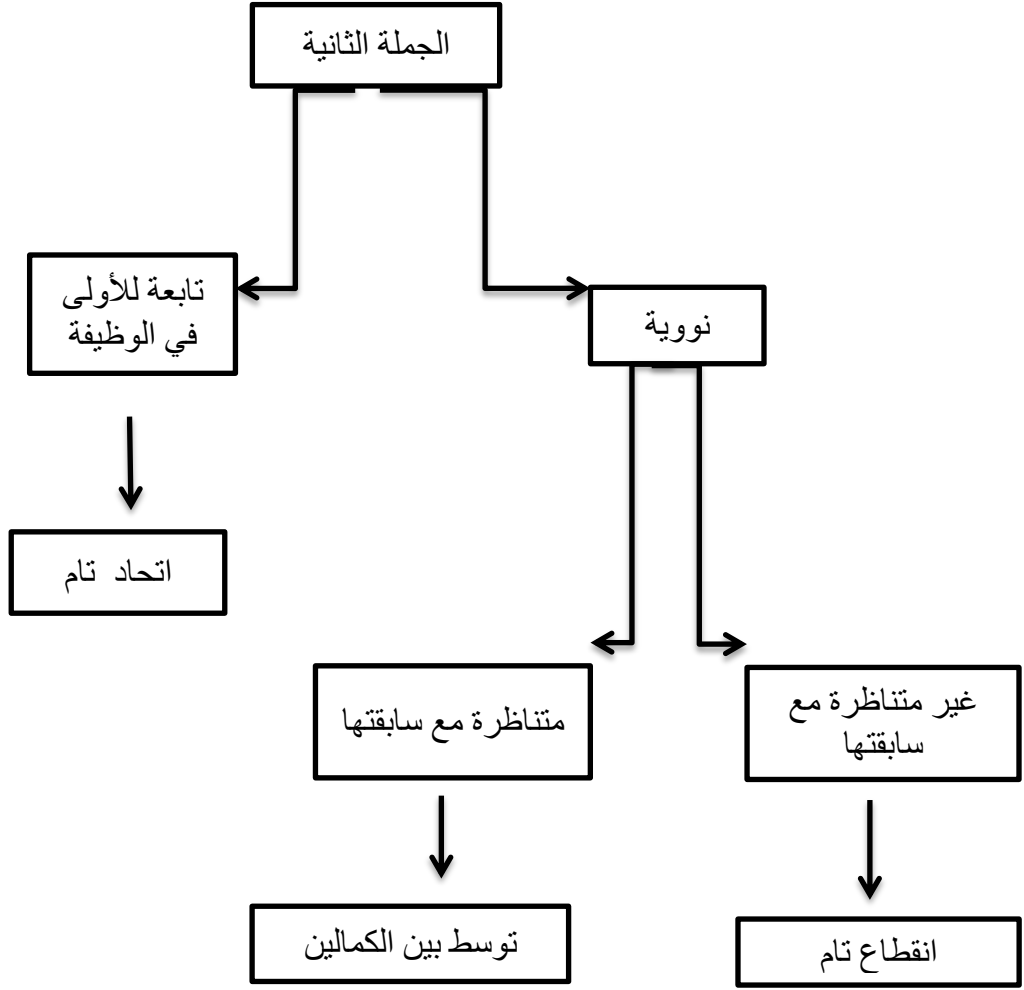
(٣) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: ١١٢/

أ- أن تكون تابعة لجملة نوية في الخطاب؛ أي أن وظيفتها في الخطاب تقتصر على التأكيد، أو التفسير، أو التخصيص للجملة المتبوعة؛ فالعلاقة بين الجملتين علاقة تبعية وظيفية؛ لأن الجملة الثانية إما أن تؤكد، أو تفسر، أو تخصص الجملة الأولى، وفي هذه الحالة تستغني الجملة الثانية عن الرابط اللفظي لوجود الرابط المنطقي، أو التداولي؛ الذي هو التأكيد والتفسير أو البديلية.

ب- أن تكون مكافئة للجملة السابقة لها؛ أي أنها تحمل معنى جديدا مستقلا ومغايرا للمعنى في الجملة السابقة؛ فالعلاقة بينهما علاقة تكافؤ؛ لأن كلا منها نواة لمعنى جديد يضاف إلى النص إما عن طريق العطف إذا توفر التناظر، أو التناسب بين الجملتين بحسب المقصدية، ويسمى ذلك التوسط بين الكمالين، وإما عن طريق الفصل لفقدان مبدأ التناظر أو التناسب في الوظيفة الدلالية، أو التداولية، أو المخصصات الإنجازية أو الوجهية بين الجملتين بحسب مقصدية المتكلم أو الخطاب^(١)، ويسمى الفصل حينئذ بالانقطاع التام؛ لاستقلال الجملة الثانية عن الجملة الأولى، وعدم التماثل أو التناظر في الوظائف التداولية والدلالية والمخصصات الإنجازية والوجهية.

ويمكن توضيح العلاقة بين الجملتين بحسب وضعية الثانية بالنسبة للأولى وبحسب الوظيفة التي تحملها الجملة الثانية في الخطاب بالخطاطة الآتية.

(١) قَبِدَ ذلك بمقصدية المتكلم أو الخطاب؛ لأن نوع العلاقة تتحدد وبحسب مقصدية الخطاب المفهوم من خلال استعمال الظاهرة وقرائن المقام، وليس من خلال الناحية الشكلية للخطاب.



وإذا كان عبد القاهر قد اشتق العلاقة بين الجمل من خلال النظر إلى طبيعة الجملة الثانية، ووظيفتها بالنسبة للجملة الأولى؛ كما سبق توضيحه؛ فإنه قد نظر إلى تلك العلاقة سواء كانت انقطاع تام، أو اتصال تام بحسب مقصدية المتكلم أو الخطاب، وليس بحسب الناحية الشكلية للخطاب، وهذا هو الفرق بينه وبين نظرة معظم البلاغيين، و مفهومهم لتلك العلاقة؛ فقد نظروا لها نظرة شكلية تقوم على التحديد، والتقسيم، وجعلوا من الصور المبررة لها قواعد لا تقبل الخرق، مع أنها استلزامات خطابية تتغير بتغير السياق ومقصدية الخطاب ووجهة التأويل؛ يتضح

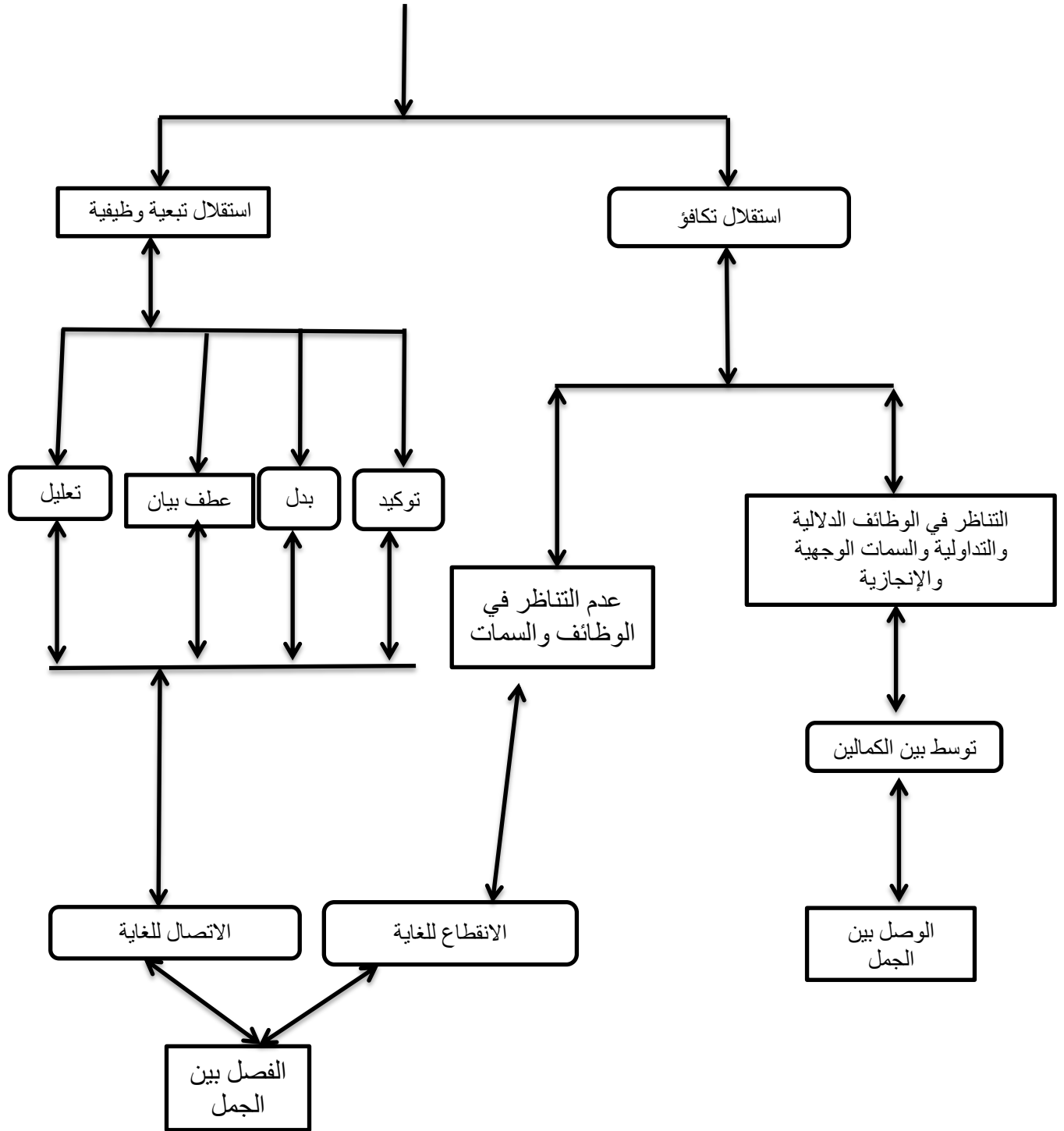
ذلك من خلال إضافاتهم، وتفريعاتهم؛ حيث لجأوا إلى التفريعات والتقسيمات إن على مستوى المصطلح ذاته؛ شبه كمال الانقطاع - شبه كمال اتصال، أو على مستوى صور المصطلح ذاته؛ توكيد لفظي، توكيد معنوي، بدل بعض بدل اشتمال بينما لم نجد تلك التقسيمات، أو التفريعات عند عبد القاهر على الرغم من حديثه عن شواهدا؛ لأن تلك التفصيلات تخضع للمقام، وقرائن السياق، ووجهة المؤول؛ بدليل تعددها واختلافها في الشاهد الواحد تبعا لوجهة المؤول، ومقدرته على اكتشاف قرائن الخطاب المبنوثة في النص.

وعليه يمكن الخلوصل إلى أن: الاتصال للغاية هو مصطلح تداولي يخضع لمقصدية المتكلم، أو الخطاب من خلال الفصل، ويستلزم خطابيا أن تكون الجملة الثانية بدل، أو تفسير، أو تأكيد بحسب وجهة المؤول في التأويل، وقدرته على اكتشاف وفهم القرائن السياقية التي بثها المتكلم لفهم مقصده من الفصل.

الانقطاع للغاية: هو مصطلح تداولي يخضع لمقصدية المتكلم، أو الخطاب من خلال الفصل؛ ويستلزم استلزاما خطابيا محتملا الاستقلال والاختلاف في الوظائف الدلالية والتداولية أو السمات الإنجازية والوجهية؛ بحسب مقصدية الخطاب، ووجهة المؤول وقدرته على اكتشاف وفهم القرائن السياقية المبنوثة في النص.

التوسط بين الكمالين: هو مصطلح تداولي يخضع لمقصدية الخطاب من خلال الوصل؛ ويستلزم استلزاما خطابيا سياقيا استقلال الجملة الثانية عن الأولى في المعنى، واشتراكها معها في المخصصات الطباقية والمستويات العليا، الوظائف التداولية، والوجهية والإنجازية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الخطاطة الآتية:

نوع العلاقة بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب بحسب مقصدية الخطاب



المبحث الثاني: تفصيلات البلاغيين لقوانين الفصل والوصل

ذكرت الدراسة سابقاً أن عبد القاهر كان قد توصل إلى ثلاث علاقات رئيسة تحكم ظاهرة الفصل والوصل: هي الاتصال للغاية، والانفصال للغاية، والتوسط بين الكمالين، واتكأ في ذلك على معني الواو التي تقتضي المغايرة والمناسبة، والقياس على المفرد، وجاء البلاغيون فنظروا في تلك العلاقات؛ ففصلوها، وأضافوا إليها علاقات أخرى استمدوها من كلام عبد القاهر أثناء تحليله لبعض صور الفصل والوصل من جهة ومن الوظائف والاستلزمات الحوارية الناتجة عن استخدام الظاهرة في النصوص من جهة أخرى.

لكن على ما يبدو أن تفصيلاتهم تلك قد أغرقت في التفصيل والتقسيم من جهة، وضيقت مجال الظاهرة، وحصرتها في تلك التفصيلات من جهة أخرى؛ حيث بدت وكأنها قوانين ملزمة للظاهرة لا تحتل الخرق، لا على أنها استلزمات خطابية تخضع للمقصدية ولقرائن السياق ووجهة التأويل؛ يتضح هذا من خلال حديثهم عن الفصل بين الجمل؛ فقد قسمه البلاغيون إلى نوعين: فصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب، وآخر بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وجعلوا لكل منهما قوانينه الخاصة به الأمر الذي أربك القضية، وجعلهم يقعون في التناقض بين حصرهم للظاهرة على الجمل التي لا محل لها من الإعراب وبين حديثهم عن الفصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب، كما يتضح كذلك من خلال إضافاتهم لمصطلحات جديدة للظاهرة؛ كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، بينما هي في الأساس استلزمات خطابية لكمال الاتصال أو كمال الانقطاع .

١- الفصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب

تحدث البلاغيون عن الفصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب ووضعوا له مصطلحا خاصا به سماه البلاغيون بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف وفصلوا في صورته وأحكامه، ويقصد به: أنه إذا توفرت الشروط للعطف التي هي وجود الجهة الجامعة، وقصد الاشتراك في الحكم مع وجود مانع من العطف؛ فإنه يفصل بين الجملتين، ويسمى الفصل حينئذ بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع^(١)، وقد جعل البلاغيون له صورتين، وقبل الحديث عنهما تجدر الإشارة إلى الأمرين الآتيين:

الأول: إن حديث البلاغيين عن العطف بغرض الإشراك في الحكم -سواء أكان ذلك على مستوى المفرد أم على مستوى الجملة- لغوي وليس بلاغيا؛ لأن الغرض مفهوم من خلال روائز لغوية في البنية السطحية؛ فلا إشكال فيه، أو لأن قصد التشريك في الإعراب لا يتصور إلا بالوصل كما ذكر السبكي^(٢)، من ثم فلا مجال لدخوله في باب الفصل والوصل إلا باعتباره خرقا؛ أي أن يتم الوصل دون توفر الشروط.

الأمر الثاني: إن وجود العاطف بين اللفظين قد لا يكون الغرض منه الإشراك في الحكم وحسب، وإنما قد يكون لأغراض دلالية تداولية تفهم من خلال السياق، ومن ثم فقول الخطيب: "إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منها إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا وعلى الأول إن قصد التشريك بينها وبين الثانية في حكم الإعراب عطفت عليها (...)"، وإن لم يقصد ذلك ترك العطف بينهما"^(٣) هذا القول فيه تضيق للظاهرة وحصر لوظيفة العطف على الإشراك وحسب، وهو ما لا يستقيم مع الاستعمال التداولي للواو في المقامات المختلفة، و كان الأسلم أن يقول: الأصل أن

(١) ينظر: الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٠، ١١٩.

(٢) ينظر: السبكي، عروس الأفراح: ١/٥٠٠.

(٣) الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٠، ١١٩.

تعطف، حتى يترك مجالا للخروج على هذا الأصل؛ فهناك نصوص عديدة في القرآن الكريم خرجت عن هذا الأصل إما لأنها عطفت بالواو دون إرادة الإشراك في الحكم، وإما لأنها تركت العطف مع أن هناك اشتراكا بين الجمل في الحكم الإعرابي، ومن هذه النصوص -على سبيل التمثيل لا الحصر-:

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ﴾ {المائدة: ٦}؛ فالآية عطفت (أرجلكم) على

(رؤوسكم) مع أنها لم ترد إشراك الأرجل مع الرؤوس في معنى المسح؛ لأن الأرجل تغسل حال

الوضوء ولا تسمع؛ وإنما أرادت الاقتصاد بالماء حال الوضوء؛ بمعنى غسلها ثلاثا دون الإسراف

بالماء، وهي حين عطفت بالواو لم يتوهم خلاف المراد بل إن هذا العطف كان السبب في الالتفات

لهذا المراد؛ لأنه انزياح أو خروج عن الأصل .

بالمقابل هناك جمل وردت مفصولة مع أنها تشترك في الحكم الإعرابي كقوله تعالى: ﴿

الرَّحْمَنُ ۙ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۙ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۙ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۙ ۝٤﴾ {الرحمن: ١ - ٤}؛ فهذه الجمل التي

تكررت في الآية السابقة هي أخبار للمبتدأ (الرحمن)، وكان الأصل أن تعطف بالواو لكن القرآن

الكريم أتى بها مفصولة؛ لأغراض بلاغية تفهم من خلال هذا الخرق ومن خلال المقام ومقصدية

المنكلم، ولذلك قال الزمخشري: هذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة، وإخلاؤها من العاطف

لمجيئها على نمط التعديد كما نقول زيد أغناك بعد فقر، أعزك بعد ذل^(١).

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٤/تح/ احمد عبد الموجود: ٤٤٣، ود/ محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٣٦٢/

١-١ الفصل لعدم الاشتراك في الحكم الإعرابي:

وهذه هي الصورة الأولى من صور الفصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب، أو ما سماه البلاغيون بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف وقد استشهدوا عليها بقوله تعالى: ﴿

وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ

يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿البقرة: ١٤ - ١٥﴾.

ذكر الخطيب أن فصل: (الله يستهزئ بهم) عن: (إنا معكم)؛ لأن القرآن لم يرد الإشراك لها في حكم سابقتها، ولو عطفها لتوهم أنها من كلام المنافقين وليس من كلام الله هذا ما ذكره الخطيب وتناقله بعد ذلك الكثير من البحوث البلاغية، والحقيقة أن الفصل هنا لم يكن لهذا السبب، وإنما للاختلاف بين الجملتين في الفعل المتضمن في القول (الخبر والإنشاء) كما ستبينه الدراسة في الفصل الثالث عند الحديث عن الاستلزمات المبررة لعلاقة الانقطاع التام.

٢-١ الفصل لعدم الاشتراك في القيد:

هذه الحالة هي الثانية من حالات التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، والمقصود بها أن تشتمل الجملة الأولى على قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية؛ فيتعين الفصل، قال الخطيب القزويني: "إن كان للأولى حكم ولم يقصد إعطاؤه للثانية تعين الفصل"^(١)؛ ومثل لها بقوله

تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ

﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿البقرة: ١٤ - ١٥﴾، ثم ذكر أنه لم يعطف

(١) كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٠/

جملة: (الله يستهزئ بهم) على (قالوا)؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم وهو قوله: (وإذا خلوا إلى شياطينهم)^(١)، والذي يلاحظ على القول السابق ما يأتي:

أولاً: أنه قصر القيد على الأولى فقط، فقال: إن كان للأولى حكم والأصل أن يقول إن كان لإحدهما قيد حتى يشتمل هذا الحكم الجملة الثانية؛ لأن الأولى قد تقيد بقيد الثانية، كما تقيد الثانية بقيد الأولى بحكم الواو التي تقتضي الاشتراك؛ ذكر السبكي أن القيد في إحدى الجملتين يمنع العطف إن لم يرد إشراكه سواء توسط القيد أم تأخر، مثل أكرم المسلمين، وأهن الكافرين الذين عندك^(٢).

ثانياً: أنه لا معنى للتخصيص والتفريع؛ ففي ذلك تضيق لمجال الظاهرة من حيث إن الفصل لا يقتصر على ما ذكر، وإنما قد تكون هناك أغراض أخرى تفهم من خلال السياق كذلك الأغراض التي ذكرت قبل هذين الغرضين هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى الإغراق في التفاصيل عن طرق التقسيمات والتحديدات التي أوردها الخطيب؛ فطالما وأن الإيهام لا يختص بالجملة التي لها محل، ولا يختص بالوصل، أو الفصل وإنما يشمل ذلك كله ويخضع لمقصدية الخطاب وقرائن السياق، وتقديرات المقام من قبل المتكلم؛ فإن حصل الإيهام بالوصل فصل، وأن حصل بالفصل والوصل؛ لأن المانع منه هو إيهام خلاف المقصود، وذلك مستلزم خطابي غير وضعي كما أنه لا يقتصر على العطف في الجمل التي لها محل من الإعراب وإنما قد يكون مع الجمل التي لا محل لها من الإعراب، كما قد يكون مع الفصل أيضاً ولهذا لا معنى لأن يفرد بالحديث كما فعل الخطيب^(٣).

(١) الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٠/

(٢) السبكي، عروس الأفراح: ٤٨٨/١

(٣) ينظر: السبكي، عروس الأفراح: ٤٨٢/١، ٤٩٢

ويبدو لي أن الخطيب استوحى هذه الحالة من خلال تحليل عبد القاهر، وتعليه لسبب الفصل في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ وَيُكذِّبُكُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {البقرة: ١٥}، وكان الأقرب أن يكون الفصل للانقطاع التام، لا أن يفرد له مصطلح خاص به؛ لأن سبب الفصل في الآية هو عدم التناظر بين الجملتين، واختلافهما في الفعل الإنجازي؛ فالغرض من القول في قوله تعالى: (قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون) هو الإخبار بأنهم قالوا ذلك، والغرض من قوله (الله يستهزئ بهم) الرد عليهم وتبكيتهم وتقريعهم لقولهم السابق؛ فالجملتان من كلام الله إلا أن إحداهما وصف وتقدير لما قاله المنافقون، والثانية تبكيتهم وتقريع لهم على قولهم السابق.

٢- الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب

قبل الحديث عن مواطن الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفصل لا يعنى قطع العلائق بين الأساليب، بل هو وسيلة تعبيرية يضعها المتكلم لترجمة ما شاء من مكنوناته، كما تجدر الإشارة إلى أن محط النظر للفصل والوصل هو المقصدية، وليس الناحية الشكلية للخطاب؛ فقد تسقط الواو في موطن لتذكر في آخر مشابه، وقد تستبدل الواو بالفاء كل ذلك على حسب المقصدية^(١)، ومن مواطن الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب التي ذكرها البلاغيون ما يأتي.

٢-١ الفصل للانقطاع التام:

ذكر البلاغيون أن الفصل لكامل الانقطاع يكون لأمر يرجع إلى الإسناد؛ كأن تختلف الجملتان في الخبر والإنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فحسب، أو إلى طرفيه؛ كإعدام الجامع بين الجملتين^(٢) وفصلوا في ذلك على النحو الآتي:

أ- الاختلاف في الخبر والإنشاء:

وهذا هو الأمر الذي يرجع إلى الإسناد: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، أو معنى فحسب؛ فأما الاختلاف لفظاً ومعنى فكقول الشاعر^(٣):

وقال رائدُهُم: أُرْسُوا نَزْأُولَهَا فكل حنْفِ امرئٍ يجرى بمقدار

(١) ينظر: د/صباح عبيد دراز، أسرار الفصل والوصل: ٧٠-٧٢
(٢) ينظر: القزويني، الإيضاح: ١٢٠/٢، والسكاكي، المفتاح: ٢٥٣، والسبكي، عروس الأفراح: ٤٩٧/١، ٤٩٨، وسعد الدين التفتازاني، المطول: ٤٣٧
(٣) البيت من البسيط وهو للأخطل، ومعنى أرسوا: أقيموا، ونزولها بمعنى نحاولها والضمير عائذ على الحرب، والمقدار بمعنى القدر (ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، تح/محمد نبيل طريف وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م: ٩/٩٠)

الشاهد في البيت (أرسوا نزاولها)؛ فقد ذكر البلاغيون: إن جملة (نزاولها) في البيت فصلت عن جملة أرسوا؛ لأنها جملة خبرية في اللفظ والمعنى، وجملة (أرسوا) إنشائية في اللفظ والمعنى^(١).

وأما الاختلاف معنى فكقولك: مات فلان رحمه الله؛ فصلت جملة: (رحمه الله)؛ لأنها في المعنى دعاء؛ وإن كانت خبرية في اللفظ.

هذا هو السبب الأول المسبب للفصل بين الجملتين للانقطاع التام كما ذكره البلاغيون القدامى؛ الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء غير أن هذا السبب قد صار محل جدل عند غيرهم من البلاغيين فيما بعد؛ فيرى الشيخ عبد المتعال الصعيدي أن ترك العطف في هذا الضرب لمانع نحوي؛ فلا يصح أن يعد من باب الفصل والوصل^(٢)، كما يرى الدكتور صباح عبيد دراز أن الاختلاف في الخبر والإنشاء بين الجملتين سبب شكلي للفصل ولهذا فالأصل أن يؤول الفصل لسر بلاغي آخر يعين عليه السياق، والنسق التعبيري كسبه كمال الاتصال، أو كمال الاتصال، أو تداعي المعاني^(٣)، و يرى الدكتور محمد موسى أنه لا يجوز أن يعلل الفصل هنا للاختلاف في الخبر والإنشاء؛ لأن مثل ذلك لا يحلل الأسلوب ولا يقف على ما عليه من روابط^(٤).

وترى الدراسة الحالية أن الاختلاف، أو الاتفاق بين الجملتين في الخبر والإنشاء، يمكن أن يكون قرينة دالة على الخرق؛ كأن يفصل مع الاتفاق أو يوصل مع الاختلاف، أو أن يكون سببا للعدول عن الوصل إلى الفصل بشرط الاستقلال بين الجملتين وظيفيا؛ لأن مجرد الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء ليس سببا كافيا لانقطاع التام ما لم يكن مقرونا بالاستقلال؛ إذ قد

(١) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٣، و الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٧٩/، ٢٨٠.

(٢) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٦٩/٢.

(٣) ينظر: د/ صباح دراز، أسرار الفصل والوصل: ٧١/.

(٤) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٣٢٩/.

يكون الفصل للاتحاد التام كما هو الشأن في البيت الشعري السابق الذي أورده السكاكي وتناقله العديد من البلاغيين بعد ذلك ومنهم القزويني كشاهد للانقطاع التام.

إن استشهاد البلاغيين بالبيت على الانقطاع التام، بحجة الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء؛ لا يستقيم مع ما أراده الشاعر؛ لأن الشاعر أراد التعليل للأمر بالإرساء من خلال ذكره للجملة الثانية مفصولة؛ فالجملة الثانية وإن اختلفت عن سابقتها في الخبر والإنشاء إلا أنها تابعة لها تبعية وظيفية، وليست مستقلة عنها، وبذلك فالفصل للاتحاد التام.

ذكر الشريف الجرجاني: أن الجملة الثانية أقصد (نزاولها) تعليل لما تضمنته الأولى؛ فهي من تتمتها بحسب المعنى، ومتحدة معها فترك العطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع^(١) أي أن سبب الفصل هو الاتصال التام وليس الانقطاع التام.

كذلك فصل (انتقم الله من الكاذب) في قول اليزيدي^(٢)

مَلَكْتُهُ حَبْلِي وَلَكِنَّهُ أَلْفَاءُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي

وقال: إِيَّيْ فِي الْهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَمَ اللَّهُ مِنْ الْكَاذِبِ

ذكر السكاكي أن الفصل هنا للانقطاع التام بين الجملتين للاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء؛ حيث قال: " فصلت جملة: (أنتقم الله من الكاذب)؛ لأنها دعاء، وما قبلها خبر"^(٣).

(١) الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: / ٢٨٠
(٢) البيت ليحي بن مبارك اليزيدي، وقيل لإبراهيم بن المدبر (ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٢ / ٦٩)
(٣) السكاكي، مفتاح العلوم: / ٢٦٩ .

إن هذا التعليل لا يستقيم إلا باعتبار جملة: (قال) من كلام المحكي عنه، وهي ليست كذلك؛ لأنها من كلام الشاعر كما يظهر من خلال البيت من ثمَّ فالفصل في البيت ليس للاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء وإنما لأن الجملة الثانية جواب عن سؤال مقدر، والتقدير ماذا قُلْتَ؟ فكان الجواب أنتقم الله من الكاذب كما ذكر عبد القاهر^(١) أي لشبيهه كمال الاتصال كما سماه البلاغيون بعد ذلك.

كما أن فصل جملة: (لا إله إلا هو) عن سابقتها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا

ءَاخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ {القصص: ٨} ليس للانقطاع التام على الرغم من الاختلاف بينهما في الخبر والإنشاء؛ لأن الجملة ليست مستقلة عن سابقتها تمام الاستقلال وإنما هي تابعة لها تبعية وظيفية؛ فهي تأكيد لها؛ فالجملة الأولى نهى عن الشرك، والثانية تأكيد لألوهيته جلَّ جلاله؛ فوجه توكيد الثانية للأولى ظاهر ودعنا من مسألة الاختلاف في الخبر والإنشاء؛ فالمهم عندنا تلاقي المعاني^(٢)، ومن ثمَّ فالفصل للاتحاد التام من هنا فإن الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء ما لم يكن مصحوبا بشرط استقلال الجملة الثانية؛ ليس تعليلا لكمال الانقطاع؛ بل لكمال الاتصال كما لوحظ من خلال الآية السابقة.

من جهة أخرى قد نجد الوصل في القرآن الكريم بين الجملتين مع أنهما مستقلتان ومختلفتان في الخبر والإنشاء؛ خرقا لمبدأ الأصل وذلك من أجل الإشارة إلى غرض آخر للوصل يتضح من خلال الخرق؛ فالاختلاف بين الجملتين حينئذ يكون قرينة من قرائن الخطاب وليس سببا للفصل أو الوصل، والشواهد على ذلك كثير في القرآن الكريم ستفصل الدراسة الحديث عنها في

(١) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: ٢٣٧/

(٢) ينظر: د/ محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٢٩٧/

الفصل الثالث ومن هذه الشواهد : قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ

وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَىٰ آوَالِيَابِهِمْ لِيُجْدِلُوَكُمْ ۗ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ {الأنعام: ١٢١}

وقوله تعالى: ﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾

{الحج: ٢٢}، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ۗ ۝۷ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۝۸ ۗ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴾ {طه: ٧ - ٩}، وغيرها من الآيات التي تدخل

في هذا الباب.

فضلا عن هذا فإن القول بوجوب فصل الجملتين المختلفتين في الخبر أو الإنشاء قد

جرى حوله خلاف كثير؛ فقد ذكر أصحاب المطولات: إن عدم العطف هو إجماع البلاغيين والقول

بجواز العطف ذهب إليه بعض النحاة، وقد نقل ابن حيان عن سيبويه جوازه، والقول بالمنع هو رأى

الجمهور ومنهم ابن مالك وابن عصفور^(١)؛ قال السبكي " وحاصله أن أهل هذا الفن متفقون على

منعه، وظاهر كلام النحاة على جوازه "^(٢) أما سعد الدين التفتازاني؛ فقد ذكر إن عطف الإنشاء

على الخبر كثير، ثم أن الخلاف فيما ليس له محل من الإعراب أما ما له محل فلا خلاف على

جوازه؛ لأن النسب في مثله لا ينظر إليه لأنها تنزل منزلة المفردات^(٣) وقال ابن اليعقوبي، والحق

إن منع العطف بين الإنشاء والخبر له ثلاثة شروط: أن يكون بالواو وفيما لا محل من الإعراب

وأن لا يوهم خلاف المراد^(٤).

(١) ينظر: المرجع السابق / ٣٢٥، و د/ صباح عبيد دراز ، أسرار الفصل والوصل: ٨٢/

(٢) السبكي، عروس الأفراح: ٤٩٦/١

(٣) ينظر: الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٧٩/

(٤) ينظر: ابن اليعقوبي، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، مط عيسى الحلبي وشركاه، ط ١، و مط الأميرية

بولاق ٥١٣١٨: ٣٢٨/

وعلى ذلك يمكن القول: إن مجرد الاختلاف في الخبر والإنشاء بين الجملتين ليس سببا كافيا للفصل بين الجملتين للانقطاع التام ما لم يكن مقرونا باستقلال الجملة الثانية عن الأولى تمام الاستقلال، وقد يتحول الاختلاف بين الجملتين مع الاستقلال من سبب للفصل إلى قرينة سياقية تشير إلى غرض بلاغي وذلك في حال الخرق؛ أي الوصل مع وجود الاختلاف والاستقلال بين الجملتين وذلك ما سَيُتَناول في التفصيل في الفصل الثالث عند الحديث عن الاستلزمات المبررة للفصل والوصل.

ب- انعدام المناسبة:

الأمر الثاني: المستلزم للفصل بين الجملتين للانقطاع التام- كما ذكر البلاغيون- هو ألا يكون بين الجملتين جامع، وانتفاء الجامع قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما كقولك: زيد طويل عمرو قصير إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة، ونحوها، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما كقولك: زيد طويل عمر نائم في حال وجود صداقة بينهما^(١) وهنا تجدر الإشارة إلى ما يأتي:

إن التلاؤم أو المناسبة شرط من شروط الخطاب الجيد كونه يحدد الإطار الذي تجري فيه عملية التخاطب؛ فالخطاب حسب ديكرود يجب أن يعنى بشرطين حتى يكون جيدا هما شرط التنامي الذي يؤمن الزيادة في معلومات الخطاب، وشرط الانسجام الذي يحدد الإطار الذي يكون فيه بعض المعلومات على درجة من الإطناب^(٢) غير أن هذه المناسبة أو الملاءمة نوعان:

مناسبة عامة، وهي التي تعنى بشروطي التنامي والانسجام، وهذه المناسبة مطلوبة سواء أكانت الألفاظ معطوفة أم مفصولة، مفردة أم مركبة؛ فقد تحدث عبد القاهر عن هذا النوع من

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: / ٧٠، و د/ صباح عبيد دراز، أسرار الفصل والوصل: / ٩٩

(٢) ينظر: جاك موشلر - أن ريبو ، القاموس الموسوعي للتداولية: / ٢٥٨

الملاءمة عند حديثه عن الفصاحة حديثًا طويلًا، وكان مما قاله: "وهل نجد أحدا يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، و ملاءمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤنستها لأخواتها، وهل قالوا هذه لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافها قلقة ونائبة ومستكرهة إلا وحرصهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك، و بالنبوء عن سوء التلاوم^(١)، و ذكر الشريف الجرجاني أن ثمة جامع بين أطراف الكلام ذكرت الواو أو لم تذكر، وأنها حين تسقط يجد العقل في النقاط المشابهات بين المعاني والجمع بين أطراف الحديث، وحين تذكر الواو فهي الجامعة^(٢).

النوع الثاني: مناسبة خاصة بالعطف تصحح العطف، وتوجد حيث يوجد وهي

المقصودة بالجامع الذي يقتضي غيابه الانقطاع التام^(٣) وهذا النوع من المناسبة هو قانون التماثل عند الدكتور/ أحمد المتوكل؛ أي التماثل بين الجملتين في البنية والوجهة والمخصصات والعلاقات القائمة داخلها^(٤).

وعلي ذلك فإن ضياع المناسبة العامة والخاصة بين أجزاء الكلام ضرب من التبتير

والخلط لا يتم في كلام العقلاء^(٥) سواء فُصِّل الكلام، أو وُصِّل، ولهذا عيب على أبي تمام قوله^(٦):

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

إن هذا العيب لم يكن؛ لأنه عطف فحسب، بل هو قائم وإن لم يعطف، ولذلك عاب النقاد

قطع الكلام، وغياب المناسبة كذلك مع ترك العطف من ذلك قول زهير^(٧):

(١) ينظر: عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا: ٣٣ /

(٢) ينظر: الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٥٠/

(٣) ينظر: د/صباح دراز، أسرار الفصل والوصل: ١٠٠، و عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٠، و د/محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٣٣٤/

(٤) ينظر: د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ٢١٩/

(٥) ينظر: د/ صباح دراز، أسرار الفصل والوصل: ٩٩/

(٦) ديوان أبي تمام، تح/د/ عبد المنعم صالح، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م: ٢٩٠/٣

(٧) ينظر: عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب، تح/محمد نبيل طريف، وآخرين: ٢٤/١١

قَفْ بِالذِّيارِ الَّتِي لَمْ يَغْفُها الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَها الْأَرْواحُ وَالذِّيمُ

وقول المتنبي:

جَلَّأَ كما بي فَلَئِكَ التَّبْرِيحُ أَغْذاءُ ذَا الرَّشِيا الْأَغْنِ الشَّيْخُ !؟

ففي البيت السابق عيب على المتنبي غياب المناسبة بين شطري البيت؛ إذ لا تعلق لأحدهما بالآخر^(١) وذكر أصحاب المعاني أن الشاعر قد يفعل مثل هذا في التشبيب خاصة ليدل به على وله ويشغله عن تقويم الخطاب^(٢).

مع ذلك فإن شرط المناسبة سواء أ كانت مناسب خاصة، أم مناسبة عامة يمكن الحصول عليها بالاستدلال؛ إذ ليس من الضروري أن تشير الخصائص الشكلية صراحة إلى العلاقة بين الأقوال؛ فالانسجام هو مسألة تأويل أكثر منه مسألة شكلية، وأن أي متتالية تكون منسجمة؛ فتمثل خطابا حسن الصياغة إذا فقط إذا وجد تأويل يُمكن من ربط علاقة بين تلك الأقوال^(٣)، وتبني على هذا مسالتان:

الأولى: إذا كان خرق مبدأ المناسبة مقصودا في النص مع وجود مؤشرات سياقية ومقامية تمكن من الاستدلال عليه؛ فهذا الخرق محمود، وهو من البلاغة، وإن لم يكن مقصودا، أولم توجد مؤشرات تشير إليه؛ فإنه حينئذ مذموم، وقبيح سواء أ كان شعرا أم نثرا؛ لأنه تفتيت وغياب للفكرة، أوالشعور.

(١) ينظر: إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، ط٤، ٤٠٣-١٩٨٣م: /٣١٤

(٢) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: /٢٧٥، ٢٧٤

(٣) ينظر: جاك موشر - آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: /٤٩٩، ٥٠٠

يقول: د/ محمد أبو موسى إذا لم يكن لغياب المناسبة مغزى بلاغي؛ فإنه يكون عيباً لا محالة وجدت واو الوصل، أو سقطت؛ لأن العلة ليست راجعة إلى العطف وإنما؛ لأن الكلام قرّن عناصر من المعاني، والأطوار والخواطر لا تقترن، ونقل القارئ نقلاً مفاجئاً^(١).

الثانية: إن غياب المناسبة الخاصة المقتضية للانقطاع التام في باب الفصل والوصل لا تعنى ترك العلاقة، وإنما تعنى بداية نقلة جديدة في الخطاب^(٢)، أو فعلاً خطابياً نووياً تربطه بسابقه علاقة التكافؤ؛ أي استقلال وعدم تماثل في المستويات، والعلائق الدلالية، والتداولية بين الجملتين؛ فالعلاقة بين الأفعال الخطابية داخل النقلة في حال كانت تتضمن أكثر من فعل خطابي كالفقرة مثلاً نوعان: علاقة تكافؤ عند ما تكون الأفعال الخطابية أفعالاً نووية، وعلاقة تابعة تبعية عطفية إذا كانت الجملة الثانية تمثل فعلاً خطابياً نووياً، ولكنه يتناظر مع الفعل الخطابي في المستويات، والعلائق الوظيفية والمخصصات الإنجازية والوجهية، أو تبعية وظيفية إذا كانت الجملة الثانية عبارة عن فعل خطابي تابع في وظيفته التداولية للفعل النووي في الجملة السابقة^(٣).

من ثمَّ فالمناسبة الخاصة تعني التماثل في البنية، وفي المخصصات والوظائف والعلاقات^(٤)، وغيابها معناه فقدان التماثل بين الجملتين، وفقدان التماثل بالإضافة إلى الاستقلال يعني الانقطاع التام؛ ويدخل ضمن هذه العلاقة الفصل بين الجملتين للاختلاف بينهما في نوع الفعل، أو في البؤرة، أو المحور، أو نمط الخطاب بالإضافة إلى الاستقلال؛ أي يتضمن ما سمي بالفصل للإيهام خلاف المراد سواء سمي بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع، أو شبه كمال الانقطاع، كذلك شبه كمال الاتصال، إذا كان السؤال المُقدَّر عن غير العلة بالإضافة إلى الاختلاف في

(١) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٢٧٥/

(٢) تفهم النقلة على أنها مداخلة أحد المشاركين في الخطاب، وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية كالفقرة مثلاً (د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة: ٣٤).

(٣) ينظر: د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٣٥/

(٤) ينظر: د/ أحمد المتوكل الوظيفة بين الكلية والنمطية: ١٢٠، ١٢٩، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ٢١٩، ٢٢٠

الخبر، والإنشاء بين الجملتين بشرط الاستقلال؛ لأن كل ذلك استلزمات مبررة للانقطاع التام؛ لعدم التماثل بين الجملتين في المخصصات والوظائف والعلاقات، وسيأتي مزيد من التوضيح، و التفصيل لذلك من خلال الأمثلة والشواهد في الفصل القادم عند الحديث عن الاستلزمات المبررة للعلاقة.

٢-٢ الفصل للاتصال التام:

إذا كان الانقطاع التام بين الجملتين يعني الاستقلال وعدم التماثل، وليس تبتير العلاقة بين الجمل؛ كما سبق الحديث؛ فإن الاتصال التام كذلك لا يعني أن الجملة الثانية تحمل نفس المعنى الذي تحمله الأولى، وإنما يعني تبعية الجملة الثانية للجملة الأولى تبعية وظيفية؛ بحيث لا تحتاج إلى رابط لفظي يصلها بالجملة السابقة وإنما هي متصلة من ذات نفسها بالوظيفة أو الغرض التداولي الذي تحمله ويتعلق بالجملة الأولى تعلقاً وظيفياً؛ يقول القزويني: وأما في الثانية (يقصد الفصل للاتصال التام)؛ فلأن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه^(١)، والمعنى أن الجملة الثانية متصلة ومرتبطة بالأولى من ذات نفسها ولا تحتاج إلى رابط يربطها بسابقتها؛ لأن وجود الرابط يشعر بالمغايرة وعدم الاتصال ومن صور كمال الاتصال التي ذكرها البلاغيون ما يأتي:

الصورة الأولى: أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى والتأكيد قسمان:

أحدهما أن تكون الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي من متبوعة في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى كقوله تعالى: ﴿الْمَ ۝١ ذَٰلِكَ الْمَكْتَبُ لِأَرْبٍ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ {البقرة: ١ - ٢}، وقوله

تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ {البقرة: ١٤}

(١) ينظر: الخطيب القزويني، كتاب الايضاح، تح/إبراهيم شمس الدين: ١٢٠/، وبغية الايضاح: ٦٧/٢، ٦٨

وقصدهم بذلك هو أن جملة (ذلك الكتاب) تستلزم وصف الكتاب بالكمال، ويفهم هذا من خلال الإتيان بالمبتدأ اسم إشارة للبعيد، ولأن البعد الحسي أو المكان هنا غير موجود؛ فالمقصود هو البعد المعنوي؛ بعد المنزلة، وتعريف الخبر بالألف واللام الدالة على الكمال والاختصاص بمعونة السياق؛ أي الكتاب الكامل في هدايته المتفرد بهذا الكمال بحث لا يشبهه غيره من الكتب، ووصف الكتاب بالأوصاف السابقة فيه كلها قرائن سياقية على أنه أراد من خلال الفصل التأكيد؛ لأن في ذلك مظنة لأن يرمي بتلك الأوصاف جزافاً من غير تحقق؛ لذلك أتت جملة (لا ريب فيه) مفصولة لتكون تأكيداً من حيث المعنى للجملة السابقة عن طريق الاستلزام الناتج من (لا) التي هي لنفي جنس الريب ومن التأكيد لكلمة: (ريب)؛ فنفي جنس الريب عن الكتاب يقتضي أنه كامل وهذا هو معني الجملة السابقة (ذلك الكتاب)؛ لذلك كانت بمثابة التوكيد المعنوي؛ أي صارت بمثابة كلمة: (نفسه) في قولنا جاء الوزير نفسه ولأمر ذاته ينطبق على الآية الثانية^(١).

والقسم الثاني من التوكيد: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعة في

اتحاد المعنى كقوله تعالى: ﴿الْم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ {البقرة: ١ - ٢}

وقصدهم بهذا أن جملة (هدى للمتقين) تستلزم -من خلال نظمها- وصف الكتاب بأنه بلغ درجة الكمال في الهداية حتى كأنه هداية محضة، وهو ما يفهم من خلال نظمها فقد أتى بلفظة (هدى) منكرة والتأكيد هنا يفيد الكثرة والاستغراق لكل أنواع الهدية، وحذف المسند إليه ليكون

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧١، ٧٢/٢

التقدير الكتاب هدى، ولأن هذا المعنى هو المعنى المستلزم من (ذلك الكتاب)؛ كانت الجملة بمثابة التوكيد اللفظي للجملة السابقة^(١).

والملاحظ هنا أن تقسيم التوكيد إلى معنوي ولفظي لا فائدة منه في مجال البلاغة؛ لأن
المراد هنا هو بيان العلاقة وكيف تمت باعتبارها عدولا عن أصل؛ أي أن المراد تفسير علاقة الاتصال التام؛ فذلك هو الغرض من الدراسة في البلاغة؛ إذ ليس المراد الإغراق في التفصيل إلى توكيد لفظي ومعنوي؛ فهذا مجاله النحو وليس البلاغة؛ فضلا عن ذلك فإن التوكيد هنا مفهوم عن طريق الاستلزام الخطابي غير الوضعي، وليس عن طريق المؤشرات اللغوية في البنية كما هو الشأن في التوكيد في النحو؛ أي أنه مفهوم عن طريق معنى المعنى وليس عن طريق المعنى لذلك فإن عبد القاهر وهو يتحدث عن هذه الصورة من صور كمال الاتصال لم يورد هذا التقسيم على الرغم من أنه مثل للنوعين من التوكيد من خلال الآية ذاتها^(٢).

فضلا عن ذلك فإن التركيب الواحد قد يحتمل أكثر من صورة من صور كمال الاتصال فما تراه أنت توكيدا قد يراه غيرك بيانا أو تفسيرا، أو قد يحتمل التركيب ذلك كله؛ يقول عبد القاهر -عند حديثه عن الآية الثانية في سورة البقرة - " قوله (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: (ذلك الكتاب) وزيادة تثبيت وبمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"^(٣).

كما أنه قد يتوارد أكثر من مصطلح على الشاهد الواحد من ذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا

إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ﴿١٤﴾ {البقرة: ١٤}.

(١) المرجع السابق: ٧٣/

(٢) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر: ٢٢٩/

(٣) المرجع السابق

ذكر الخطيب الآية السابقة شاهد على الفصل للاتحاد التام؛ وقال إنه يحتمل الاستئناف^(١)، وذكر التفتازاني أنه عطف بيان لـ (إنا معكم)^(٢)، وفي المفتاح إنه تأكيد له أو استئناف^(٣) ويقول الشريف الجرجاني: "وأما كلامهم مع شياطينهم فقد فصل فيه (إنما نحن مستهزئون) عما قبله لكونه تأكيدا أو بدلا أو استئنافا"^(٤) وهو ما يعني أن السعي إلى التفصيل والتقسيم؛ كما فعل البلاغيون لا طائل تحته؛ لأن كل ذلك استلزامات خطابية مبررة للفصل بتغيير السياق، ومقصدية الخطاب، ووجهة التأويل، وليست قواعد، أو قوانين ثابتة للفصل والوصل.

الصورة الثانية من صور كمال الاتصال أن تكون الثانية بدلا من الأولى، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة؛ ككونه مطلوبا في نفسه أو فضيحا، أو عجيبا أو لطيفا وهو ضربان:

الضرب الأول : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه؛ كقول تعالى :

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣٣﴾ أَمْذَكُمْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ﴾ {الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣}؛ فإنه مسوق

للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله تعالى: ﴿أَمْذَكُمْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ﴾ {الشعراء: ١٣٣} وَحَنَّتْ وَعُيُونِ

{الشعراء: ١٣٣ - ١٣٤}، أوفي بتأدية هذا الغرض من الأولى لدلالته عليه بالتفصيل من غير

إحالة على علمهم كونهم معاندين^(٥).

بمعنى أن المقصود من الآية السابقة التنبيه للمعاندين والملحدين، والإشارة إلى نعم الله

عليهم الموجبة للتقوى، ولما كان هذا هو المقصود من الآية؛ فإن: (أمدكم بما تعملون) غير وافية

(١) ينظر: القزويني، كتاب الإيضاح: ١٢٥/

(٢) ينظر: التفتازاني، المطول على التلخيص: ٤٣٦/

(٣) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٢/٢

(٤) الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٧٣/

(٥) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٤/٢

بالغرض كونهم معاندين، بخلاف الثانية، فإنها أوفي من الأولى؛ لذكرها أشياء يلمسونها هي الأنعام والبنين والحدائق والأنهار، ومن أجل ذلك كانت الثانية بمثابة بدل البعض من الأولى.

الثاني: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه كقوله تعالى: ﴿قَالَ

يَنْقَرُوا أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ {يس: ٢٠ - ٢١}.

الغرض من الآية هو حث المخاطبين على اتباع الرسل، وجملة: (اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) أوفي بالدلالة على هذا الغرض من سابقتها؛ كونها أشارت صراحة أن ذلك في صالحهم؛ لأن معناها لا يكلفكم اتباعهم شيئاً بالإضافة إلى كونهم مهتدون؛ لذلك كانت مقصودة بالحكم دون الأولى^(١).

والبديلية - بصفتها مبرراً من مبررات الفصل للاتحاد التام - سواء أ كانت بديلية اشتمال أم بديلية بعض من كل - مفهومة من خلال القرائن السياقية، وليس من خلال المؤشرات اللغوية في البنية السطحية؛ بمعنى أن علاقة الربط بين الجمل؛ التي هي البديلية أو التوكيد علاقة وظيفية استلزامية تفهم من السياق، وليس من الروائر اللغوية في البنية السطحية.

ذكر الدكتور أحمد المتوكل أن البديل يحمل وظيفة تداولية وليس وظيفة تركيبية تداولية كبقية التتابع؛ لأنه مكون خارجي عن الحمل بدليل قول اللغويين أن البديل على نية تكرار العامل غير أنه في حال كان مفرداً يرث العلامة الإعرابية من المبدل منه^(٢)؛ فالغرض أو البديلية مفهومة من خلال مؤشر الإعراب وهذا حين يكون البديل مفرداً وليس جملة، أما في حال كان البديل جملة؛ فإن البديلية مفهومة من خلال مقصدية الخطاب، ومقامه وليس هناك ما يؤشر إلى هذه الوظيفة في

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية: ١٥٢/

البنية السطحية بصفتها رابطة تداولية تقوم مقام الرابط اللفظي وإنما هي مستلزمة من خلال السياق والمقصدية.

الصورة الثالثة من صور كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية بيانا للأولى، وذلك بأن تنزل الثانية منها منزلة عطف البيان في إفادة الإيضاح، والمقتضى لذلك أن يكون في الأولى نوع

خفاء مع اقتضاء المقام إزالته كقوله تعالى: ﴿ **فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ**

عَلَى شَجَرَةٍ الْمَخَالِدِ وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى ﴾ {طه: ١٢٠}؛ فصلت جملة (قال يا آدم) عن سابقتها لأنها

تفسير وتوضيح للجملة الأولى^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا**

مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ {يوسف: ٣١}؛ فيحتمل التبيين والتأكيد، أما التبيين فإنه يمتنع أن يخرج من جنس

البشر ولا يدخل في جنس آخر فإثبات الملكية تبيين لذلك الجنس وتعيين له، وأما التأكيد؛ فإنه إذا

كان ملكا لم يكن بشرا، والحال حال تعظيم له كان الغرض أنه ملك بطريق الكناية^(٢).

إن هذه التفصيلات والصور - من وجهة نظر الدراسة - لا تعدو أن تكون استلزامات

خطابية محتملة أو حاصلة^(٣) للفصل بحسب مقصدية الخطاب ومقامه؛ بمعنى أنها ليست قوانين

ملزمة، وثابتة لا تتغير، بل هي معان مستتبطة من السياق ومن قرائنه قد تتغير وقد تتعدد وتختلف

من سياق إلى آخر ومن تأويل إلى آخر، والمعيار في ذلك وجود الواو أو سقوطها بين الجملتين؛

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٦/٢

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٧٧-٧٦/٢

(٣) يفرق غازدار بين الاستلزامات الخطابية المحتملة والاستلزامات الحاصلة بالفعل؛ فالاستلزامات الخطابية المحتملة هي تلك التي يمكن أن تبلغه الجملة قبل الإلغاء السياقي، أما الاستلزامات الخطابية الحاصلة فهي واحدة من تلك الاستلزامات المحتملة بعد إلغاء السياق لبقية الاحتمالات الأخرى (جاك موشر - أن ريبو ، القاموس الموسوعي للتداولية: /٢٨٠)

ذكر الزمخشري أن الواو قد تقع بين الجملتين لتفصل بين معانيها؛ فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الآخر ومتميز عنه، فإذا تكررت الجملتان في مقام آخر، وسقطت هذه الواو كان الكلام كلاما واحدا يقر بعضه بعضا^(١)، والمعنى أن الفصل كما يكون عدولا عن الوصل؛ لعدم توفر الشروط؛ قد يكون قرينة لفظية في الخطاب تخضع لمقصدية المتكلم؛ لذلك قد تتعدد التأويلات للظاهرة الواحدة في الخطاب الواحد كما سبق، وقد تتشابه النصوص من حيث بنيتها التركيبية، وتختلف في الفصل والوصل، ومن ذلك على سبيل التمثيل عطف جملة (وجعلتكم أبناء سادات) في قول زهير بن جناب الكلبى^(٢):

أَبْنَىٰ إِنْ أَهْلَكَ فَإِنِّي قَدْ بَنَيْتُ لَكُمْ بَنِيَّةَ

وَجَعَلْتُكُمْ أَبْنَاءَ سَادَ اتِ زَنَادِكُمْ وَرِيَّةَ

الذي يبدو من خلال ظاهر الخطاب أن البيت الثاني تفصيل، وتفسير للشطر الثاني من البيت الأول، ولكن الجملة وردت موصولة بسابقتها عن طريق الواو، وهو ما أشار إلى أن هناك غرضا تداوليا أراده الشاعر من خلال الوصل، وهو الإشارة إلى أن البنية التي ذكرها في البيت الأول هي غير كونهم أبناء سادات وليست هي، وبذلك فإن الوصل في البيت السابق خضع لمقصدية الخطاب، وليس للناحية الشكلية.

كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ

وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ {الأحزاب: ٧}؛ فقد وردت جملة (وأخذنا

(١) ينظر: د/محمد حسين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: /٣٦٠

(٢) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: /٣٠٤

منهم ميثاقا غليظا) معطوفة بالواو مع أنها لو فصلت لاتصلت من ذات نفسها عن طرق الوظيفة التداولية .

بل قد تتشابه النصوص في البنية وطريقة البناء إلى حد التطابق، ولكنها تختلف في الوصل والفصل كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ۝١٥٣ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ {الشعراء: ١٥٣ - ١٥٤} في حكاية ما قالته ثمود لصالح عليه السلام، وجاء في

حكاية ما قاله أصحاب الأيكة لشعيب ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ۝١٨٥ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَطُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ {الشعراء: ١٨٥ - ١٨٦}؛ فقد وردت جملة: (ما أنت إلا بشر مثلنا)

في الآيتين مرة مفصولة، ومرة موصولة مع أن النصين متشابهان في البنية التركيبية حد التطابق وهو دليل على أن الفصل والوصل قضية تداولية تخضع للمقصدية، وليس للناحية الشكلية للخطاب، وتبريرها وبيان الغرض منها يخضع للقرائن الموثقة في النص، وقدرة المتلقي على اكتشاف تلك القرائن التي قد تختلف من مثلق إلى آخر تبعا لاختلاف الثقافة والاتجاه الفكري والعقائدي.

٢-٣ شبه كمال الاتصال

هذا المصطلح من المصطلحات المضافة إلى مصطلحات الفصل، والوصل أضافه البلاغيون بعد عبد القاهر وقصدوا به أن تكون الجملة الثانية بمثابة جواب عن سؤال نشأ من الأولى.

وكان عبد القاهر قد تحدث عن هذا النوع من الفصل أثناء حديثه عن الفصل في قوله

تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ

﴿الله يستهزئ بكم ويهدم في طغيانهم يعمهون﴾ {البقرة: ١٤ - ١٥}؛ فبعد أن ذكر أن فصل

جملة (الله يستهزئ بهم) عن سابقها لدفع توهم غير المراد، ذكر أن الفصل فيها يحتمل أن يكون للاستئناف حيث قال: وههنا أمر سوى ما معنا يوجب الاستئناف وترك العطف وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا: كيت وكيت، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم، وما يصنع بهم ، وأ تنزل

النقمة عاجلا أم لا تنزل، وإذا كان كذلك، كان هذا الكلام الذي هو قوله: ﴿الله يستهزئ بكم ويهدم في طغيانهم يعمهون﴾

﴿البقرة: ١٥﴾؛ قد صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين^(١)،

وذكر أن هذا النوع من الفصل يكثر في القرآن وأن أكثر ما يكون بعد لفظ (قال) مفصولا^(٢) كما

استشهد عليه من الشعر أيضا من ذلك قوله: و من لطيف ذلك قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تتجلي

حيث فصلت جملة: (صدقوا) عن الجملة السابقة لها؛ لأنها بمثابة جواب عن سؤال نشأ

من الأولى؛ فإنه لما حكى عن العواذل أنهم قالوا: (هو في غمرة) وكان ذلك مما يحرك السامع لأن

يسأل ويقول: فما قولك في ذلك؛ فكان جوابه صدقوا فأنا كما قالوا، ولو أنه قال: وصدقوا لكان

يكون لم يضع من نفسه أنه مسؤول، وأن كلامه كلام مجيب^(٣) ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

رَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ بِجُنُوبِ حَبَّتِ عُرَيْتٌ وَأُجْمَتِ

كَذَبَ الْعَوَازِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بِالْقَادِسِيَّةِ فُلْنَ لَجَّ وَجُنَّتِ

(١) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/محمود شاکر: ٢٣٥/

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢٤٠/

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٢٣٥، ١٣٦

(٤) الشاهد من بحر الكامل وهو لجندب بن عمار. (ينظر: عبد الرحمن بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح/محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م: ٢٨١/١)

فصلت جملة: (كذب العواذل) عن سابقها؛ لأنها بمثابة سؤال نشأ من الجملة الأولى
وكأن سائلا سأل فماذا قلت؟؛ فكان الجواب كذب العواذل ويشير عبد القاهر إلى جمال هذا
الأسلوب فيقول، وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف، وتقدير الجواب تأكيدا بأن وضع الظاهر
موضع المضمرة؛ فقال: (كذب العواذل) ولم يقل كذبن، ذلك أنه لما أعاد ذكر العواذل كان ذلك أبين
وأقوى لكونه كلاما مستأنفا من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله وأتى به مأتي ما ليس
قبله كلام^(١).

ويلاحظ الشيخ عبد القاهر فرقا بين صياغة الجواب الذي يكون عن سؤال مقدر، وبين
صياغته حين يكون السؤال مصرحا به؛ فجواب السؤال المقدر يجب فيه ذكر الفعل خلاف السؤال
المذكور؛ ذكر ذلك عند حديثه عن قول الشاعر^(٢):

عَرَفْتُ الْمَنْزَلَ الْخَالِي عَفَا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ

عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفِ الْوَيْلِ هَطَّالِ

قال عبد القاهر: إنه يكثر حذف الفعل في جواب السؤال المذكور، ويقتصر على الاسم
وصدره، فإذا قيل: أي شيء عفا المنزل؟ نقول: (كل حنان عسوف الويل)، أما جواب السؤال
المقدر؛ فإنه لا يغني عن ذكر الفعل، ولا يجوز أن نقول- في البيت السابق-: عفا من بعد أحوال
كل حنان تزعم أنك أردت عفاه كل حنان؛ لأنه لا دليل على هذا الفعل أو ليس للعلم به سبيلا^(٣).

(١) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاکر: ٢٣٦/
(٢) الشاهد للبيد. (ينظر: عبد الرحمن بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص، ٢٨١/١)
(٣) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ محود شاکر: ٢٣٨/

ثم تناول البلاغيون بعده هذا النوع من الفصل، وفصلوا القول فيه؛ حيث قسموه إلى ثلاثة أقسام بناء على نوع السؤال المقدر الذي نشأ من الجملة السابقة؛ لأن السؤال إما أن يكون عن سبب الحكم مطلقا كقول الشاعر:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيٌّ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

؛فالسؤال المقدر هنا عن السبب العام أي ما بالك عليّ؟ وما سبب علتك؟ وإما عن

سبب خاص كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ۗ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ

رَحِيمٌ ﴾ {يوسف: ٥٣}؛ كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء، وهذا

الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما ذكر الخطيب^(١)

وإما أن يكون السؤال عن غيرهما كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ

قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَالِ سَلَامٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ {هود: ٦٩}؛ كأنه قيل ماذا قال إبراهيم،

فكانت الإجابة: قال سلام، ومنه أيضا قول الشاعر^(٢):

وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا

جملة (عفاه من حدابهم وساقا) فصلت عن سابقتها؛ لأنها بمثابة جواب عن سؤال نشأ

من الأولى، فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة إلى أن يسأل عن الفاعل فكانت

الإجابة: (عفاه من حدابهم)^(١).

(١) ينظر: القزويني، كتاب الايضاح: /١٢٤، والشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: /٢٨٩
(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي - وقوله عفت أي محت، والضمير له يعود على الربع وقوله - حداء - من الحداء وهو غناء الإبل، والمراد بها الإبل التي سارت بهم وجعلتهم بهجرونه. (ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح: ٨٢/٢)

فضلا عن ذلك نبه البلاغيون على أنواع أخرى من الاستئناف، ومن ذلك الاستئناف بإعادة اسم ما استؤنف عنه؛ كقولك أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، ومنه ما بينى على صفته، كقولك أحسنت إلى زيد زيد صديقك القديم أهل لذلك، وهذا أبلغ لانطوائه على بيان السبب أي صفة الصداقة التي دعت إلى الإحسان، وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة كقوله تعالى:

﴿ فِي مَيُوتٍ أَدْنَى اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ

تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۗ ﴾

{النور: ٣٦ - ٣٧} في قراءة من قرأ ببناء (يُسَبِّحُ) للمجهول، وعليه قولهم: نعم الرجل، أو رجلا زيد ويؤس الرجل، أو رجلا عمرو، وذلك على قول من قال: إن المخصوص خبر لمبتدأ محذوف هو زيد^(٢) وقد يحذف الاستئناف كله، ويقام ما يدل عليه مقامه؛ كقول الحماسي^(٣):

رَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٍ لَهُمْ إِفٌّ وَلَيْسَ لَكُمْ إِافٌ

حذف الجواب الذي هو كذبتم في زعمكم، وأقام قوله: (لهم إف وليس لكم إلاف) مقامه لدلالته عليه، ويجوز أن يقدر قوله: لهم إف جوابا عن سؤال اقتضاه الجواب المحذوف، وكأنه لما قال المتكلم: كذبتم قالوا: لم كذبنا؟ قال: لهم إف وليس لكم إلاف؛ فيكون في البيت استئنافان، وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِداوودَ سُلَيْمَانَ نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ {ص: ٣٠}؛ أي هو أو سليمان نعم العبد^(٤).

(١) ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح: ١٢٤/

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٨٢، ٨٣/٢

(٣) البيت هو لمسار بن هند العبسي في هجاء بن أسد وتكذيبهم في أنسابهم إلى قريش، الإلاف مصدر ألف، والإلاف مصدر: ألف؛ يريد بذلك إف قريش رحلة الشتاء والصيف إلى اليمن والشام (ينظر: عبد المتعال الصعدي، بغية الإيضاح: ٨٣/٢، وينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٨/٢٣، مادة: ألف)

(٤) ينظر: الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح: ١٢٦/

مع كل هذا تجدر الإشارة إلى أن الجمل الواقعة موقع الجواب قد تأتي معطوفة بالواو، أو الفاء وحينئذ تخرج عن كونها مُنْزَلَةً مُنْزَلَةَ الجواب؛ لأنها لا تكون كذلك إلا إذا كانت مفصولة^(١)، ومعنى ذلك أنه ليس كل جملة نُزِّلَةٌ من سابقتها منزلة الجواب يجب الفصل فيها، بل ذلك يخضع لمقصدية الخطاب إن أرادها كذلك فصل، وإلا وصل؛ لأن الفصل والوصل يخضعان للمقصدية، وليس للناحية الشكلية للخطاب، ولذلك تجد القرآن الكريم قد يأتي بواو العطف بين الجملتين مع أن الجملة الثانية بمنزلة الجواب من الأولى في الظاهر؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ

يَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَنقَبَةُ الدَّارِ ۗ

{الأنعام: ١٣٥}، وقوله تعالى: ﴿وَيَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن

يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ ۗ﴾ {هود: ٩٣}.

في الآية الأولى عطف الجملة بالفاء فقال: (فسوف يعلمون)، وفي الآية الثانية أتى بالجملة مفصولة؛ فقال: (سوف تعملون)، والسؤال هنا لماذا وصل في الأولى وفصل في الثانية ذكر ابن الأثير أن إثبات الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا: فماذا يكون إذ عملنا على مكانتنا وعملت أنت على مكانتك فقال سوف تعلمون^(٢)، و ذكر الزمخشري أن الواو تقع بين الجملتين لتفصل بين معانيها فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الآخر ومميزة عنها، فإذا تكررت الجملتان في مقام آخر وسقطت هذا الواو، كان الكلام كلاما واحدا يقر بعضه بعضا^(٣) ويستفاد من ذلك أمران:

(١) ينظر: د/ محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: /٣٦٠، ود/ محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: /٣١٨

(٢) ينظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر: ٢/٢٨٢

(٣) ينظر: د/ محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: /٣٦٠

الأول: أن الذي يحدد الاستئناف من عدمه هو غياب الواو، و ثبوتها في التركيب وهذا تحكمه مقصدية الخطاب، وليس الناحية الشكلية للخطاب.

الثاني: أن الجملة الثانية في هذه الحالة مستقلة عن الجملة الأولى، وليست تابعة لها لذلك؛ فهي إما أن توصل بالواو إن أريد اشتراكها مع السابقة لها في السمات والمخصصات الدلالية والتداولية، وإما أن تفصل عنها إذا أريد أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال نشأ من الأولى، أو زوجا مرتبا لمحادثة غاب عنها أحد طرفيها؛ فالفصل للانقطاع التام؛ لأنها تمثل نقلة في الخطاب كما سبق وأن أثبتت الدراسة ذلك في المبحث الأول.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلَيْهِ ۗ ﴾ (٢٤٧) وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي

ذَٰلِكَ لَآيَةٌ لِّكُم إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿ البقرة: ٢٤٧ - ٢٤٨ ﴾؛ فالنص السابق لم يبين على طريقة الحوار كما هو الغالب عند نقل الأقوال، أو عندا تتكرر لفظة (قال) وإنما استخدم طريقة السرد؛ فكانت أقوالا مسرودة؛ أي قال لهم كذا، وقال لهم كذا؛ فقد استخدم الواو رابطا لفظيا في (وقال لهم نبيهم).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لَنْ نَصْدَدَكُمْ عَنْ الْهُدَىٰ

بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بِبَلَاءٍ كُنْتُمْ تُجْرِمِينَ ﴿٣٣﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ الْإِنِّ وَالنَّهَارِ

إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَعْتَدَلِ فِي أَعْنَاقِ

الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿سبأ: ٣٢ - ٣٣﴾

من ثم يمكن القول: إن الذي يحدد طبيعة الجملة الثانية إن كانت من قبيل الاستئناف

البياني، أم لا هو الفصل بحسب مقصدية الخطاب، وقرائنه المبنوثة لا الناحية الشكلية له وأغلب

ما يلاحظ هذا مع النصوص الحوارية، أو التي تكون فيها الجملة الثانية تعليلية لسابقتها.

وعلى هذا ترى الدراسة أن الجملة المستأنفة التي تكون جواباً لسؤال مُقَدَّر نشأ من الأولى

هي جملة مستقلة عن سابقتها استقلالاً تاماً لعدم تعلقها بها إلا من حيث كونها طرفاً لزوج في

محاورة جرت بين طرفين حذف أحد طرفيها؛ أي أنها تمثل النقلة في الحديث، وتضيف معلومات

جديدة إلى الخطاب تحقق مبدأ التنامي والانسجام بدليل أن هذا النوع من الجمل قد تعطف بالواو

فلا يطرأ عليها تغير إلا في نمط الخطاب، من سردي إلى حوار، ومن شروط العطف الاستقلال

في المعنى والتماثل في نمط الخطاب.

فضلاً عن ذلك فإن الفصل هنا للاستئناف كما قال عبد القاهر، والاستئناف معناه قطع

للمعنى والبدء بكلام جديد بغض النظر إن كان بيانياً أو نحوياً، ولهذا جعله السكاكي نوعاً من

أنواع القطع^(١) و أدرجه ابن هشام هو والجملة الابتدائية ضمن مصطلح الاستئناف النحوي عند حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب^(٢).

مثلا قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ بْنِ أَبِي هَامَةَ الْمَكْرَمِ بْنِ كَثِيرٍ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا

قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَيْنَا أَهْلِيهِمْ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٢٧﴾

فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَالِمٍ ﴿٢٨﴾ {الذاريات: ٢٤ - ٢٨}؛ جملة: (قال سلام

قوم منكرون) هي تمثل نقلة في الخطاب^(٣) تضيف معلومة جديدة، ومغايرة لسابقتها عن طريق

التداعي، لا عن طريق العطف؛ من حيث كونها تمثل طرفا من أطراف الزوج المتجاور^(٤) في

المحادثة يتصل بسابقه عن طريق المناسبة المشروطة، والتي تنص على أن التسليم بوجود الطرف

الأول من الزوج المتجاور يعنى مباشرة التسليم بطرف ثان مناسب ومتوقع، فإن لم يظهر ذلك

الطرف لوحظ غيابه^(٥)، وبناء عليه فإن ظهور الطرف الأول من المحادثة، (قالوا سلاما) يستدعي

التسليم بوجود طرف ثان: هو السؤال المحذوف، أو المقدر عند البلاغيين؛ أي ماذا قال إبراهيم؛

فكانت الإجابة (قال سلام).

(١) يقول السكاكي: "أما الحالة المقتضية للقطع؛ فهي نوعان: أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك فيقطع (وقصد به ما سمي بشبه كمال الانقطاع)، وثانيهما: أن يكون السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك، ويسمى النوع الأول قطعا والثاني استئنافا". (ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٢/)

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني، تح/مازن المبارك: ٥٠٠/١

(٣) تفهم النقطة على أنها مداخلة أحد المشاركين وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية كالفقرة مثلا حين يتعلق الأمر بالخطاب الوارد حديثا لا محادثة (ينظر: د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٣٤/)

(٤) الزوج المتجاور مقطوعة تشكل من قولين اثنين يكونان: متجاورين - من إنتاج متكلمين مختلفين - وموزعين على طرف أول وطرف ثاني منمذجين على نحو يقتضي فيه الطرف الأول طرفا ثانيا مخصصا. (ينظر: جاك موشر - أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٥١٦/)

(٥) ينظر: المرجع السابق

هذا إذا كان السؤال المقدر عن غير العلة أما إن كان عن العلة؛ فهذا الفصل من وجهة نظر الدراسة الحالة- للاتصال للغاية لأن الجملة الثانية مرتبطة بالأولى؛ وتابعة لها عن طريق الوظيفة التي هي التعليل سواء أكان تعليلًا خاصًا أم عامًا؛ لأن التعليل هو في حقيقة الأمر توضيح وتوكيد للمعلل^(١)؛ فجملة: (إن النفس لأماراة بالسوء) هي من حيث المعنى تأكيد وتقدير لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ {يوسف: ٥٣}، وكذلك جملة (سهر دائم وحزن طويل) هي من حيث المعنى (أنا عليل) في قول الشاعر:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

كما ذكر أبو السعود - أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ

الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ۗ ﴾ {البقرة: ٨ - ٩}.

أن (يخادعون الله) بيان وتوضيح لما هو غرضهم مما يقولون، أو استئناف وقع جواب عن سؤال ينساق إلى الذهن؛ فكأنه قيل: ما لهم يقولون ذلك وهم غير مؤمنين؛ فقيل يخادعون الله^(٢).

بهذا فإن التعليل هو تفسير وتوضيح لما قبله؛ شأنه شأن الجملة التفسيرية والتوكيد من حيث ارتباطه بالجملة السابقة عن طرق الوظيفة، فلماذا لا يكون التعليل من مستلزمات الاتصال التام كما هو الشأن مع التفسير والتأكيد؟ فإذا كان التعليل جوابا عن سؤال عن العلة؟ فالتفسير -

(١) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكييب: /٣٦٤

(٢) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٤٠/١ مج ١

من حيث المعنى - هو كذلك جواب عن إبهام، أو إجمال في الجملة السابقة، كما أن الجملتين تابعتان تداولياً للجملة السابقة (١).

٢-٤ شبه كمال الانقطاع

وهو الموضع الخامس من المواضع التي تقتضي الفصل عند البلاغيين وهو عند السكاكي الصورة الثانية من الصور التي تقتضي القطع وهذه الصورة قسمها إلى قسمين: قطع للاحتياط كقول الشاعر: (٢)

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهَيُّمٌ

والثاني القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع من العطف كقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرِجْمٍ وَيَسْتَدْهُمُ فِي

طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {البقرة: ١٥}؛ لأنه لو عطف، لعطف إما على جملة: (قالوا)، وإما على جملة (إنا معكم)، وكلاهما لا يصح (٣).

و شبه كمال الانقطاع هو مصطلح بلاغي يقصد به -كما يفهم من كلامهم-: أن تسبق

الجملة بجملتين يصح عطف الجملة على إحداهما، ويمنع مع الأخرى؛ فيترك العطف كلية منعا للالتباس (٤)؛ أي أن جملة (أراها) في البيت السابق سبقت بجملتين جملة: (أبغى بها بدلا)، وجملة: (تظن سلمى) وهذه الجملة يصح عطفها على جملة: (تظن سلمى) لوجود المناسبة، ولكن لا يصح

(١) ذكر الدكتور أحمد المتوكل أن التعليل من الوظائف البلاغية التي تسند إلى الفعل الخطابي التابع. (الخطاب وخصائص اللغة العربية: ٣٥)

(٢) البيت لأبي تمام أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات: ١٢٦ غير منسوب، والمفتاح: ٢٦١، ومعاهد التنصيص: ٢٧٩/١، والمصباح: ٥٨، وعقود الجمان: ١٨١ (ينظر: د/ عبد الحميد هنداوي، المطول للعلامة سعد الدين التفتازاني: ٤٤٦)

(٣) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٢

(٤) ينظر: الخطيب القزويني، كتاب الايضاح: ١٢٤

عطفها على جملة (أبغى)؛ لأن العطف سيجعلها من مظنونات سلمى، وهو غير المراد؛ فترك العطف كلية لئلا يتوهم المخاطب أنها معطوفة على أبغى هذا هو المفهوم من كلام البلاغيين عن شبه كمال الانقطاع.

على أننا لو أعدنا النظر في البيت الشعري السابق من وجهة تداولية سنجد أن الفصل هو للانقطاع التام؛ لاستقلال الجملتين واختلافهما في الخبر والإنشاء بالنظر إلى الفعل المتضمن في القول، وليس بالنظر إلى فعل القول؛ إذ إن الفعل الخطابى في جملة: (وتظن سلمى) هو فعل سردي وصفى، أما الفعل الخطابى في (أراها في الضلال تهيم)؛ فهو فعل إنجازى أدائى يبين موقف الشاعر من ظنها.

من جهة ثانية لو أردنا تطبيق المعيارية التي جاء بها البلاغيون على هذا النوع من الفصل على النص القرآني؛ سنجد أن بعض النصوص الشبيهة لما ذكرها، واستشهدوا عليه، لا تخضع لهذه المعيارية إما لكونها فصلت مع عدم اللبس، أو أنها وصلت مع وجود اللبس؛ فمن الحالة الأولى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ {يوسف: ٣٠} الجملتان ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ وردتا مفصولتين مع عدم اللبس؛ فالكلام كله من كلام النسوة، ومع هذا فصلت جملة (قد شغفها حبا) (١) فلم كان الفصل مع انعدام اللبس لو كان ما ذكره البلاغيون صحيحا!؟.

ومن شواهد الحالة الثانية قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا

سَبِيلَنَا وَلَا نَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ {العنكبوت: ١٢}

(١) ينظر: د/محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٣٢١/

لو نظرنا للناحية الشكلية لوجدنا أن هذه الآية شبيهة بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ

ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوفِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ {البقرة: ١٤ - ١٥} التي استشهد بها البلاغيون على شبه كمال

الانقطاع؛ فقوله: (وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء) شبيهة بقوله: (الله يستهزئ بهم) من حيث

إن كلا منهما سبقت بجملتين يصح عطفها على إحداهما، ويمتدع مع الأخرى، ومع هذا جاءت

الواو عاطفة ولم توهم خلاف المراد كما ذهب البلاغيون بل أولت على أنها عاطفة لمضمون كلام

على مضمون كلام سابق؛ أي عاطفة لجملة (وما هم بحاملين من خطاياهم)، وما بعدها على

جملة (وقال الذين كفروا)؛ بمعنى أنهم قالوا لهم: اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وأنهم لن يحملوا

وبهذا لا تدخل في حيز القول؛ لأنها معطوفة عليه وليست معطوفة على معموله^(١).

ومن هنا كان سقوط الواو أو ثبوتها غير خاضع لهذه الناحية الشكلية التي ذكرها

البلاغيون وإنما يخضع لمقصدية المتكلم، ومقام الخطاب كما أوضحت الدراسة ذلك سابقا

وستوضح ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث عند الحديث عن الاستلزامات المبررة للعلاقة.

(١) ينظر: المرجع السابق

٣-الوصل بين الجمل:

يكون الوصل بين الجمل -كما ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني - للتوسط بين الكمالين؛ كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، وقصد به أن تكون الجملة الثانية، حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى؛ فيكون حقها العطف^(١)؛ ولتوضيح ذلك يمكن القول: إن الجملة المعطوفة تخضع لشرطين أساسيين كان البلاغيون قد اشتقوهما من معنى الواو هما:

١- الاستقلال حيث تستقل بنية الجمل المعطوفة عن بنية الجمل المعطوف عليها استقلالا تاما؛ بأن لا تكون تابعة لسابقتها تبعية إدماج كما هو في الجمل التي لها محل من الإعراب حين تكون صفة أو نعتا، ولا تبعية وظيفية كالجمل التي لا محل لها من الإعراب في حال كان بينهما اتصال تام.

٢- خضوعها لمبدأ التناظر، والذي يفيد بأن الجملتين لهما البنية النموذجية نفسها والمتضمنة للمستويات، والطبقات، والقيم، والعلاقات، والوظائف الدلالية، والوجهية ذاتها؛ بمعنى أن البنية النموذج، أو جزء منها تتحقق في جمل السلسلة العطفية تحققا مستقلا شريطة أن تتناظر بنيات جمل السلسلة من حيث الطبقات وعلاقته^(٢)؛ فهي وإن كانت مستقلة عن الأولى من حيث المعنى إلا أنها تشترك مع سابقتها في بعض السمات الدلالية والتداولية، وهذا كله بحسب مقصدية الخطاب والمتكلم وليس بحسب الناحية الشكلية للخطاب.

(١) ينظر: دلائل الاعجاز، تح/محمود شاكر: ٢٤٣
(٢) ينظر: د/أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ٢١٨، ٢١٩، والوظيفة بين الكلية والنمطية: ١٢، ١٢٩

لكن عند النظر إلى كلام البلاغيين حول التوسط بين الكمالين؛ سنجد أنهم قد نظروا إلى الناحية الشكلية للخطاب، وليس للمقصدية، و نظروا إلى الناحية اللغوية، وليس للناحية البلاغية؛ يبدو هذا من خلال تعليقاتهم للوصل بين الجمل، ومن خلال تفريعاتهم لصور المصطلح؛ فقد جعلوا له صورتين:

الأولى: أن تتحد الجملتان في الخبر أو الإنشاء لفظا ومعنى.

الثانية: أن تتحدا في الخبر، أو الإنشاء معنى مع وجود الجامع في الحالتين^(١).

ويبدو للباحث أن الاتفاق في الخبر أو الإنشاء لفظا ومعنى بين الجمل وإن كان شرطا يجب توفره في الجمل المعطوفة إلا أن التعليل به للوصل بين الجمل لا يدخله مجال الوصل في البلاغة؛ لأنه تعليل لغوي بحسب الأصل وليس تعليلًا بلاغيًا؛ فالأصل التماثل بين الجملتين في الخبر والإنشاء والأصل في ترادف الجمل العطف حتى تبدو متنسقة؛ يقول العلوي:- "إن الجمل إذا ترادفت وتكرر بعضها في إثر بعض؛ فلا بد فيها من رابط الواو لتكون متنسقة منتظمة اللهم أن تكون الجملتان بينهما امتزاج معنوي"^(٢) وما جاء على الأصل لا يَكشِفُ عن استلزام خطابي إنما الذي يكشف عن الاستلزام هو الخرق، ولعلمهم تناولوا ذلك من باب التوضيح للاتفاق المقصود بين الجملتين دون النظر للظاهرة بأنها تختلف عن العطف بصفقتها عدولا أو خرقا تتطلب التبرير.

(١) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٩، والقزويني، كتاب الايضاح: ١٢٧، والبهاء السبكي، عروس الأفراح: ٤٨٢، ٥٠٥/١، وعبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح: ٨٥/٢، وعبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٣١٩/

(٢) يحيى بن حمزة، كتاب الطراز: ٤٥، ٤٦/٢

من ثم فالذي يدخل في باب الوصل -من وجهة نظر الدراسة - هو خرق مبدأ العطف بين الجمل؛ أي خرق مبدأ الاستقلال والتناظر بين الجمل المعطوفة^(١)؛ بصفته يكشف عن استلزام خطابي ناتج عن السياق، وخرق مبدأ الوصل؛ كالصورة الثانية من صور التوسط بين الكمالين، وهي الاتحاد في الخبر، أو الإنشاء معنى؛ لأنها خرق لمبدأ التناظر بحسب ما يقتضيه ظاهر الخطاب، ويدخل أيضا للسبب نفسه العطف مع فقدان شرط من شروط العطف، وستفصل الدراسة الحديث عنه بصفته خرقا لمبدأ الأصل؛ أي عندما يعطف بين الجملتين دون توفر الشروط عند الحديث عن الاستلزمات المبررة للعلاقة في الفصل القادم.

(١) ينظر: د/ احمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: / ١٢٨، ١٢٩، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: / ٢١٩، ٢٢٠

المبحث الثالث: المبادئ التداولية للفصل والوصل من وجهة

نظر الدراسة الحالية

سبقَت الإشارة إلى أن ظاهرة الفصل والوصل تكمن في الاستلزام التخاطبي غير الوضعي، و تتمحور حول خرق مبدأ الشفافية في الانتقال من المستوى السطحي إلى المستوى العميق؛ أي أن الغرض الدلالي أو التداولي من الفصل أو الوصل بين الجمل يفهم من خلال القرائن المبنوثة في السياق وليس من خلال المؤشرات اللغوية في البنية السطحية، و هو ما يميز الظاهرة عن العطف من عدمه في النحو.

كما سبق الإثبات والتدليل على أن الظاهرة في فصلها ووصلها ظاهرة سياقية؛ تحتكم لمقصدية المتكلم، والخطاب، وقرائنه المبنوثة في النص، وليس للناحية الشكلية للخطاب؛ بدليل أن استعمال الظاهرة في الأسلوب قد يتغير بتغير السياق من فصل إلى وصل والعكس، مع أن النصوص قد تتشابه في البنية التركيبية، ولا تختلف إلا في الفصل والوصل، وقد تتغير التبريرات، وقد تتداخل في النص الواحد تبعاً لاختلاف السياق، أو اختلاف التأويل ووجهته وعلى هذا فإن المبادئ التداولية للظاهرة من وجهة نظر الدراسة الحالية ستكون على النحو الآتي:

المبدأ الأول : إن ظاهرة الفصل والوصل ظاهرة تداولية تكمن في الإشكال؛ أي في صعوبة الانتقال من المحور السطحي إلى المحور العميق، أو من البنية التركيبية إلى البنية التداولية لتبريرها؛ بصفاتها عدولاً عن أصل لعدم توفر الشروط؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، أو خرقاً لما هو الأصل؛ كالوصل مع عدم توفر الشروط، وعكسه، كما أنها ظاهرة تعتمد على قرائن المقام ومقصدية الخطاب عند التبرير للخرق، أو العدول على مستوى الجملة أو المفرد، وليس على المؤشرات اللغوية في البنية السطحية.

المبدأ الثاني : تحتكم الظاهرة في فصلها ووصلها -بصفتها عدولا- إلى ثلاث علاقات رئيسة بين الجمل كان عبد القاهر قد استمدتها من شروط العطف وبالقياس على المفرد وهذه العلاقات هي: الاتصال للغاية، والانفصال للغاية، والتوسط بين الكمالين؛ أي أن العلاقة بين الجمل في النص هي واحدة من ثلاث:

١- اتصال للغاية وتكون إذا كانت الجملة الثانية - عن طريق الاستلزام غير

الوضعي - تابعة تبعية وظيفية تداولية للجملة السابقة لها؛ كأن تكون بدلا منها، أو تفسيرا، أو تأكيدا، أو تعليلا لها.

٢- انفصال للغاية، إذا كانت الجملة الثانية مكافئة للجملة السابقة لها من

حيث الاستقلال في المعنى والوظيفة، وعدم التناظر في المخصصات الطبقية والإنجازية أو الوظائف التداولية والوجهية؛ كأن تختلف الجملتان في الإنجاز؛ (خبر أو إنشاء)، أو في عالم الخطاب، أو في غرضه ووجهته.

٣- توسط بين الكمالين؛ كمال الاتصال وكمال الانقطاع؛ إذا كانت الجملة

الثانية مستقلة عن الجملة السابقة لها في المعنى أو الحمل النووي، ومتناظرة مع سابقتها من حيث العلاقات الوظائف الدلالية والتداولية، والوجهة، وقيم المخصصات، الانجازية، والوجهية^(١).

وعلى هذا فلا وجود للعلاقات التي أضافها البلاغيون بعد عبد القاهر؛ كشبه كمال

الاتصال، وشبه كمال الانقطاع والتوسط بينهما مع وجود المانع من العطف؛ لأن هذه الإضافات استلزمات خطابية لعلاقتي الاتصال والانقطاع التام تتغير بتغير السياق والمقصدية ووجهة التأويل كما ذكرت الدراسة سابقا، وستتناوله بالتفصيل في الفصل القادم.

(١) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية: ٢١٩

كذلك لا يدخل ضمن الظاهرة إلا ما كان الغرض من الوصل والفصل معه مستلزما خطابيا غير وضعي؛ أي أنه يخضع في استنباطه للسياق وقرائنه، وليس للمؤشرات اللغوية في البنية السطحية سواء أكان على مستوى الجملة؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب باعتباره عدولا عن الوصل الذي هو الأصل، وكالوصل دون استيفاء شرط العطف باعتباره خرقا لمبدأ العطف، أم كان على مستوى المفرد إذا كان الغرض مستلزما خطابيا غير وضعي.

بمعنى آخر إن ظاهرة الفصل والوصل كما هي عدولا عن أصل يبرر للعلاقة إن كانت للاتصال التام، أو الانقطاع التام من خلال الوظيفة المفهومة من خلال السياق وقرائنه؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ فهي كذلك خرق للأصل يبرر للمعنى من خلال الخرق والقرائن.

ولتوضيح ذلك من خلال الأمثلة في المفرد؛ كما في القول: (على مهذب كريم إن قصد)؛ يمكن أن يكون القول السابق - وإن كان على مستوى المفرد - داخلا في مجال الفصل في البلاغة من باب تبرير الخرق، أو العدول عن الأصل الذي هو العطف؛ فاللفظان (مهذب، و كريم) يشتركان في أنهما خبر عن (على)، والأصل أن يؤتى بالعطف، غير أن المتكلم عدل عن هذا الأصل ليفهم المخاطب أن هناك سببا بلاغيا تداوليا؛ يخضع في تفسيره إلى قوانين الفصل والوصل، ومقصدية المتكلم؛ وهذا الغرض هو الإشارة من قبل المتكلم - من خلال الفصل - إلى الاختلاف بين اللفظين في القيد؛ أي الإخبار بأن عليا مهذب على كل حال؛ مطلق غير مقيد؛ فهو مهذب سواء قصد أم لم يقصد، وأنه كريم بشرط أن يقصد؛ فهو كريم عندما يقصد وليس على كل حال، و وهذا المعنى السابق لن يكون إلا إذا لم يعطف؛ إذ لو عطف لتوهم أن على مهذب وكريم

في حال قُصِدَ فقط؛ لأن العطف يجعل الصفتين مشتركتين في القيد، ولأن هذا غير مراد من أجل ترك العطف^(١).

وشبيهه بهذا قولنا: (هشام غضبان ناقص الحظ)؛ غير أن الفصل هنا للاتصال التام؛ لأن مراد المتكلم أن (ناقص الحظ) تعليل للإخبار عن غضب هشام، وليس خبرا ثانيا عنه؛ أي أنه بمثابة الجواب عن سؤال عن سبب غضب هشام، ومن أجل ذلك فصل، وهذا الغرض يفوت مع العطف؛ إذ لو عطف لكان خبرا ثانيا عن هشام^(٢).

كذلك فإن الفصل بين الصفات في قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ {الحديد: ٣} قد جرى على خلاف الأصل ويحتاج إلى السياق وقرائنه لتبريره؛ فالأصل ألا تعطف الصفات؛ لأن العلاقة بينهن اتحاد تام غير أن القرآن عدل عن ذلك إلى الوصل لغرض تداولي يفهم من السياق، وهو إشعار المخاطب عن طرق الوصل أن الصفات المتضادة هي لموصوف واحد، وهذا لن يكون لو أنه فصل كما هو الأصل، بل قد يؤدي الفصل إلى خلاف المراد^(٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مِمَّا مَلَكَتْ مِنْ يَمِينِكَ فَذَنْبٌ

مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ أَعْيُنٌ عَابِدَاتٍ سَاجِدَاتٍ تَابِتَاتٍ وَابْتِكَارًا﴾ {التحریم: ٥} فإن عطف (أبكارا) شكل خرقا للأصل، وللنمط

السابق عليه في الآية الكريمة؛ لغرض تداولي يفهم من السياق، وهو الإشعار باجتماع الصفتين

(١) ينظر: البهاء السبكي، عروس الأفراح: ٥٤٦/١

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٥٤٥/١

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٥٤٤/١

المتناقضين في الزوجات؛ أي النوعين من الزوجات، وهذا لن يتحقق مع الفصل؛ إذ لو فصل لتوهم أن أبكارا بدل من ثيبات^(١).

من ثم فإن هذا النوع من الفصل والوصل على الرغم أنه كان على مستوى المفرد إلا أنه يدخل في مجال الفصل والوصل في البلاغة من باب الخرق لمبدأ الأصل.

كذلك الشأن في الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب هو من صميم مباحث الفصل والوصل في البلاغة؛ لأنه عدول عن الأصل؛ لغرض تداولي يفهم من خلال السياق ومقصدية المتكلم، وليس كذلك الوصل بين الجمل إذا لم يشكل خرقاً للأصل؛ فلا يدخل مجال الظاهرة في البلاغة- من وجهة نظر الدراسة- إلا إذا فقد شرطاً من شروط العطف، أو كان الغرض منه مستلزماً خطابياً غير وضعي يفهم من خلال السياق، ومقصدية المتكلم كما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن المقاصد التداولية لقوانين الظاهرة عند عبد القاهر، وتفصيلات البلاغيين، وسيتناول ذلك بالتفصيل تباعاً عند الحديث عن الاستلزمات المبررة للعلاقة في الفصل القادم.

هذا ما يتعلق بالمبدأ الأول، أما بخصوص المبدأ الثاني؛ فترى الدراسة أن العلاقات بين الجمل هي- كما قال عبد القاهر -ثلاث علاقات فحسب؛ الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية، وفيهما يكون الفصل، والتوسط بين الكمالين وفيه يتم الوصل بين الجمل^(٢) أما ما يتعلق بالتفصيلات التي أوردها البلاغيون بعد عبد القاهر؛ كشبه كمال الاتصال، أو شبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع فيرى أنها استلزمات خطابية محتملة للانقطاع للغاية باعتبارها من

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح/رشيد رضا: ١٨٧، ١٨٨،

الأسباب المقتضية لعدم التناظر بين الجملتين مثلها مثل الاختلاف في الخبر و الإنشاء أو الاختلاف في عالم الخطاب.

إن الذي يؤكد ما ذهبت إليه الدراسة هو أن العلاقة بين الألفاظ - تبعاً لنوع الإعراب - لا تخرج عن أن تكون إما علاقة تابعة، أو علاقة تكافؤ واستقلال؛ يقول السكاكي: "الإعراب صنفان لا غير: صنف ليس يتبع، وصنف تبع (...)", وأن النوع الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة: البدل، والوصف، والبيان، والتأكيد، واتباع الثاني للأول في الإعراب بتوسط حرف...^(١).

وعلى هذا فإن العلاقة التبعية إما أن تكون تبعية وظيفية، كأن تكون الجملة الثانية بمثابة البدل أو التوكيد أو التفسير؛ أو التعليل من الجملة الأولى؛ وتلك هي علاقة الاتحاد التام التي تحتم الفصل بين الجمل ، وإما أن تكون تبعية عطفية، إذا كانت الجملة الثانية مستقلة عن الجملة السابقة في الحمل النووي، ومتناظرة معها من حيث الطبقات وعلاقتها^(٢)، وحينئذ فالعلاقة هي التوسط بين الكمالين، استقلال في الحمل النووي من جهة، وتناظر في الطبقات وعلاقتها عن طريق العاطف من جهة أخرى، أما إذا كانت الجملة الثانية مستقلة عن الجملة السابقة وغير متناظرة معها، أو مشتركة معها في الطبقات العليا وعلاقتها؛ فهي مستقلة عن الجملة السابقة استقلالاً تاماً من حيث الحمل أو المعنى، ومن حيث الطبقات وعلاقتها؛ وهذا هو الانقطاع التام الذي يحتم الفصل بحسب المقصدية والقرائن المقامية للخطاب، وهذا هو المقصود بكمال الانقطاع عند الجرجاني؛ المقصود به؛ فقدان العلاقة الخاصة المصححة للربط^(٣)؛ أي فقدان التناظر في الطبقات وعلاقتها بين الجملتين^(٤) بحسب مقصدية الخطاب المفهومة من خلال قرائن المقام،

(١) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: /٢٥٠، ٢٤٩

(٢) د/أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: /١٢٩

(٣) ينظر: د/ صباح عبيد دراز، أسرار الفصل والوصل: /٧٠، وعبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح: /٢٠٧

(٤) توأكب مكونات الجملة نوعان من العلاقات: علاقات إجابية، وعلاقات وظائف تقوم داخل البنية على اعتبار أنها تربط بين مكوناتها وهي ثلاث فئات؛ علاقات، أو وظائف دلالية، وعلاقات أو وظائف وظيفية، وعلاقات أو وظائف تداولية. (أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: /٣٠)

واستخدام الظاهرة في الأسلوب، لا بحسب الناحية الشكلية للخطاب؛ لأنك قد ترى الجملتين من الناحية الشكلية بينهما تناسب، وتناظر وأن سبيل الثانية منهما سبيل ما يعطف ويقرن لكن يترك فيها العطف، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي

طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿البقرة: ١٤ - ١٥﴾؛ فالتناسب في الظاهر موجود بين الجملتين من الناحية الشكلية فكلا منهما خبرية، ولكن من الناحية التداولية بحسب المقصدية هناك اختلاف من حيث أن الجمل السابقة لها سرد لأقوال الكفار وجملة: (الله يستهزئ بهم) رد من الله على ذلك فهي إنشائية بالنظر إلى ذلك هذا هو السبب وليس كما قيل أن الوصل يجعل الجملة من كلام المنافقين^(١).

بالمقابل قد ترى- بحسب شكل الخطاب- أن المناسبة المصححة للعطف بين الجملتين منعدمة غير أن الخطاب يعطف الجملة الثانية على الأولى في إشارة منه إلى أن هناك مناسبة خفية قصدها من خلال العطف؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ

لِلنَّاسِ وَالْحَجَّةُ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا

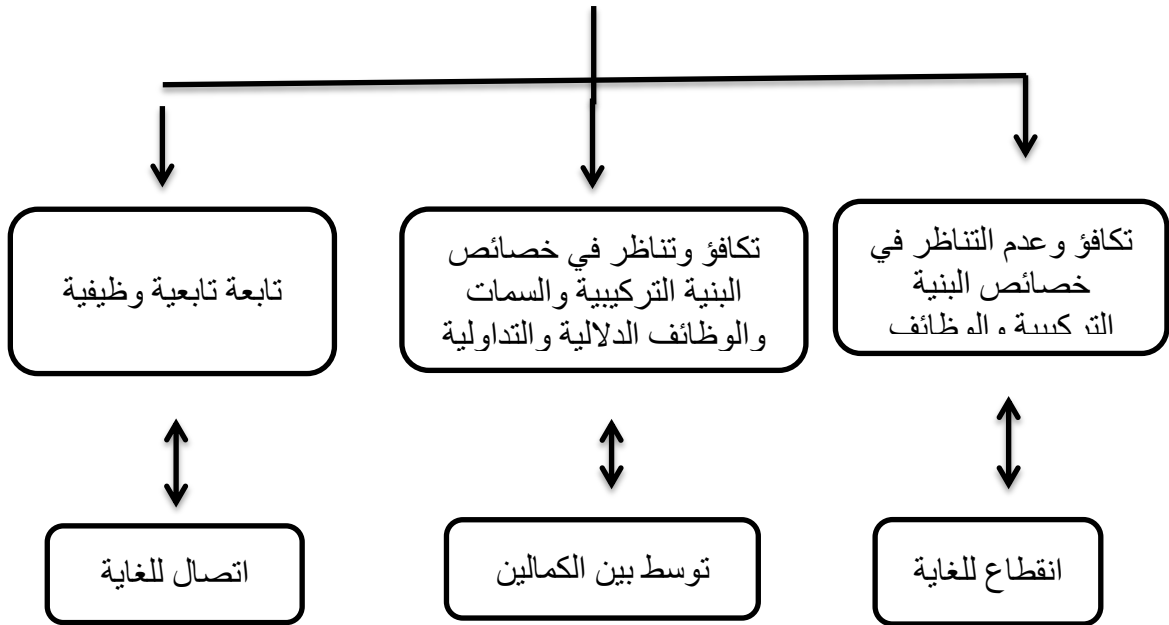
الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿البقرة: ١٨٩﴾

إن ذلك ليشير إلى أن الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية، والتوسط بين الكمالين علانق تخضع لمقصدية المتكلم أو الخطاب، من خلال استخدام الظاهرة للقرائن المقامية المبنوثة في الخطاب من جهة، كما يخضع تبرير العلاقة إن كانت للاتصال للغاية أو للانقطاع للغاية في حال الفصل إلى مقدرة المتلقي، وكفاءته الخطابية واللغوية على اكتشاف القرائن المقامية التي بثها المتكلم في الخطاب من أجل إيصال مقصده من جهة أخرى.

(١) سيتناول ذلك بمزيد من التفصيل عند الحديث عن الاستلزمات المبررة للعلاقة في الفصل القادم.

لهذا قد يتوارد أكثر من تبرير في النص الواحد كما قد يختلف باختلاف المؤول وثقافته ووجهته التأويلية، مما يشير ويؤكد على أن التبريرات للعلاقة وصورها استلزامات خطابية مقامية تختلف باختلاف المقصدية، وقرائن المقام، وتخضع لمقصدية المتكلم والخطاب ووجهة التأويل، وليس للناحية الشكلية للخطاب؛ لكل ذلك ذهبت الدراسة الحالية إلى أن ما فصله البلاغيون بعد عبد القاهر واعتبر أنه صور من صور، كشبه كمال اتصال أو شبه كمال الانقطاع، أو التوسط بين الكمالين مع وجود المانع ما هي إلا استلزامات خطابية للاتصال التام أو الانقطاع التام؛ مثلها مثل الاختلاف في الخبر والإنشاء، والبدلية والتأكيد؛ لأنها تتغير، و تختلف باختلاف السياق وثقافة المؤول ووجهته في التأويل، وسيأتي مزيد من التفصيل لذلك عند الحديث عن الاستلزامات المبررة للعلاقة في الفصل القادم .

العلاقة بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب



الفصل الثالث

الاستلزامات الخطائية المبررة لعلائق الفصل
والوصل

توطئة:

سبق للدراسة في الفصل السابق أن توصلت إلى أن الظاهرة تكمن في خرق مبدأ الشفافية؛ إما لأنها عدول عن الوصل لعدم توفر شروطه؛ كالفصل بين الجمل للاتصال للغاية والانقطاع للغاية، وإما لأنها خرق لمبدأ الأصل؛ كأن يفصل مع توفر الشروط، أو العكس، وتوصلت كذلك إلى أن العلائق بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي: ثلاث علائق: الاتصال للغاية، والانقطاع للغاية، والتوسط بين الكمالين، وأن ما ذكره البلاغيون من علائق أخرى؛ كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف؛ ما هي إلا استلزمات مبررة لعلاقة الاتصال للغاية على اعتبار أن الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ولكنها تابعة لها في الوظيفة، أو للانقطاع للغاية على اعتبار أنها مستقلة عنها استقلالاً تاماً؛ فهي غير تابعة لها، وغير متناظرة معها في العلاقات والسمات الدلالية والتداولية.

وفي هذا الفصل ستقوم الدراسة بالبحث عن الاستلزمات المبررة لعلائق الفصل والوصل من خلال التحليل التداولي لشواهد مختارة من القرآن الكريم؛ فهذا الفصل يعد دراسة عملية تطبيقية لما سبق ذكره، وذلك عبر ثلاثة مباحث المبحث الأول: الاستلزمات المبررة لكمال الاتصال، والمبحث الثاني: الاستلزمات المبررة لكمال الانقطاع سواء أكانت ناتجة عن العدول، أو الخرق، وفي المبحث الثالث: ستدرس الاستلزمات المبررة للخرق أي الوصل دون توفر الشروط .

المبحث الأول: الاستلزمات الخطابية المبررة للاتصال للغاية في القرآن الكريم

الاتصال للغاية: هو إحدى العلائق التي تحتم الفصل بين الجمل؛ لأن الجملة الثانية متصلة بالأولى منطقياً عن طرق التبعية الوظيفية المفهومة من خلال الاستلزمات الخطابية بحسب مقصدية الخطاب؛ وقرائنه، ولأن معرفة الوظيفة التداولية للجملة الثانية اجتهادية؛ لأن اكتشافها موكل إلى السياق، وقرائنه الموثقة، وقدرة المؤول على اكتشافها؛ لذلك فمن الصعب الجزم بتوجيه دون آخر في النص المكتوب، والنص القرآني بصفة خاصة؛ لأنه - في الغالب - نص قائم على الانفتاح الدلالي أمام التأويل.

وعليه فإن استشهاد الدراسة على، واحد من الاستلزمات المبررة لعلاقة الاتصال التام لا يعنى أن النص لا يحتمل تأويلاً آخر غير ما ذكر، وإنما هو من باب التغليب لغرض الإيضاح؛ إذ قد يحتمل الفصل بين الجملتين أكثر من توجيه، وقد يتوارد أكثر من سبب في الموطن الواحد خصوصاً عندما تكون العلاقة بين الجملتين هي الاتصال للغاية فغالباً ما تتداخل التبريرات، وتتشابك، كما سنلاحظه عند الحديث عن الاستلزمات المحتملة والحاصلة من الفصل والوصل في الفصل القادم.

١- عطف البيان، أو ذيل التوضيح:

من الاستلزمات الخطابية لكمال الاتصال عطف البيان، ويقصد بهذا النوع من الاستلزام أن تكون الجملة الثانية بمثابة ذيل التوضيح من الجملة الأولى؛ فتفصل عنها للاتصال التام، والمقتضى لذلك أن تشتمل الجملة الأولى على إبهام أو إجمال؛ فيأتي المتكلم بالجملة الثانية

مفصلة لتفسير، وتفصيل ذلك الإجمال، وهذا هو الأصل في عطف البيان؛ فالأصل فيه هو كشف الخفاء وبيان المقصود^(١).

فعطف البيان لا يختلف عن البديل إلا أن البديل مقصود بالحكم، وليس كذلك عطف البيان، والذي يحدد الفرق بينهما هي مقصدية الخطاب؛ فإن قُصدَ بالحكم الجملة الأولى، وجعلت الثانية بياناً لها، فالجملة الثانية بمثابة عطف البيان، أو ذيل التوضيح، وإن قصد الجملة الثانية وجعلت الأولى توطئة لها؛ كانت الثانية بدلاً من الأولى^(٢)، ولأن هذه الميزة غير مفهومة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الجمل ترك البلاغيون الحديث عن بدل الكل استغناء عنه بالتوكيد وعطف البيان^(٣).

ومن الشواهد التي تدل على أن الجملة الثانية بمثابة عطف البيان، أو ذيل التوضيح والتفصيل لإبهام أو إجمال في الجملة الأولى ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ فَوَسَّوْا لِلَّهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّكِدُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكِ

لَا يَبْلَى ﴾ {طه: ١٢٠}.

جملة: ﴿ فَوَسَّوْا لِلَّهِ الشَّيْطَانُ ﴾ هي المقصودة من التعبير في الآية، ولكن هذه

الجملة مجملة ومبهمه تحتاج إلى مزيد من التحديد والتوضيح ليعلم القارئ المقصود بالوسوسة،

لذلك أردفت بالجملة الثانية: ﴿ قَالَ يَتَّكِدُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكِ لَا يَبْلَى ﴾ مفصلة لأجل

هذا الغرض، وبذلك فهتم الوسوسة على أنها قول الشيطان: ﴿ يَتَّكِدُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ

(١) ينظر: علي الجرجاني، التعريفات، تح / إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ١ ١٤٠٥ هـ / ١٩٥٠ م

(٢) ينظر: الصبان، الحاشية على شرح الأشموني، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م: ٣ / ٩٩

(٣) ينظر: الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٨٢، والبهاء السبكي، عروس الأفراح: ١ / ٥٠٥

وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى (١)؛ لذلك كانت الجملة الثانية تابعة للأولى تبعية وظيفية، وكانت العلاقة هي الاتصال التام.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ {البقرة: ٤٩}.

(يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ) بمثابة عطف البيان، أو ذيل التوضيح من جملة (يَسُومُونَكُمْ سُوءَ

الْعَذَابِ)؛ لأن سوء العذاب مجمل وغامض، والغرض من الإتيان بها مفصلة بيان وتوضيح للمقصود بسوء العذاب، وبذلك صار سوء العذاب هو الذبح والاستحياء، كما أن الاستحياء والذبح هما سوء العذاب، فبين الجملتين اتصال تام ومن أجل ذلك ترك العطف؛ لأن العطف يوهم بالمغايرة^(٢)، كما يحتمل أن تكون جملة (يذبحون) بدلا من جملة يسومونكم و أيضا البديل من التوابع التي تؤكد مضمون ما قبلها، ولا مغايرة بين البديل والمبدل منه وعليه فإن بين الجملتين اتصال تام^(٣).

ومنه قوله: ﴿كَذَّابٍ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ

بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ ۖ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ {الأنفال: ٥٤}.

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٧م: ٩١/٢٢، والخطيب القزويني، الإيضاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م: ١٥١/، وسعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني، دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ: ١٤٢/

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٢٦٧/١، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/ ١٠٠ مج١، و السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٢١٥، ود/عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٣٣٠/

(٣) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، وغرة التأويل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٤ ١٩٨١م: / ١٣، ١٤

جملة: (كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ)، وما بعدها تفسير، وتوضيح للدأب المذكور في الجملة

السابقة؛ إذ المقصود من الآية إعطاء مثلا لكون الإنسان سببا في تغيير النعمة التي أنعمها الله عليه إلى نقمة؛ فكان هذا المثل هو دأب آل فرعون ومن قبلهم، غير أن هذا الدأب مبهم وغير واضح للمخاطب؛ لذا جاءت جملة (كذبوا)، وما بعدها لتفسر وتوضح ذلك الإبهام، فكان دأب آل فرعون هو التكذيب، ومن أجل ذلك ترك الواو، فبينهما اتصال تام، ولا تحتاج الجملة الثانية إلى ما يصل بالأولى^(١).

وقوله تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ

أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ {الأنبياء: ٣}.

جملة: (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ) تفسير للنجوى في الجملة السابقة؛ إذ النجوى

كلام في السر لا يُعَلَّمُ مضمونه للمخاطب؛ فكانت جملة: (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ) توضيحا وتفسيرا لذلك الكلام؛ أي أن النجوى هي: ما هذا إلا بشر مثلكم.

وشبيهه بهذا قوله تعالى: ﴿فَنَنْزَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴿٦٣﴾ قَالُوا إِنْ هَذَا

لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى﴾ {طه: ٦٢ - ٦٣}.

جملة (قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا) تفسير وبيان

للنجوى (قالوا) أي بطريق التناجي والإسرار إن هذان لساحران؛ فإنه تفسير له ونتيجة لتنازعهم

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٩/٤ مج ٢

وخالصة ما استقرت عليه آراؤهم بعد التناظر و التشاور^(١). وذكر الزمخشري أن الظاهر أنهم تشاوروا في السر وتجادبوا أهداب القول، ثم قالوا: إن هذان لساحران؛ فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس من اتباعهما^(٢).

وقوله تعالى: ﴿ وَجَمَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمُ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا

يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ {الأنعام: ٢٥}.

جملة: (يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا) تفسير، وتبين للمجادلة في الجملة السابقة؛ لذلك فصلت عنها

لهذا الغرض؛ لأن التفسير والبيان من مستلزمات الاتصال للغاية هذا إذا اعتبرنا (إذا) ظرفية، أما إذا اعتبرناها شرطية، فإنها حينئذ تكون جواب الشرط^(٣).

وقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا لَا يَعْرفُونَهم بِسِيمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا

كُنْتُمْ تَتَكَبَّرُونَ ﴾ {الأعراف: ٤٨}.

فصلت جملة: (قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ) للاتصال التام بينها وبين جملة: (وَنَادَىٰ أَصْحَابُ

الْأَعْرَافِ رِجَالًا لَا يَعْرفُونَهم بِسِيمَتِهِمْ) إما لأنها بيان وتفصيل للنداء وإما لأنها بدل عنه^(٤).

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۗ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ

الرَّأْسَ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ {مريم: ٣ - ٤}؛

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٥/٦ مج ٣

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ٩١/٤

(٣) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، تح/أبو عبد الله علي: ٥٨/٢، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣/ ١٢١ مج ٢

(٤) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٣٠/٣ مج ٢

جملة: (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) تفصيل وبيان للنداء أو بدلا منه.

وقوله: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا

بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ

أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴿ص: ٢٢ - ٢٣﴾ .

جملة: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ) تفصيل بعد إجمال وقوع الخصومة

أو استئناف بياني، في الخصومة والتعرض لذلك تمهيد لبيان قبح ما فعل صاحبه^(١)

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ مِّنَ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ

تَعْمَلُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خِلَافٍ وَلَا أَصْلَابَتِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿الشعراء: ٤٩﴾ .

جملة: (لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) تفسير وبيان لقوله: (فَلَسَوْفَ تَعْمَلُونَ) لذلك فصلت عنها

للاتصال التام^(٢).

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ

كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي

(١) ينظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ٢٦ / ١٩٦ مج ٣، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٢٠/٧ مج ٤

(٢) ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيان، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، ط٧، ١٤٢٠-١٩٩٩م: ٤٠٥/١٩ مج ٥، وأبو السعود تفسير أبي السعود: ٢١٣/٦ مج ٣

وَأَبْغَاءَ مَرْضَاتِي تُسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ

السَّبِيلِ {الممتحنة: ١}.

جملة: (تَلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ) تفسير وبيان، ويجوز أن تكون حالا من فاعل تتخذوا، أو

صفة لأولياء، وقيل هي استئناف مسوق للإخبار بذلك^(١).

٢- ذيل التعديل :

أيضا من الاستلزامات التخاطبية للاتصال التام بين الجمل أن تكون الجملة الثانية – بمضمونها، أو عن طريق الاستلزام غير الوضعي – بدلا من الجملة الأولى، ومقتضى هذه الوظيفة عند البلاغيين "كون الجملة الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه، أو فضيحا، أو عجيبا، أو لطيفا"^(٢).

تجدر الإشارة إلى أن حديث البلاغيين هنا؛ قد اقتصر على نوعين من أنواع البديل هما بديل البعض، وبديل الاشتمال، وتركوا الحديث عن بديل الكل من الكل؛ لأنه لا يختلف عن عطف البيان، والتأكيد إلا أن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه المقصود بالحكم دونه بخلاف التأكيد، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب^(٣)؛ بمعنى أن التوكيد في باب الفصل والوصل؛ لا يقصد به تكرار الجملة، وإنما المقصود الاتفاق بين الجملتين في الاستلزام، ومن ثم لا بد أن يغاير لفظه لفظ متبوعه، كما أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب

(١) ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن: ٤٧/ مج ١٠

(٢) الخطيب القزويني، كتاب الإيضاح: ١٢٢/

(٣) ينظر: الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٨٢/، والبهاء السبكي، عروس الأفراح: ٥٠٥/١

لا يتصور فيها ما هو مقصود بالنسبة؛ فلا امتياز بهذا الاعتبار عن بدل الكل، وإنما الامتياز يتحقق في كون الثانية منهما مقصودة بالحكم دون الأولى^(١).

لهذا فإن مصطلح: (ذيل التعديل)^(٢) هو المصطلح المناسب عوضاً عن البديل؛ لأنه أكثر دقة لما أراه البلاغيون هنا؛ إذ إن بدل البعض، وبديل الاشتمال - بمفهوما النحوي والبلاغي - أن يكون البديل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الجملة الثانية تعديلاً للأولى؛ تعديل تخصيص كما في بدل البعض والاشتمال، أو تصحيح كما في بدل الغلط أو النسيان؛ فهو مصطلح أعم يشمل الأنواع الثلاثة من البديل، كما أن فيه إشارة صريحة إلى الفرق بينه وبين عطف البيان، أو ذيل التوضيح بخلاف ذلك بدل البعض؛ فلأنه بمفهومه النحوي جزء أو كالجزم من المبدل منه؛ فقد يلتبس عند بعضهم مع ذكر الخاص بعد العام بحكم أنه جزء من سابقه؛ فقد وُجِدَ من يقول: أن لا فرق بين بدل البعض، وذكر الخاص بعد العام في الجمل^(٣)، وهذا - من وجهة نظر الدراسة - غير دقيق؛ لأن المصطلحين وإن كانا من مستلزمات الاتصال التام بين الجمل إلا أنهما يفترقان في الاستلزام؛ فذكر الخاص بعد العام يستلزم أن تكون الجملتان مقصودتين في الحكم؛ فهو ذيل توضيح للجملة الأولى أما بدل البعض؛ فيستلزم أن الجملة الثانية هي المقصود بالحكم دون الأولى؛ فهو ذيل تعديل للجملة الأولى.

ذكر ابن يعقوب: إن تقدير سبب الفصل في قوله تعالى: ﴿ **أَمَّا مَن كَانَ بِأَنفِهِ مِن نَّارٍ** ﴾^(١٣٣)

وَحَنَّتْ وَعُيُونٌ ﴿ {الشعراء: ١٣٣ - ١٣٤} يعود إلى المعنى المقصود من الآية؛ فإن كان

(١) الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٨٢/

(٢) يطابق ذيل التعديل عملية نتاج الخطاب الآتية: يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة (م) التي تعدلها. (د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ١٤٧، ١٤٨ /

(٣) ينظر: سالم القماز، النكات البلاغية في الفصل والوصل: ٣٢٧/

المقصود هو الجملة الثانية فقط والجملة الأولى تمهيد لها؛ كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم، وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض، بل من ذكر الخاص بعد العام؛ فلا تكون أوفى؛ لأن الأولى أولى من جهة إفادة العموم، والثانية أوفى من جهة التفصيل^(١) لأجل هذا فضلت الدراسة مصطلح ذيل التعديل.

ومن شواهد القرآن الكريم التي تكون فيها الجملة الثانية بمثابة ذيل التعديل من الأولى ما

يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ

اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ {يس: ٢٠ - ٢١}.

الغرض من هذه الآية حث المخاطبين على اتباع الرسل، وجملة: (اتَّبِعُوا مَنْ لَا

يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ) أوفى في هذا الغرض من سابقتها؛ لأن معناها: إن اتباعكم لا يكلفكم

شيئا، بل فيه فائدة لكم، ولأن هؤلاء الرسل مهتدون؛ فكان الغرض منها هو نفس الغرض من

سابقتها إلا أنها أدل على المقصود من سابقتها ومن ثم وجب الفصل^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ قَالُوا أَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الشعراء: ٤٦ - ٤٧}.

إن جملة: (قَالُوا أَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ) هي المقصود من التعبير بالآية وجملة: (فَأَلْقَى السَّحْرَةَ

سَاجِدِينَ) تمهيد لها، وتشويق لما سيأتي بعدها فبينها اتصال للغاية ومن أجل ذلك ترك العطف؛

(١) ينظر: ابن يعقوب، مواهب الفتاح، شرح تلخيص المفتاح: ٤٣/٢

(٢) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٤/٢

لأن جملة: (قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ) بمثابة بدل الاشتمال من الجملة السابقة، إذ المقصود من النص

التعبير بإيمان السحرة وجملة: (قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ) أوفى بهذا الغرض من الأولى^(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٦) يَعْلَمُونَ

ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٦﴾ {الروم: ٦ - ٧}.

إن المقصود من هذه الآية - والله أعلم هو الإخبار بأن أغلب الناس غافلون عن

الآخرة، وجملة: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) أوفى بهذا الغرض من جملة:

(لَا يَعْلَمُونَ)؛ لأن الجملة الأولى: (لا يعلمون) وإن كانت تستلزم دلاليًا (وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ)

إلا أنها لا تستلزم (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)؛ فقد يظن أن المقصودين هم غير المتعلمين،

ولما كان مقصود القرآن هو الإخبار عن المتعلمين الذين يعلمون ظاهر الحياة الدنيا ولكنهم يغفلون

عن الآخرة أتى بالجملتين المتعاطفتين مفصولتين عن جملة: (لا يعلمون) إشارة إلى هذا الغرض

المتمثل في انعدام الفرق بين علم هؤلاء والجهل.

ذكر الزمخشري أن قوله تعالى: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) بدل من قوله: (لَا

يَعْلَمُونَ)، وفي هذا البديل من النكتة أنه أبطل منه، وجعله بحيث يقوم مقامه ويسد مسده ليعلمك

أنه لا فرق بين عدم العلم الذي هو الجهل، وبين العلم الذي لا يتجاوز الدنيا^(٢)؛ يدل ذلك

(١) ينظر: د/ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: ١٩ / ٤٠٤ مج ٥، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣ / ٤٣٦ مج ٣

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف تح/ أحمد عبد الموجود: ٣ / ٤٧٤، ٤٧٣

تتكبير (ظاهراً) الدال على التعليل والتعليل يقربه من النفي^(١)، وذهب إلى ذلك ابن عاشور؛ حيث ذكر أن جملة: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) بدل من جملة: (لَا يَعْلَمُونَ) بدل اشتمال باعتبار ما بعد الجملة وهو قوله: (وهم عن الآخرة هم غافلون)؛ لأن عملهم في الدنيا يشتمل على معنى نفي علم بمغيبات الآخرة، وإن كانوا يعملون ظواهر الحياة الدنيا^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٣﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ ﴿١٣٣﴾ وَحَنَّتِ

وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ {الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤}؛ جملة: (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ) بدل من سابقتها هذا إذا كان الغرض من النص تنبيه المخاطبين إلى نعم الله المعلومة لديهم؛ لأن الجملة الثانية - بما فيها من التفصيل دون الإحالة على علمهم كونهم معاندين - أوفى بالغرض من الأولى^(٣) أما إذا كان الغرض أعم من ذلك؛ فالعلاقة المقترضية للاتصال التام من باب ذكر الخاص بعد العام، أو التفصيل بعد الإجمال^(٤).

و قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ

الْعَالَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَمْرِيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴿٤٣﴾ {آل عمران: ٤٢ - ٤٣}

جملة: ﴿يَمْرِيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ هي بمثابة البدل من جملة: ﴿إِنَّ اللَّهَ

أَصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾؛ لأنها المقصودة في خطاب الملائكة دون

(١) ينظر: د/ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: / ٤٧٣ مج ٧

(٢) ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ٥٠/٢١، وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٤/٢

(٣) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٥٧/٦ مج ٣

(٤) ينظر: المرجع السابق

الأولى؛ قال أبو السعود: تكرر النداء للإيذان بأن المقصود بالخطاب ما يرد بعده وأن ما قبله من التذكير بالنعم كان تمهيدا لذكره وترغيبا للعمل بموجبه^(١).

وقوله تعالى - على قراءة الضم في (كل) الثانية وهي قراءة يعقوب^(٢) - : ﴿ وَرَىٰ كُلُّ أُمَّةٍ

جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ {الجاثية: ٢٨}.

جملة (كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا) بدل من (كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ)؛ قال أبو الفتح: جاز إبدال

الثانية من الأولى؛ لأن في الثانية ذكر سبب الجنو^(٣).

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَسْجُدْ لِمَن خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ

لَئِن آخَرْتَنِي إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ {الإسراء: ٦١ - ٦٢}.

جملة: (قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ) بدل اشتمال من: (قَالَ أَسْجُدْ لِمَن خَلَقْتَ

طِينًا) باعتبار ما تشتمل عليه من احتقار آدم وتغليب الإرادة من تفضيله^(٤).

٣- التوكيد :

التوكيد من الاستلزمات المبررة لعلاقة الاتصال التام الذي يحتم الفصل بين الجمل

ومقتضى ذلك أن تكون الجملة الثانية بمنزلة التأكيد من المؤكد للجملة الأولى، وإنما قيل بمنزلة

التأكيد؛ لأن التأكيد مستلزم خطابي غير وضعي؛ أي عن طريق السياق، أو المقام، ومقصدية

(١) ينظر: المرجع السابق: ٣٥ / ٢ مج ١

(٢) ينظر: الزركشي، البرهان، في علوم القرآن: ٢ / ٤٦٠

(٣) ينظر: المرجع السابق

(٤) ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ١٥ / ١٥٠

المتكلم، وليس عن طريق المؤشرات اللغوية في البنية السطحية، ومن الشواهد القرآنية على هذا النوع من الاستلزام ما يلي:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكُنَّا مُسْتَكْبِرِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ يُرَىٰ فِيهَا ذُكْرًا وَنُنَىٰ ۗ ﴾

فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿ لقمان: ٧ ﴾.

في الآية السابقة فصل جملة: (كَانَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ كَالْحِجَابِ) عن سابقتها للاتصال التام؛ لأن

الجملة الثانية تؤكد للأولى من حيث المعنى؛ فجملة: (كَانَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ كَالْحِجَابِ) هي من حيث المعنى (

كَانَتْ لَمْ يَسْمَعَهَا)؛ لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو نفسه المقصود بالتشبيه بمن لم

يسمعها إلا أن الثاني أكد وأبلغ؛ فالمعنى في التشبيهين جميعاً أن ينفي أن يكون لتلاوة ما يتلى

عليه تأثير أو فائدة وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحال إذا لم تلى، ومن أجل ذلك تم الفصل^(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ {البقرة: ٢}.

فيه الجملتان: (لَا رَيْبَ فِيهِ) (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) تؤكد من حيث المعنى لجملة: (ذَلِكَ الْكِتَابُ)، و

جملة: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) هي نفسها (ذَلِكَ الْكِتَابُ) من حيث المعنى؛ إذ إن التعبير عن الكتاب باسم

الإشارة للبعيد وتعريف الكتاب ب(أل) الدالة على الكمال كل ذلك يقتضى أنه الكتاب الكامل الذي لا

يعتريه نقص، وهذا هو المعنى في هدى للمتقين؛ أي الكتاب كله هدى، وقد فهم هذا من خلال

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ رشيد رضا: ١٧٦، والزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٤٩٦/٤، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٦٩/٧ مج ٤

الإخبار بالمصدر عن الكتاب والإتيان به منكرا للتعظيم، وإذا كان كله هدى؛ فهو الكامل الذي لا يعتريه نقص فبين الجملتين اتحاد تام من حيث إن الجملة الثانية مؤكدة للأولى.

وكذلك الشأن مع جملة (لَا رَيْبَ فِيهِ)؛ فإن كمال الكتاب يستلزم امتناع الريب فيه فبينهما

تلازم من حيث إن (ذَلِكَ الْكِتَابُ) تستلزم (لَا رَيْبَ فِيهِ) إذ إن كمال الكتاب يقتضى انتفاء كل أجناس الريب عنه من أجل ذلك تم الفصل بين الجمل (١).

و قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ

وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ

مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿

{ البقرة: ٢٥٥ }.

فصلت جملة: (لا تأخذه سنة ولا نوم) عن سابقتها للاتصال التام؛ لأنها في المعنى

توكيد لما سبقها، وكذلك بقية الجمل المفصولة بعدها ذكر ابن عاشور أن جملة: (لا تأخذه سنة ولا

نوم) مقررّة لمضمون جملة: (الله الحي القيوم)، ولرفع احتمال المبالغة فيها^(٢)، ويحتمل أن تكون

الجملة الثانية بيانا، وتفسيرا للأولى كما ذكر الزمخشري، والسيوطي^(٣)، وهنا قد يتبادر إلى الذهن

سؤال هو: لم لم يأت بالجملة التالية معطوفة؛ مع أنهما تشتركان في حكم الأولى وهو التأكيد؟

يجيب الزمخشري بالقول: " فإن قلت كيف ترتبت الجملة في آية الكرسي من غير عطف؟ قلت ما

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١/٤٩١، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/١٢٩ مج ١، ود/ أيمن الشوا،

الجامع لأعراب جمل القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، دار الفيحاء، بيروت، ط ١ ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م: ٤٣/

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/١٩، ٢١،

(٣) ينظر: الكشاف/تح/ أحمد عبد الموجود: ١/٤٨٤، والإتقان في علوم القرآن: ٣/٢١٥

منها جملة إلا وهي واردة على سبيل البيان لما ترتب عليه، والبيان متحد بالمبني فلو توسطت الواو كانت شبيهة بالفصل بين العصا ولحائها^(١).

وقوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۖ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ

مِّنهنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلِكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي

السَّبِيلَ ﴿ {الأحزاب: ٤}.

إن جملة: (ذَٰلِكُمْ قَوْلِكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ) تأكيد من حيث المعنى لقوله: (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن

قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ)؛ لأن نفي القضيتين السابقتين من أن تكونا صادرتين عن الله مع كونهم يقولونه

يقتضي بمفهوم المخالفة أن القول كان منهم ولهذا كان قوله تعالى: (ذَٰلِكُمْ قَوْلِكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ) تأكيدا لما

قبله^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ {البقرة: ٦}.

في الآية السابقة فصلت جملة: (لَا يُؤْمِنُونَ)؛ لأنها تؤكد لـ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ

لَمْ تُنذِرْهُمْ)؛ إذ إن استواء الإنذار من عدمه في حق من تقرر كفره يستلزم عدم الإيمان، وعدم

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/ أحمد عبد الموجود: ٤٨٤/١

(٢) كانت العرب تزعم أن للبيب الأريب له قلبان. (ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٧/ ٩٠ مج ٤)

الإيمان يستلزم دلاليا استواء الإنذار من عدمه؛ فالجملة تأكيد، وتفسير لما قبلها هذا إذا كانت

جملة: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (خبراً عن إن^(١)).

و قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ {البقرة: ٥}

الفصل هنا للاتصال التام؛ لأن جملة: (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ) هي بمثابة التوكيد

والتقرير والتعليل لجملة: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)؛ ذكر الزمخشري أن الجملة لا محل لها من الإعراب مقررة

لمضمون قوله: (هدى للمتقين) مع زيادة تأكيد وتحقيق^(٢)، كما تحتل أن تكون تعليلاً لتخصيص

المتقين بكون الكتاب هداية لهم؛ أي أن تكون جواباً عن سؤال مقدر؛ فكأنه قيل: لماذا أختص

المتقين بذلك دون غيرهم فكانت الإجابة (أولئك على هدى)^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ

إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ {البقرة: ١٤}.

إن قوله تعالى -على لسان المنافقين-: (إِنَّا مَعَكُمْ) يستلزم سياقياً ثباتهم على عقيدة

الكفر ورسوخهم فيها بدليل تعبيرهم بالجملة الإسمية، وهذا هو المعنى نفسه الذي تفيدته جملة: (إِنَّمَا

نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ)؛ لأنها تستلزم رداً للإسلام، وعدم القبول به؛ فالمستهزئ بالشيء محقر له؛ كذلك

تحتل البدلية، كما تحتل أن تكون جواباً عن سؤال عن العلة؛ فكأن كفار قريش قالوا لهم: لم

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، تح/ أحمد عبد الموجود: ١٦٤/١، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣٦/١ مج ١، ود/ أيمن الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٤٧/

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تح / الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرين: ١٥٨/١

(٣) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣٤/١ مج ١، ود/ أيمن الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٤٥/

تقولون أنكم معنا إذا خلوتم بنا، وتقولون: آمنة إذا قابلتم المؤمنين؟ فكانت الإجابة: (إنما نحن مستهزئون)^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ

نَبَرُوهُمْ وَتُقَسِّطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم

مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ {الممتحنة: ٨ - ٩}.

قوله تعالى: (إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ) مستلزم استلزاما سياقيا تداوليا من (لَا

يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) بمفهوم المخالفة؛ لأنه نهي مخصص وهذا يقتضي عدم

النهي عن خلافه، وهو المفهوم من جملة: (إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ) فبينهما اتصال

تام؛ فالثانية تؤكد عن طريق الاستلزام للجملة الثانية ولذلك تم الفصل^(٢).

وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ الْحُسَيْنُ﴾ {طه: ٨}

فيه جملة: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) تأكيد وتقرير للجملة السابقة لها المكونة من المبتدأ

المحذوف والخبر (الله)؛ إذ التقدير: هو الله؛ فقد روي أن هذه الآية نزلت عندما قال المشركون

-عن الرسول صلى الله عليه وسلم - ينهنا أن نعبد الهين وهو يدعو إله آخر؛ ذكر أبو السعود أن

المشركين حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يا الله يا رحمن يا رحيم قالوا ينهانا أن نعبد

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، تح/أحمد عبد الموجود: ١/١٨٤، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/٤٧، ٤٦،

مج ١، د/ أيمن الشوا الجامع لإعراب جمل القرآن: ٥٠/

(٢) ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير: ٢٩ / ٣٠٧م ١٥، و فائزة سالم صالح، علم المعاني في التفسير

الكبير للفخر الرازي، رسالة دكتور في علوم البلاغة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م: ٣/٢

إلهين وهو يدعو إله آخر فنزل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا

فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى (٦) وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (٧) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ اللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿طه: ٥ - ٨﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿التوبة: ١٩﴾.

جملة: (لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ) تأكيد وتقرير للإنكار المتولد من الاستفهام في الجملة

السابقة، ولذلك فصلت للاتصال التام بينها، قال أبو السعود: "الجملة استئنافية مسوقة للتقرير

والتأكيد على الإنكار السابق، أو حال من مفعولي الجعل والرباط الضمير" (٢) وذكر ابن عاشور أنها

مستأنفة استئنافية بيانية لبيان ما يسأل عنه (٣).

وقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ

لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿التوبة: ٨٠﴾

الجملة الشرطية: (إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) هي تأكيد لما تستلزمه

الجملة السابقة من حيث المعنى، إذا إن الجملة السابقة تفيد أن الاستغفار وعدمه للمنافقين سواء،

وهذا يستلزم عدم المغفرة الذي هو مضمون الجملة الثانية، ومن أجل ذلك كان الفصل؛ يدل ذلك على

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥، ٦/٦، مج ٣

(٢) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥٢/٤، مج ٢

(٣) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ١٤٦/١٠

ذلك استعمال صيغة الأمر: (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ) الدالة على المبالغة في استواء الأمرين واستحالة الغفران^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ ٣٤ ﴿كُلُّ

نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ {الأنبياء: ٣٤ - ٣٥}.

جملتنا (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ) (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) هما تأكيد من حيث

المعنى للجملة السابقة؛ لأن جملة: (وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ) تستلزم موت كل من على وجه البسيطة، وهذا هو المعنى المستلزم من الجملتين التاليتين.

وفي قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ {الأنبياء: ٢٠}؛ جملة (لَا

يَفْتُرُونَ) فصلت عن سابقتها؛ لأنها بمثابة التوكيد للجملة السابقة.

وقوله تعالى: ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُهُمْ رُؤْيَا﴾ {الطارق: ١٧}؛ جملة (أَهْمُهُمْ رُؤْيَا) فصلت

عن سابقتها لأنها تأكيد للأولى.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُتِلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ

هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ {الأنفال: ٣١}؛ فيه جملة (لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا) تأكيد من

حيث المعنى للجملة: (قَدْ سَمِعْنَا).

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٨٧/٤ مج ٢

ومن مواضع التوكيد أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ

وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ {يس: ٦٩}.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْمَوْتِ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ {النجم: ٣ - ٤}.

٤- الاستئناف البياني:

يقصد بهذا النوع من الاستلزام أن تكون الجملة الثانية بمثابة الجواب عن سؤال نشأ من الجملة الأولى لكونها متولدة عن خفاء أو إبهام، لكن ليس الخفاء في المضمون كما هو الحال في الجملة التفسيرية، وإنما في سبب كون المضمون على ذلك النحو، وهو ما يجعل المخاطب يتساءل لم كان ذلك؟ أو كيف كان ذلك؟ لهذا يردف المتكلم كلامه بجملة ثانية تبين ذلك عن طريق الفصل إغناء للسامع من أن يسأل إما لتبنيبه على موقع السؤال، أو لئلا يسمع منه شيئا، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو لقصد التكرير في المعنى والتقليل في اللفظ عن طريق حذف السؤال والواو كما قال الخطيب القزويني^(١).

وهذا النوع من الاستلزام هو القسم الأول مما سمي بشبه كمال الاتصال؛ أي أن تكون الجملة الثانية بمثابة الجواب عن سؤال عن العلة نشأ من الجملة السابقة، وقد جعلته الدراسة من الاستلزمات المبررة للاتصال التام؛ لأنه لا يختلف عن عطف البيان والبدل والتوكيد إلا في درجة الاتصال فقط، أما نوع العلاقة المبررة للفصل باعتباره خرقا للوصل؛ فالعلاقة واحدة، وهي تبعية الجملة الثانية للأولى من حيث المعنى، ولذلك إذا جاءت الجملة التعليلية في الحكاية لا يجوز أن تعطف في كلام الحاكي؛ لأن العطف يشعر بالتغاير وهي متصلة بالجملة السابقة ومن تتمتها.

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٩/٢

قال الشريف الجرجاني وهو يتحدث عن هذا النوع من الفصل - : "هل يجوز في (أرسوا نزاولها) أن تعطف جملة (نزاولها) على جملة (أرسوا)، ويكون ذلك من كلام الحاكي كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ {آل عمران: ١٧٣}؛ قلت إنما يجوز للحاكي إيراد الواو إذا كانت كل منهما كلاماً برأسه؛ لتكون كل واحدة محكية على حالها والجملة الثانية هنا، أعنى (نزاولها) تعليل لما تضمنته الأولى؛ فهي من تتمتها بحسب المعنى ومتحدة معها، فيجب جعلها محكياً واحد فترك الواو في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما يتوهمون"^(١).

إن في هذا إشارة إلى أن الفصل في حال كانت الجملة الثانية تعليلية للجملة السابقة هو من الاستلزمات المبررة للاتصال التام مثله مثل التوكيد والبذل وعطف البيان؛ لأن المقصود أن تكون الثانية تابعة للأولى، أو بمثابة التابع من المتبوع للجملة الأولى كما قال عبد القاهر الجرجاني، وليس المقصود التطابق في المعنى، ونحن لو نظرنا إلى نوع العلاقة هنا سنجد أنها لا تختلف عن علاقة التفسير، أو عطف البيان وإن وجد فرق؛ فهو فرق يسير يتعلق بالدلالة وليس بعلاقة الربط.

ولتوضيح الفرق بين النوعين يمكننا الوقوف على الغرض من الفصل في قوله تعالى: ﴿

لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا

وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا

يَفْعَلُونَ ﴿المائدة: ٧٨ - ٧٩﴾.

(١) الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: /٢٨٠

فصلت جملة: (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) عن سابقتها؛ لأنها تعليل، أو سبب

لسابقتها، و فصلت جملة (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ^{٥٣})؛ لأنها تفسير للعصيان

والاعتداء في الجملة السابقة، و يتضح الفرق الدقيق بين التفسير والتعليل من خلال هذه الآية إذ

إن المقصود بالعصيان والاعتداء في هذا السياق؛ هو عدم التناهي عن المنكر فبينهما اتحاد تام

في المعنى السياقي من حيث إن معنى الأولى هو معنى الثانية الأمر الذي يمكننا من أن نقول أن

عدم التناهي عن المنكر هو سبب اللعن وتعليل له غير أن العصيان والاعتداء ليس هما اللعن ذاته

وإنما هما تبرير وتفسير للعن؛ قال الزمخشري: " (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ)؛ أي لم

يكن اللعن بسبب المسخ، وإنما بسبب المعصية والاعتداء، ثم فسر المعصية والاعتداء بقوله:

(كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ^{٥٣})^(١)

تجدر الإشارة هنا إلى أن البلاغيين عند حديثهم عن هذا النوع من الفصل قسموه إلى

قسمين: الأول؛ أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سبب خاص، و الثاني: أن تكون الجملة الثانية

جوابا عن سبب عام نشأ من الجملة السابقة، ومثلوا للأول بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أْبْرِيئُ نَفْسِي^{٥٤} إِنَّ النَّفْسَ

لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي^{٥٥} إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٦﴾ ﴿يوسف: ٥٣﴾.

فقالوا فصلت جملة (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ)؛ لأنها بمثابة الجواب عن سبب خاص

تقديره هل النفس أمارة بالسوء؟ فكانت الإجابة: (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ).

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/أحمد عبد الموجود: ٢/٢٧٩، و أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣/٦٩ مج ٢

ويبدو أن أساس هذا التقسيم هو نوع الخبر بحسب حال المخاطب فإذا كانت الجملة الثانية مسبوقه بأداة توكيد كان السؤال عن السبب الخاص وإن لم تسبق؛ فالسؤال عن السبب العام يقول السعد: "إن قلت: اعبد ربك إن العبادة حق فهو جواب عن السبب الخاص، وإن قلت العبادة حق فهو وصل خفي والاستئناف جواب عن مطلق السبب وهو أبلغ^(١) الوصلين و أقواها ويتفاوت ذلك بحسب مقامات الخطاب"^(٢).

ومن الشواهد في القرآن الكريم التي تكون الجملة الثانية تعليلا لحكم صدر في الجملة السابقة ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾

{الإسراء: ٦١}.

في الآية السابقة جملة: (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) لم تقد أكثر من الإخبار بعدم سجود إبليس حين أمر بالسجود لآدم أما لماذا لم يسجد، ولم خالف الأمر؟ فلم تفده وهو محط سؤال من السامع؛ لذلك فهي ناقصة، ومحتاجة إلى ما يبينها من حيث المعنى؛ لهذا جاءت الجملة الثانية؛ أي لغرض تبيين سبب عدم سجوده أو علة عدم السجود؛ الذي هو الاستكبار أو عصيان أمر الله^(٣).

(١) لعله قصد الأبلغية من حيث قوة الاتصال والالتحام بالجملة السابقة، لا أبلغية مطلقة بدليل قوله بعد ذلك: ويتفاوت بحسب مقامات الخطاب؛ بمعنى إذا كان المقام يقتضي السؤال عن مطلق السبب العام بحسب حال المخاطب كان هو الأبلغ وإن كان يقتضي السؤال عن السبب الخاص لكون التعليل محل تساؤل واستغراب من قبل المخاطب كونه يطلب التأكيد كان هو الأبلغ؛ لأنه طابق مقتضى حال السامع كما في الآية الكريمة السابقة؛ فإن الإخبار بأن النفس أماره بالسوء فيه شيء من الاستغراب والتردد في الحكم، والمخاطب يطلب التأكيد؛ لذلك جاءت الجملة مؤكدة بمؤكدين هما: إن واللام في (الأمرة)؛ فكانت أبلغ مما لو كانت غير مؤكدة.

(٢) سعد الدين التفتازاني، المطول: ٤٤٩/

(٣) ينظر: الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٥٠/١٥

وقوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّىٰ لِيَتَنِي لَمْ أَخِذْ فَلَانَا خَلِيلًا﴾ ﴿٢٨﴾ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ

جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا ﴿٢٨﴾ {الفرقان: ٢٨ - ٢٩}.

جملة (لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ) وردت تعليلا للتمني في الجملة السابقة؛ فهي مكملة من

حيث المعنى للجملة السابقة، إذ إن الجملة السابقة لم تفد أكثر من تمنيه لو أنه هجر فلانا، ولم يتخذه خليلا في الدنيا أما سبب هذا الحكم؛ فلم يفهم منها؛ لذلك أتت الجملة الثانية مفصولة لهذا الغرض^(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِنَّا نَكْمَ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ

الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ

الرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ {البقرة: ٥٤}؛ جملة (ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ) تعليل وتفسير لسبب طلبه منهم قتل أنفسهم، ولذلك فصلت للاتصال التام.

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ

شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾ {المائدة: ٢}.

(١) ينظر: د/محي الدين درويش، إعراب القرآن الكريم: ٧/١٩ مج ٧، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥٤/٦ مج ٣

جملة (إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) من تمت معنى الجملة السابقة؛ لأنها تعليل للأمر بالتقوى،

ولهذا فصلت للاتصال التام؛ فلا تحتاج إلى رابط لفظي؛ قال أبو السعود: "أمر بالتقوى في جميع

الأمور ثم علل ذلك بقوله: (إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)"^(١).

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَّقُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾

﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ {الأعراف: ٥٩}.

فصلت جملة (مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ) عن سابقتها؛ لأنها تعليل للأمر في الجملة السابقة

فبينهما اتصال للغاية، ومن أجل ذلك ترك العطف، كما فصلت جملة: (إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ

يَوْمٍ عَظِيمٍ) للسبب نفسه؛ قال أبو السعود: " (مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ) استئناف مسوق لتعليل

العبادة المذكورة، أو الأمر بها، وقوله (إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) تعليل للعبادة ببيان

الصارف عن تركها إثر بيان الداعي لها"^(٢).

الملاحظ هنا هو أن الجملتين على الرغم من اشتراكهما في الحكم الذي هو التعليل إلا أن

الثانية أتت مفصولة خرقاً لمبدأ الأصل في العطف، وذلك من أجل الإشارة إلى أن كل واحدة منهما

كافية وقائمة برأسها في التعليل للأمر في العبادة.

(١) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥/٣ مج ٢

(٢) المرجع السابق: ٢٣٥/٣ مج ٢

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ

قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {النساء: ١٤٢}.

فصلت جملة: (رُءَاؤُونَ النَّاسَ) عن سابقتها؛ لأنها تعليل يبين سبب قيام المنافقين إلى

الصلاة وهم كسالى؛ قال أبو السعود: "فكأنه قيل فماذا يريدون بقيامهم كسالى؟ فقيل يراؤون الناس" (١).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾

{الحج: ١}؛ جملة: (إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) تعليل للأمر بالتقوى (٢) ومن أجل ذلك تم

الفصل للاتصال للغاية.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْقُوتُ بِهِ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ

وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنَ خَشِيئَتِهِ مُسْفِقُونَ﴾ {الأنبياء: ٢٧ - ٢٨}؛

قوله: (مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) فصل عما قبله؛ لأنه تعليل للنفي المذكور في الجملة السابقة؛ قال أبو

السعود: " (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) فصل للاستئناف؛ لأنه وقع تعليلا وتمهيدا لما قبله" (٣).

(١) المرجع السابق: ٢٤٩/٢ مج ١

(٢) ينظر: الدرر المشوي، إعراب القرآن وبيانه: ٩٤/١٧ مج ٥، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٩١/٦ مج ٣

(٣) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٦٤/٦ مج ٣

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِنَصْرِهِ

وَيَأْتِيهِمْ﴾ {الأنفال: ٦٢}؛ جملة: (هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِنَصْرِهِ) تعليل لكفايته تعالى إياه صلى الله

عليه وسلم بطريق الاستئناف^(١).

وقوله تعالى: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ

ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْمِزُونَ﴾ {الأنبياء: ١ - ٢}؛ جملة: (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ

ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْمِزُونَ)؛ وقعت تعليلا للجملة السابقة.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ

فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ {الشعراء: ٤٩}؛ جملة: (إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ) تعليل يبين سبب

إيمانهم من وجهة نظر فرعون.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ

الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَا كْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ {المائدة: ٨٣}.

وقوله: ﴿لَا يُقَدِّرُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَىٰ مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ

تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ {الحشر: ١٤}.

(١) ينظر: المرجع السابق: ٣٣/٤ مج ٢

وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ

عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۗ﴾ {الممتحنة: ١٠}.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ

وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالذَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ

مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۗ﴾ {الحج: ١٨}.

مما سبق يمكن القول: إن الاتصال للغاية يعني أن تكون الجملة الثانية تابعة للأولى

تبعية وظيفية تداولية ومن الاستلزمات الخطابية المبررة له ما يأتي:

- أن تكون الثانية بمثابة التوكيد للجملة الأولى، ومقتضى ذلك أن يخبر المتكلم بالجملة

الأولى فيلاحظ أنه بحاجة لتأكيدا لاحتمال التجوز، أو الغلط؛ فيأتي بالجملة الثانية مفصولة

تستلزم معناها لدفع توهم المجاز أو الغلط.

- أن تكون الجملة الثانية بمثابة البدل، أو ذيل التعديل من الأولى، ومقتضى ذلك أن يلقي

المتكلم الجملة الأولى فيكتشف أنها غير وافية بالغرض الذي من أجله قيلت إما لأنها محددة

الهدف، أو خاطئة؛ فيأتي بالجملة الثانية مفصولة لتحديد مقصودة بالضبط فتكون هي

المقصودة بالحكم.

- أن تكون الجملة الثانية بمثابة عطف البيان أو ذيل التوضيح، ومقتضى ذلك أن يلقي

المتكلم الجملة الأولى؛ فيكتشف فيها نوع من الغموض، أو الإبهام فيأتي بالجملة الثانية مفصولة

لإزالة الغموض.

- أن تكون الجملة الثانية تعليلاً للجملة السابقة، ومقتضى ذلك أن يلقي المتكلم الجملة الأولى؛ فيكتشف أن مضمونها محط تساؤل، أو استغراب؛ فيأتي بالجملة الثانية مفصولة لتكون بمثابة التبرير والتعليل لذلك.

المبحث الثاني: الانقطاع التام واستلزاماته التخاطبية

الانقطاع التام هو العلاقة الثانية من علاقات الجمل التي تحتم الفصل بين الجملة، ويقصد به: أن تكون الجملة الثانية مكافئة للجملة السابقة من حيث الاستقلال في المعنى، وغير متناظرة معها في الطبقات، والمستويات الدلالية والتداولية؛ بمعنى أن فقدان التناظر منع أن تكون مربوطة بالرابط اللفظي، والاستقلال في المعنى الوظيفي جعلها غير تابعة لها، وغير مرتبطة معها بالرابط التداولي، وهذا هو المقصود بالانقطاع التام؛ استقلال وظيفي، وعدم الاشتراك أو التناظر في الحكم، وليس المقصود به تفكك الأجزاء، أو العلاقة بين جمل النص.

وبناء على ذلك ستحاول الدراسة من خلال التحليل التداولي للشواهد تبين الاستلزامات المبررة لعلاقة الانقطاع التام، ومن الاستلزامات التخاطبية المبررة للانقطاع التام في القرآن الكريم ما يأتي:

١- الاستقلال وعدم التناظر في نوع الفعل الخطابي^(١)

ويقصد به أن تكون الجملة الثانية مستقلة وظيفيا عن الجملة الأولى، وأن تختلف الجملتان في نوع الفعل المتضمن في القول، وهذا النوع يختلف عما ذكره البلاغيون عند حديثهم عن الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء في الأمرين الآتين:

الأول: أن الدراسة اشترطت استقلال الجملة الثانية عن الأولى بالإضافة إلى الاختلاف

في نوع الفعل الخطابي.

(١) قسم أوستن، وسيرل الأفعال التخاطبية إلى أفعال خبرية وصفية، وهي الأفعال التي تصف الواقع، ويمكن الحكم عليها بالصدق والكذب، وأفعال أدائية إنشائية، وهي الأفعال التي لا تصف واقعا، وإنما تنجز أفعالا، ولا يمكن الحكم عليها بالصدق والكذب، وإنما بالتوفيق وعدمه. (ينظر: جاك موشلر - أن ريبو القاموس الموسوعي للتداولية: (٦٦/

الثاني: أنها اشترطت أن يكون الاختلاف بين الجملتين بالنظر إلى الفعل المتضمن في القول لا بالنظر إلى فعل القول، وهذان الشرطان سيجعلان المقصود أكثر ضبطاً ووضوحاً من جهة، وأكثر استيعاباً وتحديداً لمظاهر الظاهرة في الخطاب بحيث يشمل شبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، أو ما سمي بالقطع لإيهام الوصل خلاف المقصود، ولتوضيح ذلك يمكن القول:

إن اشتراط الاستقلال بالإضافة إلى الاختلاف نابع من كون الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء بمعزل عن الاستقلال؛ هو اختلاف شكلي غير كاف للحكم بالانقطاع التام بين الجملتين ما لم تكن الجملة الثانية مستقلة وظيفياً عن الأولى؛ لأن عدم استقلالها يعني تبعيتها تبعية وظيفية، وهذه التبعية هي الرابط التداولي الذي أغنى عن الرابط اللفظي، وحينئذ لا يكون بين الجملتين انقطاع تام، وإنما اتصال تام عن طريق الوظيفة التداولية؛ من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر؛ قول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فكل حَتْفِ امرئٍ يجري بمقدارِ

ففي هذا البيت الفصل بين (نزاولها)، وبين سابقتها (أرسوا) للاتصال التام، وليس للانقطاع التام كما قال بعض البلاغيين على الرغم من اختلاف الجملتين في الخبر والإنشاء لفظاً ومعنى، والسبب في ذلك عدم استقلال الجملة الثانية: (نزاولها) عن الجملة الأولى وظيفياً؛ لأنها تعليل للأمر بالإرساء (أرسوا)؛ فبينهما اتحاد تام كما قال الشريف الجرجاني^(١)، وهو ما يعني أن الاختلاف

(١) ينظر: الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول: ٢٨٠ /

منظور إليه بمعنى الاستقلال كشرط للانقطاع التام، ومن ثم فتوجيه البلاغيين للفصل في هذا البيت على أنه للانقطاع التام غير دقيق^(١)؛ لأنهم نظروا للاختلاف بمعزل عن الاستقلال.

ولا يقتصر الأمر على هذا الشاهد وحسب؛ فالشواهد على ذلك كثيرة في النص القرآني وردت فيها الجمل مفصولة للاتصال التام على الرغم من اختلاف الجملتين في الخبر والإنشاء ومن تلك الشواهد ما تأتي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ

وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ {القصص: ٨٨}.

جملة: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) تعليل وتأكيد وتبين للجملة السابقة؛ لأنها متضمنة معنى

الأولى؛ فالنهي عن اتخاذ إلها آخر غير الله هو من حيث المعنى كلمة التوحيد (لا إله إلا هو)، وهو كذلك بمثابة التعليل والتبرير للنهي؛ فبين الجملتين اتصال للغاية على الرغم من اختلافهما في الخبر والإنشاء لفظاً ومعنى؛ لأن الجملة الثانية غير مستقلة عن الأولى، وإنما تابعة لها.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ {الإسراء: ٨١}.

جملة: (إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) فصلت للاتحاد التام؛ لأنها تأكيد وتعليل لمضمون الأولى وليس للانقطاع التام على الرغم من اختلافهما في الخبر والإنشاء.

(١) ينظر: الخطيب القزويني، كتاب الايضاح: /١٢٠، والبيهاء السبكي عروس الأفرح: ٤٩٦/١

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوْمِ إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْوَعْدَ الْعَجَلِ

فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿

{البقرة: ٥٤}

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ {المائدة: ٢} (إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)

تعلييل للأمر والفصل للاتصال التام.

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿

{الحج: ١}

وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ

سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ {التوبة: ١٠٣}.

وقوله: ﴿يَبْقَىٰ آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا لَا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُسْرِفِينَ ﴿ {الأعراف: ٣١}.

إن الفصل في هذه الآيات هو للاتصال التام، وليس للانقطاع التام على الرغم من

الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء لفظاً ومعنى، وهو ما يشير إلى أن الاختلاف بحد ذاته

غير مقرون بالاستقلال ليس مبرراً للانقطاع التام وإنما يجب أن يقرن باستقلال الجملة عن سابقتها

بحيث لا تكون مدمجة في الحمل ولا تابعة لها كما لاحظنا في الشواهد السابقة.

هذا ما يخص الأمر الأول أما عن الأمر الثاني، وهو اشتراط أن يكون الاختلاف في

الفعل الخطابى المتضمن في الفعل؛ فإنه وإن كان لا يختلف عن قول البلاغيين: الاختلاف في

الخبر والإنشاء إلا أنه أكثر اتساعاً، وأكثر تحديداً وتوضيحاً للمقصود بهذا الاختلاف، إذ قد تكون

الجملتان منفصلتين، أو مختلفتين في فعل القول، لكنهما في الفعل المتضمن في القول أي في الإنجاز عكس ذلك، ومعرفة الفعل المتضمن في القول، أو الفعل الغرضي قد يصعب على البعض نظرا لأنه يعتمد على السياق، ولا تكفي الناحية الشكلية للخطاب في تحديده وتميزه؛ فقد يكون الغرض من الجملة في سياق ما وصفى إخباري، وفي سياق آخر أدائي إنشائي خصوصا إذا كان مرد التمييز إلى القوة الإنجازية؛ أي قوة وضعف أداء الفعل، وهو -في اعتقادي- ما لم يتضح لبعض البلاغيين مما جعلهم يضيفون علاقات أخرى بين الجمل؛ كشبه كمال الانقطاع، و التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف^(١)؛ بينما هي من الاستلزمات الخطابية للانقطاع التام للاستقلال وعدم التناظر في الفعل الخطابي أو القيد، أو نوع البؤرة أو القائل في الجملتين ويتضح ذلك من خلال تحليل الشواهد التي أوردها البلاغيون لهاتين العلاقتين، من ذلك قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تُهَيِّمُ

فقد ذكر البلاغيون أن الفصل بين الجملتين؛ جملة: (أراها)، وسابقتها هو لشبه كمال الانقطاع، وفسروا ذلك بالقول: إن جملة (أراها) في البيت سبقت بجملتين يصح عطفها على إحداها ويمتدح مع الأخرى؛ أي أنها فصلت؛ مع إمكان عطفها على جملة: (وتظن سلمى) لولا أنها سبقت بجملة (أبغى بها بدلا) التي هي من مظنونات سلمى، ولو عطفت جملة: (أراها) بالواو لتوهم السامع أنها معطوفة عليها، ولأن العطف يقتضي الإشراف؛ فستكون حينئذ من مظنونات سلمى، وسيكون المعنى حينئذ أن سلمى تظن أنني أبغى بها بدلا، وتظن أنني أراها في الظلام تهيم

(١) قصد به أن تأتي جملة بعد جملتين يصح عطفها على الأولى، ولا يصح عطفها على الأخرى؛ فيترك العطف كلية منعا لتوهم عطفها على ما لا يصح. (ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٧٧/٢)

وهذا غير مراد من أجل ذلك ترك العطف كلية لهذا الغرض^(١) هذا ما قاله البلاغيون عند حديثهم عن شبه كمال الانقطاع.

ولكن عند النظر في الشاهد سنلاحظ أن الفصل لكمال الانقطاع للاستقلال في المعنى والاختلاف في نوع الفعل الخطابي في الجملتين، ويعود ذلك لسببين:

الأول: أن ما ذكره البلاغيون من أن جملة: (أراها) يصح عطفها على جملة: (تظن) جانبه التوفيق؛ لأنهما وإن اشتركتا في القائل؛ فقد اختلفتا في القوة الإنجازية^(٢) نتج عن ذلك اختلاف في الفعل الإنجازي^(٣)؛ إذ إن الغرض من القول في: (وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا) هو الوصف، أو السرد لمظنونات سلمى؛ فالفعل الخطابي وصفي خبري، أما الغرض من جملة: (أراها في الظلام) هو تحديد موقفه من ذلك، فغرضه منها التوبيخ والأنكار والاستغراب؛ فهو أدائي، ومن أجل ذلك فصل الشاعر، ولو أنه وصل بالواو لأصبح سردا، أو وصفا وهو غير مراد من الشاعر؛ فالفصل للإشعار بالاختلاف بين الفعلين في الخبر والإنشاء من حيث إن الأول وصف وسرد لحالة سلمى، والثاني إجراء من الشاعر حيال ذلك.

الثاني: إن قول البلاغيين: إن العطف قد يوهم أن جملة: (أراها) معطوفة على جملة (أبغي بها بدلا) ليس بدقيق؛ وذلك لورود نصوص في القرآن الكريم مشابهة للنص السابق من

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) القوة الإنجازية هي الشدة، أو الضعف اللذان يمكن أن يعرض بأحدهما عرض إنجازي واحد في سياق بعينه من سياقات استعمال المنطوق. (ينظر: د/محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة فصول، العدد ٦٥، خريف ٢٠٠٤ شتاء ٢٠٠٥م: ١٣٨)

(٣) ميّز سيرل بين القوة الإنجازية والغرض الإنجازي؛ من حيث إن الغرض الإنجازي جزء من القوة الإنجازية، فمثلا الغرض الإنجازي للالتماس هو ذاته الغرض الإنجازي لأنواع الطلب؛ لأن كل منها محاولة لجعل المخاطبين يفعلون، ولكن القوة الإنجازية مختلفة من أجل ذلك يرى سيرل أن القوة الإنجازية حصيلة عناصر عدة، والغرض الإنجازي واحد منها (ينظر: المرجع السابق)

حيث النمط ومع هذا وردت الجملة الثانية معطوفة، ولم تلبس الواو لوجود قرائن لفظية ومعنوية تمنع من ذلك - ومن تلك النصوص ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخَذُوهُ وَإِن لَّمْ تَوْتُوهُ فَأَحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾ {المائدة: ٤١}.

إن جملة (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً) شبيهة بجملة: (أراها) في بيت الشاعر من حيث إنها سبقت بجملتين هما: جملة: (يقولون) يصح العطف عليها بحسب زعمهم، وجملة: (إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم توتوه فاحذروا) لا يصح عطفها عليها؛ لأنها من كلام المنافقين، كما أنها شبيهة كذلك بجملة: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّمْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ

ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّمْ

وَيَسْتَهْزِئُ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْهُونَ﴾ {البقرة: ١٤ - ١٥}؛ فكان الأصل أن يفصل بين الجملتين كما فصل في سورة البقرة (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّمْ وَيَسْتَهْزِئُ فِي)، والبيت الشعري لو كان الفصل لهذا السبب كما قالوا، ولكن القرآن أتى بالواو، ولم تلبس الواو خلاف المراد لوجود قرائن سياقية تمنع هذا الوهم كقرينة المعنى وهي أنهم لا يمكن أن يقول ذلك عن أنفسهم.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلَ

خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ {العنكبوت: ١٢}.

إن جملة (وَمَا هُمْ بِحَكِيمِينَ مِنْ خَطَائِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) قد سبقت بجملتين هما: (اتَّبِعُوا

سَبِيلَنَا) وجملة: (قال) يصح العطف على إحداها وهي: جملة: (قال)، ولا يصح العطف على

الأخرى لاختلاف القائل؛ فهي من شبه كمال الانقطاع بتعبير البلاغيين، ومع ذلك وردت موصولة

بالواو، ولم يوهم هذا الوصل أن الجملة من كلام الذين كفروا كما قالوا، بل هي عاطفة لمضمون

الجملة بعدها على الجملة السابقة^(١)؛ بمعنى أن الجملتين (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا

اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا)، و (وَمَا هُمْ بِحَكِيمِينَ مِنْ خَطَائِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) لما اتفقتا في الفعل الخطابى وفي

قوته الإنجازية من حيث كونه خبرا سرديا وصفيا أتى بحرف العطف؛ إذ لم يرد بالثاني التبيكيت أو

الرد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ

الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ {آل عمران: ٣٦}.

جملة: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ) سبقت بجملتين الأولى يصح العطف عليها، وهي:

(قَالَتْ رَبِّ)، والثانية (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) لا يصح بحسب قول البلاغيين؛ لأنها من قول مريم؛ فهي

من شبه كمال الانقطاع، وكان الأصل أن تفصل لو كان تبرير البلاغيين صحيحا غير أن القرآن

أتى بها موصولة فقال: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ)؛ مما يعني أن ما ذكره بعيدا عن الصواب؛ إذ

الوصل أشعر المخاطب أن الجملتين متفتحتان ومتناظرتان في الفعل الخطابى وفي قوته الإنجازية

أي في فعل القول، وفي الفعل المتضمن في القول؛ فكل منهما فعل خطابي وصفى أو سردي.

(١) ينظر: محمد محمد موسى، دلالات التراكيب: ٣٢١/

ذكر أبو السعود أن قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ) تعظيم من جهته تعالى

لموضوعها، وتفخيم لشأنه وتجهيل لها بقدره والجملة اعتراضية وقرئ وضعت بتحريك التاء بالكسر على أنه خطاب من الله تعالى لها أي أنك لا تعلمين قدر هذا الموهوب، وما أودعه الله فيه من علو الشأن، وسمو القدر وقرئ وضعت بضم التاء على صيغة التكلم مع الالتفات من الخطاب إلى الغيبة إظهارا لغاية الإجلال فيكون بذلك اعتذارا من قبلها إلى الله تعالى؛ حيث أتت بمولود لا يصلح لما نذرته، أو تسلية لنفسها على معنى لعل فيه سر وحكمة، ولعل هذه الأنثى خير من الذكور^(١).

وعلى ذلك فإن ما ذكره البلاغيون من تبرير لا يستقيم مع واقع النصوص سواء وردت مفصولة كالبيت الشعري أو موصولة كالنصوص السابقة من القرآن الكريم؛ لأن الفصل هو للاستقلال والاختلاف في الخبر والإنشاء والوصل هو للاتفاق في الفعل المتضمن في الفعل بحسب مقصدية الخطاب وسياق النص وليس بحسب الناحية الشكلية للخطاب، ومن ثم فلا وجود لما سماه البلاغيون بعلاقة شبه كمال الانقطاع لفقدان شرطها.

وبناء عليه فإن فصل (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا

ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ وَيَسْتَهْزِئُ فِي طُغْيَانِهِمْ

يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ {البقرة: ١٤ - ١٥}؛ هو لاستقلال جملة (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ) عن سابقتها (وَإِذَا خَلَوْا) من

حيث المعنى والوظيفة، وللاختلاف في نوع الفعل الإنجازي من حيث كون الأول وصفا إخباريا يصف فيه حال المنافقين من حيث إنهم إذا خلو إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم إنما نحن

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢/ ٢٨، ٢٩ مج ١

مستهزئون، وكون الثاني أدائيا إنشائيا يبين رد الله عليهم، وموقفه من قولهم المسرود؛ فهو توبيخ وتهديد، وتعنيف لهم، وكذلك للاختلاف بينهما في نوع البؤرة من حيث كون الأولى بؤرة الجديد والثانية بؤرة مقابلة؛ فالفصل للانقطاع التام.

قال الزمخشري: "فإن قلت لم ابتدأ قوله (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ) ولم تعطف؟ قلت هو استئناف غاية في الجزالة، والفخامة، وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاءؤهم إليه استهزاء لما ينزل بهم من النكال، ويحل بهم الذل والهوان، وفيه أن الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين"^(١).

وشبيهه بهذا النوع من الفصل فصل: (غلت أيديهم) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ

مَعْلُومَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلِعَنُوا يَمًا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ {المائدة: ٦٤}.

الفعل الخطابى في قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ) وصفى سردي، والفعل في

قوله: (غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ) أدائي إنشائي؛ لأنه رد من الله سبحانه وتعالى على ما قاله اليهود في الجملة السابقة.

قال الفخر الرازي -عند حديثه من هذه الآية-: "حذف العطف وإن كان مقصودا إلا أنه

حذفه لفائدة وهي أنه لما حذفه فإن قوله (غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ) كالكلام المبتدأ به وكون الكلام مبتدأ به يزيد

الكلام قوة ووثاقة؛ لأن الابتداء بالشيء يدل على شدة الاهتمام"^(٢).

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/احمد عبد الموجود: ١/ ١٨٥

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٤٤/١٢ - ٤٥- مج ٦

وفي قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ

هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿ {البقرة: ١١ - ١٢}.

فصلت جملة: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) عن جملة (إِذَا قِيلَ) للانقطاع التام لاستقلالها

واختلافها في الفعل الإنجازي مع جملة: (إِذَا قِيلَ).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ

أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا

يَمْكُرُونَ ﴿ {الأنعام: ١٢٤}.

فصلت جملة: (اللَّهُ أَعْلَمُ) عن جملة: (قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ) للاستقلال بينهما، والاختلاف في

الفعل الخطابي من حيث إن الأولى الفعل فيها خبري، والثانية فعلها إنشائي.

وكذلك جملة (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ

مِّن رَّبِّهِ إِنَّ مَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿ {الرعد: ٧}

فصلت جملة (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ)؛ لأن الفعل في الجملة السابقة سردي إخباري بما يقوله

الكافرون، والثاني أدائي إنشائي فيه توجيه وإرشاد للرسول صلى الله عليه وسلم من الله سبحانه

وتعالى لما يفعله حيال ذلك، فالفصل للانقطاع التام.

ومن الفصل للانقطاع التام لاستقلال الجملة الثانية عن الأولى واختلافها عنها في

الفعل الإنجازي فصل جملة: (سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ

الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ

سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿التوبة: ٧٩﴾.

كذلك فصل جملة (أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا

السَّيِّئَةُ أَدْفَعُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿فصلت: ٣٤﴾.

وفصل جملة: (أَتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْصِرُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا

دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾ أَتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ

الْمُشْرِكِينَ ﴿الأنعام: ١٠٥ - ١٠٦﴾.

بهذا يمكن التأكيد على ما ذكرته الدراسة في الفصل السابق، وهو أن الفصل لشبه كمال

الانقطاع كما ذكر البلاغيون؛ هو: مستلزم خطابي من مستلزمات الانقطاع التام؛ لاستقلال الجملة

الثانية عن سابقتها، واختلافها عنها في الفعل الخطابي، أي في الخبرية والإنشائية بالمفهوم

التداولي للخبر؛ أي بعده فعلا وصفيا؛ يصف أشياء في الواقع ويحتمل الصدق والكذب وكذلك

المفهوم التداولي للإنشاء، على أنه فعل إجرائي؛ لا يصف الأشياء في الخارج ولا يحتمل الصدق

والكذب، وإنما يحتمل التوفيق والإخفاق.

كما تستطيع الدراسة التأكيد على أن الاختلاف بين الجملتين مبرر من مبررات الانقطاع التام لكن بشرطين: الأول: أن تكون الجملة الثانية مستقلة عن الأولى وإلا فالاختلاف شكلي، والثاني: أن يكون الاختلاف بالنظر إلى الفعل المتضمن بالقول، لا بالنظر إلى فعل القول؛ فإذا كان فعلا وصفيا؛ فهو فعل خبري، وإن كان إجرائيا كان إنشاء سواء فهم ذلك من خلال الصيغة أو السياق.

يدلك على ذلك بعض الخروقات الخطابية في النص القرآني لما هو المؤلف بحسب الظاهر من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّنا ظَلَمنا أَنفُسنا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ

﴿٢٣﴾ قَالَ أَهبطوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعُ إِلَى حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيها تَحْيُونَ

وَفِيها تَمُوتُونَ وَمِنها تُخْرَجُونَ ﴿الأعراف: ٢٣ - ٢٥﴾.

في الآية السابقة وصل النص القرآني جملة: (وَلَكُمُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ) بجملة: (أَهبطوا

بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا)، ولو أننا نظرنا إلى الاختلاف بين الجملتين باعتبار الصيغة، أو فعل القول لبدا لنا أنه عطف بين الجملتين مع اختلافهما في الخبر والإنشاء؛ فالجملة الأولى طلبية بواسطة فعل لأمر، والثانية غير طلبية وهذا بحسب المفهوم البلاغي القديم لكن لو نظرنا إلى الاختلاف، أو الاتفاق باعتبار الإنجاز أي باعتبار الجملتين أفعالا خطابية متضمنة في الفعل سنجد أن الجملتين تتفقان في الفعل الإنجازي أي في الإنشاء؛ لأن الجملة الأولى الفعل فيها إجرائي الغرض منه الطلب من الغير فعل شيء ماء، والثاني إجرائي؛ لأنه وعد من المتكلم للمخاطب بأن يفعل شيئا ما، وبذلك فالجملتان متفتتان في الإنشاء بالإضافة إلى الاستقلال، وهو ما سوغ العطف بينهما.

لكن قد يقال: إن العلماء قد جوزوا العطف بين الجملتين المختلفتين في الخبر والإنشاء إذا كانت الجملة الأولى لها محل من الإعراب كما في هذه الآية؛ فالجملة الأولى في محل نصب مقول القول، والثانية معطوفة عليها.

وهذا غير دقيق؛ لأن كلا الجملتين بمعزل عن الأخرى لا محل لها من الإعراب باعتبار الحكاية كما ذكر ابن هشام حيث قال: "إذا قيل: (قال زيد عبد الله منطلق، وعمر مقيم)؛ فليست الجملة الأولى في محل نصب، والثانية تابعة لها، بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما؛ لأن القول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول"^(١).

وقد يقال إذا كان ما ذكرته صحيحا؛ فإم لم يعطف جملة: (فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ)؛ فهي فعل إجرائي كسابقتهما؛ لأنها وعد بحدوث أمر في المستقبل فلو كان ما قلته صحيحا لعطفها كما عطف سابقتهما؛ أقول إن الفصل هنا لأمر آخر هو الاستقلال وعدم التناظر في موضوع الخطاب أو محوره.

٢- الاستقلال وعدم التناظر في محور الخطاب أو عالم الخطاب:

هذا هو الاستلزام الثاني من الاستلزمات المبررة لعلاقة كمال الانقطاع، ومن الشواهد على هذا النوع من الاستلزام في القرآن الكريم ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ {البقرة: ٦}.

(١) ابن هشام، معني اللبيب: ٨٠/٢

فصلت جملة (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ) عن سابقتها لعدم

تناظرها مع سابقتها في محور الخطاب، فالمحور في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ {البقرة: ١٧٠}؛

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ {البقرة: ١٧٠}؛

هو الحديث عن الكتاب وكماله، وجملة: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ)، وما بعدها محورها هو الحديث عن الذين كفروا وتعننتهم وعنادهم وأسباب ذلك؛ فالجملتان

مختلفتان في محور الخطاب من أجل ذلك تم الفصل بينهما للاستقلال والاختلاف في محور

الخطاب؛ ذكر السيوطي أن آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ {البقرة: ١٧٠} هي شاهد على الانقطاع التام^(١) وقال أبو السعود: وإنما فصلها عن سابقتها

لما بينها من التناهي في الأسلوب والتباين في الغرض، فإن الأولى مسوقة لبيان رفعة الكتاب في

باب الهداية والإرشاد، وأما الثانية فمسوقة لبيان أحوال الكفرة أصالة وترامي أمرهم في الغواية^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ

بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ {الحجرات: ١ - ٢} .

فصلت جملة ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ عن سابقتها؛ لأن

المقصود بالذين آمنوا في الجمل السابقة غير المقصود في الجملة الثانية؛ فبينهما انقطاع تام يدلك

(١) ينظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن: ٢/١٠٩

(٢) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/٣٥ مج ١

على ذلك تكرار أسلوب النداء مع الجملة الثانية؛ فقد ذكر أبو السعود؛ أن إعادة النداء مع قرب العهد به للمبالغة في الإيقاظ والتنبيه والإشعار باستقلال كل من الكلامين باستدعاء الاعتناء بشأنه^(١)، كما يدل ذلك أيضا سبب نزول الآيتين؛ فالآية الأولى نزلت بسبب ما جرى بين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم بشأن تأمير الأقرع بن حابس، أو القعقاع بن معبد، فمحور، الخطاب الخاص هو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وإن كانا علمين لغيرهما من المؤمنين، والآية الثانية نزلت في ثابت بن قيس بن شماس، وكان في أذنيه وقرا، وكان جهوري الصوت، وربما كان يكلم الرسول صلى الله عليه وسلم فيتأذى^(٢) من ثم فبين الجملتين انقطاع تام لاختلاف الجملتين في محور الخطاب من أجل ذلك تم الفصل.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَهَيْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ

﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ {الأعراف: ٢٤ - ٢٥}.

كرر القول مفصولا على الرغم من أن لقائل واحد إشعارا بالانقطاع التام بين الجملتين لعدم التناظر بينهما في محور الخطاب؛ فالمخاطبون في الآية الأولى هم: آدم، وحواء، وإبليس عليه اللعنة، والمخاطبون في الثانية هم: آدم وحواء وذريتهما فقط، والدليل على ذلك تكرار (قَالَ) مفصولة، وأنه قال في الآية الثانية (وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ)؛ فهذا دليل على أن إبليس غير مقصود

(١) ينظر: المرجع السابق: ١١٦ / ٨ مج ٤

(٢) ينظر: المرجع السابق

بالخطاب؛ لأن الإخراج من الأرض يقتضي سبق الدخول في باطنها والشياطين لا يدفنون، والسبب في تغيير الأسلوب تخالف القولين؛ فإن الأول قول مخاطبة، والثاني قول تقدير وقضاء^(١).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ قَالَ أْتِمِدُّونَنِي بِمَالٍ فَمَا آتَنِيَّ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنتُمْ

بِهَدْيِكُمْ فَفَرِحُونَ ﴿٣٦﴾ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٣٧﴾ قَالَ

يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿النمل: ٣٦ - ٣٨﴾.

فصل بين القولين في الآيات السابقة على الرغم أنهما لقائل واحد إشعارا باختلاف القولين

في محور الخطاب وغرضه؛ فبينهما انقطاع تام؛ فالمقصودون بخطاب سليمان في الآيتين: (قَالَ

أْتِمِدُّونَنِي بِمَالٍ فَمَا آتَنِيَّ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنتُمْ بِهَدْيِكُمْ فَفَرِحُونَ ﴿٣٦﴾ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ

لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ) هم وفد ملكة سبأ، والمقصودون في الخطاب بالآية

(قَالَ يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) هم خاصة الملك سليمان كما أن الغرض

من الخطاب هنا غير الغرض من الخطاب هناك من أجل ذلك كرر القول مفصلاً.

وقوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ

غَيْرِ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِن إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ

كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَجِئُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَجِئُ مِنَ الْحَقِّ ؕ ﴿الأحزاب: ٥٣﴾.

(١) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ٧٠/٨، ٧١، وأبو السعود العمادي، تفسير أبي السعود: ٢٢١/٣، ٢٢٢ مج ٢

فصلت هذه الآية عن سابقتها لاختلاف محور الخطاب فيها عن سابقتها؛ فمحور الخطاب هنا هم المؤمنون، وما يتوجب عليهم فعله تجاه النبي صلى الله عليه وسلم، ومحور الخطاب في الآيات (٥٠ - ٥٢) السابقة هو الرسول صلى الله عليه وسلم وما يجب عليه مراعاته من الحقوق المتعلقة بنسائه^(١).

وقوله: ﴿ وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۗ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَاِ الْأَعْلَىٰ وَيُقَدِّفُونَ مِّنْ كُلِّ

جَانِبٍ ۗ ﴾ {الصافات: ٧ - ٨}.

محور الخطاب في: (لَا يَسْمَعُونَ) هم الشياطين، أما في سابقتها فهو السماء وزينتها؛

فالمحور مختلف من أجل ذلك تم الفصل قال ابن هشام، لا يمكن أن يكون الفصل في (لَا

يَسْمَعُونَ) باعتبار أنها صفة للشياطين، أو للاستئناف البياني لفساد المعنى وإنما الفصل هو

للاستئناف النحوي^(٢)، وذكر أبو السعود أن (لَا يَسْمَعُونَ) كلام مبتدأ مسوق لبيان حالهم بعد بيان

حفظ السماء عنهم^(٣).

٣- الاستقلال وعدم التماثل في القيد أو قائل الخطاب :

يقصد الباحث بهذا النوع من الاستلزمات المبررة للانقطاع التام؛ ما سماه البلاغيون

بالتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، ويستند الباحث في جعل هذا النوع من

مستلزمات الانقطاع التام إلى أن المقصود بالانقطاع التام- كما سبق أن أوضح الباحث- هو فقدان

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١١٢ / ٧ مج ٢

(٢) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب: ٤٤ / ٢

(٣) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٨٥ / ٧ مج ٤

المناسبة الخاصة المصححة للعطف بالإضافة للاستقلال وليس تفتيت العلاقة وغياب المناسبة العامة، ولأن الاختلاف بين الجملتين في القيد^(١) أو قائل الخطاب هو فقدان العلاقة المصححة للعطف بالإضافة لاستقلال الجملة عن سابقتها فالفصل للانقطاع التام؛ لذلك سماه السكاكي قطعاً^(٢).

وعدم التماثل بين الجملتين في القيد، أو قائل الخطاب إما أن توجد قرائن سياقية غير الفصل - تشير إليه أولاً؛ فإن وجدت القرينة الصارفة جاز العطف، وكانت الواو للاستئناف، أو لعطف مضمون جملة على مضمون جملة، وجاز الفصل للاحتياط، وإن لم توجد القرينة الصارفة وجب الفصل بين الجملتين للانقطاع التام؛ ولهذا - على ما يبدو - قسم السكاكي القطع إلى قسمين: قطع للوجوب، وقطع للاحتياط^(٣)، ولتوضيح ذلك يحسن بالبحث أن يعرض الفرق من خلال الأمثلة، وذلك على النحو الآتي:

إن قلت: (إن جاء زيد أكرمه هو جدير بذلك)؛ فإن فصل الجملة الثانية: (هو جدير بذلك) عن جملة: (أكرمه) واجب بلاغة للاختلاف بينهما في القيد والإطلاق، ولعدم وجود قرينة سياقية أخرى غير الفصل بين الجملتين؛ لأن الغرض هو الدلالة على أن إكرام زيد مقيد بمجيئه، وليس كذلك جدارته بالكرم؛ فهي مطلقة غير مقيدة بحسب مقصدية المتكلم، ولو أتينا بالواو هنا بين الجملتين فقلنا: (إن جاء زيد أكرمه وهو جدير بذلك) لاحتمل التعبير معنى غير المراد للمتكلم تبعاً لتأويل المقصود بالعطف؛ إذ يحتمل أن تكون جملة: (وهو جدير بذلك) معطوفة على جملة (أكرمه)؛ فيكون المعنى هو جدير بالكرم إذا جاء، وهذا غير مراد، ويحتمل أن يكون عطف

(١) ينشأ القيد في الجملة العربية من خلال تدخل أحد عناصر الجملة في تخصيص دلالة البنية النحوية. (ينظر: منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية نماذج من الروابط بين النحو العربي، والنحو التوليدي، الدار التونسية للكتاب ط ١، ٢٠١٥ م: ١٨ /

(٢) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٢ /

(٣) ينظر: المرجع السابق

مضمون جملة على جملة أي معطوفا على الشرط وجوابه من أجل ذلك وجب الفصل للاختلاف في القيد ولعدم وجود قرينة سياقية تشير إلى هذا الاختلاف.

أما إذا قلت: (إن أسلم الناس دخلوا الجنة هم عباد الله) فإن فصل جملة: (هم عباد الله) عن سابقتها جائز لا واجب لوجود قرينة معنوية أخرى غير الفصل تشير إلى الاختلاف بين الجملتين في القيد، والإطلاق وهي أن الناس جميعا عباد الله سواء أسلموا أم لم يسلموا، بدليل أنك لو قلت: (إن أسلم الناس دخلوا الجنة وهم عباد الله)، لكانت الجملة الثانية معطوفة على جملة (إن أسلم الناس دخلوا الجنة) عطف مضمون جملة على مضمون جملة، من أجل هذا سماه السكاكي قطعا للاحتياط^(١) أي خوفا من ألا يتنبه المخاطب للقرنية الثانية غير الفصل الصارفة للمعنى -في ما يبدو- فيتوهم غير المراد.

ويبدو لي أن كلام عبد القاهر عن هذا النوع من الفصل كان موجها للمتكلم بحسب قصده من الخطاب -كما هو الشأن في الظواهر الأخرى- في حال عدم وجود قرينة في الخطاب غير الفصل، أو وجودها ولكنها غير كافية، ولهذا سماه السكاكي القطع للاحتياط وإنما سماه بذلك -على ما يبدو-؛ لأن جل ما أستشهد به عبد القاهر والبلاغيون من بعده يشتمل على قرائن أخرى صارفة لأن يكون العطف للاشتراك في حال مجيئه.

ومن الشواهد التي وردت في القرآن الكريم واستشهد به البلاغيون على هذا النوع من الفصل، أي القطع للاحتياط ما يأتي:

(١) ينظر: المرجع السابق

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا

نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿البقرة: ١٤ - ١٥﴾.

ذكر السكاكي أنه لم يعطف (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) لمانع من العطف، وهو أنه لو عطفت

لكان المعطوف عليه إما جملة: (قَالُوا) وإما جملة: (إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) لكن لو عطف

على جملة: (إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) لشاركتها في حكمه، وهو كونه من قولهم، وهذا غير

مراد، ولو عطف على جملة: (قَالُوا) لشاركتها في الاختصاص بالظرف، وهذا غير مراد؛ لأن

استهزاء الله بهم ليس مقيدا بقولهم، وإنما هو استهزاء دائم^(١).

وقد سبق للباحث -عند حديثه عن الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء- أن ذكر

أن الواو لو ذكرت هنا لكانت واو حال، أو لكان العطف من باب عطف مضمون جملة على

مضمون جملة بدليل ورود نصوص عديدة مشابهة لهذه الآية في النمط التعبير معطوفة بالواو؛

ذلك لوجود قرائن سياقية صارفة عن هذا التوهم كالقريفة المنطقية التي تصرف الجملة أن تكون

معطوفة على جملة (إنما نحن مستهزئون)، وهي أنه لا يمكن أن يقولوا ذلك عن أنفسهم، كما أن

جملة (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) إنما ذكرت في كلامهم لتوضيح وتأكيد قولهم (إِنَّمَا مَعَكُمْ) وجملة (اللَّهُ

يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) لست كذلك إذ لو كانت كذلك لكان التعبير الله يستهزئ بنا وليس يستهزئ بهم وهي

قريفة لفظية أخرى تصرف أن تكون العطف على (إنما نحن مستهزئون) فيما لو ذكرت الواو.

(١) ينظر: المرجع السابق: ٢٦٢/

كما لا يمكن عطفها على جملة: (قَالُوا) لعدم التناظر في الوظيفة التداولية بين الجملتين أو الغرض من حيث إن الغرض من الجملة الأولى سرد موقف المنافقين، والثانية رد على هذا الموقف؛ فهما مختلفتان في الفعل الخطاب ونوع البؤرة^(١)؛ إذ إن الفعل الخطابى للأولى سردي خبري، والثاني إجرائي إنشائي، كما أن البؤرة في الجملة الأولى بؤرة الجديد؛ لأنها دفع ابتدائي أما البؤرة في جملة (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ) فهي بؤرة المقابلة لأنها دفع إبطالي^(٢) لكن لما كان هذا الاختلاف خفي يعتمد على السياق، وليس على الصيغة الأمر الذي قد يخفي على الكثير من الناس فيتوهمون أن الجملة معطوفة على جملة (قَالُوا) لزم أن يؤتى بقرينة أخرى تزيل هذا الوهم وهي الفصل؛ لذلك نبه عليه عبد القاهر.

بمعنى آخر يمكن القول: إن فصل جملة (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ) عن سابقتها إنما هو للاستقلال والاختلاف في الخبر والإنشاء من حيث إن الأولى (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) خطاب سردي إخباري وقوله تعالى: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِمْ) إجرائي إنشائي لأنه ردٌّ على كلامهم السابق لكن فيما لو لم يوجد هذا المانع من حيث كان النص كله سردي، أو وصفي وعطفت الجملة بالواو لصح ذلك؛ لاشتراك الفعلين في المخصص الإنجازي.

ومن الاستلزمات المبررة للانقطاع التام: الاختلاف بين الجملتين في القيد وقائل الخطاب ، أو في أحدهما، ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم ما يأتي:

(١) يشترط في العطف بين الجملتين التناظر في الفعل الإنجازي (خبري خبري، أو أنشائي إنشائي، وفي نوع البؤرة بؤرة الجديد، أو بؤرة المقابلة بين الجملتين) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: / ٢١٨، ٢١٩، والوظيفة بين الكلية والنمطية: / ١٢٨، ١٢٩ (٢) تستند البؤرة طبقاً لقيمة مخصص النقلة؛ فإذا كانت دفعا ابتدائياً أسندت بؤرة الجديد، أما إذا كانت دفعا إبطالياً فتسند بؤرة المقابلة. (ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: / ٤٢)

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا

يَمْكُرُونَ ﴿ {الأنعام: ١٢٤}.

فصلت جملة: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)، عن جملة (لَنْ نُؤْمِنَ) للاختلاف بينهما

في قائل الخطاب؛ لأنها من كلام الله سبحانه وتعالى ردا على كلامهم السابق، أما جملة: (لَنْ

نُؤْمِنَ) من كلام كفار قريش، كما أنها لم تعطف على جملة: (قالوا)؛ لأن هذه وإن كانت من كلام

الله سبحانه وتعالى إلا أنها مقيدة بالظرف (إذا) بينما جملة: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)

مطلقة غير مقيدة، وهذا الاختلاف سبب للفصل بين الجملتين؛ لأنها لو عطف عليها لأخذت

حكمها في القيد ولصار المعنى: إن الله يعلم حيث يجعل رسالته إذا جاءتهم آية فقط وهذا لا

يستقيم؛ فالله أعلم في كل وقت وفي كل حين، وليس فقط في هذا الوقت من أجل ذلك كان الفصل

للانقطاع التام^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنْ مَا أَنْتَ مُنذِرٌ

وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾ {الرعد: ٧}.

(١) لأنها مستقلة عن سابقتها وفاقة لشروط من شروط العطف الذي هو التناظر في القيد وقائل الخطاب.

فصلت جملة: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) عن جملة (لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ)؛ لأنها من كلام

المكذبين والكافرين، وجملة: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) من كلام الله سبحانه وتعالى ردا على كلامهم

السابق، ولو عطفت عليها لكانت من كلام الذين كفروا وهو غير مراد.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (آلَآ إِنَّهُمْ

هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) {البقرة: ١١ - ١٢}.

فصلت جملة: (آلَآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) عن جملة: (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) للاختلاف

بين الجملتين في قائل الخطاب، وفصلت عن جملة: (قالوا) للاختلاف بين الجملتين في القيد

والإطلاق؛ إذ إن جملة: (قالوا) مقيدة بالظرف، وجملة: (آلَآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) مطلقة غير

مقيدة؛ لأن إفسادهم مطلق غير مقيد، فهم مفسدون على كل حال سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم
يقل.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا بُولِيسَ أَرْحَبْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ

الْمُرْسَلُونَ﴾ {يس: ٥٢}.

فصلت جملة: (هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) عن سابقتها لاختلافها عنها في قائل الخطاب؛ إذ

إن الجملة الأولى من كلام الكفار يوم البعث، وجملة (هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) من كلام الملائكة أو

المؤمنين^(١)؛ لهذا وضعت -في المصحف- علامة: (س) فوق الضمير (نا) في (مرقدنا)؛ إشارة إلى الاختلاف بين الجملتين في القائل، ووجوب السكت على كلمة (مَرَّقِدَنَا)، أو إشارة إلى أن النص محادثة غاب عنها الطرف الثاني؛ فيجب ملاحظته من قبل المتلقي؛ أي أن الجملة الثانية إجابة عن سؤال غير العلة نشأ من الجملة الأولى؛ فالفصل هنا لكامل الانقطاع كما سبق وأن ذكر البحث في الفصل الثاني؛ لأن الجملة الثانية بمثابة جواب عن سؤال غير العلة؛ فهي نقلة في الخطاب تمثل مداخلة أحد المتشاركين في الخطاب، ويعد النص محادثة غاب طرفها الثاني، ولتوضيح ذلك في غير القرآن يمكن صياغة المحادثة بعد رد الطرف الغائب على النحو الآتي:

- قَالَوا يَنْوِلُنَا مِنْ بَعْثِنَا مِنْ مَرَّقِدِنَا (طرف أول) زوج أول

- بماذا كان الرد عليهم حين قالوا ذلك (طرف ثاني غائب)

- هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ (طرف أول) زوج ثان

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ {المائدة: ٦٤}.

فصلت جملة (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) عن سابقتها لعدة أسباب:

السبب الأول: الفصل لاختلافها مع سابقتها في القائل إذ إن جملة: (يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ) من

قول اليهود، وجملة: (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) من كلام الله ردا على قولهم.

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٧/ ١٧٢ مج ٤

الثاني: الاختلاف بينهما في الخبر والإنشاء؛ فإن قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ

مَعْلُومَةٌ) جملة خبرية؛ لأنها سرد، أو وصف لحالة اليهود وموقفهم، وجملة (عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) إنشائية؛

لأنها فعل إجرائي؛ ذكر ابن عاشور: إن جملة (عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) إنشائية سب لهم^(١).

الثالث: الفصل لأن الجملة بمثابة جواب عن سؤال نشأ من السابق؛ أي نقلة في الخطاب

تمثل مداخلة أحد المشاركين؛ أي أن النص محادثة وليس حديثاً أو أزواج متجاورة غاب طرفها

الثاني، وكأن النص في غير القرآن الكريم هو على النحو التالي:

- (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ) طرف أول

- بِمَ كَانَ الرَّد عَلَيْهِمْ طرف ثانٍ غائب زوج ١

- (عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعُنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) طرف أول زوج ٢

٤-كون الجملة الثانية نقلة في الخطاب:

من الاستلزمات الخطابية للانقطاع التام - أيضاً - أن تكون الجملة الثانية نقلة في

الخطاب تمثل مداخلة أحد المشاركين في الخطاب، أو زوج متجاور^(٢) في محادثة غاب عنها

الطرف الثاني بمعنى آخر يمكن القول: إن الجملة الثانية تمثل الزوج الثاني لمحادثة تعد الجملة

الأولى الزوج المتجاور الأول غاب عنه طرفه الثاني، والجملة الثانية تشكل الطرف الأول من

الزوج الثاني، استناداً لقانون المناسبة المشروطة، والذي يقضى بأن التسليم بوجود الطرف الأول

(١) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ٦ / ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) الزوج المتجاور هو: مقطوعة تشكل من قولين اثنين يكونان متجاورين من إنتاج متكلمين موزعين على طرف أول، وطرف ثانٍ على نحو يقتضي فيه الطرف الأول طرفاً ثانياً. (ينظر: جاك موشر أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: / ٥١٦)

من الزوج المتجاور يعنى مباشرة التسلم بطرف ثان مناسب، فإن لم يظهر ذلك الطرف لوحظ غيابه^(١) وهذا النوع من الاستلزام هو ما سماه عبد القاهر والسكاكي بالفصل للاستئناف، أو لأن الجملة الثانية بمثابة جواب لسؤال غير العلة نشأ من الجملة الأولى^(٢).

وقد سمى الخطيب ومدرسته هذا النوع الفصل لشبهه كمال الاتصال، وهذا ربما لأنهم نظروا إلى أن سبب الفصل هو التحول من الحديث إلى المحادثة، وهو تحول يمس الجانب الشكلي من الخطاب ولا علاقة له بالمضمون^(٣)؛ فإذا كان هذا هو السبب؛ فالتسمية غير دقيقة؛ لأن هذا السبب وإن كان غالباً في النصوص إلا أنه ليس لازماً إذ كثيراً ما يترافق معه تغيير في الدلالة، أو المضمون كما لاحظنا ذلك في النصوص السابقة التي كان فيها هذا السبب واحد من جملة أسباب أخرى تعود إلى المضمون، وكذلك عندما تكون الجملة الثانية بمثابة جواب عن سؤال عن العلة كما سبق وأن أوضحت الدراسة عند الحديث عن الاتصال للغاية إذ إن الوصل - فضلاً عن تغيير نمط الخطاب - لا يبقى على كون الجملة الثانية علة للجملة الأولى هذا فضلاً عن أن التغيير في النمط بالإضافة إلى الاستقلال يعد سبباً كافياً؛ لأن يكون الفصل للانقطاع التام؛ لأنه فقدان لشرط التناظر في النمط وهو سبب يمنع العطف؛ لأن الانقطاع التام لا يعنى تفكك النص وإنما يعنى فقدان العلاقة المصححة للعطف بالإضافة إلى الاستقلال.

كما قد يقال: إن سبب التسمية هو أن الجملة الثانية متولدة عن الأولى وليست محورا في الخطاب، مع ذلك فإن هذا لا ينفي أن يكون الفصل للانقطاع التام؛ لأن التولد يعنى أن هناك طرفين مشاركين في الخطاب؛ طرف أول هو قائل الجملة الأول، وطرف غائب لوحظ غيابه

(١) ينظر: المرجع السابق / ٥١٧

(٢) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/د. محمد التنجي: / ١٨٤، مفتاح العلوم: / ٢٥٢

(٣) أي أن سقوط الواو، أو ظهورها في الخطاب لا يغير المضمون، وإنما يتغير نمط الخطاب من محادثة إلى حديث أو من حوارى إلى سردى.

استنادا لقانون المناسبة المشروطة، وفصل الجملة الثانية إنما هو بالنسبة لقول الطرف الثاني الغائب ومعنى ذلك أن الجملتين قد اختلفتا في القائل، وهو سبب آخر يمنع العطف، ولهذا سماه السكاكي قطعا للوجوب والاستئناف^(١).

ومما يشير كذلك إلى أن هذا النوع من الفصل هو من الاستلزمات المبررة للانقطاع التام وليس مصطلحا قائما بذاته؛ تخريج فصل جملة (انقم الله من الكاذب) في قول اليزيدي:

مَلَكْتُهُ حَبْلِي وَلَكِنَّهُ أَلْفَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي

وقال: إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ انْقَمَّ اللَّهُ مِنْ الْكَاذِبِ

فقد عده السكاكي من الفصل للاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء وحمله الشيخ عبد القاهر على الاستئناف بتقدير قلت، وهذا يعني أن الجملة الثانية منقطعة عن الأولى؛ إما للاختلاف في الخبر والإنشاء كما في تخريج السكاكي^(٢)، أو باعتبارها نقلة في الخطاب كما في تخريج الشيخ عبد القاهر؛ الاختلاف فقط في وجهة التأويل باعتبارها مستلزمة من الخطاب أما نوع الفصل فهو واحد، ولهذا قال الشيخ عبد المتعال: "ولا مانع عندي من الجمع بين كونه لكامل الانقطاع والاستئناف"^(٣).

من ثم فالنوع الثاني من الاستئناف البياني هو من الاستلزمات المبررة للانقطاع التام ومن شواهد هذا النوع من الاستلزام في القرآن الكريم ما يأتي:

(١) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٥٢/
(٢) قد يقال: إن تخريج السكاكي لا يكون إلا إذا اعتبرنا الجملة من قول المحكي عنه، وهو ليس كذلك؛ لكن هذا إذا كان الفصل بالنسبة لجملة: (إني في الهوى كاذب)، وليس باعتبار جملة: (وقال: إني في الهوى كاذب)، ولذلك رجح العلاني قول السكاكي حيث قال: "وحمله الجرجاني على الاستئناف، وقول السكاكي أقوى" (ينظر: صلاح الدين العلاني، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٣٥/
(٣) عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: ٦٩/٢

قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتُنِّي يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْتُ حَشَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ

مِن سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَن حَصَّ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿

{يوسف: ٥١}.

فصلت جملة: (قلن حاش لله)، وجملة: (قالت امرأة العزيز) عن السابق؛ لأن الجملة

الثانية نقلة في الخطاب تمثل مداخلة أحد المشاركين في الخطاب؛ أي إشارة إلى أن النص محادثة

أو أزواج متجاوزة غاب طرفها الثاني، ولتوضيح ذلك يمكن القول في غير القرآن أن النص هو

على النحو التالي:

- ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَاوَدْتُنِّي يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ ﴾ (طرف أول)

- بماذا أجابت النسوة ؟ (طرف ثان غائب) زوج ١

- ﴿ قُلْتُ حَشَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ (طرف أول) زوج ٢

- ما كان رد امرأة العزيز؟ (طرف ثاني غائب) زوج ٢

- ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَن حَصَّ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾

(طرف أول) زوج ٣

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ

وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءُوسِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُوسِ يَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾

قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴿ {يوسف: ٤٣ - ٤٤}؛ فصلت جملة (قالوا

أضغاث أحلام) عن سابقتها على الرغم من إمكانية الوصل؛ للإشعار بأن نمط الخطاب حوارية،

عبارة عن زوج متجاوز غاب عنه الطرف الثاني اعتمادا على المتلقي في استحضاره، وللايضاح يمكن أن نقول في غير القرآن بعد استحضار الطرف المحذوف من الزوج المتجاوز على النحو التالي:

- ﴿يَتَأَيَّأُ الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ طرف أول زوج ١

- بم رد الملاء على الملك؟ طرف ثان غائب

- ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ طرف أول زوج ٢

الملاحظ أن النص مع سقوط الواو بين الجمل لا يختلف عنه حين ثبوتها إلا في طريقة العرض، أو نمط الخطاب؛ أي اختلاف في الشكل وليس المضمون، ولعل الغرض من اختيار نمط الحوار وتفضيلها على نمط السرد عند حكاية الأقوال في القرآن الكريم هو استحضار المشاهد من قبل المتلقي وإشعاره بأن الحديث جرى مشافهة بين المتحاورين في زمان ومكان واحد، بدليل تحول النمط التعبيري من الفصل إلى الوصل في السياق نفسه وذلك عند نقل كلام الشخصية الناجية التي

كانت مع يوسف في السجن؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ

فَأَرْسِلُونِ﴾ {يوسف: ٤٥} لم يأت بها مفصولة كما هو الشأن مع سابقتها إنما جاء بها معطوفة

بالواو على طريقة السرد. والسبب -على ما يبدو- أن كلامه للملك لم يكن في المكان والزمان ذاته وإنما بعد أمد أو فترة بدليل قوله تعالى: (وادكر بعد أمة).

من هنا يمكن القول: إن الأقوال المحكية التي وردت في القرآن مفصولة أو كل ما جاء في القرآن مفصولا مسبقا بكلمة: (قال) السبب فيه إشعار المخاطب بتحول نمط الخطاب من سردي إلى حوار، أي أنه أزواج متجاوزة حذف منها الطرف الثاني اعتمادا على المتلقي في

ملاحظة غيابه واستحضاره بقربنه الخرق أو الانزياح من الوصل إلى الفصل وقرائن أخرى مبنوثة في السياق.

ما يزيد الأمر وضوحاً وتأكيدها وتوسيط قال مفصولة بين قولين لقائل واحد في القرآن الكريم

كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ

طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِن أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا

قَلِيلًا ﴿الإسراء: ٦١ - ٦٢﴾.

في الآية السابقة القولان: (أسجد لمن خلقت طينا) (أريتك هذا الذي كرمت على) هما

لإبليس، وكان الأصل بحسب ظاهر الخطاب أن يعطفهما على بعض بالواو لكن القرآن الكريم

خرق هذا الأصل، فأتى بـ(قال) بين القولين مفصولة؛ إشعاراً بأن النص عبارة عن أزواج متجاورة

حذف طرفها الثاني؛ أي أن النص عبارة عن محادثة وليس حديث، ولتوضيح ذلك في غير القرآن

يمكن صياغة المحادثة على النحو الآتي:

- ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾

{الإسراء: ٦١} (طرف أول) زوج ١

- بم كان الرد على إبليس؟ (طرف ثاني غائب)

- ﴿قَالَ فَأَهْطُ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ {الأعراف: ١٣}

(طرف أول غائب عن السياق الحالي ومذكور في سياق آخر مشابه زوج ثان

- ما كان رد إبليس؟ (طرف ثاني غائب)

- ﴿ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ {الأعراف: ١٤} (طرف ثان غائب) زوج ٣

- ماذا قال إبليس (طرف ثان غائب)

- ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَىٰ لَيْنٍ أَخْرَجْتِنِي إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا

قَلِيلًا ﴾ {الإسراء: ٦٢}. (طرف أول) زوج ٤

بمعنى أن النص التعبيري في القرآن قد يلجأ إلى حذف بعض الأزواج المرتبة من سياق المحادثة اكتفاء بذكرها في سياق آخر اتكالا على مقدرة المتلقي في استحضار ذلك المحذوف من خلال قرائن السياق التي من ضمنها الفصل؛ فقد ذكر أبو السعود أن قوله تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتَكَ) من قول إبليس لكن ليس عقب كلامه المحكي، بل بعد الإنظار المترتب على استنظاره المتفرع على الأمر بخروجه من بين الملأ الأعلى باللعن وإنما لم يصرح به هنا اكتفاء بذكره في موطن آخر مشابه بدليل توسيط قال بين قولي اللعين^(١).

لذلك قد يتكرر هذا الأسلوب في القرآن الكريم في أكثر من موضع وغالبا ما يكون توجيه الفصل فيها على أن النص محادثة حذف منها بعضا من أزواجها المتجاوزة اكتفاء بذكرها في

مكان آخر مماثل كقوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ قَالَ فَمَا

خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ {الحجر: ٥٦ - ٥٨}.

ذكر أبو السعود: أن قوله: (قال فما خطبكم) في النص السابق هو من قول إبراهيم عليه السلام وتوسيط (قال) بين القولين صريح في أن بينهما مقابلة مطوية لهم أشير به إلى مكانها كما

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٨٣/٩ مج ٣
٢٢٤

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ

طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَ ذُرِّيَّتَهُ ﴿٦٢﴾

{الإسراء: ٦١ - ٦٢}؛ فإن توسيط (قال) بين قوليه للإيذان بعدم اتصال الثاني بالأول وعدم انبثائه عليه، يدل على ذلك أن خطابه كان عن الرسالة بعد أن كان خطابه السابق مجرد عنها مع تصديره بالفاء، وهذا دليل على أن مقالته المطوية كانت متضمنة بيان أن مجيئهم ليس مجرد البشارة؛ كأنه قال وإن لم يكن شأنكم مجرد الرسالة فماذا هو^(١).

و قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِإِلهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى

يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ {الأنبياء: ٥٩ - ٦٠}.

في النص السابق فصلت جملة: (قالوا سمعنا فتى يذكرهم) عن سابقتها؛ لأنها تمثل

الطرف الأول من الزوج الثاني في المحادثة فهي رد على الطرف الثاني الملاحظ غيابه في الزوج

الأول من المحادثة ولتمثيل ذلك في غير القرآن الكريم ستكون المحادثة على النحو الآتي:

- ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِإِلهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (طرف أول)

- بم رد المستمعون من العامة؟ (طرف ثاني) زوج ١

- ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ﴾ (طرف أول) زوج ٢

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٨٢/٥ مج ٣

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ

أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾

{الشعراء: ٣٤ - ٣٦}.

فصلت جملة (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) عن سابقتها مع إمكانية الوصل؛ لأنها أقوال محكية

والحاكي واحد هو الله سبحانه وتعالى، وذلك للإشعار عن طريق الفصل بأن النص محادثة غاب

عنها الطرف الثاني في الحوار ويمكن توضيح ذلك في غير القرآن بالآتي:

- ﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا

تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ (الطرف الأول)

- ماذا كان رد الملاء ؟ (طرف ثان غائب) زوج ١

- ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾ (طرف أول) زوج ٢

٥- الانتقال من الحوار الجانبي إلى الحوار العلني:

من الاستلزمات الخطابية لخرق مبدأ الوصل أو العدول عن الوصل إلى الفصل خروجاً

على مقتضى الظاهر -بالإضافة لما سبق- الإشارة عن طريق الفصل إلى التغير في نمط الحوار

من الحوار الداخلي إلى الحوار الخارجي، وغالبا ما يكون هذا عند سرد الأقوال المحكية لقائل واحد

في القرآن الكريم من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ

أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴿ الأعراف: ١٠٩ - ١١١ ﴾ .

لا خلاف في أن القولين المحكيين في هذه الآية هما من كلام الملاء الأول منهما قالوه

على سبيل التريديد لقول فرعون في الشعراء؛ فقد ورد هذا القول نفسه في الشعراء مسندا لفرعون قال

تعالى: ﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا

تَأْمُرُونَ ﴿ الشعراء: ٣٤ - ٣٥ ﴾ ، وأما الثاني فقد قالوه إجابة لطلب فرعون حين طلب منهم

إبداء مشورتهم هذا ما يبدو من ظاهر القول.

غير أن المفسرين-على ما يبدو- بسبب فصل الجملة الثانية وتكرار(قالوا) أخذوا في

توجيه الآية مذاهب متعددة؛ فمنهم من قال: إن القول الأول وهو قوله تعالى: (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ

فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ) من كلام الملاء أي الأشراف منهم قالوه

تصديقا لكلام فرعون في الشعراء، وقوله تعالى: (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) من كلام فرعون، وعلى هذا

يكون الفصل في قوله (قالوا أرجه)؛ لأن الكلام جرى على طريقة التحاور^(١).

غير أن هذا التوجيه يمنعه -من وجهة نظر الدراسة- أن القول الأول ابتداء من: (إن

هذا لساحر عليم) إلى قوله تعالى: (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) ورد في الشعراء بنصه وتامه على لسان فرعون

وهو ما يشير إلى أن قولهم كاملا كان تريديدا لكلام فرعون في الشعراء إما بغرض التفكير فيه

وإبداء المشورة وإما بغرض السخرية والتظاهر بإبداء المشورة.

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣/ ٢٥٩ مج ٢، وابن هشام، مغني اللبيب: ٢١/٢

وقيل القول الأول للملأ، والقول الثاني لعامة الناس؛ أي أن القول الأول قاله الخاصة من مستشاري فرعون بغرض أخذ المشورة من عامة الناس، وهذا يمنعه -كما قال أبو السعود- أن الخطاب ورد في الشعراء لفرعون، وأن العامة لا تؤخذ مشورتهم؛ لأن المشورة ليست من وظائفهم^(١)، وذلك ما ذكره -أيضا- ابن الزبير^(٢)

وترى الدراسة -والله أعلم بالمراد- أن الخطاب في الجملتين كله من كلام الملأ وأن الفصل، وتكرار (قالوا) قرينة أسلوبية الغرض منها إشعار المتلقي باختلاف نمط الحوار أي انتقاله من الحوار النفسي إلى الحوار الخارجي، أو من الحديث الجانبي إلى الحديث العلني ولتوضيح ذلك يمكن القول في غير القرآن أن المحادثة على اعتبار الطرف الأول هو النص القرآني والطرف الثاني المتلقي للخطاب تمت على النحو الآتي:

- ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١١٩﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا

تَأْمُرُونَ ﴿ (الطرف الأول) ﴾

- ماذا كان رد الملأ بعد أن ردوا كلام فرعون إما بغرض التفكير فيه وإبدا الرأي أو بغرض السخرية منه ومجاراته فيما يقول (الطرف الثاني) غائب يقدر من خلال قرائن النص التي من ضمنه ألتناص الحرفي مع قول فرعون و الفصل وتكرار قال

- ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ (الطرف الأول).

والذي يبروز هذا التخريج هو أن الشخص في العادة إذا كرر كلاما سمعه من مخاطبه إما أن يكون تكراره للتفكير فيه، أو لسخرية منه في حال لم يكن مقتنعا به، وهم قد ردوا كلام

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٥٩١٣ مج ٣
(٢) ينظر: أحمد بن إبراهيم بن الزبير، ملك التأويل: ٥٦٣-٥٦٤

فرعون بنصه في الشعراء، ولذلك قال ابن عاشور- عند حديثه عن الآية السابقة: (قالوا أرجه) يجوز أن تكون جواب القوم المشاركين وتجريدها من العطف لجريانها على طريقة التحوار، ويجوز أن تكون بدلا من جملة: (قال الملأ) بإعادة فعل القول إذا كان فرعون المقصود بقولهم فماذا تأمرون^(١).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَنَنْزَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ ٦٣ ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى﴾ ٦٤ ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ

أَثَرُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ أَسْتَعَلَى﴾ ٦٥ ﴿قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ تُكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ ٦٦ ﴿

أَثَرُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ أَسْتَعَلَى﴾ ٦٥ ﴿قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ تُكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ ٦٦ ﴿

{طه: ٦٢ - ٦٥}

إن في هذا النص دليلا واضحا على ما ذهبت إليه الدراسة وهو أن الفصل وتكرار القول للإشعار بتغيير نمط الحوار من الداخلي أو الجانبي إلى الخارجي العلني، ففي النص السابق كل الأقوال المحكية كانت لقائل واحد هم المكذبون لموسى غير أن القول الأول ابتداء من قوله تعالى (قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَى) إلى قوله (وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ أَسْتَعَلَى) كان تتاجيا وحوارا داخليا فيما بينهم بدليل قوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى)؛ أي أسروا حوارهم الداخلي بعد اتفاقهم عليه، والقول الثاني: (قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ تُكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى) كان علنيا موجها لموسى بغرض التحدي وإبطال معجزته^(٢) ولهذا فصل بين القولين بتكرار (قال) إشعارا باختلاف نمط الحوار وغرضه في القولين.

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٤٥/٩

(٢) ينظر: ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل: ٥٦٥/

وقوله تعالى: ﴿وَجَنُوزًا بِبَيْتِ إِسْرَائِيلَ بِالْبَحْرِ فَأَتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ

قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا هُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ وَيَبْطُلُونَ

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ قَالَ أَغْيَرَ اللَّهُ بَنِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٤٠﴾

{الأعراف: ١٣٨ - ١٤١}.

فصل جملة (قال أغير الله) عن سابقتها مع أن القائل واحد، وهو موسى عليه السلام

للإشارة إلى التغاير بين الخطابين؛ فالأول منها كان لمجرد الإخبار ببطلان عبادة الأصنام والثاني

للاستدلال على بطلانه^(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ

نَفْسِي فَأَغْفِرْ لِي فَعَفَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا

لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾ {القصص: ١٥ - ١٧}.

فصل جملة (قال رب اني ظلمت نفسي) عن سابقتها مع تكرار (قال) مع أن الجملتين

من كلام موسى إلا أنهما مختلفتان في نوع المناجاة.

ذكر الدكتور تمام حسان أن تكرار الفعل: (قال) أتى لسببين الأول اختلاف مناجاته

لنفسه وخطابه لربه مما جعل (قال) الثانية ضرورية؛ لأن الانتقال من هذا إلى ذلك لا يصلح لأن

يفسر بالانتقالات ولا بغيره، ولو لم تأت (قال) الثانية لجعل ما قبلها من كلام كأنه خطاب لله وليس

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير و التتوير: ٧٠/٨، ٨٣/٩

نجوى للنفس، والثاني أي (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ)؛ فلو جود الفاصل وهو الاعتراض بالجملتين (فَأَغْفِرْ

لِي فغفر لهم إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) فاصبح تكرار (قال) أمرا ضروريا لاستقامة الكلام^(١)

(١) ينظر: د/تمام حسان، البيان في روائع القران، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني: ١١٥/

المبحث الثالث: الاستلزامات الخطابية للخروقات الخطابية

لمبدأ العطف، التوسط بين الكمالين

توطئة:

سبق التوصل إلى أن ظاهرة الفصل، والوصل تكمن في الاستلزام الخطابي غير الوضعي، وأن هذا النوع من الاستلزام يكمن في خرق مبدأ الشفافية في الانتقال من المحور السطحي إلى المحور العميق من أجل معرفة الغرض من العطف من عدمه، وأن ذلك ما يميز الظاهرة في البلاغة عن العطف وعدمه في النحو؛ ذلك لأن العطف هو الأصل وأن الفصل عدولا عنه إما لعدم توفر شروطه؛ كالفصل لكمال الاتصال لفقدان شرط الاستقلال، أو الفصل لكمال الانقطاع لفقدان شرط التناظر بالإضافة الاستقلال، وخرق مبدأ الشفافية هنا يتمثل في التبرير لكمال الانقطاع، أو كمال الاتصال باعتباره مستلزما سياقيا غير وضعي.

غير أن هناك نوعا آخر من الخرق يتمثل بالعطف دون توفر شروطه لأغراض، واستلزامات سياقية، وهو ما يُفصّد بالتوسط بين الكمالين لا سيما، وأن حديث الدراسة في هذا الفصل هو عن الاستلزامات المبررة للعلاقة، والتبرير لا يكون إلا إذا كان هناك خرق للأصل أما ما جاء على الأصل فلا يحتاج إلى تبرير، ولذلك كان حديث أغلب البلاغيين عن الظاهرة منصبا على المظاهر الخطابية التي تشكل خرقا لمبدأ الأصل من العطف كما أن عبد القاهر -عند حديثه عن الوصل - اكتفى بالحديث عن عطف مضمون جملة على جملة، ومضمون قصة على قصة^(١)، وكذلك فعل الزمخشري^(٢)، كما أن السكاكي أثناء حديثه عن التوسط بين الكمالين اقتصر على الخرق؛ يقول: "وأما الحالة المقتضية للتوسط بين الكمالين كمال الانقطاع وكمال الاتصال؛

(١) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح / رشيد رضا: / ١٨٨ - ١٩١

(٢) ينظر: محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: / ٣٦٦

فهي إن اختلفتا (يقصد الجملتين) خيرا أو طلبا أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر^(١)، وعند حديثه عن محسنات الوصل تناول المظاهر التي تشكل خرقا^(٢)؛ لكل ذلك ارتأى البحث أن يكون الحديث في هذا المبحث عن الاستلزمات المبررة لخرق مبدأ الوصل.

وخرق مبدأ الأصل في الوصل في النص القرآني -على نوعين، إما أن يفصل بين الجمل مع توفر شروط العطف في الظاهر كما سبق وأن ذكر الباحث عند حديثه عن الفصل للاختلاف في نمط الخطاب في المبحث السابق، أو أن يعطف النص القرآني بالواو، أو الفاء، أو ثم دون توفر شروط العطف، ومن الاستلزمات التخاطبية للعطف دون توفر الشروط في القرآن الكريم ما يأتي:

١- عطف مضمون جملة على مضمون جملة:

ذكر عبد القاهر أن أمر العطف موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة وتعتمد أخرى إلى جملتين أو جمل؛ فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف مجموع هذه على مجموع تلك^(٣)، وذكر الأصوليون من الأحناف أن الجملة الثانية إذا كانت مستقلة بنفسها وعطفت على غيرها قد لا تقتضي مشاركة أصلا، وهي التي تسمى واو الاستئناف^(٤)، وفائدة العطف هنا هو الربط أو الضم وليس الإشراف في الإعراب والحكم، وقد يطلق عليها بعضهم واو الاستئناف، أو

(١) السكاكي، مفتاح العلوم: / ٢٥٨

(٢) ينظر: المرجع السابق: / ٢٧١

(٣) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/ رشيد رضا: / ١٨٦

(٤) قاعدة الحنفية في عطف الجمل تنص على أن الجملة الثانية إذا كانت مستقلة بنفسها كانت المشاركة في أصل الحكم لا في جميع صفاته، وقد لا تقتضي مشاركة أصلا، وهي التي تسمى واو الاستئناف، أما إذا كانت الجملة ناقصة؛ فإنها تشارك الأولى في جميع ما هي عليه. (ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: / ١٢٠)

القطع والابتداء، والظاهر أنها عاطفة لمجرد الربط كما ذكر الزركشي^(١) بمعنى أن الغرض من عطف الجملة الثانية على الأولى هو مجرد الضم، أو الربط ليس إلا بحيث يبدو الكلام متسقا ومترابطا.

ومن الشواهد التي تكون فيها الجملة الثانية معطوفة لمجرد الربط؛ أي من باب عطف مضمون جملة على مضمون جملة في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ** ﴾
{العنكبوت: ١٩}.

الأصل من الناحية اللغوية البحتة ألا تعطف جملة (يعيده) بـ(ثم)، أو أن يكون المكان للواو، وليس لـ(ثم) غير أن القرآن خرق هذا الأصل، وأتى بالجملة معطوفة بـ(ثم) إشارة منه إلى أن العطف من باب عطف مضمون جملة على مضمون جملة من جهة، والإخبار بأن الله يعيد الخلق قياسا على الإبداء بعد مدة طويلة من الإبداء؛ والقرينة على ذلك هي أن إعادة الخلق لم تحدث بعد حتى يقرؤا برؤيتها، وهي قرينة معنوية، إضافة إلى القرينة اللفظية المذكورة في الآية

التالية حيث قال تعالى: ﴿ **قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ**

الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ {العنكبوت: ٢٠}. وهما قرينتان صارفتان من أن يقصد بـ

(ثم) هنا عطف ما بعدها على ما قبلها مباشرة، وإنما هي لعطف مضمون (يعيده) على مضمون

جملة (أولم يروا)^(٢).

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤/٤٣٧، و د/ صباح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل: / ٥٠، ٥١

(٢) ينظر: تفسير أبي السعود: ٧/ ٣٥ مج ٤، وابن هشام، معنى اللبيب: ٢/ ٤٤

من ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذىٌ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلِّمُكُمْ أَدْبَارَهُمْ

لَا يُنصِرُونَ﴾ {آل عمران: ١١١}.

الظاهر بمقتضى العطف بـ(ثم) التي هي للترتيب والتراخي أن تكون جملة: (لا ينصرون) معطوفة على (يولوكم) كما هو الأصل من العطف بـ (ثم)، غير أن السياق التعبيري يقتضي أن تكون جملة: (لا ينصرون) معطوفة على جملة: (إن يقاتلوكم)؛ عطف مضمون جملة على مضمون جملة لماذا؟ لأن التولية مقيدة بالقتال أما عدم النصرة فهي مطلقة على كل حال قاتلوهم، أم لم يقاتلوهم^(١)، وهي قرينة معنوية صارفة من أن يكون العطف على لفظ (يولوكم)، كما أن الفعل (ينصرون) لم يجزم، وهي قرينة لفظية على أن لفظ (ينصرون) غير معطوف على جواب الشرط (يولوكم)؛ إذ لو كان كذلك لجزم.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هادى لَهُ، وَيَذرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {الأعراف: ١٨٦}.

عطف جملة (ويذرهم) على جملة (من يضل الله) عطف مضمون جملة على مضمون جملة إشارة إلى استمرار ضلالهم وانتفاء هديهم في المستقبل والماضي، قال أبو السعود: "بالرفع في (يذرهم) على الاستئناف أي وهو يذرهم، وقرئ بنون العظمة على طريقة الالتفات أي ونحن نذرهم كما قرئ بالجزم عطفا على محل فلا هادى"^(٢)

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ {الحديد: ٣}.

(١) ينظر: د/ أيمن الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ١١٤ /
(٢) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٣٠٠ مج ٢، والطبيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ١٩٩/٩
٢٣٥

جملة: (هو الظاهر والباطن) -بتقدير مبتدأ محذوف-معطوفة على جملة: (هو الأول والآخر) عطف مضمون جملة على مضمون جملة؛ قال ابن عاشور عند حديثه عن الآية (٢٤) في سورة البقرة -: "ونظيره في المفردات ما قيل: إن الواو الأولى والواو الثالثة في قوله تعالى: (هو الأول والآخر والظاهر والباطن)(الحديد : ٣) ليستا مثل الواو الثانية؛ لأن كل واحدة منهما لإفادة الجمع بين الصفتين المتقابلتين، وأما الثانية فلعطف مجموع الصفتين المتقابلتين اللتين بعدها على مجموع الصفتين المتقابلتين اللتين قبلها، ولو اعتبر عطف الظاهر وحده على إحدى السابقتين لم يكن هناك تناسب"^(١).

٢- عطف قصة على قصة:

ذكر عبد القاهر أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينهما وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان، أو يعمد إلى جملتين، أو جمل فتعطف بعضها على بعض، ثم تعطف مجموع هذه على مجموع تلك^(٢) ولا يطلب في هذا النوع من العطف إلا المناسبة بين الغرضين على ما حققه التفتازاني في شرح الكشاف، وقال السيد إنه أصل عظيم في هذا الباب^(٣) ومن شواهد هذا النوع في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ

الشَّاهِدِينَ ۗ﴾ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا

عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٤﴾ {القصص: ٤٤ - ٤٥} .

(١) الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ٣٥٠/١، ٣٥١

(٢) ينظر: عبد القاهر، دلائل الاعجاز تح/ محمد رشيد رضا: ١٨٨، ١٨٩

(٣) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٥٩ /١

في النص السابق عطف النص القرآني مجموع قوله: (وَمَا كُنْتُمْ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ

مَدِينَةٍ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا) على مجموع قوله تعالى: (وَمَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ

قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ).

فالعطف هنا من باب عطف مجموع جمل مسوقة لغرض على مجموع جمل مسوقة لغرض آخر.

ذكر عبد القاهر أنك لو جريت على الظاهر، وجعلت كل جملة معطوفة على التي تليها

منع منه المعنى، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله: (وَمَا كُنْتُمْ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ مَدِينَةٍ) معطوف

على قوله (فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ)، وذلك يقتضي دخوله في معنى (لكن)، ويصير كأنه قيل: ولكنك

ما كنت ثاويا وذلك مالا يخفى فساد، من ثم ينبغي أن يكون مجموع قوله: (وما كنت بجانب

الغربي) إلى قوله: (مرسلين) معطوف على مجموع قوله: (وما كنت بجانب الغربي) إلى قوله

(العمر)^(١).

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ

نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ

أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّفُ وَمِنْكُمْ مَنْ

يُرَدُّ إِلَىٰ آرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا

الْمَاءَ اهْتَرَتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ {الحج: ٥}.

(١) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تج /محمد رشيد رضا: / ١٩١

جملة: (وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ) معطوفة على جملة: (وَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ) عطف مضمون جملة

على مضمون جملة، وليست معطوفة على (تبيين) بقرينة رفع الفعل المضارع بعدها؛ ذكر أبو السعود أن قوله: (ونقر في الأرحام) استئناف مسوق لبيان حالهم بعد تمام خلقهم، وعدم نظم هذا وما عطف عليه في سلك الخلق المعلل بالتبيين مع كونها من منماتته، ومن مبادئ التبيين، وذلك لغايتين الأولى التذليل، والتبيين على مقدرته سبحانه وتعالى على البعث للمخلوقات عن طريق خلق الإنسان المتدرج الذي هو الخلق من تراب، وما عطف عليه، والثانية هي الإقرار في الأرحام وما عطف عليه^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَمْرِيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَمْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِيْنَ﴾

{آل عمران: ٤٢}.

إن جملة: (وإذا قالت الملائكة يا مريم ...) وما تلاها من الجمل معطوفة على: ﴿إِذْ

قَالَتْ أَمْرَأْتُ عِمْرَانُ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

{آل عمران: ٣٥} وما تلاها من الجمل إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ

أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَادُّرُّ رَبِّكَ كَثِيرًا وَسَكِّحَ بِالعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾

{آل عمران: ٤١}؛ عطف قصة على قصة؛ لأن مجموع القصتين تفصيل لاصطفاء آل عمران

المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

{آل عمران: ٣٣}.

(١) ينظر: د/ صباح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل: / ٥٠، ٥١

ذكر أبو السعود أن قوله (وَلِذَلِكَ الْمَلَايِكَةُ) شروع في شرح بقية أحكام اصطفاء آل

عمران إثر الإشارة إلى نبذة من فضائل بعض أقاربهم، و(إذ) منصوبة بمضمر معطوف على

المضمر السابق عطف قصة على قصة، وقيل معطوفة على الظرف السابق أعني قوله: (قَالَتِ

أَمْرَأْتُ عِمْرَانَ) منصوب بناصبه^(١) وهو ما ذكره الطيب بن عاشور أيضا^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾

{البقرة: ٨}

الواو هنا عطفت قصة المنافقين ابتداء من قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَ

الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ {البقرة: ٨} إلى قوله: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ {البقرة: ٢٠} على قصة

الذين كفروا السابقة لها، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ

لَا يُؤْمِنُونَ﴾ {البقرة: ٦}؛ قال الزمخشري: "وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين

كفروا كما تعطف الجملة على الجملة"^(٣)، وذكر ابن عاشور أن الواو لعطف طائفة من الجمل

على طائفة مسوق كل منها لغرض جمعتهما في الذكر المناسبة بين الغرضين^(٤).

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣٤/٢ مج ١

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٤٣/٣

(٣) الزمخشري، الكشاف، تح/أحمد عبد الموجود، وآخرين: ١٧٠/١

(٤) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٥٩/١

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا

الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ

فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: ٢٤ - ٢٥﴾.

ذكر السكاكي أن جملة: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا) معطوفة على (قل) مرادا قبل (يا أيها

الناس) (البقرة ٢١) حيث قال: "وأما قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

{البقرة: ٢٥} بعد قوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ {البقرة: ٢٤}؛ فيعد معطوفا على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا﴾

النَّارَ الَّتِي وَوَدُّهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ {البقرة: ٢٤}، وعندني أنه معطوف على (قل)

مرادا قبل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ {البقرة: ٢١} (١).

وقال الزمخشري: "فإن قلت علام عطف هذا الأمر، ولم يسبقه أمر، ولا نهي يصح عطفه

عليه؟ قلت ليس الذي أعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي إنما

المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين؛ فهي معطوفة على جملة وصف عقاب

الكافرين، ولك أن تقول هو معطوف على قوله: (فاتقوا)" (٢).

وشواهد هذا النوع من العطف في القرآن الكريم كثيرة منها أيضا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ

الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ {البقرة: ١١٣} عطف

(١) ينظر: السكاكي، المفتاح: ٢٥٩/، ٢٦٠.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٢٢٨/١.

هذه القصة على قصتهم السابقة وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ

كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾

{البقرة: ١١١}

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُكَ إِلَّا هَدًى لِنَهْنِ أَتَيْنَٰهُ هُوَ إِلَهُ الْوَاحِدِ فَاتَّبَعْنَا قَارِهُونَ ﴾

{النحل: ٥١}.

الجملة وما بعدها معطوفة على قوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا

اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَن هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ

فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ ﴾ {النحل: ٣٦}؛ فهي مرتبطة بها عطف قصة على

قصة^(١).

وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أذكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ

وَجَعَلَ لَكُم مَّلُوكًا وَعَاقَبَكُم مَّا لَمْ يَأْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ {المائدة: ٢٠}؛ معطوف على قوله: ﴿

وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ {المائدة: ١٢}؛ عطف

قصه على قصة؛ ذكر الرازي أن الواو في قوله: (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ) واو عطف وهو متصل

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١ / ٤٤٨ مج ١، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ١ / ٦٧٥

بقوله: (ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل) فإنه قال أخذ عليهم الميثاق، وذكرهم موسى نعم الله تعالى وأمرهم بمحاربة الجبارين فخالفوا في القول في الميثاق وخالفوه في محاربة الجبارين^(١).

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنبِئٍ﴾ {الحج: ٨}

فيه جملة: (ومن الناس من يجادل) معطوفة على قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتِّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ

زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ {الحج: ١}؛ عطف مضمون جملة على مضمون جملة، والمعنى

الناس فريقان فرق يمتثل الأمر فينتقي الله ويخشى عذابه، وفريق أعرض عن ذلك ويعارضه بالجدل بالباطل في شأن الله تعالى^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾

{الأنبياء: ٤٨}.

جملة (ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان)، وما تلاها من جمل معطوفة على جملة: ﴿

لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ {الأنبياء: ١٠}، وما تلاها من جمل من باب

عطف قصة على قصة؛ لأنها تفصيل وتفسير للإجمال في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا

رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَتَلَوُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ

الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَلِيلِينَ ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَّشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾

{الأنبياء: ٧ - ٩}؛ ذكر أبو السعود أن (ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ...) نوع تفصيل لما

(١) ينظر: الفخر الرازي، تفسير الفخر: ١٤ / ١٧٢

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٧ / ١٩٢

أجمل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ ﴾ {الأنبياء: ٧ - ٩}، وإشارة إلى كيفية إنجائهم وإهلاك أعدائهم^(١).

بمعنى آخر تستطيع أن نقول: إن قوله تعالى: (وما أرسلنا قبلك)، وما تلاه من جمل إلى

قوله: (وأهلكنا المسرفين) هو النواة، وأن الجملتين؛ جملة ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾

﴿ {الأنبياء: ١٠}، وما تلاها من جمل، وجملة ﴿ وَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾

﴿ {الأنبياء: ٤٨}، وما تلاها من جمل جملتان تابعتان لهذه النواة

تابعة وظيفية على مستوى النص؛ لأنهما تفسير وتوضيح لها باعتبارهما نقلة غرضها التفصيل والتوضيح لما أجمل^(٢)، وبذلك نستطيع الخلوص إلى ما يأتي:

أن الواو والفاء وثم التي هي للاستئناف هي العاطفة، ولكنها تعطف مضمون جملة على

جملة، وهذه الجملة قد تطول وتتناسل فتصبح نصا كما رأينا في هذه الآية، والتي قبلها، وقد

تقصر؛ لتكون جملة كما سبق، وأن وظيفتها هي الضم، أو الربط بين أجزاء النص بحيث يبدو

متلاحم الأجزاء كأنها جملة واحدة.

أن العلاقة بين الجمل يمكن أن تنعكس على النص بكامله بحيث يمكن استعمال قوانين

تحليل الجملة لتصبح قوانين لتحليل النص بناء على افتراض التماثل البنيوي بين النص والجملة

كما ذكر المتوكل^(٣)؛ فالتوضيح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال لا يقتصر على الجملة، أو

الكلمة كما رأينا عند الحديث عن كمال الاتصال بل يشمل النص المكون من عشر جمل؛ كما في

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٦ / ٧١ مج ٣

(٢) تفهم النقطة على أنها مجموعة أفعال خطابية، كالفقرة مثلا حين يتعلق الأمر بالخطاب الوارد حديثا لا محادثة.

ينظر: د/ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: / ٣٤

(٣) ينظر: د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: / ١٥٠

الآيات (٧-٩ الأنبياء) من جهة، والتفصيل أو علاقة كمال الاتصال والتوسط بين الكمالين لم يقتصر على جملة واحدة بل على نص مكون من مجموع جمل كما سبق ذكره.

٣-التأثيرات التداولية الناتجة عن العطف :

لا تقتصر وظيفة العطف على الربط فحسب، بل قد يكون هناك وظيفة أخرى للعطف؛ كالتأثيرات الدلالية والتداولية بين الطرفين المتعاطفين، وهو تأثير مضمّر يفهم من خلال العطف، وخرق مبدأ الأصل؛ فالكيانات المعطوفة تتشاطر خصائص أخرى غير تلك المذكورة بشكل بين ولو أنها تعد في صفوف الفئة نفسها^(١).

والتأثيرات الناتجة عن العطف- بصفته خرقة لمبدأ الأصل- نوعان: أما أن تكون أحادية الجانب؛ بمعنى أن المعطوف يتأثر بالمعطوف عليه، أو العكس؛ مثل أن نقول: ممنوع أن نبصق على الأرض، وأن نتحدث باللغة السوقية؛ فعن طريق العطف يفهم المتلقي أن اللغة السوقية تشبیه الإفراز المثير للاشمئزاز^(٢).

وأما أن تكون التأثيرات متبادلة؛ بمعنى أن المعطوف والمعطوف عليه يؤثر كل منهما في الآخر؛ مثل أن يقول المتكلم: الشهوات الجسدية نهايتها حزينة، وللأسف لم أترك واحدة إلا واختبرتها؛ حيث يُسْتَخْلَص من خلال العبارة السابقة عبارة أخرى مفادها: لقد انغمست في الملذات والشهوات، وروحي حزينة ومنهكة^(٣).

ونحن لو بحثنا عن التأثيرات الذي يحدثها العطف في أحد جانبي العطف (المعطوف، أو

المعطوف عليه)، أو في الجانبين معاً؛ تأثير متبادل في القرآن الكريم سنجد الآتي:

(١) ينظر: كاترين كيربرات - أوريكوني، المضمّر: /٣٠١

(٢) ينظر: المرجع السابق

(٣) ينظر: المرجع السابق: /٣٠٢

٣-١ التأثير الأحادي الجانب:

من الاستلزمات المبررة لعلاقة الوصل بصفته خرقا لمبدأ العطف؛ التأثير الأحادي

الجانب، ويكون إما بإشراب المعنى، أو التضمين، أو غير ذلك.

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ﴾ {المائدة: ٦}.

يلاحظ في هذه الآية أن القرآن الكريم عطف الأيدي على الرؤوس بدليل مشاركتها لها في

الإعراب؛ فقد قرئت لفظة: (أرجلكم) بالكسر عطفا على (رؤوسكم)، وهذا يقتضي -بسبب العطف-

إشراب المعطوف معنى المعطوف عليه، أو التأثير الناتج عن العطف؛ ليكون المعنى واغسلوا

أرجلكم مقتصدين في الماء حال الغسل؛ لأنه لا يمكن أن يكون الغرض من العطف الإشراك في

المعنى بدليل أن الأرجل حال الوضوء لا تمسح بل تغسل.

و قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَانقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ۗ﴾ {الحجرات: ١}.

إن الغرض من العطف في قوله: (لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ليس الإشراك في

المعنى؛ لأنه لم يكن هناك تقديم بين يدي الله حتى ينهى عنه، وإنما الغرض منه إحداث تأثير

بواسطة العطف ينتقل من المعطوف إلى المعطوف عليه تشريفاً له؛ ليكون المعنى إن التقديم بين يد الرسول هو تقديم بين يدي الله يدلك على ذلك السياق ومناسبة نزول الآية^(١).

ومنه: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ** ﴾ {الأحزاب: ٥٧}.

المقصود من هذه الآية الذين يؤذون رسول الله فقط؛ لأن الآية نزلت في الذين يؤذون رسول الله من اليهود والنافقين، فكان الأصل ألا يذكر المعطوف؛ لأنه لم يكن هناك أذية لله، ولكن القرآن خرق هذا الأصل؛ فأتى بلفظ الجلالة، وجعل الرسول معطوفاً عليه بالواو للإشارة إلى أن أذية الرسول هي أذية لله تعالى، ذكر الزمخشري أن المعنى يؤذون رسول الله على طريقة أعجبنى زيد كرمه "وفائدة هذه الطريقة قوة الاختصاص"^(٢).

ومن التأثير الأحادي الجانب، تضمين صيغة معنى صيغة أخرى؛ كتضمين صيغة الخبر معنى الإنشاء، أو العكس، ومن شواهده في القرآن الكريم ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ **يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُمُ عَلَى تَحَرُّرٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أليمٍ** ﴾ ١٠ ﴿ **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ**

وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ١١ ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ**

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظيمُ ﴾ ١٢ ﴿ **وَأُخْرَى يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ**

وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ {الصف: ١٠ - ١٣}.

(١) نزلت هذه الآية في جماعة من المسلمين كانوا قد قتلوا ثلاثة نفر من بني سليم ظننا منهم أنهم من أعداهم دون أن يرجعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك. (ينظر: ابن عاشور التحرير والتنوير: ٢١٧/٢٦)
(٢) الزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٩٦/١

في الآية السابقة عطفت جملة: (وبشر المؤمنين) على جملة: (تؤمنون) مع اختلافهما في الخبر والإنشاء كما هو الظاهر، والغرض من ذلك - فيما يبدو - تضمين صيغة الخبر (تؤمنون) معنى الإنشاء كأنه قال: آمنوا وجاهدوا (...). وبشر المؤمنين؛ بمعنى أنه أمر بصيغة لطيفة التي هي صيغة الخبر، وفهم ذلك عن طريق العطف؛ قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف (وبشر المؤمنين) قلت: على (تؤمنون)؛ لأنه في معنى الأمر كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشر المؤمنين كذلك" (١) وهوما ذهب إليه السكاكي أيضا (٢).

و قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ {البقرة: ٨٣}.

عطفت جملة (وبالوالدين إحسانا) على جملة (لا تعبدون)؛ فدل ذلك على أن جملة (لا تعبدون) خبرية ضمننت معنى الإنشاء أي (لا تعبدوا) (٣)، فكان المعنى لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين إحسانا، وإنما عدل عن صيغة النهي إلى صيغة الخبر لأغراض دلالية تتمثل في حثهم على عبادة الله وحده دون سواه.

و قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَنَكِهُونَ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرْضِ مِمَّا مَتَّكُونَ ﴿٥٦﴾ هُمْ فِيهَا فَنَكِهَةٌ وَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾ وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ {يس: ٥٥ - ٥٩}.

(١) الزمخشري، الكشاف، تح عيد الرزاق المهدي: ٤/٢٧٥

(٢) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: / ٢٦١

(٣) ينظر: المرجع السابق: / ٢٥٨

النظر في هذه الآية سيقودنا إلى أمرين لهما علاقة بما ذكر في المبحث السابق؛ الأول:

هو: تضمن صيغة الخبر معنى الإنشاء، وهو الغرض الرئيس من الاستشهاد بالآية، والثاني: يتمثل في أن السكاكي كان قد فهم الإنشاء على أنه فعل خطابي إجرائي مقابل للخبر الذي هو فعل خطابي وصفي أو سردي، وهو ما سيتضح من خلال تخريجه للعطف في (وامتازوا اليوم).

ذكر السكاكي أن المقام مشتمل على تضمين (إن أصحاب الجنة) معنى الطلب على اعتبار ما سيكون، و بيان ذلك- كما يقول- هو أن الخطاب في هذه الآية، والتي قبلها سيكون وقت المحشر تنزيلا لما هو للكون منزلة الكائن، وأن قوله تعالى -قبل هذه الآية-: ﴿فَالْيَوْمَ لَا

تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ {يس: ٥٤} {خطاب عام لأهل

المحشر، و قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونَ﴾ {يس: ٥٥} إلى قوله: ﴿وَأَمْتَرُوا

الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ {يس: ٥٩}؛ مقيد بهذا الخطاب؛ لكونه تفصيلا لما أجمل في: (ولا تجزون إلا

ما كنتم تعلمون)، وكأن التقدير إن أصحاب الجنة يقال لهم -حين الذهاب إلى الجنة-: (إن

أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون) على سبيل الإجراء لا على سبيل الوصف والسردي كما يقال

لكم: امتازوا عنهم أيها المجرمون على سبيل الإجراء أيضا^(١).

وإذا كان التأثير الحادث عن طرق العطف هو تضمين صيغة الخبر معنى الإنشاء في

الشواهد السابقة؛ فإنه في ما يأتي لتضمين الطلب بمعنى الخبر؛ من ذلك:

(١) ينظر: المرجع السابق / ٢٥٨، ٢٥٩.

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُورٌ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٨)

يَمُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَّى يُعَقِّبُ يَمُوسَى لَا

تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ {النمل: ٨ - ١٠}.

ذكر السكاكي أن الكلام مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، وذلك أن قوله

تعالى: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ﴾ معطوف على قوله: ﴿ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ ﴾، والمعنى فلما جاءها قيل: بورك من

في النار وقيل: ألق عصاك بدليل أن (أن) هذه لا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول^(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَءَاثِنَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ﴾ (٢٠) وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوًا

الْخَصِمِ إِذْ سَأَرُوا الْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ {ص: ٢٠ - ٢١}.

جملة (وهل أتاك) معطوفة على جملة: ﴿ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾

{ص: ١٨}، والإنشاء هنا في معنى الخبر؛ لأن الجملة قصة شأن من شؤون داؤود مع ربه؛ فهي

نظير ما قبلها^(٢).

ومن التأثيرات الأحادية الجانب إكساب الاسم صيغة الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ

الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ {الحديد: ١٨}.

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٣٠ / ٢٣

في الآية السابقة تتحول صيغة: (المصدقين) وهي اسم إلى (تصدقوا) عند التأويل؛ إذ إن عطف (أفرضوا) وهي جملة على (المصدقين) وهو اسم مفرد قد أكسبه معنى الفعل، أي الذين تصدقوا، فالمعطوف قد أحدث تأثيراً أحادي الجانب بالمعطوف عليه عن طرق العطف لأن من شروط العطف وجود التناسب بين المتعاطفين؛ قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف قوله (وأفرضوا)؟ قلت: على معنى الفعل في المصدقين؛ لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى أصدقوا، كأنه قيل: إن الذين أصدقوا وأفرضوا"^(١).

٣-٢ التأثير المتبادل:

وكما يكون التأثير الناتج عن العطف أحادي الجانب، فقد يكون متبادلاً بين المتعاطفين؛ بمعنى إشراب المعطوف معنى المعطوف عليه، وإشراب المعطوف عليه معنى المعطوف ومن الشواهد الدالة على مثل هذا الأمر في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآبٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ

يُقَنِّلُون فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْنَلُونَ وَيُقَنَّلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ

وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾

التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُخْلِصُونَ الرَّكَّعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ

بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾

{التوبة: {١١١ - ١١٢}}.

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٤/٤٧٦

جملة (وبشر المؤمنين) معطوفة على جملة (إن الله اشترى من المؤمنين) على الرغم من اختلافهما في الخبر والإنشاء، والغرض - والله أعلم - إشراب الجملة (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى) معنى الإنشاء فيكون المعنى مطلوب منكم العمل بما ورد في الآية ليكون لكم الجنة، وإشراب جملة: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معنى الخبر ليكون المقصود من الأمر تبشيرهم إبلاغهم.

ذكر ابن عاشور أن جملة: (وبشر المؤمنين) عطفت على جملة (إن الله اشترى من المؤمنين) عطف إنشاء على خبر، ومما حسنه أن المقصود من الخبر المعطوف عليه العمل به فأشبهه الأمر، والمقصود من الأمر تبشيرهم إبلاغهم؛ فكان كلتا الجملتين مرادا منهما معنيان خبري وإنشائي^(١).

ومنه وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ وَلَيْسَ الْبِرُّ

بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ

لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿البقرة: ١٨٩﴾.

قوله تعالى: (وليس البر بأن تأتوا) معطوف على (يسألونك عن الأهلة)، و في الظاهر أن ليس هناك مناسبة بين سؤالهم عن الأهلة، ونفي أن يكون إتيانهم البيوت من ظهورها من البر، غير أنه عند التدبر سنجد أن الغرض من العطف - والله أعلم - هو التأثير المتبادل الناتج من العطف؛ فلما كان الحديث في الآية عن الأهلة، وفوائدها، والتي من ضمنها أنها مواقيت للحج استدعى ذلك الإشارة إلى عادة كان العرب يمارسونها إذا كان الحج وهي أنهم كانوا لا يدخلون بيوتهم من أبوابها، بل ينقبون في أعلاها نقبا كانوا يدخلون منه ظنا منهم أن ذلك من البر؛ فأراد

(١) ينظر: المرجع السابق: ٤٣ / ١١

عن طريق العطف التنبيه لهم أن ذلك ليس من البر في شيء هذا من جهة ومن جهة أخرى يشير عن طريق العطف أيضا إلى أن سؤالهم عن أسباب تغير الهلال ليس من البر، كما أن إتيانهم البيوت من ظهورها أثناء الحج ليس من البر الذي يعتقدون أنه بر ولذلك كانت الإجابة عن سؤالهم ببيان منافع الهلال.

ذكر المفسرون وبعض من البلاغيين أن وجه اتصال المعطوف بالمعطوف عليه أنهم سألوا عن الأمرين أو أنه ذكره على سبيل الاستطراد إشارة إلى فعلهم أثناء الحج، وأنه ليس من البر كما يتوهمون، أو أريد التنبيه على تعكسهم في السؤال، وكونه من قبيل دخول البيت من ورائه، والمعنى، وليس البر أن تعكسوا في مسائلكم، ولكن البر من اتقى^(١).

و قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا مَا هُوَ إِلَهُكُمْ وَجِدْ فَإِنِّي فَارِهِبُونَ ﴾ (٥١)

وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿ {النحل: ٥١ - ٥٢}.

عطف قوله تعالى: (وله ما في السموات و الأرض) على قوله تعالى: (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين) - على ما يبدو - للإشارة إلى أن الليل و النهار اللذين اتخذا الهين؛ إله للشر، وإله للخير هما من مخلوقات الله بحكم دخولهما في ما يملك هذا من جهة، ومن جهة ثانية يشير إلى أن الذي يملك كل شيء هو المستحق للعبادة وهو الإله المتفرد دون ما ذكركم.

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٠٣ / ١، والطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ١٩٢ / ٢

ذكر ابن عاشور: أن مناسبة وقوع (وله ما في السموات) بعد جملة: (وقال الله لا تتخذوا) أن الذين جعلوا الهين جعلوهما النور والظلمة وهما مظهران من مظاهر السماء والأرض وعليه فإن المعنى: أن ما تزعمونه إلهًا للخير وإلهًا للشر هما من مخلوقات الله^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ

النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا

يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿التوبة: ٣٤﴾.

عطف جملة: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) على سابقتها مع عدم تناظرها

معها في محور الخطاب؛ إذ إن الحديث في الجملة الأولى عن الأحبار والرهبان من اليهود وأهل الكتاب، والحديث في الجملة الثانية عن المسلمين غير المنفقين بذلك على ذلك مناسبة نزول هذه الآية؛ فقد نزلت عقب غزوة تبوك، وكان الناس في حاجة وجيش المسلمين في حاجة إلى العدة والعتاد، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد حث أهل الغنى على النفقة في سبيل الله، وهناك من امتنع وهم الذين عنتهم الآية^(٢)، والعطف مع عدم التناظر بين الجملتين في المحور يشير إلى أن هناك غرضًا بلاغيًا أرادته النظم الكريم من خلال العطف، فما هذا الغرض؟

إن الغرض من العطف هو: التأثير المتبادل بين المتعاطفين عن طرق العطف؛ وكأنه

أراد أن يقول: إن صفة الذين يكتزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله لا تختلف عن صفة الرهبان والأحبار من اليهود من حيث كونها أكلا لأموال الناس بالباطل كما أن أكل أموال الناس بالباطل جريمة كبرى تستحق العقاب والتبشير بالعذاب الأليم؛ فهي لا تختلف عن جريمة

(١) التحرير والتنوير: ١٧٥/١٤

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٧٦/١٠

الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله؛ قال أبو السعود: "قد يكون المقصود من الذين يكتزون الذهب والفضة المسلمين الكانزين غير المنفقين، وهو الأنسب بقوله (ولا ينفقونها في سبيل الله) فيكون نظمهم في قران المرتشين من أهل الكتاب تغليظاً ودلالة على كونهم أسوة لهم في استحقاق البشارة بالعذاب الأليم" (١)

وذكر أبو حيان أنه قرن بين الكانزين من المسلمين، وبين المرتشين من الأبحار والرهبان تغليظاً ودلالة على أنهم سواء في التبشير بالعذاب، وروي العموم عن أبي ذر وغيره، وقرأ ابن مصرف: الذين بغير واو، وهو ظاهر في كونه من أوصاف من تقدم، ويحتمل الاستئناف، والعموم والظاهر ذم من يكتز ولا ينفق في سبيل الله (٢).

من ذلك -أيضاً- قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ

رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ {الغاشية: ١٧ - ٢٠}.

عطفت عبارة (وإلى السماء كيف رفعت)، وما بعدها إلى قوله (وإلى الإبل كيف خلقت) على ما قبلها مع انعدام المناسبة في الظاهر، ويبدو أن الغرض من العطف الإشارة إلى أن المقصود بالإبل السحاب مجازاً باعتبارها نظمت في سياق السماء والجبال والأرض هذا من جهة. ومن جهة أخرى قد يقصد بالإبل على حقيقتها، وعطف على السماء وما بعدها؛ لأنها من الأشياء التي تهم حياة البدوي؛ فالإبل وسيلته في التنقل بين الأمكنة بحثاً عن الماء، والمرعى والبدوي إذا ركب ناقته رفع رأسه إلى السماء يستنزل الغيث؛ فإذا نزل بصره قليلاً رأى الجبال، وتذكر أنها الحصن الذي يلجأ إليه في حال داهمه الأعداء، وإذا نزل بصره قليلاً رأى الأرض.

(١) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٤ / ٦٢ مج ٢

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٢٨/٥

ذكر بعض أهل العلم أن هناك من فسر الإبل بمعنى السحاب على طريقة التشبيه والمجاز، وعلى هذا فالمناسبة ظاهرة أما إذا حملنا الإبل على المفهوم المشهور؛ فتكون المناسبة بينها وبين السماء والأرض من وجهين الأول أن هذه الثلاثة الأشياء هي ما تطرق فكر البدوي في حال ترحاله وتنقلاته، والثاني أن كل المخلوقات دالة على الصانع إلا أنها قسمين منها ما يكون للحكمة وللشهوة نصيب معا، ومنها ما يكون للحكمة فيها نصيب وليس للشهوة فيها نصيب^(١).

ومنه -أيضا- قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ {البقرة: ٢٨٢} .

في الآية السابقة عطفت جملة: (ويعلمكم الله)، وهي خبرية على جملة: (واتقوا الله) وهي إنشائية خرقا لمبدأ الأصل ويبدو أن الغرض من هذا العطف هو الدلالة على أن التقوى سبب للعلم، كما أن العلم سبيل للتقوى، يؤيد هذا قوله تعالى في نسق آخر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ {فاطر: ٢٨}؛ ذكر الطيب بن عاشور أن في عطف (ويعلمكم الله) على الأمر بالتقوى إيماء إلى أن التقوى سبب إفاضة العلوم حتى قيل: إن الواو فيه للتعليل؛ أي ليعلمكم، وجعله بعضهم من معاني الواو وليس بصحيح^(٢).

٤- منع توهم غير المراد :

من الاستلزامات الخطابية لخرق مبدأ العطف -فضلا عما سبق- منع توهم غير المراد، وكان البلاغيون القدامى قد ذكروا أنه قد يؤتى بالعطف مع اختلاف الجملتين في الفعل الخطابي منعا لتوهم خلاف المراد؛ كأن تختلف الجملتين في الخبر والإنشاء ولكن الفصل يؤدي إلى خلاف

(١) ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: ١/ ٤٧٣٨، وبها الدين السبكي، عروس الأفرح: ١/ ٥٣٨

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٣/ ١١٨

المراد، ومثلوا له بقولهم (لا وعافاك الله)^(١) وقصدهم أن (لا) جملة خبرية باعتبارها جوابا عمّن سألك أتبيع كذا؟ وجملة (عافاك الله) جملة إنشائية؛ لأنها دعاء للسائل، وهنا كان الأصل أن تفصل الجملة الثانية عن الأولى لهذا الاختلاف لكن الفصل سيوهم خلاف المراد وهو أن تكون جملة (عافاك الله) دعاء عليه والمراد هو الدعاء له^(٢).

لكن الشاهد الذي ذكره على هذا النوع من الاستلزام -على ما يبدو- غير دقيق؛ إذ يمكن تفادي هذا الوهم بوسيلة صوتية أخرى هي الوقف، أو السكت على (لا) ثم الإتيان بالجملة الدعائية؛ فضلا عن ذلك فإن سياق التخاطب هو أيضا قرينة تمنع هذا الوهم و الدليل على ذلك ورود نصوص في القرآن شبيه بما قالوا وردت مفصولة، ولم يوهم الفصل خلاف المراد من ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

{يونس: ٦٥}.

في الآية جملة: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) ليست من كلامهم، وكان الأصل بحسب كلام

البلاغيين أن يؤتى بالواو منعا لتوهم أن تكون جملة: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) من مقولهم؛ أي أنها في محل نصب مقول القول.

نعم إن هناك بعضا من علماء اللغة، والقراءات من أوجب الوقف على كلمة: (قولهم)،

ولذلك وضعت (م) فوق الكلمة في المصحف غير أن بعضهم لم يوجب الوقف وذلك لوجود قرينة سياقية كافية؛ لأن تمنع هذا الوهم، وهي: أن الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن للرسول -صلى الله عليه وسلم- أن يحزن لقولهم حتى ينهى عنه.

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح: / ٨٤

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٨٤/٢

قال ابن هشام: إن قوله تعالى: " (إن العزة لله) ليست من كلامهم وفي جمال القراء

للسخاوي أن الوقف على (قولهم) واجبا هنا وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا

يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ {يس: ٧٦}، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب^(١).

لكن مع كل ذلك؛ فالوصل بالوا لمنع توهم خلاف المراد يعد من الاستلزمات التخاطبية

للولل؛ إذ قد ينزاح النص القرآني من الفصل إلى الوصل من أجل هذا الغرض، ويمكن الاستشهاد

على هذا النوع من الاستلزام بما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ

قَانِتِينَ ﴾ {البقرة: ٢٣٨}.

إن الغرض من عطف (الصلاة الوسطى)؛ هو منع توهم غير المراد إذ إن المراد هنا

التأكيد على المعطوف عن طريق ذكره مرتين مرة في سياق العام، ومرة مستقلا نظرا لأهميته؛ فهو

من باب الإطناب بطريق عطف الخاص على العام، ولا يكون كذلك إلا مع الوصل، ولو أنه فصل

فقال: حافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى لما تحقق هذا المعنى، بل قد يوهم بأنه إضراب عن

المعطوف.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ

مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ {الأحزاب: ٧}.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب: ٤٤/٢

فالعطف هنا الغرض منه التأكيد على المعطوف عن طريق ذكره مرتين مرة في سياق العموم وأخرى منفردا بطريق العطف، ولو ترك العطف لتوهم المتلقي أن الفصل لكامل الاتصال أو من باب التفصيل بعد الإجمال وكان المعنى أن الأنبياء محصورون بما ذكر، ولأن هذا غير مراد بل المراد هو الاهتمام بالخاص أتى بالعطف معنا لهذا التوهم.

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ

شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ {المائدة: ٢}.

الأصل أن الجملة الثانية: (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) من مستلزمات الجملة الأولى

بمفهوم المخالفة، وكان الأصل ألا يأتي بها، أو أن يأتي بها مفصولة إن أراد التأكيد على الفعل، وفقا لقانون الاتصال للغاية لكن الفصل سيوهم أن الجملة من باب قصر القلب كما في قولك جاء محمد لا علي لمن يتوهم مجيء علي، وليس محمد ومن أجل إزالة هذا الوهم إضافة إلى التأكيد أتى به معطوفا بالواو؛ ليذكر مرتين: مرة عن طريق الاستلزام بمفهوم المخالفة، ومرة صريحا عن طريق العطف بالواو^(١).

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاتٍ

تَيَبَّتْ عِيْدَاتٍ سَيِّحَتِ تَيْبَتٍ وَأَبْكَارًا﴾ {التحریم: ٥}.

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير و التتوير: ٨٨/٦

عدل عن النمط في الآية بعطف (أبكارا) على ثيبات، والغرض من ذلك أن الفصل قد يوهم البدلية؛ أي أن المخاطب سيظن أنه أراد أبكارا فذكر ثيبات، ولأجل إزالة هذا الوهم أتى بالعطف للدلالة أنه أراد الوصفين معا.

وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُحْسِنُونَ الْارْحَامُونَ

الْمُؤْمِنُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ {التوبة: ١١٢}. عطف الناهون عن المنكر على ما قبله للدلالة على أن

المتعاطفين بمنزلة خصلة واحدة وعطف الحافظون لثلاث يتوهم اختصاصه بأحد الوجهين^(١).

٥- الإشارة إلى معنى زائد غير العطف:

ليس الغرض من الحديث عن هذا النوع من الاستلزام هو استقصاء المعاني الزائدة الناتجة عن العطف وإنما الحديث عن الاستلزمات المبررة للخرق، أو العدول عن الأصل باعتبار الفصل والوصل قرينة من قرائن سياقية أخرى مبنوثة في السياق، والتأكيد على ما سبق وأن ذكر الباحث من أن ظاهرة الفصل والوصل تكمن في الخرق سواء في حال الفصل أو الوصل أو على مستوى المفرد أو الجملة، فضلا عن أن هذا النوع من الاستلزام تتفرع أغراضه، وتتنوع بحسب السياق ومقصدية المتكلم، وقد تتداخل مع ظواهر بلاغية أخرى تكلم عنها البلاغيون في أبواب أخرى في البلاغة؛ بمعنى أن العطف هنا يصبح قرينة من قرائن السياق يستدل به بالإضافة إلى قرائن أخرى؛ لذلك كله؛ فستكتفي الدراسة بالإشارة إلى بعض من تلك المعاني الزائدة التي تنتج عن خرق مبدأ الوصل في القرآن الكريم، ومنها:

(١) ينظر: أبو السعود، التفسير: ١٠٦/٢، ١٠٧، مج ٢

٥-١ التجدد والحدوث:

ذكر البلاغيون أن من محسنات الوصل بين الجمل أن تتماثل الجملتان في نوع الجملة، ونوع المسند في حال كانت الجملة فعلية، وهذا هو الأصل الذي لا يصح الخروج عليه إلا إذا كان هناك معنى زائد يبتغيه المتكلم؛ كأن يريد التجدد والحدوث^(١).

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَدَعُوهُمْ إِلَىٰ الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾

{الأعراف: ١٩٣}.

في الآية السابقة عطفت جملة: (أنتم صامتون)، وهي جملة إسمية على جملة (أدعوتموهم)، وهي جملة فعلية، والأصل أن تتماثل الجملتان في نوع الجملة لكن القرآن الكريم خرق هذا الأصل؛ لغرض تداولي اقتضاه السياق هو التجدد والثبوت؛ فلما كانت دعوتهم متجددة، وليست ثابتة عبر عنها بالجملة الفعلية فقال: أدعوتهم، ولما كان السكوت عنهم هو الثابت عبر عنه بالجملة الإسمية؛ فقال: (أم أنتم صامتون)؛ ليكون المعنى سواء عليكم أدعوتموهم دعوة متجددة أم لازمتم الصمت.

وفي تفسير القرطبي أن اختلاف الجملتين هنا لمجرد رعاية الفاصلة وأن صامتون وصمتم واحد عند سيبويه^(٢) لكن عند التحقيق فإن الجملة الإسمية دالة على ثبوت الوصف بخلاف التعبير بالجملة الفعلية الدال على التجدد؛ كما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز^(٣)، والسكاكي في المفتاح^(١) غير أن الزمخشري ذكر أن (أم أنتم صامتون) في هذه الآية

(١) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٧١، ٢٧٢، وعبد المتعال الصعيدي، بغية الايضاح: ٩٣، ود/عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٣٢٠، والبهاء السبكي، عروس الأفراح: ٥٣٩/١ - ٥٤١

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٢٠/٩

(٣) ينظر: عبد القاهر، دلائل الاعجاز، تح/محمد التنجي: ١٤١

دالة على استمرار صمتهم^(١)، وهكذا هو كلام السكاكي^(٢) ورجح الطيب بن عاشور في التحرير والتنوير كون الجملة الإسمية لا تفيد أكثر من الثبوت المقابل للتجدد وأما الاستمرار والدوام فهو مستفاد من قرائن المقام وهذه القرائن منفية هنا في هذه الآية^(٤).

وترى الدراسة الحالية ألاّ اختلاف في ما ذهب إليه الزمخشري، والسكاكي وما ذهب إليه ابن عاشور في أن الأصل في الجملة الإسمية دلالتها على الثبوت وقد تفيد الاستمرار بمعونة القرائن غير أن الطيب بن عاشور نفى القرينة هنا؛ لأنه جعل المخاطبين في قوله (أدعوتموهم أم انتم صامتون) هم الرسول والمؤمنون والضمير (هم) يعود على المشركين، بهذا التوجيه؛ فلا قرينة تدل على استمرار الصمت؛ لأن المعنى على هذا نفى اتباع الرسول والمؤمنين في دعوتهم سواء جددوا لهم الدعوة أم لم يزلوا الصمت ولم يدعواهم؛ فقد نظّر إلى العطف في قوله تعالى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ

مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١١١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١١٢﴾ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى

الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَدْعَاؤُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَاهِغُونَ ﴿١١٣﴾ الأعراف: { ١٩١ - ١٩٣ } على أن

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ معطوفة على جملة: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ

شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾^(٥).

أما الزمخشري، والسكاكي، ومن تبعهما من البلاغيين؛ فقد جعلوا المخاطبين في قوله:

(أدعوتموهم أم أنتم صامتون) هم المشركون، والضمير الغائب (هم) عائد على الأصنام المعبودة؛

(١) ينظر: السكاكي، المفتاح: ٢٠٨/

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١٧٧/٢

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم: ٢٧٢ /

(٤) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٢٠ / ٩

(٥) ينظر: المرجع السابق

لأنهم جعلوا الجملة (وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم) معطوفة على قوله: (لا يخلق)، وبذلك وجدت القرينة على أن المقصود بالجملة الإسمية (أم أنتم صامتون) الاستمرار في الصمت؛ لأن المشركون كانوا صامتين عن دعاء أصنامهم حتى في حال الدعوة في الملمات؛ فإنهم يتوجهون بها إلى الله دون الأصنام بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُبِينِينَ إِلَيْهِ تَوَّابُونَ إِذَا أَدَّاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ {الروم: ٣٣}، وعلى ذلك يكون المعنى سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم^(١).

و من ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا

كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ {البقرة: ٨٧}.

عطفت جملة: (وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) على جملة (فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) على الرغم من عدم

تماثلهما في المسند؛ إذ إن المسند في المعطوف عليه فعل ماضٍ، وهو في المعطوف فعل مضارع والغرض من ذلك الإشارة إلى أن تكذيبهم للرسول ثابت ودائم، أما القتل؛ فهو متجدد؛ فلذلك عبر عنه بالفعل المضارع (تقتلون).

وقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ {الرعد: ٣٩}.

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١٧٧/٢، والسكاكي، مفتاح العلوم: ٢٧٢، والبيهاء السبكي، عروس الأفراح: /

فقد عطف جملة (وعنده أم الكتاب)، وهي جملة اسمية على جملة (يمحو ويثبت)، وهي جملة فعلية خرقا لمبدأ التماثل؛ للإشارة إلى معنى زائد على العطف، وهو أن المحو والإثبات مستمر ومتجدد، بخلاف أم الكتاب، فإنه ثابت دائم لا يتغير^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَنَفِّينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا

كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {النساء: ١٤٢}.

إن التغاير الحادث بين المعطوف والمعطوف عليه أشار إلى معنى زائد، وهو أن خداع المنافقين متجدد، وليس دائما أما خداع الله لهم فهو ثابت ودائم.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ

اللَّهُ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ {الحج: ٦٣}.

عطف المضارع المستقبل على الماضي، ولم يقل، فأصبحت عطا على أنزل، وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان؛ فإنزال المطر مضى وجوده، واخضرار الأرض باق لم يمضي^(٢).

ومنه أيضا عطف الجملة على المفرد كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتِ

وَيَقِظْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ {الملك: ١٩}.

(١) ينظر: د / عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٠٣ /
(٢) ينظر: د / محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: ١٦٧/١٧، ١٦٨ مج ٥
٢٦٣

فالآية هنا قد عطفت (يقبضن) وهو جملة على (صافات)، وهو اسم مفرد؛ خرقا لما هو الأصل في التناسب، وذلك للإشارة إلى معنى زائد على مجرد الربط يتمثل في الإشارة إلى أن القبض حدث طارئ على الطيران خلاف الصف بسط الجناح؛ فهو الأصل ولما كان القبض طارئاً عبر عنه بالجملة الفعلية التي تدل على تجدد الحدوث، وعبر عن بسط الجناح الذي هو الأصل في الطيران بالاسم الدال على الاستمرار والثبوت فقال (صافات).

يقول الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ قيل: ويقبضن، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة (...). وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك؛ فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح"^(١)

(١) الزمخشري، الكشف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٥٨٥/٤

٥-٢ الإشارة إلى الحذف:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ {البقرة: ٥٣}

إن عطف الفرقان على الكتاب؛ قد أشار إلى أن هناك موصوفاً محذوفاً؛ ليكون التقدير الجامع بين كونه كتاباً منزلاً، وفرقانا يفرق بين الحق والباطل، كقولك رأيت الغيث والليث؛ فالعطف من عطف الصفات، لا من عطف الذوات^(١)؛ لأننا لو قلنا: إنه من عطف الذوات لكان المعنى أن المنزل على موسى كتابان بحسب معنى الواو التي تقتضي المغايرة، وهذا يتناقض مع السياق التاريخي الذي يرشدنا إلى أن موسى عليه السلام لم ينزل عليه إلا كتاباً واحداً هو التوراة، ولا نستطيع أن نقول: إن الواو هنا أدرجت حشواً، والمعنى آتينا موسى الكتاب فرقانا كما ذهب إلى ذلك الخليل^(٢)؛ لأن هذا يتعارض مع سمة القرآن الكريم التي هي الإعجاز في الأسلوب، ويتعارض مع أصل وضع الحروف فما وضعت الأحرف إلا لتشير إلى المعاني.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾

{الأنبياء: ٤٨}.

الأصل كما يبدو في الظاهر الفرقان ضياءً وذكرى لكن القرآن خرق هذا الأصل ليشير

إلى موصوف محذوف يعني الكتاب الجامع بين الضياء والذكر^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ

أثنتا عشرة عَيْنًا﴾ {البقرة: ٦٠}.

(١) ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٧/

(٢) ينظر: الخليل بن احمد، كتاب الجمل في النحو، تح/فخر الدين قباوة، طه، ١٩٩٥م: ٣٠٥/

(٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢١٩، ود/محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن: ٤٣/١٧ مج ٥

قوله تعالى: **(فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ)** معطوف على محذوف تقديره؛ فضرب فانفجرت، ففي

الآية إيجاز بالحذف^(١)، ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة الاقتضاء أي إن صحة الكلام اقتضت هذا المقدر^(٢).

وقوله تعالى: **(فَمَنْ أَضْطَرَّ عَلَيْهِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ)**

{البقرة: ١٧٣}؛ أي فأكل فلا إثم عليه .

وقوله: **(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)** {البقرة: ١٨٤}؛

أي فأفطر فعدة من أيام آخر.

٥-٣ الاعتناء بالمعطوف:

قد يستخدم القرآن الكريم حرفا من أحرف العطف، والموضع لآخر بحسب الظاهر، وذلك

من أجل غرض بلاغي أرادته من خلال هذا الخرق؛ كالاكتفاء بالمعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿

خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا {الزمر: ٦}.

في الآية السابقة عطف بـ(ثم) والموضع للواو؛ إذ إن (ثم) في الأصل اللغوي للترتيب

والتراخي، وكان الأصل أن تستخدم الواو هنا بدلا من ثم؛ لأنها لمطلق الجمع لكن القرآن الكريم

خرق هذا الأصل للإشارة إلى معنى زائد ترتب عن هذا الخرق، وهو الاعتناء بشأن ما عطف بها

والتأكيد على مزيته على المعطوف عليه.

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢٩٦/٤

(٢) ينظر: صلاح الدين العلاني، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٩/

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى ثم، وما تعطيه من معنى التراخي قلت: لأن المعطوف بها من الأمور العجيبة؛ فلذلك عطف بـ (ثم) للدلالة على مباينته للمعطوف عليه فضلا ومزية، وتراخيها من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود"^(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامِنٌ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أُمْتَدَّى ﴾ {طه: ٨٢}.

(ثم) في النص السابق هي للتراخي في الرتبة؛ استعيرت للدلالة على التباين بين الشئيين في المنزلة كما كانت للتباين بين الوقتين في الحدوث وفقا لما تفترضه مقارنة غرايس التي تنص على أن الدلالات المرتبطة بالروابط في الألسنة الطبيعية، لا تختلف عن دلالتها المنطقية، بل على العكس من ذلك هي حصيلة استلزامات وضعية، أو استلزامات محادثية بمعنى أنها تشغل مسارات استدلالية إما باعتبار دلالتها فحسب، استلزام وضعي، أو باعتبار تفاعل دلالتها، وحكم المحادثة استلزام غير وضعي^(٢).

إذ لم يقصد من العطف بـ(ثم) في النص السابق الترتيب الزمني بل تعظيم الحال لما عطف، وموقعه، ومكانه وتحريك النفوس لاعتباره، فإن (ثم) كما هي للتراخي في الزمن والتباين؛ فهي أيضا للتباين في الصفات والأحكام، وغير ذلك مما يحمل عليه ما بعدها على ما قبلها من غير قصد مهلة زمانية^(٣).

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ١١٥/٤
(٢) ينظر: جاك موشلر آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٠٣، ٢٠٤
(٣) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢٦٨/٤.

وشبيهه بذلك قوله تعالى: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ {المدثر: ١٩ - ٢٠}

وقوله: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ﴾ {البلد: ١١}، ثم عطف عليها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ {البلد: ١٧}.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ

مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ {هود: ٢٤}.

يبدو أن الواو التي بين الأعمى وبين البصير والسميع ليس الغرض منها العطف وإنما إعطاء مزيدا من الاهتمام عن طريق التغاير والاستقلال الناتج من الواو؛ فعلى الرغم من أن في الآية أربعة ألفاظ متعاطفة إلا أن القرينة العقلية المتمثلة في الفرق بين (الفريقين ويستويان) وبين الأربعة المتمثلة في الألفاظ المتعاطفة تحكم بأن العطف من قبيل عطف الصفات، لا عطف الأفراد، وعلى هذا يكون المعنى مثل الفريقين كالأعمى الأصم، والبصير السميع، والواو زائدة قبل السميع والأصم^(١).

٥-٤ الإشارة إلى المجاز المرسل:

قد يعدل النص القرآني عن الفصل إلى الوصل خروجاً على مقتضى الظاهر لأغراض تداولية تفهم من خلال العدول وقرائن السياق من ذلك الوصل مع أن الجملة الثانية في موقع التفصيل من الجملة الأولى؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ

وَعَدَاكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ {هود: ٤٥}.

(١) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ٢١٧/

الأصل أن تفصل جملة: (فقال رب إن ابني من أهلي)؛ لأن الجملة تفسير للنداء بحسب الظاهر لكن القرآن الكريم عدل عن ذلك إلى الوصل بالفاء للدلالة إلى معنى زائد وهو الإشارة إلى أن فعل (نادى) مستعمل في إرادة النداء أي أراد النداء؛ فقال كما في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ {المائدة: ٦}؛ أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا كما^(١).

٥-٥ الإشارة إلى التقديم:

قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ {البقرة: ٣٦}.

عطفت جملة (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض) بالواو للدلالة إلى أنها متولدة عن جملة (فأزلهما الشيطان عنها)، وإنما قدمت عليها جملة: (فأخرجهما مما كانا فيه) لمناسبة سياق ما فعله الشيطان وغروره بهما، ولذلك لم تعطف (وقلنا اهبطوا) بالفاء.

ذكر ابن عاشور أن (وقلنا اهبطوا) بالواو دون الفاء؛ لأنه ليس متفرع عن الإخراج بل هو متقدم عليه ولكن ذكر الإخراج قبل هذا لمناسبة سياق ما فعله الشيطان وغروره بآدم فلذلك قدم (فأخرجهما) إثر قوله (فأزلهما)^(٢).

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢١٢/٢ مج ٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ٧٤/١٢

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٣٤/١

٥-٦ الاقتصاد اللغوي:

قد يلجأ النص القرآني للوصل في موطن الفصل بحسب الظاهر أيضا للاقتصاد اللغوي

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْرَضًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ

وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ {الأنبياء: ٨٧ - ٨٨}.

حيث نجد أن النص القرآني لجأ إلى الوصل فعطف جملة (ونجيناه) على سابقتها ولم

يفصل كما يقتضي الظاهر، وذلك ليشير من خلال الوصل إلى أن هناك إنجاءين الأول استجابة

دعوته وقبول توبته، والثاني إنجاؤه من الغرق ومن التهام الحوت هذا من جهة، ومن جهة أخرى

فقد أشار إلى أن الاستجابة هي في الحقيقة نجاة من عذاب محقق وسبب للنجاة.

٥-٧ الإشارة إلى الجنس:

تأتي الواو في القرآن الكريم عاطفة بين لفظين مترادفين؛ لتشير إلى الجنس من ذلك قوله

تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴿٤٢﴾

{آل عمران: ٤٢}.

في الظاهر إن تكرار (اصطفاك) في قوله (واصطفاك على نساء العالمين) يقتضي

الفصل، لأنه بمثابة التفصيل للاصطفاء الثاني خصوصا أنه في هذه الجملة ورد معدا بعلى هذا

هو الظاهر لكن النص القرآني عدل عن الفصل إلى الوصل إشعارا بالاختلاف بين الاصطفاءين

من حيث كان الأول اصطفاء ذاتي، وهو أن جعلها منزهة وتقبلها بقبول حسن والثاني تفضيلها

على غيرها من النساء، وبذلك يكون هناك اصطفااءن لمريم وليس اصطفاء واحدًا، وقيل المراد بالاصطفااءين واحد والتكرار للتأكيد وتبين من اصطفااهن عليها^(١).

و قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمَسْحُورِينَ ﴾^(١٨٥) وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ

الْكَذِبِينَ ﴾^(١٨٦) {الشعراء: ١٨٥ - ١٨٦}، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمَسْحُورِينَ ﴾^(١٥٣) مَا

أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بَيِّنَاتٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ {الشعراء: ١٥٣ - ١٥٤}.

ورد قوله تعالى: (ما أنت إلا بشر مثلنا) في النص السابق موصولاً بالواو لكنه في النص

الثاني ورد مفصولاً عن سابقه على الرغم من اتفاق النصين في الهيكل البنائي، والسبب في ذلك -

والله أعلم- انه أراد الإشارة إلى أن لفضتي: (المسحرين) في النصين بينهما جناس تام بقرينة

الفصل؛ والوصل حيث فهم من خلال ذلك ومن قرائن أخرى أن الأولى مشتقة من (السَّحْر) بالكسر

وتشديد السين الذي هو ذهاب العقل^(٢) بقرينة الوصل بمعنى أنهم قصرُوا شعيب عليه السلام على

السحر والبشرية، أما اللفظة الثانية فهي مشتقة من (السَّحْر) بالفتح والتشديد للسين الذي يعنى

الرئة^(٣) وقد رمز بذلك إلى بشريته، والقرينة على ذلك الفصل لتكون الجملة الثانية مفسرة وموضحة

لما أرادوه فبينهما اتصال تام؛ بمعنى أن سبب تكذيبهم له كونه بشر فقط هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن الوصل في الآية الأولى أشعر أن تكذيب قوم شعيب لشعيب كان

أكثر وأبلغ من تكذيب قوم صالح من حيث إنهم رموه بثلاث خصال هي الجنون، أو السحر،

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣٥/١ مج ٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير ٢٤٤/٣

(٢) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (سحر)

(٣) ينظر: المرجع السابق

والبشرية، والكذب أما قوم صالح فلم يزدوا على أن برروا تكذيبهم له على أن رموه بالبشرية فقط، ولذلك قالوا بعد ذلك (فأت بأية إن كنت من الصادقين)^(١).

وشبيه بهذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ

أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ {البقرة: ٤٩}، وقوله: ﴿وَإِذْ

قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ

وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴿٦﴾ {إبراهيم: ٦}.

وقوله تعالى في الأعراف: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ

سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ {الأعراف: ١٦١}، وقال في: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ

وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ {البقرة: ٥٨} بالوصل.

وهناك العديد من النصوص التي تتفق في الهيكل البنائي، وتختلف في الفصل والوصل

غير ما ذكر تحدث عنها المفسرون، وأصحاب المتشابه كالكرماني في كتابه البرهان في توجيه

متشابه القرآن، وابن الزبير الغرناطي في كتابه، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد، والتعطيل.

هذا وكما تنشأ المعاني الزائدة من الاختلاف في الفصل والوصل فإنها تنشأ-أيضا- من

المشابهة في الهيكل البنائي و الاختلاف في نوع العاطف ومن ذلك على سبيل المثال:

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/ ٢٦٢ مج ٣، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٨٦/١٩

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ

سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَفِّرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ {البقرة: ٥٨}، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ

قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَاَدْخُلُوا الْبَابَ

سُجَّدًا نَفِّرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ {الأعراف: ١٦١}.

عطف الأكل في النص السابق على الدخول بالفاء، وعطفه في الأعراف على السكن

بالواو والسبب -فيما يبدو- هو الإشارة من خلال ذلك إلى أن الأكل في البقرة مترتب على الدخول؛

لذلك عطفه بالفاء الدالة على الترتيب، أي أن دخول القرية يسبق الأكل، أما في الأعراف فلأن

الأكل قد يكون أثناء السكن، أو قبله، أو بعده فقد عطفه بالواو التي هي لمجرد العطف دون الدلالة

على الترتيب^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا

تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ {البقرة: ٣٥}، وقوله: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا

مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ {الأعراف: ١٩}.

في النصين السابقين يلاحظ أن القرآن الكريم عطف (كلا) على (اسكن) بالواو في البقرة،

وعطفها على (اسكن) في الأعراف بالفاء، ويبدو أن الغرض من هذا التغاير في استخدام أحرف

العطف هو الإشارة إلى أن لفظة (اسكن) في الآيتين متفتحتان من حيث اللفظ، ومختلفتان من حيث

المعنى، إذ إن المراد من (اسكن) في البقرة أمر من السكن الذي يعني الإقامة في المكان، وهذا

(١) ينظر: محمود بن حمزة الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تح/عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة (د. ت.): ٧٣/١، وابن الزبير ملاك التأويل: ٢٠٤/، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٨٣/٣ مج ٢

يستدعي زمنا ممتدا فلذلك عطف الأكل عليه بالواو؛ لأن المعنى اجمع بين الإقامة والأكل من ثمار الجنة، أما في الأعراف فهو من السكن أي اتخاذ الموضع سكنا؛ لأن الله أخرج إبليس من

الجنة قال تعالى: ﴿ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا لَمَنْ يَبْعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾

الأعراف: ١٨ وخاطب آدم فقال: ﴿ وَيَتَّكِدُمْ أَسْكُنْ أَمْتٌ وَرَزَوَجُكَ الْجَنَّةَ فَكَلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ

الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ {الأعراف: ١٩ أي اتخذها لأنفسكما مسكنا^(١).

من جهة ثانية، فإن الغرض من الخطاب في البقرة هو: مجرد الإخبار والإعلام للرسول

صلى الله عليه وسلم بما جرى في قصة آدم لذلك عطفه بالواو أما في الأعراف فمقصده تعداد النعم

على آدم وذريته ألا ترى ما تقدمه من قوله: ﴿ وَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً

قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ {الأعراف: ١٠}، وما اتبع ذلك من ذكر الخلق والتصوير، وأمر الملائكة

بالسجود لآدم ثم أمر إبليس بالخروج وأمر آدم بالهبوط فناسب هذا القصد العطف بالفاء المقتضية

للترتيب^(٢).

وهكذا تنتوع الخروقات الخطابية للوصل والفصل في القرآن الكريم وتتعدد الاستلزامات

السياقية الناتجة عنها، وهو ما يؤكد أن أهم خاصية من خصائص الروابط التداولية هي تغير

دلالتها بتغير السياق.

(١) ينظر: الكرمانلي، البرهان في توجيه متشابه القرآن: ١ / ٧٠ ، ٧١

(٢) ينظر: بن الزبير الغرناطي، ملك التأويل: ١٨٧ /

الفصل الرابع

الاستلزامات المحتملة والحاصلة

لظاهرة الفصل والوصل

توطئة:

قبل الحديث عن الاستلزمات المحتملة، والحاصلة للفصل والوصل في القرآن الكريم لا بد من الوقوف على المقصود بهذا النوع من الاستلزام.

يميز غازدار بين الاستدلالات المحتملة، والحاصلة بالنسبة إلى الاستلزمات والاقتضاءات معا من حيث كون الاستلزمات المحتملة هي: التي يمكن أن تبلغها الجملة قبل الإلغاء السياقي، والتي تعد مسارات استدلالية سياقية، وذكر أن على الوصف أن يتكهن بجملة من الاستلزمات الخطابية، وعدد من القيود المعيقة لاشتقاقها، وحتى لا يلغى الاستدلال التداولي استلزاما خطابيا محتملا - عند تمرير الاستدلال من الاحتمال إلى الحصول - يجب أن يكون استدلاله متماسكا مع القضايا التي تكوّن السياق؛ أي: جملة من القضايا المقبولة دون نقاش من قبل المتحاورين؛ لأن تمرير الاستدلال من الاحتمال إلى الحصول ليس مقيدا بسلسلة من القيود اللغوية وإنما بشروط تداولية دقيقة^(١).

وحتى يتضح هذا المقصود أكثر من الناحية العملية؛ يمكن القول: إن الواو في قولنا: (خالد قام أبوه، وقعد أخوه)؛ تستلزم استلزاما تخاطبيا محتملا: أن تكون إما عاطفة، وإما حالية، وإما استثنائية، وبناء عليه؛ فجملة: (وقعد أخوه) إما أن تكون خبرا ثانيا عن خالد، ولها محل من الإعراب، أو أن تكون ابتدائية، ولا محل لها من الإعراب، أو تكون للحال، وكل هذه استلزمات محتملة للجملة قبل النظر في السياق، وهذا يعنى أن الذي يمرر الاستلزام من الاحتمال إلى الحصول هو السياق، ومقصدية المتكلم؛ فإذا قصد المتكلم أن الجملة معطوفة على جملة: (قام أبوه)؛ كانت الجملة خبرا عن خالد، ولها محل من الإعراب، وإذا قصد أن تكون الجملة معطوفة

(١) ينظر: جاك موشر - أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: /٢٨٠، ٢٨١

على جملة: (خالد قام أبوه)؛ كانت الجملة ابتدائية، ولا محل لها من الإعراب؛ لأنها عُوِّقَتْ على ما ليس لها محل؛ فشاركها حكمها، أما إذا قصد أن قيام أبيه كان في حال قعود أخيه؛ فتكون الجملة حالية، والواو حالية لمجرد الربط^(١).

وإذا كانت الاحتمالات السابقة قد نشأت للجملة في حال الوصل؛ فإن للفصل أيضا استلزاماته المحتملة التي قد تتعد، وتتغير من تأويل إلى آخر، من ذلك فصل جملة: (كيف أمسيت) عن سابقتها في قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يُنْبِتُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

إن تخريج الفصل هنا يحتمل عدة توجيهات، وهي: إما أن تكون الواو مضمرة والمعنى (كيف أصبحت؟ و كيف أمسيت؟)، وبهذا قال أبو علي الفارسي، وجماعة من المتأخرين كابن مالك وابن عصفور ونحوهما^(٢)، وإما أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى؛ بدل غلط؛ أي: أن الشاعر أراد قول الجملة الثانية؛ فسبقت لسانه للجملة الأولى، وإما أن يكون الفصل للإشارة إلى استقلال الجملتين، وأن كل واحدة منهما وافية بالعرض، وكل هذه استلزامات محتملة يتوجب تكهنها للفصل قبل النظر في السياق، والقيود المعيقة لاشتقاق إحداها دون الأخرى، لكن بعد النظر في السياق سنجد أن هناك بعضا من القيود التي تعيق اشتقاق الاحتمالين الأولين؛ لتُبْقَى على الاحتمال الثالث على أنه هو المراد من الفصل.

ولتفصيل ذلك يمكن القول: إن تفسير الفصل على إضمار الواو يذهب بالعرض الذي أراده الشاعر، ويفسد المعنى؛ لأنه يجعل الود محصورا في قول هاتين العبارتين دون الإشارة إلى المداومة والاستمرار بالفعل كما هو في حال الفصل، والغرض الذي أراده الشاعر من خلال الفصل

(١) ينظر: ابن هشام، المغني: ٨١/٢

(٢) ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٢٤/

هو: أن المداومة والاستمرار في قول الشخص لآخر: كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ هو مما يثبت الود^(١)، كما أن التفسير على إضمار الواو يفسد المعنى؛ لأن المعنى سيكون كالاتي: إن ثبات الود لا يكون إلا إذا قُبِلتْ العبارتان معا للشخص، وهو غير المقصود الذي أراده الشاعر؛ لأنه أراد من خلال الفصل بين الجملتين الإشارة إلى أن كل جملة منهما كافية في الدلالة على الغرض بحسب المقام، والحال التي تلقى فيه إحدى هاتين العبارتين^(٢).

والأمر كذلك إذا قلنا: إن الفصل للبدلية؛ لأن التفسير على هذا النحو سيجعل ثبات الود مقصورا على كيف أمسيت؟ دون كيف أصبحت؟، وهذا غير مقصود، وبذلك؛ فالاستلزام الحاصل من الفصل في البيت هو: أن يكون الفصل للاستقلال بين الجملتين وأن كل واحدة منهما كافية بالغرض بشرط المداومة والاستمرار.

(١) ينظر: ابن القيم الجوزية، بدیع الفوائد، تح/هشام عبد العزيز عطا، وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م: ٢١٥/١

(٢) ينظر: المرجع السابق

المبحث الأول: الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل

توطئة:

سبقت الإشارة إلى أن الغرض من الوصل مستلزم خطابي غير وضعي؛ لأنه يتغير بتغير السياق، وثقافة المؤول واتجاهاته الفكرية، وقد يتعدد في النص الواحد، ومن هنا جاء تخصيص عبد القاهر للواو دون غيرها؛ لأنها رابط تداولي غير صدقي من حيث كون دلالتها تتمثل بجملة من التعليمات التداولية التي تحدد بأنها زوجا من شروط الاستعمال، وشروط التأويل^(١) كما أن دلالتها تتغير بتغير السياق وهي أهم خصائص في الروابط التداولية^(٢).

وهذا بخلاف الفاء، وثم؛ فهما يدلان على معنى زائد غير العطف وهو الترتيب والتعقيب مع الفاء، أو التراخي مع ثم، ومن أجل ذلك سهل معرفة الغرض منها كما ذكر عبد القاهر^(٣) غير أن هذه الروابط -في الألسن الطبيعية- قد تبنى على مبدأ الاعتراف^(٤) وهو مبدأ دلالي مطبق على الروابط الصدقية التي ترشح لكي تكون روابط في اللسان الطبيعي ومبنية على قيم المحادثة عند غرايس^(٥)، وعلى هذا فسيتمحور الحديث هنا حول الواو بصفة عامة، والفاء وثم عند تحولهما من رابطين صدقيين^(٦) إلى رابطين تداوليين، يمثلان خرقا لمبدأ الشفافية في الانتقال من المستوى السطحي إلى المستوى العميق وهو ما يميز الوصل في البلاغة عن العطف في النحو.

(١) شروط الاستعمال هي مجموعة الشروط التي يجب أن تليها عناصر السلسلة، وشروط التأويل هي التي تحدد الاستدلالات التي يستلزمها وجود الرابط. (ينظر: جاك موشلر -آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ١٩٣).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/محمد رشيد رضا: ١٧٢/

(٤) ينص هذا المبدأ على أن الرابط ينبغي له أن يعترف بكذب مكوناته عندما يحدد صدق الجملة بأكملها. (جاك موشلر -آن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ١٩٥)

(٥) المرجع السابق

(٦) الرابط الصدقي هو من الناحية الدلالية: دالة يكون حدها الوحيد مجموعة من قيم الصدق. (المرجع

السابق: ١٩٥)

١-١ الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل بالواو:

الرابط الواو باعتباره رابطا تداوليا يحتمل عدة تأويلات قبل النظر في السياق وقرائنه؛ فهو لا يدل إلا على مطلق الجمع على الرأي الأغلب^(١)، وهذه هي أهم خاصية من خصائص الروابط التداولية؛ فالروابط التداولية تتغير دلالتها بتغير السياق؛ لأنها تتأثر بالمضمون وترتيب المقطوعات النصية والسياق، وهي العناصر التي ينبغي تأويل القول وفقا لها^(٢)، وهذه التأويلات عند النظر في السياق قد تبقى كلها، وقد يحدف بعضها، أو كلها، وهو ما ستحاول الدراسة توضيحه من خلال التحليل التداولي لبعض الشواهد في النص القرآني، ومن تلك الشواهد:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ {البقرة: ٤٢}.

الواو في (وتكتموا) تحتمل أن تكون للعطف، أو للحال، والغرض منها في حال العطف إما الترتيب، أو مطلق الجمع، أو المعية، وكل هذه استلزمات محتملة يجب تكتمها من قبل المؤول قبل النظر في السياق وقرائنه.

لكن عند الرجوع إلى السياق وقرائنه؛ سنجد أن قرينة المعنى، والقرينة اللغوية تستبعدان أن تكون الواو للحال؛ لأن المقصود ليس النهي عن لبس الحق بالباطل حال كتمان الحق وحسب، وإنما على كل حال، كما أن الجملة فعلية فعلها مضارع، ولو كانت الجملة حالية لأتت بدون واو وهذه قرينة أخرى لغوية، كذلك لا يمكن أن تكون الواو للاستئناف؛ فهي مستبعدة بقرينة المعنى

(١) هناك أربعة أقوال حول دلالة الواو: الأول أن الواو لمطلق الجمع، وهو رأي الجمهور، والثاني: أنها للترتيب مطلقاً، وهو قول الكوفيين وعزاه بعضهم للشافعي، والحق أنه ليس قولاً له، بل وجهة في المذهب، الثالث: أنها للجمع بقيد المعية ويعزى هذا للمذهب الحنفي، الرابع: أنها للترتيب حيث استحال الجمع. (ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزينة: ٦١-٧١).

(٢) ينظر: جاك موشر - أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ١٩٣/

أيضا؛ إذ ليس المقصود مجرد العطف بين الجملتين دون الإشراف في الحكم، يبقى فإن الاستلزام الحاصل بعد النظر في السياق هو: أن تكون الواو في الآية للعطف.

وإذا تقرر أن تكون الواو للعطف، وليس للاستئناف؛ فهل المقصود من العطف الترتيب، أم مطلق الجمع، أم المعية؟ كل هذه استلزمات محتملة للغرض من العطف قبل النظر في السياق، وعند الرجوع للسياق سنجد أن القرائن تستبعد أن تكون الواو للترتيب؛ لأن تفسير الواو على أنها كذلك يخل بالمعنى ويذهب بالمراد؛ لأننا لو قلنا أن الغرض من العطف الترتيب فسيكون المعنى أن كتمان الحق في حال لم يسبقه لبس الحق بالباطل غير منهي عنه، وهو غير المراد؛ بل المراد هو النهي عن كتمان الحق سواء أكان منفردا أم مقترنا بلبس الحق بالباطل وسواء تقدم عليه أو تأخر عنه.

من هنا؛ فالاستلزمات الحاصلة هنا إما أن تكون الواو لمطلق الجمع والفعل مجزوم لأنه معطوف على (تلبسوا)؛ فيكون المعنى النهي عن لبس الحق بالباطل وعن كتمان الحق، وإما أن تكون الواو للمعية، والفعل منصوب بأن مضمرة؛ فيكون النهي عن الجمع بينهما، والذي يرجح هذا التخريج قوله تعالى: (وأنتم تعلمون) (١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِن

الْمُؤْمِنِينَ ﴿الأنعام: ٢٧﴾.

(١) ينظر: صلاح الدين العلائي، الفصول المقيدة في الواو المزيدة: ٢٢٢/

الواو في: (ولا نكذب) تحتمل أن تكون للعطف، أو للاستئناف، أو الحال، أو المعية، وهذه الاحتمالات ذكرها المفسرون مستدلين باختلاف القراءة لهذه الآية^(١)، وعلى هذا إذا قلنا أن الواو للعطف، فالمعنى أنهم تمنوا الرد وعدم التكذيب وأن يكونوا من المؤمنين سواء أكان تمنيتهم لكل واحد منهم منفردا على أن الواو لمطلق الجمع ويؤيد هذا قراءة الرفع، أم تمنوا ذلك مجتمعا على أن الواو للمعية، ويؤيد هذا قراءة النصب، وإذا قلنا أن الواو للحال؛ فالمعنى أنهم تمنوا الرد فقط حال كونهم مصدقين بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين ويؤيد هذا قراءة الرفع، وقرينة المعنى وهو أنهم تمنوا الرجعة في وقت تصديقهم وإيمانهم بما كانوا يكذبون به في الدنيا بعد أن عاينوا النار.

أما إذا قلنا أن الواو للاستئناف؛ فالمعنى أنهم تمنوا الرجوع وأخبروا عن أنفسهم أنهم إذا رجعوا لن يكذبوا، وسيكونوا من المؤمنين ويؤيد هذا سياق القول حيث إنهم قالوا: هذا في الآخرة عند وقوفهم على النار، وهو موقف يجعلهم يوقنون ويؤمنوا بما كانوا يكذبون به في الدنيا، كما يؤيد ذلك الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء، إذ إن قولهم (ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) خبر بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ {الأنعام: ٢٨}. بينما قولهم (يا ليتنا نرد) تمن والتمني إنشاء.

من ثم فالذي يبدو هو أن تكون الواو للاستئناف، أو للحال على قراءة الرفع أو تكون الواو للصرف^(٢) على قراءة النصب والمعنى معها على الحال، أي أنهم تمنوا الرجوع حال إيمانهم

(١) " قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، والكسائي (ولا نَنكُذِبُ)، و(نكون) برفعهما، وبنصبهما حمزة، وحفص عن عاصم، وبرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر، وأبو بكر". (ينظر: أبو حفص الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب: ٩٠/٨)

(٢) واو الصرف هي: التي تصرف الفعل بعدها عن الرفع إلى النصب؛ ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر أنها ليست للعطف؛ فهي إما بمعنى مع، وإما واو الحال وأكثر دخولها على الجملة الإسمية؛

وعدم تكذيبهم بعد أن وقفوا على النار، أما أن تكون الواو للعطف؛ فهو مستبعد بقرينة الاختلاف في الخبر والإنشاء وقرينة المعنى إذ إن الموقف ليس موقف تمن وإنما موقف وعد بأنهم إذا عادوا سيفعلون، ولذلك قال تعالى: (وإنهم لكاذبون).

ومن ذلك - أيضا - قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا

عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْقُوا

اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿المائدة: ٤﴾.

الواو في: (وما علمتم) من الناحية النحوية البحتة قبل النظر في قرائن السياق

تحتل أن تكون للعطف، أو تكون للاستئناف، فإذا كانت للعطف؛ فإن (ما) موصولة وهي معطوفة على الطيبات غير أن هذا الاحتمال مستبعد بقرينة ثقافية، وهي أن الجوارح محرمة أكلها سواء كانت معلمة أو غير معلمة.

من ثم فالواو هنا للاستئناف، والعطف فيها من باب عطف جملة مسوقة لغرض

على جملة مسوقة لغرض آخر، و(ما) على ذلك شرطية جوابها: (فكلوا)، ولذلك اقترن جوابها بالفاء، وهي قرينة سياقية أخرى إلا أنها ليست بقوة القرينة الثقافية؛ لأنها يمكن أن تكون للاستئناف في حال اعتبرنا (ما) موصولة^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ

لِيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيُجَدِّدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿الأنعام: ١٢١﴾.

فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، (ينظر: برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح/عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥-١٩٩٥م ٦/٦٣٥)
(١) ينظر: د/تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ١٣٩/

الواو في: (وإنه لفسق) قبل إلغاء السياق تحتل أن تكون للعطف، أو للاستئناف، أو للحال هذا قبل النظر في السياق، وبعد النظر في السياق سنجد أن الاختلاف بين الجملتين في الخبرية والإنشائية يلغي أن تكون الواو لعطف جملة على جملة؛ لأن من شروط العطف الاتحاد بين الجملتين في الخبر والإنشاء، وعلى ذلك؛ فالواو إما أن تكون للاستئناف أي عطف مضمون جملة على مضمون جملة وعلى هذا سيكون المعنى النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه حال الذبح، والإخبار بفسوقه، إذ كانت الهاء عائدة على الأكل أو بفسوق المذبح إذا عادت الهاء على (ما)، وإما أن تكون الواو للحال وعلى ذلك يكون المعنى النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه حال كونه فسوقاً أي ذبح على اسم الأصنام، أو ما يشاكلها.

هذا وترجح الدراسة أن تكون الواو للحال؛ فالفسق هو ما أهل لغير الله به^(١)؛ لقوله تعالى

في سياق آخر: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا

مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ {الأنعام: ١٤٥}، وأيضاً لما

ذكر "عن عائشة رضي الله عنها أن قوما قالوا: يا رسول الله؛ إن قوما يأتوننا باللحم لا ندري أذكر

اسم الله عليه أم لا؟ قال: سموا عليه أنتم وكلوا قالت: وكانوا حديثي عهد بكفر" أخرجه البخاري^(٢)

وجوز الشافعي أكل متروك التسمية إذا كان الذابح أهلاً للذبح سواء ترك ذلك عمداً أو سهواً وفرق

أبو حنيفة بين السهو والعمد^(٣).

(١) أي ذبح على اسم الأصنام (ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٩٤/٣ مج ٢)

(٢) ينظر: محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري و مسلم، تح/ د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٣٢٤هـ- ٢٠٠٢م: ١٤٦/٤

(٣) ينظر: السيد سابق، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، ط ١٠، ١٤١٤هـ- ١٩٩٢م: ٢١/ مج ٢

ومن الشواهد على الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا

وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَيَبْسُرَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿البقرة: ٢٤ - ٢٥﴾.

الواو في قوله تعالى: (وبشر) إما أن تكون للعطف، أو للاستئناف؛ فإذا كانت عاطفة؛ فهي إما عاطفة للجملة بعدها على جملة: (أعدت للكافرين) لكن يمنع من ذلك اختلاف الجملتين في الخير والإنشاء، وأما أن تكون عاطفة لها على جملة: (فاتقوا) كما قال الزمخشري لكن يمنع هذا العطف أن جملة: (فاتقوا) مقيدة بالشرط وجملة: (وبشر) ليست كذلك؛ فالأمر بالتبشير ليس مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل هذا القرآن^(١).

وعليه فالواو في الآية للاستئناف؛ أي عطف مضمون جملة على مضمون جملة أو قصة ثواب المؤمنين على قصة عذاب الكافرين كما أخبر الزمخشري^(٢) وهذا هو الاستلزام الحاصل للواو بعد الإلغاء السياقي للاستلزمات الأخرى.

وقوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا

إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ ﴿الأعراف: ٦٤﴾.

يحتمل أن تكون الواو للحال، أو للعطف؛ فإذا كانت للحال؛ فإن المعنى سيكون أنجيناه أثناء وجود الذين معه في الفلك، وهذا يقتضي أن نوحا -عليه السلام- كان خارج السفينة وهذا المعنى مستبعد من السياق؛ لأنه لو كان كذلك لغرق.

(١) ينظر: ابن هشام، المغني: ١٢٨ / ٢

(٢) ينظر: المرجع السابق

من ثم؛ فالاستلزام الحاصل أن تكون الواو للعطف ليكون المعنى فأنجناه هو والذين معه

في الفلك^(١) ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ

أَثَيْنَ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ {هود: ٤٠}.

ومن الشواهد على الاستلزمات المحتملة والحاصلة-أيضا-قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي

صُدُورِكُمْ أَوْ يُتَدَوِّهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ {آل عمران: ٢٩}.

الواو في (ويعلم) قبل النظر إلى السياق تحتمل أن تكون للعطف، أو الاستئناف ولكن حين

النظر في السياق سنجد أن العطف مستبعد بقريضة المعنى، وقرائن أخرى؛ إذ لو كانت للعطف

لكانت معطوفة على جواب الشرط، وكانت مقيدة بالشرط، ولأن علم الله لما في السموات مطلق،

وليس مقيدا بأن يخفوا ما في صدورهم أو يبده امتنع أن تكون الواو عاطفة كما أنها ليست معطوفة

على (قل)؛ لاختلافهما في الخبرية والإنشائية.

من ثم فالاستلزام الحاصل أن تكون الواو للاستئناف وما بعدها جملة لا محل لها من

الإعراب والعطف من باب عطف مضمون كلام على مضمون كلام^(٢)، والفرق بين هذا النوع من

العطف وعطف الجملة على الجملة أن عطف الجملة على الجملة يقتضي المشاركة في الحكم؛ فلو

عطفناها على جملة (يعلمه) لشاركتها في القيد ولو عطفناها على (قل) لاقتضى تضمينها معنى

الإنشاء أو تضمين المعطوف عليها معنى الخبر وذلك غير مراد ومن أجل ذلك امتنع أن تكون

الواو للعطف، وكانت الواو للاستئناف؛ لأن واو الاستئناف لا تقتضي المشاركة في الحكم وإنما هي

(١) ينظر: د/تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ٤١٣/

(٢) ينظر: د/أيمن الشؤاء، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٩٦/

لمجرد الضم أو الربط، أو هي عاطفة لمضمون ما بعدها على مضمون ما قبلها؛ أي على جملة الشرط والجواب وما بينهما والعطف من باب عطف العام على الخاص لغرض تأكيد الخاص^(١).

وقوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوقِنُ إِذَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ۖ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا

هُمْ مِنْ حَبِيبٍ ﴾ {الشورى: ٣٤ - ٣٥}.

في الآية قُرِئَتْ (ويعلم) بقراءتين؛ قراها نافع وابن عامر ويعقوب (ويعلم) بضم الميم وقراها الباقر بفتح الميم^(٢) وعلى ذلك فتحتمل الواو أن تكون للاستئناف وأن تكون للصرف فعلى قراءة الرفع تكون الواو للاستئناف، ويكون ما بعد الواو لا علاقة له بما قبلها، وإنما كلام مستقل؛ الغرض منه تهديد ووعيد للمشركين؛ فهو خبر ضَمَّنَ معنى الإنشاء وفي قوة (وليعلم) أو اعلموا، وليس خبرا عنهم لأنهم لا يؤمنون بذلك حتى يعلموه، وعلى قراءة النصب تكون الواو عاطفة على فعل محذوف دخل عليها لام التعليل والتقدير لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون.

وسموا هذه الواو واو الصرف؛ لأنها تصرف ما بعدها عن أن يكون معطوفا على ما قبلها إلى أن يكون معطوفا على فعل متصيد من الكلام^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ

مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ {آل عمران: ٧}. اختلف العلماء في تخريج

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود، ٢٤/١ مج ١، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٢٢/٢
(٢) ينظر: شهاب الدين الدمياني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تح/أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م: ٤٩٢/
(٣) ينظر: الطيب بن عاشور، التحرير والتنوير: ١٠٨/٢٥
٢٨٨

الواو في: (والراسخون في العلم)، فمنهم من قال: إنها لعطف مفرد على مفرد، ومنهم من قال: إنها للاستئناف، ومنهم من جوز الأمرين وذكر يحيى بن حمزة أنها الواو التي تعطف جملة على جملة^(١).

فأمّا من ذهب إلى أن الواو عاطفة لمفرد على مفرد؛ فقد جعل الراسخين في العلم معطوفا على لفظ الجلالة، وعلى هذا يكون الراسخون يعلمون تأويل المتشابه، وأمّا من قال: إن الواو للاستئناف؛ فإن ما بعد الواو جملة مكونة من مبتدأ وخبر هي (والراسخون يقولون) ولا علاقة لها بما قبلها إنما هي مستقلة عنها لمجرد الإخبار عنهم بذلك.

ورجح يحيى بن حمزة أن تكون الواو عاطفة لجملة: (الراسخون في العلم) على جملة (أما الذين في قلوبهم زيغ)، وبني ترجيحه على أن الأصل في الواو أن تكون للعطف، ولا يعدل عنها إلى غيرها إلا إذا تعذر هذا المعنى، وأن (أمّا) لتفصيل الأجناس المتعددة، ولم يسبق إلا جنس واحد فيجب أن يتلوه الجنس الآخر وهم الراسخون في العلم، وإنما لم تذكر الفاء مع (يقولون) كما ذكرت مع (يتبعون)؛ لأن أما لم تذكر في التفصيل الثاني ولو ذكرت لوجب^(٢)، وعلى هذا تكون الجملة مشاركة لـ (أما الذين في قلوبهم زيغ) في الحكم؛ أي أنها تفصيل وتوضيح لموقف الراسخون في العلم من متشابه القرآن والذي هو التسليم والإيمان به مقابل الذين في قلوبهم زيغ الذين يبحثون عن تأويله ابتغاء الفتنة^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

{البقرة: ٢١}.

(١) ينظر: يحيى بن حمزة، كتاب الطراز: ٤٢/٢، ٤١.
(٢) ينظر: المرجع السابق، والحسن النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان: ١٣١/١.
(٣) ينظر: يحيى بن حمز، كتاب الطراز: ٤١/٢، ٤٢.

تحتمل عبارة: (والذين من قبلكم) أن تكون معطوفة على (ريكم)، أو على ضمير المخاطبين في (خلقكم) وعلى ذلك؛ فالناس على الاحتمال الأول مطالبون بأن يتقوا الذين سبقوهم، وعلى الاحتمال الثاني مخاطبون بأن الله خلقهم وخلق الذين من قبلهم، وعند النظر في قرائن السياق سنجد أن الاحتمال الأول مستبعد؛ لأن الإسلام لا يأمر بتقوى غير الله، وأن الأمر بتقوى السلف ضرب من ضروب عبادة غير الله يأبها الإسلام، وعليه فالاستلزام الحاصل هو أن تكون العبارة معطوفة على ضمير المخاطبين في (خلقكم)^(١).

وقوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَدِيمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا

أَهْتَوْلَاءَ الَّذِينَ آسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿٥٣﴾

{المائدة: ٥٢ - ٥٣}.

قريء قوله تعالى: (ويقول الذين آمنوا) بثلاث قراءات: الأولى بضمّ الفعل: (يقول)، والثانية بفتحه مع إثبات الواو؛ (ويقول)، والثالثة بحذف الواو العاطفة^(٢) وبناء عليه؛ فيحتمل النص أكثر من تأويل؛ فعلى قراءة الرفع مع وجود واو العطف تكون الواو استئنافية الغرض منها ضم مجموعة جمل مسوقة لغرض على مجموعة أخرى مسوقة لغرض آخر؛ أما على قراءة النصب فتكون الواو عاطفة إما على يصبحوها، أو على يأتي؛ كأنه قيل: فعسى الله أن يأتي بالفتح، ويقول، وقرينة المعنى ترجح التخريج الأول؛ لأن هذا القول من المؤمنين يصدر عند ظهور ندامة المنافقين لا عند الفتح فقط^(٣) أما على قراءة الفتح مع حذف واو العطف؛ فتكون جملة (ويقول الذين آمنوا) نقلة في

(١) ينظر: د/تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ٤١٠/

(٢) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٤٩/٣ مج ٢

(٣) ينظر: المرجع السابق

الخطاب تمثل مداخلة أحد المتحاورين كما سبق الكلام عليه في الفصل السابق من ثم؛ فإن تحديد نوع العطف والمعطوف عليه مستلزم سياقي يخضع لقرائن السياق والمقصدية.

ومن ذلك -أيضا- قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ

وَالنِّسَاءِ وَالْوَالِدِينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا

مِن لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴿ النساء: ٧٥﴾.

العطف في قوله: (والنساء والوالدان) يحتمل علاقيتين قبل النظر في السياق؛ أن تكون

معطوفة على لفظ: (الرجال)، وعلى ذلك يكون جهد المقاتلين منصرفا ليكون في سبيل الله

والمستضعفين من الرجال، والمستضعفات من النساء، والمستضعفين من الوالدان، ويحتمل أن يكون

معطوفا على (المستضعفين)، وعلى هذا يخرج النساء والوالدان من قيد الاستضعاف، وقرينة إرادة

المعنى الأول قوله تعالى -في سياق آخر-: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَالِدِينَ لَا

يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ النساء: ٩٨ بجر لفظ (النساء والوالدان) عطفًا على الرجال؛

إذ لو كان العطف على (المستضعفين) لُنصِبَ اللفظان^(١).

وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُمِئُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ

مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُصْلِحُونَ ﴿البقرة: ٣ - ٥﴾.

الواو في قوله: (والذين يؤمنون بما أنزل) تحتمل أن تكون للعطف، أو للاستئناف وعلى

هذا؛ فإن الآية تستلزم عدة توجيهات هي:

(١) ينظر: د/تمام حسان، البيان في روائع القرآن: / ٤١١

في حال كانت الواو للاستئناف يعرب الاسم الموصول بعدها على أنه مبتدأ وجملة (أُولَئِكَ

عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ) خبره ويعرب الاسم الموصول في (الذين يؤمنون بالغيب) على أنه صفة للمتقين

وعليه يكون المقصود بالمتقين الذين كان القرآن هدية لهم هم: الذين يؤمنون بالغيب، والمقصود

بـ(المفلحون) الذين هم على هدى من ربهم هم الذين يؤمنون بما أنزل على محمد وما أنزل على

غيره من الرسل السابقين^(١) وكان العطف من باب عطف مضمون جملة على مضمون جملة.

وإذا كانت الواو للعطف احتملت جملة (أولئك على هدى من ربهم) أمرين: أن تكون خبرا

فلها محل من الإعراب، أو مستقلة ولا محل لها من الإعراب؛ فإذا أعرب الاسم الموصول على أنه

صفة للمتقين؛ فإن الذين يؤمنون بما أنزل إليك سيكون معطوفا عليه ومشاركا له في الحكم، وجملة

(أولئك على هدى) لا محل لها من الإعراب فُصِلَتْ للاتصال التام؛ إما لأنها توكيد، أو تعليل لـ

(هدى للمتقين)، أما إذا أعرب الاسم الموصول الأول مبتدأ؛ فإن جملة (أولئك على هدى) خبر

عنه والجملة كلها لا محل لها من الإعراب فُصِلَتْ عن (هدى للمتقين) للاتحاد التام؛ لأنها تفسير

وبيان للمقصود بالمتقين^(٢).

من جهة أخرى؛ فإن الواو عندما تكون للعطف؛ فإنها تقتضي المغايرة، والمغايرة هنا إما أن

تكون مغايرة بين من هم أصحاب كتاب وبين من هم ليسوا كذلك، وإما مغايرة عموم وخصوص؛

فإن كانت الأولى؛ فالعطف للإشراك في معنى المتقين الذين صار الكتاب هدية لهم، وإذا كانت

الثانية؛ فالغرض من العطف هو التأكيد على الخاص وإعطائه نوعا من المزية.

(١) ينظر: الحسن النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١٢٩/١

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٤٤/١، والزمخشري، الكشاف: ١٥٨/١، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣٤/١ مج ١، والشوّا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٤٥/

٢- الاستلزامات المحتملة والحاصل للفاء وثم من أحرف العطف:

إن العطف بالفاء وثم لا إشكال فيه؛ لأنهما -كما ذكر عبد القاهر الجرجاني- يدلان على معنى زائد هو الترتيب والتعقيب مع الفاء، أو التراخي مع (ثم)؛ فالغرض من العطف بهما مستلزم خطابي وضعي هذا هو الأصل غير أنهما قد ينزاحان عن هذا الأصل في بعض السياقات، وحينئذ يصبح الغرض من العطف بهما مستلزم غير وضعي يفهم من خلال قرائن السياق، ومقصدية المتكلم، وقد يحتمل العطف فيهما أكثر من توجيهه تبعاً للسياق، ومقصدية الخطاب، ومقدرة المؤول، وثقافته، واتجاهاته الفكرية؛ لأن الدلالات المرتبطة بالروابط في الألسنية الطبيعية، حصيلة استلزامات وضعية أو استلزامات محادثية كما تقترض مقارنة غرايس^(١) ومن الشواهد الدالة على ذلك في القرآن الكريم ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ {الأعراف: ٤}.

الآية السابقة تحتمل عدة تأويلات والمستلزم لذلك هو خرق مبدأ الأصل من العطف بالفاء وهو الترتيب؛ إذ الأصل أن يكون المعطوف مكان المعطوف عليه؛ فالبأس في العادة يسبق العذاب، ولكن النص القرآني خرق هذا الأصل؛ فاحتملت الآية عدة تأويلات ذكرها الزركشي^(٢) ومنها:

- أن يكون المقصود بـ(أهلكنا) أردنا هلاكها؛ فحذف السبب وأبقى المسبب فالتعبير

في الآية مجاز مرسل علاقته السببية.

(١) ينظر: جاك موشلر، أن ريبو، القاموس الموسوعي للتداولية: ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤/٥٩٤.

- أن الهلاك نوعان: هلاك باستئصال، وهلاك من غير استئصال؛ فتكون الفاء على الأصل، والمعنى: وكم من قرية أهلكتها من غير استئصال؛ فجاءها بأسنا فاستأصلناها ففي الآية تكثيف دلالي.

- أن تكون الفاء هي فاء الفصيحة، وهي التي تعطف مفصل على مجمل، والمقصود بالأس هو الهلاك؛ فلما كان الهلاك مبهما جاء بالأس معطوفا عليه لغرض التفصيل.

- أن تكون الفاء للترتيب الذكري؛ قدم الهلاك في الذكر وإن كان متأخرا لأهميته كونه معلوما للمخاطب بخلاف الأس.

والدراسة ترى أن أهلكتها في الآية استعملت رمزا إشاريا لمعنى آخر وهذا المعنى ذكر في موطن آخر من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ {الإسراء: ١٦}، ويكون بذلك قد جمع أكثر من معنى بلفظ قليل عن طريق الإشارة والإلماح إلى أن سبب هلاكهم هو الفسق الجماعي الذي انتشر فيهم، أو بسبب تأمير المترفين فيهم على قراءة من قرأ بتشديد الميم من (أمرنا)^(١) ولذلك عبر بالقرية؛ إذ كثيرا ما يُعبرُ القرآن بالقرية دون المدينة عندما يتفق المجتمع في العديد من العادات والتقاليد والصفات.

ذكر الشهاب عند وقوفه على هذه الآية أن الصواب أن يقال: إن معنى أهلكتنا خلقنا في أهلها الفسق والمخالفة؛ لتجاوبه مع قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ {الإسراء: ١٦} ^(٢).

(١) قرئت هذه الآية بقراءتين: الأولى بتخفيف الميم وهي المشهورة والثانية: بتشديدها (أمرنا) (ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح/عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٤١٠هـ: ٢١٤/).

(٢) ينظر: الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر بيروت: ١٤٩/٤، ود/محمد الخضري، من أسرار حروف العطف، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م: ٢٢/.

وقال تعالى: ﴿يَلْسَاءَ النَّبِيِّ لَسُنٌّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ۗ إِنَّ اتَّقِيْنَ فَلَآ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ

الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ {الأحزاب: ٣٢}.

الفاء في قوله تعالى: (فَلَآ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ) تحتل أن تكون هي الفاء الواقعة في

جواب الشرط، أو أنها للاستئناف فكيف؟

إذا اعتبرنا أن نفي المماثلة بين نساء النبي وغيرهن من النساء هو تفضيل مطلق غير

مقيد؛ فإن الفاء هي الرابطة لجواب الشرط. غير أن السياق الديني ينص على ألا فضل لأحد على

أحد إلا بالتقوى؛ قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "يا أيها الناس أن راكم واحد و إن أباكم واحد

ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على

أحمر إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم ألا هل بلغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: فليبلغ

الشاهد الغائب"^(١)، وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا

إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ {الحجرات: ١٣} وهما قرينتان قطعيتان على أن

الشرط قيد في التفضيل^(٢).

من ثم فجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور قبله، والفاء للاستئناف والتقدير: إن

اتقيتن؛ فلستن كأحد من لنساء، وعلى ذلك يكون تم المعنى عند نهاية قوله تعالى: (إن اتقيتن) هذا

(١) ينظر: البيهقي، شعب الإيمان، تح/ محمد السعيد بسبوني زغول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
٢٨٩/٤:٥١٣١٠

(٢) ينظر: د/ تمام حسان، البيان في روائع القرآن: / ٤١٥، ٤١٦

وإن لوحظت علامة (ج) على لفظ النساء كما هو في الآية؛ لأن شمول أحكام الإسلام أولى بأن تتبع من أي شيء آخر^(١).

وقوله تعالى: ﴿ تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُفْوِي إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ وَمِنْ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكَ ﴾ {الأحزاب: ٥١}.

الفاء في: (فلا جناح) تحتل أن تكون رابطة لجواب الشرط، أو أنها استثنائية، ويرجع ذلك

إلى تقدير (ومن ابتغيت)؛ فإذا قدرناه معطوفة على (من تشاء)؛ كانت الفاء استثنائية، والجملة بعدها

لا محل لها من الإعراب، و إذا قدرنا الواو للاستئناف؛ ف(من) شرطية والفاء رابطة للجواب، وهذا

الاحتمال هو الأولى بالسياق؛ لأن ما بعد ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ أَدْفَىٰ أَنْ تَقْرَأَ عَيْنُهُنَّ وَلَا يُحْزَنَ

وَيَرْضَيْنَ بِمَا آيْتَهُنَّ كُفُوهنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ والمعنى سواء

منهن من أرجأت، أو من أتيت، أو من ابتغيت^(٢).

وقوله تعالى: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا

يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾ {الشعراء: ٢٠١ - ٢٠٣}. الأصل -بحسب دلالة الفاء-

أن يكون النص على النحو الآتي: حتى يروا العذاب الأليم؛ فيقولوا هل نحن منظرين؛ فيأتيهم

العذاب. لكن النص القرآني خرق هذا الأصل؛ فاستلزم ذلك عدة تأويلات منها:

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٤١٨، ٤١٩

- إن الفاء للترتيب الذكري، أو الرتبي، وكأن المعني لا يؤمنون به حتى يروا العذاب فما هو أشد منه، وهو مفاجأة فما هو أشد منه، وهو سؤالهم النظرة كما ذكر الزمخشري^(١) لكن الدكتور محمد الخضيرى اعترض على هذا التخرىج قائلاً: "إن النفس لا ترتاح لكون سؤالهم النظرة أشد من مفاجأة العذاب"^(٢)، والذي يبدو لي - والله أعلم - أن مقصد الزمخشري هو أن سؤالهم النظرة أشد عليهم من حيث الحسرة والندامة؛ كونهم لم يؤمنوا به، ولذلك تمنوا العودة ليؤمنوا به حين فاجأهم العذاب على أن المقصود بالعذاب هو الموت.

- أن الفاء على أصلها للترتيب الزمني وأن المقصود بـ(هل نحن منظرون) تمنى العودة إلى الدنيا بعد الموت، ومعابنة العذاب كما ذهب المرحوم عبد الرحمن تاج^(٣).

- أن تكون جملة: (فيقول هل نحن منظرون) معطوفة على جملة: (حتى يروا العذاب الأليم)، وما عطف عليه؛ فيكون سؤالهم النظرة أعقب رؤيتهم العذاب، والعطف من قبيل عطف مضمون جملة على جملة بينها وبين معطوفتها مجموعة من الجمل^(٤).

ويبدو لي أن تخرىج المرحوم هذا يمنع أن قولهم: (هل نحن منظرون) لم يكن عقب رؤيتهم العذاب؛ لأنهم لم يروا العذاب في الدنيا وإنما هو وعد ووعد لهم بدليل قوله تعالى: (فيأتيتهم بغتة وهم لا يشعرون)، وهو دليل على أن المقصود بالعذاب هو عذاب ما بعد الموت وأن الخطاب في الآية هو تهديد لكفار قريش الذين قالوا: إن القرآن شعر، بدليل إعراب ابن عاشور لجملة (فيأتيتهم بغتة) بدل اشتمال من (يروا العذاب)، وقوله: إن الفاء لبيان صورة الاشتمال؛ أي يرونه

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، تج/عبد الرزاق المهدي: ٣٤٢/٣
(٢) د/ محمد الخضيرى، من أسرار حروف العطف في القرآن الكريم: ٢٤/
(٣) ينظر: المرجع السابق
(٤) ينظر: المرجع السابق

دفعته دون سابق إنذار^(١)، وإذا كان كذلك فكيف لهم أن يقولوا هذا إلا إذا كان قولهم هذا يوم البعث أو يوم القيامة، ولا شك أن بين موتهم وقولهم فترة كبيرة مما يعني أن الفاء فاقدة للتعقيب الزمني، وهو ما يعني أن العطف ليس على جملة (حتى يروا العذاب) وما عطف عليها كما هو الشأن في قول المتنبي:

تولوا بغتة فكأن بينا تهيبني ففاجأني اغتيالاً
فكان مسيرهم ذميلاً وسير الدمع إثرهم انهمالاً

كذلك يستبعد أن تكون الفاء للترتيب الزمني كما ذهب الدكتور تاج؛ للسبب نفسه، وهو افتقار التعقيب، وعلى هذا فالدراسة ترجح قول الزمخشري، وهو: أن الفاء للترتيب الذكري، والذي اقتضاه هو التدرج في الشدة من الأضعف إلى الأقوى في الإشارة إلى حسرة المكذبين بالقرآن؛ كونهم لم يؤمنوا به؛ يعزز ذلك: أن الغرض من الآية كلها هو التهديد والوعيد للمكذبين بالقرآن.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا

أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفْتِ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا

هَدَانَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴿١٦٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ

وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: ١٦٨ - ١٦٩﴾.

في هذه الآية استشكل تبرير العطف كون المقصود بالإفاضة الثانية هي الإفاضة

الأولى، وكونه استخدم (ثم) في العطف، لذلك استلزم أكثر من تخريج، وذلك على النحو الآتية:

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٩٥/١٩

- أن تكون جملة: (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) معطوفة على جملة (واتقوني يا أولى الأبواب){البقرة: ١٩٧} ؛ فيكون التقدير ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم؛ فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا، وعليه يكون الخطاب بـ(ثم أفيضوا) موجها لكل الناس، وتكون ثم للترتيب الذكري إشارة إلى تأخر الجملة في الذكر، وليس لتأخرها في الزمن، غير أن هذا التخريج مستبعد بحديث عائشة -رضي الله عنها- في الصحيحين، حيث قالت: (كانت قريش ومن دان دينها يقفون بيوم عرفة في المزدلفة، وكانوا يسمون الحمس، وكان سائر العرب يقفون بعرفة؛ فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه أن يأتي عرفات، ثم يقف بها، ثم يفيض منها)^(١)، وهو ما يعني أنه قد كان هناك وقوفان، وإفاضتان، وأن المخاطبين بالإفاضة الثانية غير المخاطبين بالإفاضة الأولى .

- أن تكون الجملة معطوفة على (فإذا أفضتم من عرفات)، وعلى ذلك فإن العطف يستلزم ما يأتي:

- أن يكون المقصود بالإفاضة الثانية الإفاضة من مزدلفة إلى منى، و (ثم) على بابها؛ لأن الإفاضة من منى بعيدة في الزمن عن الإفاضة من عرفة، إذ يسبقها المبيت بمزدلفة، ثم الذهاب في اليوم الثاني إلى قزح والوقوف عليه أو بجانبه، ثم الذهاب إلى وادي المحسر، ثم منه إلى منى، لكن يمنع هذا التأويل أن الآية لم تشر إلى وقوف قريش المغاير لوقوف بقية الناس؛ لأن الخطاب في الآية لجميع الناس^(٢).

(١) ينظر: أبو حفص الدمشقي، اللباب: ٤٢٧/٣، والألوسي، روح المعاني: ٨٩/٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ٢٤٣/٢، ٢٤٤.

(٢) ينظر: أبو حفص الدمشقي، ٤٢٧/٣.

- أن يكون العطف من باب عطف الخاص على العام على أن المخاطبين في الإفاضة الثانية هم: قريش والحمس الذين أخذوا مزدلفة موقفا لهم، و(ثم) للترتيب الذكري والإشارة إلى أن وقوفهم خارج عن الغاية من الحج وهو المساواة بين الناس^(١).

- أن يكون المقصود من الإفاضة الثانية الإفاضة من عرفة إلى مزدلفة إلى منى والخطاب عام لكل الناس والذي حسن ذلك أن الإفاضة الأولى غير مأمور بها وإنما المأمور هو الذكر إذا فعلت الإفاضة، والغرض من العطف ب(ثم) هو التعريض بفعل قريش الذي يخالف إجماع البقية، وأنه خطأ كونه يخالف الغرض من الجمع وهو المساواة، وعدم الاستعلاء على الغير كما كانت تصف قريش حين ميزت نفسها عن البقية^(٢).

وهذا هو التخريج الذي ذهب إليه الزمخشري حيث قال: فإن قلت: كيف موقع (ثم) قلت: موقعها كما في قولك: أحسن إلى الناس، ثم لا تحسن إلى غير الكريم، وأتى ب(ثم) للتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم، والإحسان إلى غيره، وكذا الإفاضتين، فإن إحداهما صواب والثانية خطأ^(٣).

بمعنى أن (ثم) هنا كما قال الألويسي في قوة ثم لا تفيضوا من مزدلفة ومن ثمّ، فلا معنى لاعتراض أبي حيان على الزمخشري بالقول: "وليس الآية نظير المثال الذي مثل به"^(٤)؛ لأن الزمخشري أراد من خلال مثاله -على ما يبدو- المماثلة في كون كل منها تعريضا بفعل غير مراد.

وذكر الدكتور محمد الخضير أن الزمخشري قصد من خلال المثال المشابه في كون العطف من باب عطف الخاص على العام، وفي كون ثم للترتيب الرتبي^(٥)، غير أن هذا يمنع أن

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: الألويسي، روح المعاني: ٨٩/٢

(٣) ينظر: الزمخشري الكشاف: ٢٥٧/١

(٤) ينظر: أبو حيان، لبحر المحيط: ١٠٠٨/٢

(٥) ينظر: د/ محمد الخضير، من أسرار حروف العطف: ٢١٠/

الضمائر تشير إلى أن مقصود الخطاب هو عموم الناس ولا يوجد ما يشير إلى أنه أراد التخصيص.

من هنا يمكن الخلوص إلى أن التبريرات السابقة قد اختلفت باختلاف نظرة المتلقي واختلاف ثقافته، ومقدرته على استشفاف قرائن السياق المبنوثة فيه، وهو ما يثبت ويؤكد أن (ثم) ومثلها(الفاء)، قد تتحول من رابط صدقي إلى رابط تداولي يخضع للسياق، وقرائنه في التفسير والتبرير؛ شأنهما شأن الواو.

المبحث الثاني: الاستلزمات المحتملة، والحاصلة للفصل

في القرآن الكريم

تناولت الدراسة في المبحث الأول الاستلزمات المحتملة والحاصلة الناتجة عن الوصل، وذلك عن طريق التحليل التداولي لشواهد مختارة من النص القرآني، وفي هذا المبحث سنتناول الاستلزمات المحتملة، والحاصلة للفصل في القرآن الكريم، وذلك من خلال التحليل التداولي لنماذج، وشواهد مختارة من النص القرآني، ومن تلك الشواهد ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَا

يَسْمَعُونَ إِلَىٰ آلَمِ الْأَعْلَىٰ وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ {الصفات: ٦ - ٨}.

إن فصل جملة: (لا يسمعون) عن سابقتها إذا نُظِرَ إليه من الناحية النحوية البحتة يحتمل أن يكون للاتصال التام بين الجملتين؛ لأن الجملة صفة، أو حال من (كل شيطان)، أو تعليل للحفظ، أو أن يكون للانقطاع التام، وهذا قبل النظر في السياق، وقرائنه.

أمّا عند النظر في السياق وقرائنه؛ فسنجد أن تبرير الفصل لكون الجملة صفة، أو حالا مستبعد بقريضة المعنى، وهو كذلك بالنسبة للتعليل؛ لأن المعنى على هذا التأويل سيكون: حفظا من كل شيطان مارد غير سامع، أو حال كونه غير سامع، وهذا غير مراد النص إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، من ثمَّ، فإن الاستلزام الحاصل هنا أن تكون الجملة مستقلة عن سابقتها

استقلالاً تاماً، والفصل لكمال الانقطاع، ويكون الوقف على كلمة (مارد)، والجملة بعدها إخبار عنهم بأنهم لا يستمعون إلى الملائة الأعلى ويقذفون من كل جانب^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ

وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفٍ تُؤْفَكُونَ﴾ {فاطر: ٣}.

فصل جملة: (يرزقكم) عن سابقتها يحتمل عدة توجيهات هي: أن تكون الجملة مدمجة في الحمل؛ لأنها صفة ثانية لخالق، أو لأنها خبر عنه، أو لأنها جملة مفسرة لفعل آخر رافع لخالق على الفاعلية، والتقدير هل يرزقكم خالق غير الله يرزقكم، أو على أنها مستقلة عن سابقتها تمام الاستقلال والفصل للانقطاع التام^(٢) هذا كله قبل النظر في السياق، وبالعودة إلى السياق، وقرائنه، والغرض من النص سنجد أن الاحتمالات السابقة مستبعدة ما عدا أن يكون الفصل للانقطاع التام؛ فالغرض من الآية هو أمر الناس كافة بتذكر نعمة الله التي لا يشاركه فيها أحداً من مخلوقاته، وبإعطائها حقها من العبادة، وهذه النعمة هي: نعمة الخلق ونعمة الرزق على اعتبار أنهما نعمتان تستوعبان كل النعم، ومحصورتان عليه جل جلاله، وهذا المعنى لا يكون إلا إذا كان الفصل للانقطاع التام؛ لأن المعنى على هذا التأويل سيكون لا خالق للأشياء والموجودات غير الله موجود، والله هو من يرزقكم من السماء، ولا رازق لكم غيره.

أما إذا قلنا: أن (يرزقكم) صفة ثانية لخالق؛ فسيكون المعنى نفي وجود خالق غير الله موصوف بأنه رازق من السماء؛ لأن الوصف تخصيص للموصوف، وهذا يستلزم أن هناك خالق

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٤٤/٢، وأبو حفص الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب: ٢٨٠/١٦

(٢) ينظر: أبو السعود، التفسير: ٤٢/٧ مج ٤، وأبو حفص، اللباب في علوم الكتاب: ١٠١/١٦، ١٠٢

غير الله غير أنه لا يرزق من السماء، والأمر كذلك إن جعلنا (يرزقكم) خبراً عن (خالق)، أو مفسرة لفعل محذوف وقع خالق فاعل له من هنا كان الفصل في الآية للانقطاع التام.

قال أبو السعود: "ولا مساخ لما قيل أنه صفة؛ لأن معناه نفي وجود خالق موصوف بوصفي المغايرة والرازقية معا من غير تعرض لنفي ما اتصف بالمغايرة فقط (...). ولا لما قيل من أنه الخبر للمبتدأ، ولا لما قيل من أنه مفسر لمضمر وقع خالق فاعلا له لما أن معناهما نفي رزقية خالق مغاير له تعالى من غير تعرض لنفي وجوده رأساً"^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ {يونس: ٧٧}.

فصلت جملة: (أسحر هذا) عن سابقتها، ولو أردنا أن نبحث عن سبب فصلها سنجد لذلك عدة احتمالات هي: أن تكون الجملة محكية بقول من خاطبهم موسى والفصل للإدماج، أو أن تكون محكية بقول موسى، والفصل للاتحاد التام بين الجملتين، أو تكون الجملة من خطاب الله لهم، والفصل للانقطاع التام لاختلاف الجملتين في الخبر والإنشاء باعتبار (قال) خبرية وهذه إنشائية، وهذه الاحتمالات كلها قبل النظر في السياق.

لكن عند النظر في السياق وقرائنه سنجد أن قرينة المعنى وقرائن أخرى سياقية تستبعد أن تكون الجملة من خطاب الله ردا عليهم؛ فالنص عبارة عن مقابلة، أو محادثة مسرودة جرت بين طرفين؛ موسى والمعارضين له من قومه بدليل قوله تعالى -بعد هذه الآية-: ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ {يونس: ٧٨}، كما تستبعد أن تكون الجملة محكية بقول من خاطبهم موسى بقوله: (أتقولون؟!؛ لأن جملة: (أسحر هذا؟) مسبوقة

(١) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٤٢/٧، مج ٤

باستفهام إنكاري؛ فإذا قلنا إن الجملة محكية بقول من خاطبهم موسى؛ فسيكون المعنى أنهم ينكرون أن يكون الحق سحرا وأن موسى ينكر عليهم إنكارهم هذا، وهذا ظاهر الفساد فضلا عن أنه خلاف مقصود الآية؛ فمقصودها الإخبار بإنكار موسى عليهم قولهم: إن ما جاء به من الحق سحر كما زعموا بدليل قوله تعالى -في الآية السابقة-: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا

لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ {يونس: ٧٦}.

وعلى هذا فجملة (أسحر هذا؟!) محكية بقول موسى -عليه السلام- وقولهم محذوف أشار إليه المذكور بعده، والتقدير أتقولون للحق لما جاءكم: هذا سحر؟! أسحر هذا؟!^(١) وقد فصلت، ولم تعطف على قوله السابق؛ لأنها تأكيد لإنكاره السابق^(٢)؛ فالفصل هنا للاتحاد التام والجملة لا محل لها من الإعراب بحسب السياق؛ لأن الحكم على الجملة إن كان لها محل من الإعراب، أو ليس لها محل يخضع للسياق، وقرائنه ولا يخضع للناحية الشكلية للخطاب؛ كما أن مجرد الاتفاق بين الجملتين في الخبر والإنشاء ووجود المناسبة لا يكون مبررا للوصل كذلك اختلافهما ليس مبررا للفصل وإنما المبرر لذلك هو قرائن السياق ومآل المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ {البقرة: ٥}.

فصلت جملة (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ) عن سابقتها، واستلزم الفصل استلزاما محتملا ما

يأتي:

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٧١/٢

(٢) ينظر: أبو السعود، التفسير: ١٧/٦ مج ٣، أبو حفص الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب: ٣٨٣/١٠

- أن تكون الجملة في محل رفع خبرا عن اسم الموصول الذي في قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب)، وعلى هذا يكون قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب)، وما بعده إلى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ جملة كبرى احتوت في داخلها مجموعة من الجمل فصلت عن جملة (هدى للمتقين) للاتصال التام؛ لأنها تفسر وتوضح للمقصود بالمتقين.

- أن تكون جملة (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ) مستقلة، ولا محل لها من الإعراب؛ فصلت عن سابقتها؛ لأنها بمثابة التوكيد لجملة: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)، أو التعليل لتخصيص المتقين بكون الكتاب هدية لهم؛ قال الزمخشري: "الجملة لا محل لها من الإعراب مقررمة لمضمون قوله: (هدى للمتقين) مع زيادة تأكيد وتحقيق"^(١)، وقيل تحتل أن تكون جوابا عن سؤال مقدر؛ فكانه قيل: لماذا أختص المتقين بذلك دون غيرهم فكانت الإجابة (أولئك على هدى)^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَعَنُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ

إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ {البقرة: ١٤}.

فصلت جملة: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) عن سابقتها للاتصال التام، وهذا يحتمل أن تكون الجملة إما تأكيدا، أو بدل اشتمال، أو علة لسابقتها، وهذه الاستلزامات كلها حاصلة ولا نستطيع استبعاد أي منها؛ لأنها متماسكة مع القضايا التي تكون السياق، وذلك على النحو الآتي: أما التأكيد؛ فلأن جملة (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ) في كلامهم تستلزم ردا للإسلام وعدم القبول به؛ فالمستهزئ

(١) الزمخشري، الكشاف، تح/ الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرين: ١/ ١٥٨
(٢) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/ ٣٤، د/ أحمد الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٤٥/

بالشيء محتقر له وهذا هو معنى (إِنَّا مَعَكُمْ)، وعلى هذا يكون المقصود من كلامهم هو الجملة

الأولى (إِنَّا مَعَكُمْ)، والجملة الثانية تابعة لها لتأكيدهما، وأما كونها بدل اشتمال من سابقتها؛ فلأنها

تحتل أن تكون هي المقصودة بالحكم دون سابقتها؛ أي أنهم أرادوا إخبار شياطينهم أنهم

مستهزئون بالإسلام والمسلمين وإنما أتوا بجملة: (إِنَّا مَعَكُمْ) لتهيئة أذهان من يخبروهم، وأما كونها

تعليلًا؛ فلأنها تحتل أن تكون جوابًا عن سؤال عن العلة؛ فكأن كفار قريش قالوا لهم: لِمَ تقولون

أنكم معنا إذا خلوتم بنا؟ وتقولون: آمنا إذا قابلتم المؤمنين؟ فكانت الإجابة: (إنما نحن

مستهزئون)^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ

﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ {يس: ٢٠ - ٢١}.

يحتمل فصل (اتبعوا من لا يسألكم أجرا) البدلية، كما يحتمل التأكيد؛ قال أبو السعود: "قوله:

(اتبعوا من لا يسألكم أجرا) تكرر للتأكيد والتوسل به إلى وصفهم بما يرغبهم في اتباعهم"^(٢)، ويبدو

لي أن مقصد أبي السعود من التكرار والتأكيد هو تكرر الأمر؛ لأن البدل هو تأكيد بالإضافة إلى

أنه مقصود الحكم.

وذكر الدكتور/ أيمن الشوا: أن جملة: (اتبعوا من لا يسألكم أجرا) هي من قبيل التأكيد

اللفظي^(٣)، ويبدو لي أن الدكتور قد نظر إلى الفعل مع فاعله بمعزل عن المفعول فأطلق هذا

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١/١٨٤، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ١/٤٧، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ود/ أحمد الشوا الجامع لإعراب جمل القرآن: ٥٠/

(٢) أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٣/٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١

الحكم، وهذا غير مقصود الجملة؛ لأن المقصود هو الأمر باتباع المرسلين، وليس الأمر على إطلاقه، وإذا كان هذا هو مقصود الجملة، فالجملة الثانية ليست من قبيل التأكيد اللفظي كما ذكر الدكتور؛ لأن الجملة الثانية هي من مستلزمات الجملة الأولى، وليست مساوية لها في الاستلزام حتى يقال: إنها من قبيل التوكيد اللفظي؛ بمعنى: أن (من لا يسألكم أجرا) هي صفة من صفات المرسلين، وليست هي المرسلين ومن ثم؛ فالجملة الأولى تستلزم الجملة الثانية استلزاما دلاليا أضيفا وليس استلزاما تشارحيا^(١) حتى يقال: إنها بمثابة التوكيد اللفظي للجملة الأولى.

من ثم فالدراسة ترى أن جملة: (اتبعوا من لا يسألكم) هي بمثابة بدل الاشتمال من الجملة السابقة؛ لأن الغرض من الخطاب هو حث المخاطبين وإغرائهم باتباع الرسل عن طريق الإيعاز لهم بأنهم لن يخسروا شيئا من دنياهم لكنهم سيربحون آخرتهم باتباعهم للرسل، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الجملة الثانية بدلا عن الأولى بحكم أنها أوفى بالغرض من الأولى، وهي المقصود بالحكم.

وفي قوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو

عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ {فصلت: ٤٣}.

جملة: (إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) تحتل أن تكون هي المقصود من الخطاب في هذه الآية؛ فتكون بدلا من (ما قيل للرسل من قبلك)، وعلى هذا يكون القائل في الخطاب هو الله سبحانه وتعالى، والتقدير ما يقوله الله لك. ذكر ابن هشام أن قوله: (إن ربك لذو مغفرة) بدل

(١) الاستلزام الدلالي الأضيق: يستلزم القول (ب) استلزاما دلاليا أضيف القول (ج) متى صدق مدلول (ج) في كل حالة بصدق فيها مدلول (ب) ووجب ألا بصدق (ب) على الأقل في حالة يصدق فيها (ج).
الاستلزام التشارحي: يستلزم القول تشارحيا القول: (ج) متى كان (ب) يستلزم استلزاما دلاليا (ج)، وكان (ج) يستلزم استلزاما دلاليا (ب). (ينظر: د/طه عبد الرحمن، التكوثر العقلي، أو اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م: ٩٣، ٩٧/)

من (ما قد قيل للرسول)، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ

اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَارِيْبَ فِيهَا فَلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾ {الجاثية: ٣٢}

هذا كله إذا كان المعنى ما يقول الله لك^(١).

كما تحتل أن تكون تفسيراً لـ (ما قد قيل) وعلى هذا يكون المعنى ما يقال لك إلا ما قاله

الكفار السابقون لأنبيائهم، وهو التوجيه الذي ذهب إليه الزمخشري^(٢) ويبدو لي أنه التوجيه الأرجح

على اعتبار أن الأصل في نائب الفاعل أن يكون اسماً وليس جملة لأنه مسند إليه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَحَنَّتِ

وَعْيُونُ ﴿١٣٤﴾﴾ {الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤}.

جملة: (أمدكم بأنعام وبنين) بدل من سابقتها إذ الغرض من النص تنبيه المخاطبين إلى نعم

الله عليهم؛ لأن الجملة الثانية -بما فيها من التفصيل دون الإحالة على علمهم كونهم معاندين-

أوفى بالغرض من الأولى كما تحتل العلاقة المقتضية للاتصال التام أن تكون من باب ذكر

الخاص بعد العام أو التفصيل بعد الإجمال^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ

﴿٣﴾﴾ {الأنبياء: ٣}.

(١) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب: ٨٠/٢، وأبو حيان الأندلس، البحر المحيط، تح/ عادل أحمد عبد الموجود
وأخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م: ٤٧٩/٧.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، تح/ عبد الرزاق المهدي: ٢٠٧/٤.

(٣) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٥٧/٦ مج ٣.

جملة: (هل هذا إلا بشر مثلكم) هي تفسير للنجوى في الجملة السابقة، ويحتمل أن تكون بدلا من النجوى، أو أنها في محل نصب مقولة لقول محذوف، تقديره قالوا هل هذا إلا بشر، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب استئناف بياني؛ لأنها جواب عن سؤال مقدر، كأنهم قالوا: ماذا قالوا في نجواهم فكان الجواب قالوا: هل هذا إلا بشر^(١). و الذي يبدو - والله أعلم - أن سياق النص يستعبد البدلية لأمرين:

الأول: هو أن النجوى مقصودة في الخطاب؛ لأنه أراد الإخبار بأن قولهم: (هل هذا إلا بشر مثلكم) كان بطريقة النجوى، وهذا يستلزم أن يكون قولهم كاذبا، ونتاجا عن اجتماع واتفاق سابق؛ لأنهم أخفوا هذا الاتفاق عن الناس، ولذلك قال: (وأسروا النجوى) والنجوى هي السر؛ أي أسروا السر؛ أي أسروا اتفقاتهم التي هي: التدليس علي العامة، والتشكيك في رسالة موسى والتي كانت بالخفاء وبعيدا عن أعين الناس من خلال قولهم: (هل هذا إلا بشر مثلكم)، وهذا المعنى لن يتحقق لو قلنا: أن جملة: (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى؛ لأن النجوى غير مقصودة حينئذ لأنها مبدلة، والمبدل منه في نية الطرح وإنما يؤتي به لتنبه السامع، وإيقاظ ذهنه لما بعده، فضلا عن ذلك؛ فإن (هل هذا إلا بشر) جملة والأصل أن ما فيه معنى القول لا يعمل في الجمل إلا على رأي الكوفيين^(٢).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوِّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ

كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴿ ٱلْمَمْتَحَنَةُ: ١ ﴾.

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١٢٦/٤، وابن هشام، مغنى اللبيب: ٥٧/٢، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥٤/٦ مج ٣

(٢) ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب: ٥٧/٢

جملة (تلقون إليهم بالمودة) تفسير وبيان، ويجوز أن تكون حالا من فاعل تتخذوا، أو صفة لأولياء، وقيل هي استئناف مسوق للإخبار بذلك^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا

كَسَالَىٰ يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {النساء: ١٤٢}.

فصلت جملة: (يرأؤون الناس) عن سابقتها؛ لأنها تعليل يبين سبب قيام المنافقين إلى الصلاة وهم كسالى؛ قال أبو السعود: فكأنه قيل: فماذا يريدون بقيامهم كسالى؛ فقيل: يرأؤون الناس^(٢)، وقال الشوا: إن فيها ثلاثة أوجه: الأول أن تكون حالا من الضمير المسند في كسالى، الثاني: أنها بدل من كسالى فتكون؛ حالا من فاعل قاموا، الثالث: أنها مستأنفة أخبر عنهم بذلك^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ الشُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ

الشُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ {البقرة: ١٣}.

إن فصل (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشُّفَهَاءُ) عن سابقتها للانقطاع التام أي الاستقلال، وعدم التناظر

في المستويات والوظائف الدلالية والتداولية، إما للاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء، أو القيد والإطلاق، أو لاختلاف القائل، أو لأنها تمثل نقلة في الخطاب، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: لا يصح عطفها على (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا) للاختلاف بينهما في الخبر والإنشاء من

حيث أن الأولى سردا أو وصف لموقف المنافقين، والثانية إجراء أو رد على هذا الموقف.

(١) ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن: ٤٧/ مج ١٠

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢٤٩/٢ مج ١

(٣) ينظر: د/ أيمن الشواء، الجامع لإعراب جمل القرآن: ١٥٠/

ثانياً: لا يصح عطفها على جملة: (قَالُوا أَنْوْمُنُ) للسبب السابق بالإضافة إلى اختلافهما

في القيد من حيث إن (قَالُوا أَنْوْمُنُ) مقيدة بالظرف؛ أي أنهم يقولون ذلك عندما يقال لهم: آمنوا

بينما جملة: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ) مطلقة، وغير مقيدة؛ فهم سفهاء على كل حال قالوا ذلك أو لم

يقولوا.

ثالثاً: لا يصح عطفها على جملة (أَنْوْمُنُ كَمَا ءَامَنَ السَّفَهَاءُ)؛ لأن هذه من مقولهم، وجملة

(أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ) من قول الله ردا عليهم إضافة إلى الاختلاف في الخبر والإنشاء.

رابعاً: كون جملة: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ) نقلة في الخطاب تمثل مداخلة أحد المتحاورين

أو أن النص أزواج متجاوزة غاب طرفها الثاني، وهو ما سماه البلاغيون بالفصل لشبهه كمال

الاتصال.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ كَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ

لِمَنْ خَلَقْتُ طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ

ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ {الإسراء: ٦١ - ٦٢}.

ذكر أبو السعود أن جملة: (قال أريتك) من قول إبليس لكن ليس عقب كلامه المحكي بل

بعد الإنظار المترتب على استنظاره المتفرع على الأمر بخروجه من بين الملاء الأعلى باللعن وإنما

لم يصرح به هنا اكتفاء بذكره في موطن آخر مشابه بدليل توسط قال بين قولي اللعين^(١).

(١) ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٨٣/٩ مج ٣
٣١٢

كما قد يكون الفصل في الآية للاتحاد التام؛ ذكر ابن عاشور أن: (قال أرايتك) بدل
اشتمال من جملة: (خلقت) باعتبار ما تشتمل عليه من احتقار آدم وتغليب الإرادة من تفضيله
ولذلك فصلت عن سابقتها كما في قوله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى
شَجَرَةٍ الْخَالِدِ وَمَلِكٍ لَا يَبَلَىٰ﴾ {طه: ١٢٠} (١).

ويبدو لي - والله أعلم - أن توجيه أبي السعود للفصل هنا أليق بالأسلوب القرآني المعجز؛
لما فيه من الإشارة إلى التناس، أو التعالق النص، وهي خاصية أسلوبية تميز بها القرآن الكريم في
أكثر من موضع لما فيها من التكتيف في المعنى، والاقتصاد في اللفظ؛ فالنص القرآن عن طريق
خرق مبدأ الأصل في الوصل وتوسيط (قال) بين قولين لقائل واحد - هي قرائن سياقية - تشير
إلى أن النص قد أحال أو تعالق مع نصوص أخرى مشابهة ذكرت في سياق آخر، وهي قوله
تعالى: ﴿قَالَ فَأَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَچِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ
يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ {ص: ٧٧ - ٨١} وقوله تعالى:

﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾
قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ {الأعراف: ١٣ - ١٥}.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ
نَفْسِي فَأَغْفِرْ لِي فَاغْفِرْ لَهُمْ إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا
لِلْمُجْرِمِينَ﴾ {الفصص: ١٥ - ١٧}.

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٥٠ / ١٥
٣١٣

فصل جملة: (قال رب إني ظلمت نفسي) عن سابقتها مع تكرار (قال) مع أن الجملتين من كلام موسى والفصل يحتمل توجيهين: إما للاختلاف في نوع المناجاة، وإما للاتحاد التام بين الجملتين.

قال الدكتور تمام حسان: "كرر الفعل (قال) لسببين الأول: اختلاف مناجاته لنفسه وخطابه لربه جعل (قال) الثانية ضرورية؛ لأن الانتقال من هذا إلى ذلك لا يصلح لأن يفسر بالالتفات ولا بغيره، ولو لم تأت ب(قال) الثانية؛ لجعل ما قبلها من كلام كأنه خطاب لله، وليس نجوى للنفس، والثاني (يقصد قال رب بما أنعمت علي)؛ فلوجود الفاصل وهو الاعتراض بالجملتين (فغفر له إنه هو الغفور الرحيم)؛ فاصبح تكرار (قال) أمراً ضروريا لاستقامة الكلام^(١)".

والذي يتضح من كلام الدكتور تمام أن الفصل كان لاختلاف نوع المناجاة، فالأولى كانت مناجاة للنفس، والثانية دعاء المولى عز وجل، ولو لم يفعل ذلك لظن أن المناجاة السابقة لله سبحانه وتعالى وليس خطابا للنفس.

وذكر الطيب ابن عاشور أن جملة: (قال رب إني ظلمت نفسي) بدل اشتغال من جملة: (قال هذا من عمل الشيطان)، وأعيد القول مفصلاً في قوله: (قال رب إني ظلمت نفسي)؛ للتبنيه على اتصال كلام موسى حيث وقع الفصل بينه بجملتي (فغفر له إنه هو الغفور الرحيم)^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ

وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ {البقرة: ٨ - ٩}.

(١) د/ تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني: ١١٥/

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٩٤/٢٠

إن فصل جملة: (بخادعون) من الناحية اللغوية البحتة وقبل النظر في السياق يحتمل عدة تأويلات هي: أن تكون الجملة صفة للمؤمنين، أو حالا من ضمير (آمنا)، أو أن تكون لا محل لها من الإعراب تفسيرية، أو تعليلية، أو تأكيد لقولهم، وهذا كله قبل النظر في السياق وقرائنه، لكن عند النظر في ذلك سنجد أنه يلغي أن تكون الجملة صفة، أو حالا ويبقي على الاستلزمات الباقية كاستلزمات حاصلة وذلك على النحو الآتي:

أما كونه يلغي أن تكون الجملة صفة؛ فلأن هذا التأويل سيجعل المعنى كأنهم قالوا: آمنا بالله وباليوم الآخر، وما هم بمؤمنين مخادعين، وعلى هذا سيكون نفيا لخداعهم وإثباتا لإيمانهم، وهو غير مراد لأن المراد إثبات خداعهم بجعل الجملة تفسيرا أو تعليلا لنفي الإيمان عنهم من خلال الفصل، كما لا يصح أن تكون حالا من الضمير في (آمنا)؛ لأن (آمنا) محكية عنهم بـ (يقول)، ولو كانت حالا لكانت محكية أيضا، وهذا كما قال العكبري؛ لأن المعنى سيكون على أنهم قالوا آمنا وخادعنا، ولأنها لو كانت حالا لكان قال: (نخادع) باعتبار أنها محكية عنهم^(١)، وعلى ذلك فالاستلزمات الحاصلة بعد إلغاء السياق أن تكون جملة (بخادعون) جملة لا محل لها من الإعراب فصلت عن سابقتها إما لأنها:

- توكيد من حيث المعنى لـ(ما هم بمؤمنين)؛ لأن من يدعي الإيمان بالقول وأفعاله لا تدل على الإيمان هو مخادع.

- تفسير وتوضيح لها؛ لأن نفي الإيمان عنهم بعد أن نقل عنهم أنهم قالوا آمنا يستلزم الإبهام ويحتاج إلى توضيح، ولذلك جاء بالجملة مفصولة لهذا الغرض.

(١) ينظر: د/ أيمن الشواء، الجامع لإعراب جمل القرآن: ٤٨/

- أن تكون جملة (وما هم بمؤمنين) تعليلا لادعائهم؛ فهي بمثابة جواب عن سؤال كأنه

قيل، ولم يدعون للإيمان كاذبين؟ فكانت الإجابة (بخادعون)^(١)

وقوله تعالى: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ

أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ {الأنبياء: ٣}.

فصلت جملة: (هل هذا إلا بشر مثلكم) عن سابقتها إما لأنها لا محل لها من الإعراب

تفسير للنجوى، أو في موضع نصب بدلا من النجوى، أو محكية بالنجوى لأنها في معنى القول، أو

أنها في محل نصب مقول لقول محذوف^(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا

كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾

{الأنعام: ٢٥}

فصلت جملة: (يقول) عن سابقتها وهذا يحتمل أن يكون الفصل؛ لأن الجملة تفسيرية

لـ(يجادلونك) إذا قدرنا (إذا) ظرفية غير شرطية، ويحتمل أن تكون جوابا للشرط إذا اعتبرنا (إذا)

شرطية، وعلى هذا تكون جملة (يجادلونك) حالا من فاعل جاؤوك أي بلغوا من التكذيب والمكابرة

إلى أنهم إذا جاؤوك مجادلين يقولوا الذين كفروا وضع الموصول موضع الضمير ذما لهم بما في

حيز الصلة^(٣).

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١٧٤/١، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٠/١ مج ١، ود/أيمن الشوا، إعراب جمل القرآن: ٤٨/

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١٢٦/٤، وابن هشام، المغني: ٨١/٢، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٥٤/٦ مج ٣، و د/ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: ٦/١٧، ٧، مج ٥

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٥٨/٢، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ١٢٢، ١٢١/٣ مج ٢

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ءَاجْرٌ عَظِيمٌ﴾

{المائدة: ٩}.

الاستلزامات المحتملة لفصل جملة (لهم مغفرة) عن سابقتها هي: أن تكون مفسرة أو بيانا للوعد؛ كأنه قيل قدم لهم وعدا؛ فقيل أي شيء وعده؟ فقال: لهم مغفرة وأجر عظيم، وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب، أو أن تكون منصوبة بقول محذوف؛ كأنه قيل: وعدهم، وقال: لهم مغفرة، أو أن يجرى الوعد مجرى القول؛ لأنه ضرب منه، ويجعل (وعد) رافعا للجملة التي هي (لهم مغفرة) كما في قوله: ﴿وَتَزَكَّيْنَاهُ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ {الصافات: ٧٨ - ٧٩} (١).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُرُ عَلَىٰ تَعَزُّرٍ تُنَجِّمُكُم مِّنْ عَذَابِ ٱلْءَلِيمِ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ {الصف: ١٠ - ١١}.

فصل جملة: (تؤمنون بالله) عن سابقتها يستلزم؛ إما أن تكون الجملة جوابا عن سؤال نشأ من السابقة؛ كأنه قيل: كيف نفع وماذا نصنع؛ فكان الجواب: (تؤمنون)، أو أن الجملة خبرية بمعنى الإنشاء والتقدير آمنوا بدليل جزم (يغفر)؛ كقولهم: (اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه) أي ليق الله (٢).

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا

عَيْنُهُمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَاءُ مِّنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ {آل عمران: ١١٨}.

(١) ينظر: د/ أيمن الشوا، الجامع لأعراب القرآن: ١٥٦، ١٥٧

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني: ٥٨، ٥٧/٢، وأبو السعود، تفسير أبي السعود: ٢٤٥/٨ مج ٤

فصل جملة: (لا يألونكم خبالاً) عن سابقتها؛ إما أن يكون للاتحاد التام؛ لأن الجملة تعليل للنهي، ولا محل لها من الإعراب، وإما لأن الجملة صفة لبطانة، والتقدير ببطانة غير مانعكم فساداً، أو حال من الضمير المستكن في (من دونكم) على أن الجار والمجرور صفة ل(بطانة)^(١). من ثم فإن ترك العطف بين الجمل في هذه الآية وما يشبهها إما لكون الجملة لها محل من الإعراب أي مدمجة في الحمل باعتبارها عنصراً من عناصر الحمل، وفي هذه الحالة فسبب الفصل أو العلاقة بين الجمل واضحة؛ لأنها مستلزمة عن طريق رانز الإعراب وعود الضمير ونوع مرجعه وهي روائز لغوية في البنية السطحية.

وإما لكون الجملة مستقلة، وغير مدمجة وفي هذه الحالة يجب التبرير للفصل، أو للعلاقة بين الجملتين ونوعها إن كانت للاتصال أو للانقطاع التام وهذا هو مجال الظاهرة؛ لأن تبرير العلاقة مستلزم خطابي غير وضعي؛ أي يفهم من خلال السياق ومقام الخطاب.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ {يوسف: ٣١}

إن فصل جملة: (إن هذا إلا ملك كريم) عن سابقتها يحتمل ثلاثة توجيهات الأول: أن تكون بمثابة التأكيد اللفظي، الثاني: أن تكون الجملة بمثابة التأكيد المعنوي، الثالث: أن تكون الجملة بمثابة عطف البيان من الأولى^(٢)، وكلها استلزمات حاصلة للفصل؛ إذ إن الإخبار عن يوسف بأنه ملك معناه أنه ليس بشراً يعني أن الجملة الثانية بمثابة التوكيد اللفظي للجملة الأولى، من جهة ثانية؛ فإنه إذا قيل ما هذا بشر وما هذا بآدمي، والحال حال تعظيم وتعجب من الشخص أن يكون المعنى أنه ملك وهذا المعنى مفهوم من الجملة السابقة بقرينة السياق وإذا كان مفهوماً من

(١) ينظر: د/ أيمن الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن: ١١٥/

(٢) ينظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح/محمد رشيد رضا: ١٧٧/

الجملة قبل أن ينطق ثم نطق به كان بمثابة التأكيد له، وشبيهه بقولك جاء القوم كلهم، فإن معنى الشمول مستفاد من لفظة جاء القوم^(١).

كما أن نفي صفة البشرية عن يوسف عليه السلام يستلزم بمفهوم المخالفة دخوله في جنس آخر، وإذا كان كذلك والأجناس الأخرى متعددة احتيج؛ لأن يحدد له أي نوع منها أو تحت أي جنس يدخل؛ فكانت الجملة الثانية: (إن هذا إلا ملك) بمثابة التوضيح والتبيين لذلك الجنس^(٢) ولما كانت كل هذه الاحتمالات تتناسب مع مكونات السياق كانت كلها استلزامات حاصلة.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ

وَالِإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ {القصص: ٨٨}

في الآية السابقة -من الناحية اللغوية- جملة: (لا إله إلا هو) تصلح لأن تكون صفة لـ(إله)، وحينئذ تكون لها محل من الإعراب، وهي مدمجة في الجمل كما تصلح أن تكون جملة مستقلة غير مدمجة في الجمل فصلت عن سابقتها؛ لأنها في المعنى تعليل وتأكيد للجملة السابقة، وهذه استلزامات محتملة للفصل قبل إلغاء السياق لكن بالعودة إلى السياق وقرائنه سنجد أن السياق يستبعد أن تكون الجملة صفة لـ(إله) بالقرينة العقلية والمنطقية؛ لأن ذلك يوقعنا في تناقض إذ كيف يتفق أن يكون الإله المنهي عن دعوته إله آخر، ويكون في الوقت نفسه متفردا بالعبادة إن ذلك لا يجوز وممتنعا من جهة العقل والمعنى^(٣) وعلى ذلك فالاستلزام الحاصل بعد إلغاء السياق أن تكون جملة (لا إله إلا هو) جملة مستقلة فصلت عن سابقتها للاتصال التام إما لأنها تعليل وبيان للنهي، وإما لأنها تأكيد له.

(١) ينظر: المرجع السابق

(٢) ينظر: المرجع السابق

(٣) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ٤٣٥/

وفي قوله تعالى: ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ

يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ نُوَفِّقُهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ

تَعْمَلُونَ ﴿النحل: ٣١ - ٣٢﴾.

في الآية السابقة ما علاقة (الذين) بما حولها؟ هل نجعلها مبتدأً وجملة (يقولون) خبرها، والجملة كلها مستقلة لا محل لها من الإعراب، والفصل بينها وبين سابقتها للانقطاع التام، أم نجعلها صفة للمتقين؟ لأن كل ذلك استلزمات محتملة قبل النظر في السياق.

ولكن عند النظر في السياق فلا شك أن الاحتمال الأول ظاهر الفساد بقريضة المعنى إذ لا يمكن للذين تتوفاهم الملائكة أن يكون هذا القول لهم، وعلى ذلك (فالذين) صفة للمتقين وطيبين حال من الذين تتوفاهم الملائكة، وجملة: (يقولون) حال من الملائكة جيء بالحالين على طريقة اللف والنشر^(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ {يونس: ٦٥}.

في الآية السابقة هل تعد جملة: (إن العزة لله جميعاً) جملة مقول القول، أم أنها جملة مستأنفة لتعليل النهي؟ بالعودة إلى القرائن السياقية سنجد أن الاحتمال الأول مستبعد وأن الاحتمال الثاني هو المراد من الفصل، وهذه القرائن هي:

١- أنهم لو قالوا: إن العزة لله جميعاً لم يكن ذلك مدعاة لحزن النبي صلى الله عليه

وسلم

(١) ينظر: المرجع السابق

٢- أن هناك علامة في المصحف تدل على الوقوف اللازم (م) وضعت على (قولهم) إشارة إلى اكتمال المعنى.

٣- أن الآية التالية تنسب إلى الله معنى العزة قال تعالى: ﴿الآيَاتِ لِلَّهِ مِنَ فِي

السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ يونس: ٦ ، وتنسب إلى القائلين دعوى الشرك قال تعالى:

﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ

هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ {يونس: ٦٦} (١).

(١) ينظر: المرجع السابق: ٤٣٣/

الخاتمة

تمكنت الدراسة الحالية من الوقوف على ظاهرة الفصل والوصل في القرآن الكريم ودرستها دراسة تداولية وفق مبدأ الإشكال عند عبد القاهر الجرجاني، وتوصلت إلى نتائج عدة لعل أبرزها ما يأتي:

- إن الإشكال في ظاهرة الفصل والوصل يتمثل في كون الغرض من الفصل والوصل مستلزما خطابيا غير وضعي، وهذا الإشكال لا يقتصر على الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ولا على الواو دون غيرها من أدوات العطف فحسب، بل يشاركها في ذلك المفرد والعطف بـ(ثم) والـ(فاء) في بعض السياقات الخطابية، وعليه فإن تخصيص عبد القاهر للواو والجمل التي لا محل لها من الإعراب مرده إلى أمرين هما:

إما أنه أراد الحديث عن الظاهرة والتععيد لها بصفاتها عدولا عن الوصل الذي هو الأصل في الجمل، وإما أن يكون تخصيصه تخصيص تغليب للإشكال؛ وذلك لأن الإشكال كما يبرز من خلال الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ يبرز أيضا مع المفرد والجمل التي لها محل من الإعراب في بعض سياقات الكلام فضلا عن هذا؛ فإن عبد القاهر تحدث عن العطف بالفاء عندما كان العطف بها مصدر إشكال؛ أي عندما كان الغرض من الفصل، والوصل مستلزما خطابيا غير وضعي؛ كما سبق وأن أوضحت الدراسة.

- أن التعريف الاصطلاحي بالظاهرة- كما أورده القزويني، وغيره من البلاغيين- لم يكن موقفا من وجهة نظر الدراسة؛ لافتقاره إلى أهم صفة في التعريف وهي: أن يكون التعريف جامعا مانعا؛ فهو وإن منع غير المعرف من أن يدخل في المعرف إلا أنه لم يستوعب جميع

مظاهر الظاهرة في الخطاب، ويعود السبب في ذلك أنه اتكأ على غلبة الإشكال وليس على الإشكال ذاته؛ فالإشكال كما يبرز من خلال الظاهرة بصفاتها عدولا؛ كما هو الشأن في الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ يبرز كذلك باعتبارها خرقا لمبدأ الأصل؛ كالوصل دون توفر شروط العطف، أو الفصل مع توفر شروط العطف؛ سواء أكان في المفرد أم الجملة، ومع الواو؛ أو الفاء وثم عندما يكون الغرض من الفصل والوصل مستلزما خطابيا غير وضعي.

- ظاهرة الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب ظاهرة تداولية بامتياز؛ تحتكم في تبريرها إلى السياق، ومقصدية المتكلم، وتعتمد على ثقافة المؤول ووجهته في التأويل؛ لأنها عدول عن الأصل، وليس كذلك العطف، وإن كان بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ ما لم يمثل عدولا عن أصل، أو خرقا لشروط من شروط العطف؛ من هنا لا يدخل العطف باعتباره وصلا في البلاغة، كما لا يدخل المفرد، والجملة التي لها محل من الإعراب إلا إذا كان الوصل والفصل يمثلان خرقا لما هو الأصل؛ لأن الظاهرة تكمن في الخرق والحديث عنها من اختصاص البلاغة، والبلاغة انزياح عن المألوف كما قيل، ولأمر آخر هو أن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته لم كان؟، ولا كيف كان؟.

- ظاهرة الفصل والوصل إما أن تكون عدولا عن الأصل؛ كالفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي هذه الحالة يتطلب التفسير والتبرير لها بالاعتماد على السياق وقرائنه، وإما أن تكون خرقا للأصل مع توفر الشروط؛ كالفصل في موطن الوصل أو العكس، وفي هذه الحالة تصبح الظاهرة قرينة مهمة من قرائن المعنى.

- العلاقة بين الألفاظ في فصلها، ووصلها ثلاث علاقات فحسب هي: إما اتحاد للغاية، أو انقطاع للغاية وفيهما يتحتم الفصل بين الجمل، وإما توسط بين الكمالين وفيها يتم الوصل،

وما سوى ذلك من تفصيلات وإضافات؛ فهي استلزمات خطابية تتغير بتغير السياق والمقصدية.

- ما ذكره البلاغيون بعد عبد القاهر من علاقات مضافة للجملة؛ كشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف، لا تخرج عن كونها استلزمات مبررة لعلاقتي كمال الاتصال وكمال الانقطاع؛ شأنها شأن الاستلزمات المبررة الأخرى، كما أو ضحت الدراسة من خلال التحليل التداولي للشواهد التي جاء بها البلاغيون على الأنواع السالفة الذكر، ومقارنتها مع الشواهد الأخرى لعلاقة كمال الاتصال وكمال الانقطاع في الفصلين الثاني والثالث؛ حيث تبين أنها استلزمات خطابية للانقطاع التام إما للاستقلال بين الجملتين والاختلاف في نوع الفعل الكلامي، أو بؤرة الخطاب، وإما لأن الجملة الثانية تمثل نقلة في الخطاب، فضلا عن ذلك فإن تحديدهم لما سموه بشبه كمال الانقطاع يتناقض مع شواهد عديدة وردت في القرآن الكريم تتشابه مع شواهدهم من حيث البنية التركيبية وتختلف عنها في الفصل والوصل.

- الاستلزمات الخطابية المبررة للفصل والوصل هي: إما استلزمات مبررة للعدول عن الوصل إلى الفصل لعدم توفر شروط العطف كفقدان شرط المغايرة والاستقلال (الاتحاد التام)، أو فقدان الاشتراك في السمات والوظائف الدلالية والتداولية بين الألفاظ (الانقطاع التام)، وإما استلزمات مبررة للخرق؛ كأن يتم الفصل مع توفر الشروط المصححة للعطف، أو أن يتم الوصل مع فقدان أحد شروط العطف أو كليهما (التوسط بين الكمالين).

- الاتحاد التام هو أن تكون الجملة الثانية غير مستقلة عن الأولى وتابعة لها تبعية وظيفية تداولية تعد هي الرابط التداولي بينهما، ولهذا تستغني عن الرابط اللفظي ومن الاستلزمات

المبررة لهذه العلاقة أن تكون الجملة الثانية بدلا عن الأولى، أو تفسيرها لها، أو تأكيدا، أو تعليلا لسابقتها.

- الانقطاع التام هو: أن تكون الجملة الثانية مستقلة عن الأولى استقلالاً تاماً؛ فهي لا تتبع الأولى تبعية وظيفية، فترتبط معها بالرابط التداولي كالأولى، ولا تشترك معها في السمات والوظائف الدلالية والتداولية، وإنما هي مستقلة عنها استقلالاً تاماً، ومن الاستلزمات المبررة لهذه العلاقة الاستقلال وعدم التناظر في نوع الفعل الكلامي (الخبر والإنشاء)، أو المحور وعالم الخطاب، أو البؤرة، أو عدم التماثل في القيد، أو قائل الخطاب، أن تكون القولة الثانية نقلة في الخطاب.

- مجرد الاختلاف بين الجملتين في الخبر والإنشاء -كما ذكر البلاغيون- ليس سبباً كافياً للفصل للانقطاع التام، وإنما يشترط قبل ذلك وجود الاستقلال بين الجملتين؛ لأن مجرد الاختلاف مع عدم استقلال الجملة الثانية عن الأولى تداولياً يحتم أن يكون الفصل للاتصال للغاية، وليس العكس؛ كما أثبتت الدراسة في الفصل الثالث.

- قد تتضافر القرائن الدالة على الانقطاع التام ومن ضمنها الفصل، وقد لا يوجد إلا قرينة الفصل؛ فإذا وجدت أكثر من قرينة جاز الفصل باعتباره قرينة تأكيدية، وجاز الوصل وتكون الواو للاستئناف، أو لعطف مضمون جملة على مضمون جملة أو جمل، وإن لم توجد إلا قرينة الفصل وجب الفصل للانقطاع التام؛ كالفصل بين الأقوال المتكررة لقائل واحد، أو الفصل بين الأقوال المحكية إشعاراً بتغيير نمط الخطاب من سردي إلى حوارى أو من حوار داخلي إلى حوار خارجي؛ لأن ظاهرة الفصل في هذه الحالة تتحول إلى قرينة سياقية للإشارة إلى الغرض بصفته خرقاً لمبدأ الوصل مع توفر شروطه شأنها شأن الوصل مع عدم توفر شروط العطف.

- من الاستلزمات المبررة للخرق؛ فصلا في موطن الوصل، أو وصلا في موطن الفصل؛ الإشارة إلى انتقال النص من الحوار الجانبي إلى الحوار العلني، عطف مضمون جملة على مضمون جملة، عطف قصة على قصة، التأثيرات التداولية الناتجة عن العطف، منع توهم غير المراد، الإشارة إلى معنى زائد غير العطف.

- الشواهد التي ذكرها البلاغيون للوصل في موطن الفصل منعا لتوهم خلاف المراد لم تكن موفقة، مع أن هذا الاستلزام نفسه وارد في بعض شهود القرآن الكريم ذكرتها الدراسة عند حديثها عن الاستلزمات الخطابية لخروقات الوصل.

- الفصل والوصل بين الألفاظ قبل النظر في السياق والمقصدية يستلزم استلزاما محتملا أكثر من تبرير، وعند النظر في السياق قد تثبت تلك الاستلزمات، وقد يلغى بعضها، أو جُلها، وقد لا يبقى إلا احتمال واحد يستلزمه النص استلزاما حاصلا؛ ولذلك قد تتعدد التبريرات في النص الواحد، وقد تتداخل وقد تتغير تبعا لتغير وجهة التأويل، وثقافة المؤول، واتجاهاته الفكرية؛ كما أثبتت الدراسة في الفصل الرابع من ثم يجب على المؤول أن يأخذ في اعتباره كل الاستلزمات المحتملة عند التأويل، وألا يستبعد استلزاما محتملا ما لم يستبعده السياق.

- ظاهرة الفصل والوصل تعد من الظواهر المهمة والصعبة في الوقت ذاته، وتحتاج من الباحث الإمام والتمكن من الظواهر اللغوية الأخرى وخصوصا البلاغية منها؛ لأن أغلب الظواهر البلاغية كالإيجاز والإطناب، والتقديم والحذف وغيرها من الظواهر الأخرى ناتجة عنها ومتولدة منها، ولأنها ظاهرة لغوية بلاغية تعتمد على خرق مبدأ الشفافية في التعبير والتأويل، وما البلاغة إلا خرق لمبدأ الشفافية، أو انزياح عن النمط المألوف في الأسلوب؛ لذلك كانت معرفة الفصل من الوصل معرفة للبلاغة، أو هي البلاغة كما نقل الجاحظ.

التوصيات:

تأمل الدراسة الحالية من المعنيين بالبحث العلمي والقائمين عليه الأخذ بالتوصيات الآتية:

- الاهتمام بالتراث العربي، والتراث البلاغي والنقدي على وجه الخصوص، وذلك عن طريق إعادة القراءة له وفق المناهج اللسانية الحديثة، و خصوصاً المنهج التداولي بهدف التجديد والتقويم؛ فالتراث العربي ليس خيراً كله، كما أنه ليس شراً كله بل هو عمل إنساني يعتوره التوفيق حيناً والإخفاق حيناً كما هي طبيعة أي عمل بشري؛ فالكمال لله وحده والقداسة للنصوص المعصومة وما سوى ذلك فقابل للمناقشة، ولأخذ والرد.
- توجيه الدارسين والباحثين الأكاديميين سواء في الجامعات أو في مراكز البحوث إلى الاهتمام بالدراسات التطبيقية أكثر من غيرها كونها المنطلق الرئيس للإبداع والتجديد.
- في الدراسات البحثية خصوصاً التطبيقية، والنقدية منها يجب على الباحث الانطلاق من النص إلى القاعدة إذا أراد التوصل إلى نتائج مهمة تتفق مع نتائج سابقة فتؤيدها أو تختلف عنها، أو تضيف عليها، أما عكس ذلك وهو الانطلاق من القاعدة إلى النص -كما هو حاصل في بعض الدراسات- فما هو إلا تكرار لما توصل إليه السابقون من نتائج دون جديد يذكر اللهم إلا اجتلاب الشاهد أو المثال من النص الإبداعي إلى القاعدة.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

م	اسم المرجع
١	القرآن الكريم
٢	ابن القيم الجوزية، بديع الفوائد، تح/هشام عبد العزيز عطا، وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣	ابن اليعقوبي، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، مط عيسى الحلبي وشركاؤه ط١، مط الأميرية بولاق ١٣١٨هـ.
٤	ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح/عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٤١٠هـ.
٥	آمنة لعور، الأفعال الكلامية في سورة الكهف، دراسة تداولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠ - ٢٠١١م.
٦	إبراهيم بن عبد العزيز الزيد (الدكتور)، البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات من خلال ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٧	إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفراييني، عصام الدين، الشرح المطول على التلخيص، تركية، ١٢٨٤هـ.

٨	أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٩	أبو حيان الأندلس، البحر المحيط، تح/عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م.
١٠	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١١	أبو عثمان؛ عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح، عبد السلم هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٧٥.
١٢	أبوهلال العسكري، كتاب الصناعتين، تح عيسى الحلبي وآخرين، دار إحياء الكتب، بيروت ط٢، ١٩٥٢م.
١٣	أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تح /نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤	أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تح/محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣١٠هـ.
١٥	إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
١٦	أحمد المتوكل(الدكتور)، الوظيفة بين الكلية والنمطية، مط الكرامة، الرباط، ط١، ١٤٢٤هـ_٢٠٠٣م.
١٧	=====، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط،

١٨	منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٠م.
١٩	===== اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التتميط والتطور، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٢٠	===== البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، رقم الإيداع، ١٨٣ / ١٩٩٣.
٢١	===== قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من العربية، منشورات عكاظ، الرباط، رقم الإيداع، ١٨٣ / ١٩٩٣.
٢٢	===== الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠١م. من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط١.
٢٣	أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، تح/د/يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
٢٤	أحمد بن إبراهيم بن الزبير، ملاك التأويل، تح/سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م
٢٥	أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٢٦	أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ٢٠٠٢م.
٢٧	أحمد مطلوب عمر (الدكتور)، أساليب بلاغية؛ الفصاحة - البلاغة-المعاني وكالات

	المطبوعات الكويت ط ١ ١٩٨٠م.
٢٨	=====، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٩	الأزهر الزنّاد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٣٠	أيمن الشّوا(الدكتور)، الجامع لإعراب جمل القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، دار الفيحاء، بيروت، ط١، ١٤٢١، ٢٠٠٠م.
٣١	باديس لهويل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم متابعة تداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والآداب، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، ٢٠١٣م.
٣٢	بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٥٧م.
٣٣	برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح /عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٤	بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، تح/ هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت ، ط٣.
٣٥	بها الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٣٦	بو منقاش الرحموني، الضوابط التداولية للنص الديني، التفسير أنموذجا، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الجزائر، (د.ت).
٣٧	تمام حسان، الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م

٣٨	=====، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٣٩	=====، اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، رقم الايداع ٢-٦٦٧-٢٠١-٩٧٧.SBN.
٤٠	تقايث حامدة، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير مقدمة لقسم اللغة العربية، جامعة مولود معمري تيزي أوزو، الجزائر، ٢٠١٢م.
٤١	جار الله الزمخشري، الكشاف عن غوامض التنزيل، تح / الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرين مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
٤٢	=====، الكشاف عن غوامض التنزيل، تح/عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت).
٤٣	=====، الكشاف عن غوامض التنزيل، تح/مصطفى حسين أحمد، مط، الاستقامة مصر، ط١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.
٤٤	جاك موشر - آن ريبو، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر/ سيف الدين دغفوس وآخرين، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٥	===== القاموس الموسوعي للتداولية، تر/ مجموعة من الباحثين، إشراف، عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م، السحب الثاني.
٤٦	جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٤٧	=====،الإتقان في علوم القرآن، تح/محمد أبو الفضل، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية،(د.ت).
٤٨	جمال الدين بن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تعليق/أبو عبد الله علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٩	=====، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح / مازن المبارك، ومحمد علي
٥٠	عبد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
	=====، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ٢٠٠٩م.
٥١	جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب ، شبكة الألوكة www. Alokah. Net .
٥٢	حبيب بن أوس (أبو تمام)، ديوان أبي تمام، تح/د/ عبد المنعم صالح، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
٥٣	الحسن النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تح/ الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١- ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٥٤	حسن هادي نور (الدكتور)، الفصل والوصل في خطب نهج البلاغة، مجلة كلية الآداب، جامعة المثني، العدد(١٠١).
٥٥	حسين خالفي، البلاغة وتحليل الخطاب، دار الفاربي، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، ٢٠١١م.
٥٦	حمادي عبد سيد، الاقتضاء العرفي والتخاطبي دراسة مقارنة بين جرابيس وبين المدرسة الشافعية، رسالة ماجستير، الكويت، ١٩٩٧م.

٥٧	خالد ميلاد(الدكتور)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٥٨	الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، وغرة التأويل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٤ ١٩٨١م.
٥٩	الخطيب القزويني، كتاب الايضاح في علوم البلاغة، تح/إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م
٦٠	===== دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط٤، ١٩٨٩م.
٦١	خليفة بو جادي(الدكتور)، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، مشروع لربط البلاغة بالاتصال، جامعة سطيف، الجزائر، ندوة للدراسات البلاغية الواقع والمأمول، ١٤٣٢م.
٦٢	الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تح/فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
٦٣	دفة بلقاسم(الدكتورة)، التراكيب اللغوية من منظور اللسانيات التداولية، ديوان كآني أرى للشاعر عبد القادر الحصني أنموذجا، مجلة المخبر، العدد٥، مارس، ٢٠٠٩م.
٦٤	الزايدي بو درامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة بتتة، ٢٠١٣-٢٠١٤م .
٦٥	سحالية عبد الحلیم، التداولية النشأة والتطور، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة العربية والأدب العربي، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد(٥)، مارس ٢٠٠٩م.
٦٦	سعد الدين التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، تح/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٧	سعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني، دار الفكر، ط ١٤١١هـ.
٦٨	سيبويه، الكتاب، تح/عبد السلام هارون، مط، عالم الكتب، بيروت.
٦٩	السيد سابق(الدكتور)، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، ط ١٠، ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م.
٧٠	شارل بوتون، اللسانيات التطبيقية، تر/د. قاسم المقداد، ومحمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ط ٢، (د.ت).
٧١	الشريف الجرجاني، الحاشية على المطول، تح/ رشيد أعراضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م.
٧٢	شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت(د.ت).
٧٣	شهاب الدين الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تح/ أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان ، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٤	شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح/ مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤.
٧٥	شوقي ضيف(الدكتور)، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط ٥، ١٩٨١.
٧٦	صابر الحباشة(الدكتور)، الحجاج في التداولية مدخل إلى الخطاب البلاغي، مجلة ثقافات، كلية الآداب، جامعة البحرين، ٢٠٠١م.
٧٧	====، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للقزويني، صفحات للدراسة والنشر، سورية، ط ١، ٢٠١١م.
٧٨	صباح دراز(الدكتور)، في البلاغة القرآنية؛ أسرار القصل والوصل، مط الأمانة، شبوة مصر، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٩	صلاح الدين العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح/د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان؛ ط١ ، ١٩٩٠م.
٨٠	ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح/ أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
٨١	طارق بو لخصايم، نظام الفصل والوصل بين البلاغة والنحو، دراسة تطبيقية في سورة النور، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الأخوة منتوري، الجزائر ، ٢٠٠٦م.
٨٢	طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة العاصرين والبلاغة العربية، مط جامعة الكويت، ١٩٩٤م.
٨٣	طه عبد الرحمن(الدكتور)، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣ ٢٠٠٧م.
٨٤	=====، التكوثر العقلي، أو اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م.
٨٥	عادل مصطفى، فهم الفهم مدخل إلى الهرمينوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جاد أمر، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ٢٠٠٧.
٨٦	عبد الحميد هنداوي(الدكتور)، المطول للعلامة سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٨٧	عبد الرحمن بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح/محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.
٨٨	عبد الرحيم الأسنوي ، تمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تح/ محمد حسن هيتو،

	مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٠هـ.
٨٩	عبد الفتاح لاشين(الدكتور)، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، المكتبة الأموية للنشر والتوزيع ، ط٤ ١٩٨٣.
٩٠	عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، تح/محمد نبيل ظريف وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٩١	عبد القادر الفاسي الفهري، ونادية العمري(الدكتور)، معجم المصطلحات اللسانية(انجليزي-عربي-فرنسي)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
٩٢	عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمد التجي، دار الكتاب العربي، بيروت،
٩٣	ط١، ١٩٩٥م.
٩٤	===== دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م =====
٩٥	عبد المتعال الصعيدي(الشيخ)، بغية الايضاح لتلخيص المفتاح، مك، محمد علي صبيح ، القاهرة، ط٨ قسم المعاني.
٩٦	عبد الحكيم فرحات، تداوليات علم الكلام قراءة تحليلية، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، مج٥، عدد١، يوليو، ٢٠٠٨م.
٩٧	عزالدين المجذوب(الدكتور)، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، كلية الآداب سوسة، ط١، ١٩٩٨م.
٩٨	على بن محمد الجرجاني، التعريفات تح / إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت

	ط ١٤٠٥ هـ.
٩٩	عماد عبد اللطيف (الدكتور)، البلاغة والتواصل عبر الثقافات، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢ م.
١٠٠	عمر بن علي بن عادل الدمشقي (أبو حفص)، اللباب في علوم الكتاب، تح/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠١	عياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصية النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات دار الاختلاف، الرباط، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١١ م.
١٠٢	العبد جلوي (الدكتور)، نظرية الحدث الكلامي من أوستن إلى سيرل، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب.
١٠٣	فائزة سالم صالح، علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي، رسالة دكتور في علوم البلاغة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٠٤	فخر الدين قباوة (الدكتور)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط ٤، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
	الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٠٥	فاضل صالح السمرائي (الدكتور)، معاني النحو، دار الفكر، عمان الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٠٦	فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر/ صابر الحباشة، دار الحوار للنشر

	والتوزيع، سوريا، ط ١، ٢٠٠٧م.
١٠٧	فيصل الأحمر (الدكتور)، معجم السيمائيات، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٠٨	كاترين كيريرات - أوريكوني، المضمّر، تر/ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
١٠٩	ليلي كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج خضير، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، باتنة (د.ت).
١١٠	محمد الأمين بحري (الدكتور)، أقلمة المفاهيم التداولية لنظرية النظم (من القرن الثالث إلى القرن الخامس الهجري)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد ٧، ٢٠١٠م.
١١١	محمد أمين الخضري (الدكتور)، من أسرار حروف العطف، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١١٢	محمد بركات حمدي (الدكتور)، البلاغة في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمان الأردن، ١٩٩١م.
١١٣	محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١١٤	محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري و مسلم، تح/ د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٣٢٤هـ - ٢٠٠٢م.

١١٥	محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى، الزبيدي، تاج العروس تح/ مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.
١١٦	محمد بن محمد العمادي (أبو السعود)، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١٧	محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١١٨	محمد حسنين أبو موسى (الدكتور)، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون).
١١٩	محمد الرازي (فخر الدين)، التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
١٢٠	=====، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح/ نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٢١	محمد شعبان علوان (الدكتور)، ود/ نعمان شعبان، من بلاغة القرآن الكريم، الدار العربية، ط٢، ١٩٩٨ م.
١٢٢	محمد الطاهر بن عاشور (الشيخ)، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧ م.
١٢٣	محمد العبد (الدكتور)، تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة فصول، العدد ٦٥، خريف ٢٠٠٤، شتاء ٢٠٠٥ م.
١٢٤	محمد عرفة الدسوقي (الشيخ)، الحاشية على شرح التفتازاني على متن التلخيص،

	تص/محمد قطة العدوي، المطبعة العامرية، بولاق، مصر(د.ت).
١٢٥	محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق المغرب، ١٩٩٩م.
١٢٦	محمد محمد موسى(الدكتور)، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، ط٢، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
١٢٧	محمد محمد يونس(الدكتور)، الخطاب ونظرية المرجعيات، أدب عين شمس، مج٤٠، (يوليو-سبتمبر، ٢٠١٢م).
١٢٨	=====، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
١٢٩	=====، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦م.
١٣٠	محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، إفريقيا الشرق، المغرب، ١٤١٦هـ- ٢٠٠٩م.
١٣١	محمود الألوسي(أبو الفضل)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت(د.ت).
١٣٢	محمود بن حمزة الكرمانى، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تح/عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة(د.ت).
١٣٣	=====، أسرار التكرار في القرآن، تح/عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
١٣٤	محمود سليمان أحمد ممسوح، البلاغة القرآنية في تفسير الشوكاني(فتح القدير)رسالة

ماجستير قدمت إلى كلية الآداب ، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.	
محمود نحلة(الدكتور)، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.	١٣٥
====، أفاق في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية ، مصر، ٢٠٠٢م.	١٣٦
محي الدين الدرويش(الدكتور)، إعراب القرآن وبيان، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، ط٧، ١٤٢٠-١٩٩٩م.	١٣٧
مسعود صحراوي(الدكتور)، التداولية عند العرب، مط، دار الطليعة، بيروت، ط، ٢٠٠٥م.	١٣٨
معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية مقارنة تداولية، شرح الرضي على الكافية أنموذجاً، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، الناشر نادي القصيم الأدبي، دار محمد علي للنشر، ط١، ٢٠١٤م.	١٣٩
ملاي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، ٢٠٠٩م.	١٤٠
منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية نماذج من الروابط بين النحو العربي، والنحو التوليدي، الدار التونسية للكتاب ط١، ٢٠١٥م.	١٤١
منير سلطان(الدكتور)، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف بالاسكندرية، ط٢.	١٤٢

موفق الدين بن يعيش الحلبي، شرح المفصل للزمخشري، مط، عالم الكتب، لبنان (بدون).	١٤٣
نعمان بو قرعة(الدكتور)، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة،(د.ت)	١٤٤
=====، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، دار للكتب العالمية، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٩م.	١٤٥
=====، ملامح التفكير التداولي عند الأصوليين، مجلة إسلامية المعرفة، العدد(٥٤) ٢٠٠٨م.	١٤٦
وليد حسين (الدكتور)، دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظرية التضمن التخاطبي عند جرايس، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الأردنية.	١٤٧
يحيى بن حمزة اليميني، كتاب الطراز، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مكتبة المعارف، الرياض، تح/مجموعة من العلماء بإشراف الناشر.	١٤٨
يوسف عواد سالم القماز، النكات البلاغية في فن الفصل والوصل في سورة البقرة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية، جامعة السند، باكستان، ١٩٩٢م	١٤٩

فهرس الشواهد

فهرس الشواهد القرآنية بحسب ترتيب السورة ورقم الآية

سورة	الشاهد	الصفحة
	﴿المر ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ البقرة: ١ - ٢	١٣٠، ٩٧ ١٣١، ١٧٦ ٢٠٧
	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُعِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَأْتِرُونَ هُرُوفُونَ ﴿ البقرة: ٣ - ٤	٢٩١
	﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ البقرة: ٥	٢٠٧، ١٧٩ ٣٠٥
	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ البقرة: ٦	٢٠٦، ١٧٨ ٢٣٩، ٢٠٧
	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِرُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿ البقرة: ٨ - ٩	٢٣٩، ١٤٦ ٣١٤
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿ ١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿ البقرة: ١١ - ١٢	٢٠٣، ١٠٨ ٢١٦
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ءَلَا إِنَّهُمْ	٣١١، ١٠٨

	هُمُ الشَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ البقرة: ١٣	
١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٨، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٢٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٩، ١٧٩، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٣، ٣٠٦	﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوزِهِمْ قَالَُوا إِنْ تَخَذُوا بِالنَّبِيِّينَ أَكْثَرُ عَلَيْهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرِجْسٍ مِّنْهُم مَّن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٥﴾	
٢٣٩،	﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴿ البقرة: ٢٠	
٢٤٠، ٢٨٩،	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴿ البقرة: ٢١	
٢٤٠،	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴿ البقرة: ٢٤	
٨١، ٢٨٦،	﴿ وَيَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿٢٤﴾	
٧٧، ٢٤٠، ٢٧٣،	﴿ وَقُلْنَا يَا قَوْمِ اسْكُنُوا أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿ البقرة: ٣٥	
٢٦٩،	﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿ البقرة: ٣٦	

٢٨١	﴿ وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٤٢	
١٦٦، ٥٩، ٥٦ ٢٧٢	﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ البقرة: ٤٩	
٢٦٥	﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ البقرة: ٥٣	
١٩٦، ١٨٧	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَلْقَوْتُمْ إِنْكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَاذْهَبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقُولُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٥٤	
٢٧٣، ٢٧٢	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ البقرة: ٥٨	
٢٦٥	﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ البقرة: ٦٠	
٦١	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَخِذْنَا هَذَا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ البقرة: ٦٧	
٢٤٧	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا لِلَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ	

	﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ البقرة: ٨٣	
٢٦١،	﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ البقرة: ٨٧	
٢٤١،	﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ البقرة: ١١١	
٢٤٠،	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرِيَّةُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرِيَّةُ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ البقرة: ١١٣	
٢٦٦،	﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ عَلَيْهِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ البقرة: ١٧٣	
٢٦٦،	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ البقرة: ١٨٤	
١٥٩، ٢٥١	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنَ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ البقرة: ١٨٩	
١٦١، ٣٠١، ٢٩٨،	﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا	

	<p>أَفْضَتْهُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ</p> <p>وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِن كُنْتُمْ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴿١٧٨﴾</p> <p>ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ﴿البقرة: ١٩٨ - ١٩٩﴾</p>	
٢٥٤، ١٤٤	<p>﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿البقرة: ١٨٩﴾</p>	
٢٥٧	<p>﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ ﴿البقرة: ٢٣٨﴾</p>	
١٤٣	<p>﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ۖ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ ﴿البقرة: ٢٤٧ - ٢٤٨﴾</p>	
١٧٧	<p>﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴿البقرة: ٢٥٥﴾</p>	
٢٥٥	<p>﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾</p>	

٢٨٨	<p>﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ آل عمران: ٧</p>	٣٣
٢٨٧	<p>﴿ قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُشِدُوا بِمَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ آل عمران: ٢٩</p>	٣٣
٢٣٨	<p>﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران: ٣٣</p>	٣٣
٢٣٨	<p>﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ آل عمران: ٣٥</p>	٣٥
٢٠٠، ٩٧	<p>﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ آل عمران: ٣٦</p>	٣٦
٢٣٨	<p>﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَأَذْكَرَ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَتِخَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ ﴾ آل عمران: ٤١</p>	٣٦

<p>١٧٤ ، ٢٣٨ ، ٢٧٠</p>	<p>﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءٍ الْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران: ٤٢</p>	
<p>١٧٧</p>	<p>﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ آل عمران: ٤٣</p>	
<p>٢٣٥</p>	<p>﴿ لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذىٌ وَإِنْ يُقْتَلُوا كُمْ يُولُوكُمْ أَوْلَادُكُمْ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ ﴾ آل عمران: ١١١</p>	
<p>٣١٧</p>	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ آل عمران: ١١٨</p>	
<p>٢٧</p>	<p>﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُنَادِ بِهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ آل عمران: ١٤٠</p>	
<p>١٨٤</p>	<p>﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ آل عمران: ١٧٣</p>	
<p>٢٩١</p>	<p>﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ النساء: ٧٥</p>	النساء
<p>٢٩١</p>	<p>﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ ﴾ النساء: ٩٨</p>	

<p>١٨٩، ٢٦٣، ٣١١</p>	<p>﴿ إِنَّ الْمُتَنَفِّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء: ١٤٢</p>	
<p>١٨٧، ١٩٦، ٢٥٨</p>	<p>﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ المائدة: ٢</p>	
<p>٢٨٤</p>	<p>﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ المائدة: ٤</p>	
<p>٨٧، ١١٧، ٢٨٣، ٢٦٩</p>	<p>﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة: ٦</p>	<p>المائدة:</p>
<p>٣١٧</p>	<p>﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ المائدة: ٩</p>	
<p>٢٤١</p>	<p>﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ المائدة: ١٢</p>	
<p>٢٤١</p>	<p>﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَفْقَرُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ المائدة: ٢٠</p>	
<p>١٩٩</p>	<p>﴿ يَقُولُونَ إِنِ أُوْتِينَاهُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتُوهُ فَاخْذَرُوا وَمَن يُرِدِ اللَّهُ</p>	

	فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴿ المائدة: ٤١	
٢٩٠	﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَلَدِيمًا ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْلُوا الَّذِينَ أَدْبَرُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿ المائدة: ٥٢ - ٥٣	
٢١٧، ٢٠٢	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعُنُوا يَمًّا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿ المائدة: ٦٤	
١٨٤	﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ﴿ المائدة: ٧٨ - ٧٩	
١٩٠	﴿ وَإِذَا سَأَلُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَأَمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿ المائدة: ٨٣	
١٠٩	﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿ الأنعام: ٨	٢
٣١٦، ١٦٨	﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَادَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا ءَايَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ	

	إِذَا جَاءَكُمْ يُجَدِّدُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿ الأنعام: ٢٥
٢٨٢	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُؤْمِنُونَ أَلْقُوا عَلَى النَّارِ فَمَا قَالَ الَّذِينَ فِيهَا لَوْلَا عَلَيْنَا نَارُ اللَّهِ فَأَجُودًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا سَاءَ مَا كَانُوا بِآيَاتِنَا لَدِينًا ﴿ الأنعام: ٢٧
٢٨٣	﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿ الأنعام: ٢٨
٨١	﴿ وَخَرَفُوا لَهُ بُنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿ الأنعام: ١٠٠
٢٠٤	﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿ ١٠٥ ﴾ أَتَبِعَ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۗ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۗ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿ الأنعام: ١٠٥ - ١٠٦
٢٨٤، ١٢٦	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ ۗ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿ الأنعام: ١٢١
٢٠٣، ٢١٥، ٢٧٣	﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۗ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴿ الأنعام: ١٢٤
١٤١	﴿ قُلْ يَقْتَرِبُوا أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ ۖ إِنِّي عَائِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۖ مَن

	تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ ﴿ الأنعام: ١٣٥	
٢٨٥	﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ الأنعام: ١٤٥	
٢٩٣	﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابِنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿ الأعراف: ٤	
٢٧٣	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴿ الأعراف: ١٠	
٢٢٣	﴿ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿ الأعراف: ١٣	
٢٢٤	﴿ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿ الأعراف: ١٤	
٣١٣	﴿ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿ الأعراف: ١٣ - ١٥	
٢٢٧	﴿ قَالَ أَخْرُجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴿ الأعراف: ١٨	
٢٧٣ ، ٨٦	﴿ وَيَتَكَادَمُ أَتَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿ الأعراف: ١٩	
٢٠٩ ، ٢٠٥	﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَرَّ تَغْفِرَ لَنَا وَتَرْحَمَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾	

	<p>قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾</p> <p>قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿ الأعراف: ٢٣ - ٢٥</p>	
١٩٦	<p>﴿ يَبْقَىٰ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا لَا إِلَّاَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿ الأعراف: ٣١</p>	
١٦٨	<p>﴿ وَآدَىٰ أَحْسَبُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَانِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿ الأعراف: ٤٨</p>	
١٨٨	<p>﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهِ غَيْرُهُ ﴿ الأعراف: ٥٩</p>	
٢٨٦	<p>﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ ﴿ الأعراف: ٦٤</p>	
٢٢٦	<p>﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّكَ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكَ مِنْ أَرْضِكَ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿ الأعراف: ١٠٩ - ١١١</p>	
٢٣٠	<p>﴿ وَجَازُوا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَىٰ آصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمْسَىٰ آجَعَل لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ</p>	

	<p>﴿ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ وَيَطِلْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٨﴾ قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا ﴾</p> <p>﴿ الأعراف: ١٣٨ - ١٤١ ﴾</p>	
٢٧٢	<p>﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرَ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾</p> <p>﴿ الأعراف: ١٦١ ﴾</p>	
٢٣٥	<p>﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾</p> <p>﴿ الأعراف: ١٨٦ ﴾</p>	٥
٢٦٣	<p>﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاهُ عَلَيْكُمْ أَدْعَاؤُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ ﴾</p> <p>﴿ الأعراف: ١٩٣ ﴾</p>	
٢٦٠، ٢٦١	<p>﴿ أَيْشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاهُ عَلَيْكُمْ أَدْعَاؤُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾</p> <p>﴿ الأعراف: ١٩١ - ١٩٣ ﴾</p>	٥
١٨٢	<p>﴿ وَإِذَا نُنَادَى عَلَيْهِمْ إِيَّاكُمْ قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا ﴾</p> <p>﴿ الأنفال: ٣١ ﴾</p>	
١٦٦	<p>﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾</p> <p>﴿ الأنفال: ٥٤ ﴾</p>	الأنفال
١٩٠	<p>﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ ﴾</p> <p>﴿ والأنفال: ٦٢ ﴾</p>	

١٨١	<p>﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾</p> <p>التوبة: ١٩</p>	
٢٥٣	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ ءَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾</p> <p>التوبة: ٣٤</p>	
٢٠٤	<p>﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾</p> <p>التوبة: ٧٩</p>	
١٨١	<p>﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾</p> <p>التوبة: ٨٠</p>	
١٩٦	<p>﴿ خُذْ مِنْ ءَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾</p> <p>التوبة: ١٠٣</p>	
٢٥٩، ٢٥٠	<p>﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ</p>	

	<p>يَقْنَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْنَلُونَ وَيَقْنَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيعْتِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ التَّيْمُونِ الْعَابِدُونَ الْحَمِيدُونَ السَّاجِدُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ التوبة: ١١١ - ١١٢</p>	
٣٢١	﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ يونس: ٦	
٣٢٠، ٢٥٦	﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ يونس: ٦٥	
٣٢١	﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ يونس: ٦٦	
٣٠٥	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مَبِينٌ ﴾ يونس: ٧٦	
٣٠٤	﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ ﴾ يونس: ٧٧	
٣٠٤	﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ يونس: ٧٨	

٢٦٨	﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ هود: ٢٤	
٢٨٧	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ هود: ٤٠	٩
٢٦٨	﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنِّي أَهْلِي ﴾ هود: ٤٥	٩
١٤٠	﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ هود: ٦٩	
١٤٢	﴿ وَيَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَسِيطٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ ﴾ هود: ٩٣	٩
١٤٨، ١٤٥	﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنْهَىٰ عَنْ نَفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ يوسف: ٣٠	٩
١٠٧، ٨٦ ٣١٨، ١٣٥	﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا ۖ وَآتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ يوسف: ٣١	٩

٢٢١	<p>﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَمْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُبُلَاتٍ حُضِرٍ وَأُخْرَى يَأْسُتُ بِتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءُوسِهِمْ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُوسِ يَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوا أَضْغَنْتُ أَحْلِمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ يوسف: ٤٣ - ٤٤</p>	
٢٢٢	<p>﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَّا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ يوسف: ٤٥</p>	
٢٢١، ٢٢٢	<p>﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدْتُمْ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَدِثْ لَنَا مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ يوسف: ٥١</p>	
١٤٠، ١٤٦، ١٨٥	<p>﴿ وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ يوسف: ٥٣</p>	
٦٩	<p>﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِيَّ وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ يوسف: ٨٦</p>	
٢٠٣، ٢١٥	<p>﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ الرعد: ٧</p>	ر
٢٦٢	<p>﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ الرعد: ٣٩</p>	ر
٥٩، ٢٧٢	<p>﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَدْعِيُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ إبراهيم: ٦</p>	ر

٢٢٤	<p>﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٧﴾ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴿ الحجر: ٥٦ - ٥٨ ﴾</p>	البر
٣٢٠	<p>﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ هُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ نُوَفِّقُهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ النحل: ٣١ - ٣٢ ﴾</p>	الجنة
٢٤١	<p>﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿ النحل: ٣٦ ﴾</p>	الجنة
٢٥٢، ٢٤١	<p>﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ الْإِنْسَانَ اتِّخَانًا إِنَّما هُوَ إِلَهُةٌ وَجِدْ ﴿ النحل: ٥١ ﴾</p>	الجنة
٢٥٦	<p>﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿ النحل: ٥٢ ﴾</p>	الجنة
٢٩٤	<p>﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴿ الإسراء: ١٦ ﴾</p>	الجنة
٨١	<p>﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿ الإسراء: ٣٦ ﴾</p>	الجنة
١٧٥، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٢٥	<p>﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ ﴿ الإسراء: ١٧٥، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٢٥ ﴾</p>	الجنة

٣١٢	<p>خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ الإسراء: ٦١ - ٦٢</p>	
١٩٥	<p>﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ الإسراء: ٨١</p>	
١٦٨	<p>﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سُيْبًا وَلَمَّ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ مريم: ٣ - ٤</p>	س
١٨١	<p>﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ وَإِنْ يُجَهَرِ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ طه: ٥ - ٨</p>	س
١٨٠	<p>﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ طه: ٨</p>	
١٢٥	<p>﴿ وَإِنْ يُجَهَرِ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿٨﴾ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ طه: ٧ - ٩</p>	
٢٢٩، ١٦٧	<p>﴿ فَتَنَزَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴿١٢﴾ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴿١٣﴾ فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوُا صَفَاً وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى ﴿١٤﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِمَّا أَنْ تَلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾ طه: ٦٢ - ٦٥</p>	س

٦٩	{طه: ٧٧}	﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾	
٢٦٧، ٧٦	طه: ٨٢	﴿ وَإِنِّي لَنَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾	
٦٩	طه:	﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾	١١٢
١٦٥، ١٣٥ ٣١٣		﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَذَكَّرُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ﴾ طه: ١٢٠	
١٩٠		﴿ أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾﴾ الأنبياء: ١ - ٢	
٣٠٩، ١٦٧ ٣١٦		﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ الأنبياء: ٣	
٢٤٣، ٢٤٢		﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَشَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴿٨﴾ ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَّشَاءُ ﴿٩﴾﴾ الأنبياء: ٧ - ٩	١١٢
٢٤٣، ٢٤٢		﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾﴾ الأنبياء: ١٠	
١٨٢		﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ الأنبياء: ٢٠	
١٨٩		﴿ لَا يَسْئُرُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ	

	﴿ وَمَا خَلَقَهُمْ ﴾ الأنبياء: ٢٧ - ٢٨	
١٨٢	﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَّا يَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ الأنبياء: ٣٤ - ٣٥	٥
٢٤٣، ٢٤٢، ٢٦٥	﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُنْفِقِينَ ﴾ الأنبياء: ٤٨	
٢٢٥	﴿ قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿٥٩﴾ قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ الأنبياء: ٥٩ - ٦٠	
٢٧٠، ٧١	﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٧ - ٨٨	
١٨٩، ١٩٦، ٢٤٢	﴿ إِنَّكَ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ الحج: ١	
٢٣٧	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن قُرَابٍ ثُمَّ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ لِّنُسَبِّحَنَ لَكُمْ وَنُقَرُّكُمْ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُؤْوَفُ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ بِهِيج ﴾ الحج: ٥	٦

٢٤٢	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنبِئٍ ﴾ الحج: ٨	
١٩١	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ العَذَابُ وَمَن يُنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ الحج: ١٨	
١٢٥	﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ الحج: ٢٢	
٢٦٣	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ الحج: ٦٣	
٣٨	﴿ وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ ﴾ المؤمنون: ٢٧	المؤمنون
٨٠	﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ النور: ٣٥	
١٤١	﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُبْتَغَىٰ فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ النور: ٣٦ - ٣٧	النور
١٨٧	﴿ يَوْمَلَقَىٰ لَيْتِي لَوْ أَنِّي لَمْ أَخَذْ فَلَانَا خَلِيلًا ﴿١٨﴾ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ	الق

	جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا ﴿ الفرقان: ٢٨ - ٢٩	
٦٠	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۖ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿ الفرقان: ٦٨ - ٦٩	
٢٢٨، ٢٢٧	﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿ الشعراء: ٣٤ - ٣٦	
١٧٤	﴿ فَأَلْقَى السِّحْرَ سَاجِدِينَ ﴿٤٦﴾ قَالُوا ءَأَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ الشعراء: ٤٦ - ٤٧	
٢٠٢، ١٧١	﴿ قَالَ ءَأَمْسُرُ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ ۚ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ ۖ وَأَصْلَبَنَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ الشعراء: ٤٩	
١٧٧، ١٣٤ ٢١٠	﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٣﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ - الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣ ١٣٣	
١٧٧، ١٧٣	﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴿١٣٣﴾ وَحَنَّتِ وَعْيُونِ ﴿ الشعراء: ١٣٣ - ١٣٤	
٢٧٦، ١٣٩	﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بِيَايَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿ الشعراء: ١٥٣ - ١٥٤	

الشعراء

<p>٢٧٦، ١٣٩</p>	<p>﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ الشعراء: ١٨٥ - ١٨٦</p>	
<p>٢٩٤</p>	<p>﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾ الشعراء: ٢٠١ - ٢٠٣</p>	
<p>٢٥٥</p>	<p>﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُورٌ أَنْ نُورِكُ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨﴾ يَمْوَسِيٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمْوَسِيٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ ﴾ النمل: ٨ - ١٠</p>	<p>ق</p>
<p>٢١٣</p>	<p>﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونِي بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَهُ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٣٧﴾ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ النمل: ٣٦ - ٣٨</p>	<p>ق</p>
<p>١٢٤</p>	<p>﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ {القصص: ٨}</p>	<p>ق</p>
<p>٣١٣، ٢٣٠</p>	<p>﴿ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ القصص: ١٥ - ١٧</p>	<p>ق</p>

٢٣٦	<p>﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ﴿٤٤﴾ وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾</p> <p>القصص: ٤٤ - ٤٥</p>	
٥٣	<p>﴿ وَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ القصص: ٥١</p>	
٣١٩ ، ١٩٥	<p>﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ القصص: ٨٨</p>	
١٩٩ ، ١٤٨	<p>﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ العنكبوت: ١٢</p>	
٦٨	<p>﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ العنكبوت: ١٥</p>	
٢٣٤	<p>﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ العنكبوت: ١٩</p>	
٢٣٤	<p>﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ العنكبوت: ٢٠</p>	

١٧٣	﴿ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٦﴾ الروم: ٦ - ٧	الروم
٢٦٣	﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ الروم: ٣٣	
١٧٦	﴿ وَإِذَا نُتِلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۗ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٧﴾ لقمان: ٧	لقمان
١٧٨	﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۗ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ النَّبِيِّ تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۗ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۗ ﴿٤﴾ الأحزاب: ٤	الأحزاب
٢٥٧، ١٣٦	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ۗ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾ الأحزاب: ٧	
٢٩٥	﴿ يَلْبَسَاءُ النَّبِيِّ لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ۗ إِنَّ أَنْفِيَتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ الأحزاب: ٣٢	
٢٩٦	﴿ تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّئُ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ ۗ وَمَنْ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴿٥١﴾ الأحزاب: ٥١	
٢٠٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ	

	<p>غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَعِجِبُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجِبُ مِنَ الْحَقِّ ﴿٥٣﴾ الأحزاب: ٥٣</p>	
٢٤٦	<p>﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٥٧﴾ ﴾ الأحزاب: ٥٧</p>	
١٤٤	<p>﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا انْتَحَنُ صُدُودُنَا عَنْ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ شَجِرِيمِينَ ﴿٣٣﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرٌ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ ﴿٣٢﴾ سبأ: ٣٢ - ٣٣</p>	٣٣
٣٠٣	<p>﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ فاطر: ٣</p>	فاطر
٢٥٥	<p>﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ فاطر: ٢٨</p>	
٦٩	<p>﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ فاطر: ٣٥</p>	فاطر
٨٢	<p>﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ يس: ٢ - ٣</p>	٢٠
١٧٢، ١٣٤، ٣٠٧	<p>﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْقُومُ الْمُتَسَلِّمِينَ ﴿٢٠﴾</p>	

	أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿يس: ٢٠ - ٢١﴾	
٢١٦	﴿قَالُوا يَتَوَلَّوْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿يس: ٥٢﴾﴾	
٢٥٤	﴿فَالْيَوْمَ لَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿يس: ٥٤﴾﴾	
٢٤٨، ٢٤٧	﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونٍ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِفُونَ ﴿٥٦﴾ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَهُمْ مَا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾ وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿يس: ٥٥ - ٥٩﴾﴾	
١٨٣	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴿يس: ٦٩﴾﴾	
٢٥٧	﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿يس: ٧٦﴾﴾	
٣٠٢، ٢١٠، ٨٥	﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴿٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿الصفات: ٧ - ٨﴾﴾	الصفات
٢١٣	﴿قَالَ فَخَرِّجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَحِيمٌ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْني إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿ص ٧٧-٨٠﴾﴾	

٣١٧	﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ الصفات: ٧٨ - ٧٩	
٢٤٩	﴿ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ ص: ١٨	١
٥٤	﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُمْ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ﴾ ص: ٢٠	
٢٤٩	﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُمْ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ﴿٢٠﴾ وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ سُورُوا بِالْمِحْرَابِ ﴾ ص: ٢٠ - ٢١	١
١٦٩	بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴿٢٣﴾ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾ ص: ٢٢ - ٢٣ {	
١٤١	﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ص: ٣٠	
٣١٣	﴿ قَالَ فَخَرِّجْ مِنْهَا فِئَاكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْني إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ ص: ٧٧ - ٨١	١
٢٦٦، ٧٥	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ الزمر: ٦	١
٧٦	﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا ﴿٣٠﴾ ﴾ فصلت: ٣٠	١
٢٠٤	﴿ وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ فصلت: ٣٤	١

٣٠٨	﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فصلت: ٤٣	
٦٨	﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ الشورى: ٣	الشورى
٧٣	﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ {الشورى: ٢٤}	
٢٨٨	﴿ أَوْ يُوقِنَنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٢٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِصِينٍ ﴾ الشورى: ٣٤ - ٣٥	
١٧٥	﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الجاثية: ٢٨	الجاثية
٣٠٩	﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنظَنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ الجاثية: ٣٢	
٢٤٥، ٢٠٧، ٦٩	﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَانقُوا اللَّهَ ۗ ﴾ الحجرات: ١	
٢٠٧	﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾ الحجرات: ٢	

٢٩٥	<p>﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ الحجرات: ١٣</p>	
٨١	<p>﴿ هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَالِ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ الذاريات: ٢٤ - ٢٥</p>	الذاريات
١٤٥	<p>﴿ هَلْ أَنْتَ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (٢٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ عَلَيْنَا قَالِ سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (٢٥) فَرَاغَ إِلَيْكَ أَهْلِيهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ ﴾ (٢٦) فَقرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ (٢٧) فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ الذاريات: ٢٤ - ٢٨</p>	
١٨٣	<p>﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ النجم: ٣ - ٤</p>	النجم
١١٧، ٨٨	<p>﴿ الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ الرحمن: ١ - ٤</p>	الرحمن
٢٣٥، ١٥٦	<p>﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ الحديد: ٣</p>	
٢٤٩	<p>﴿ إِنَّ الْمُضْذِقِينَ وَالْمُضْذِقَاتِ وَأَفْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ الحديد: ١٨</p>	الحديد
٦٨	<p>﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النَّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ الحديد: ٢٦</p>	الحديد

١٩٠	<p>﴿ لَا يُقْنِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحْصَنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَلِهِ جَدْرٍ بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ ﴾</p> <p>﴿ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾</p> <p>الحشر: ١٤</p>	الحشر
٣١٠، ١٧٠	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَآبِيَغَاءِ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ الممتحنة: ١</p>	الممتحنة
١٨٠	<p>﴿ لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْنِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ٨ ﴿ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ٩ الممتحنة: ٨ - ٩</p>	الممتحنة
١٩١	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ الممتحنة: ١٠</p>	
٣١٧، ٢٤٦، ٨٢	<p>﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَىٰ بَعْضِكُمْ نَجِيحِكُمْ مِنَ غَلَابِ الْعِمِّ ﴾ ١٠ ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ١١ - ١٠ الصَّف: ١١ - ١٠</p>	

٢٤٦	﴿ وَأَخْرَىٰ مُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَيَسِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الصف: ١٣	
٢٥٨، ١٥٦	﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مَسَامِلَ مَثُومَاتٍ لَّيِّنَاتٍ تَبَيَّنَ عَلَيْهِنَّ سَبْعَاتٍ سَخَّخَتْ تَيْبَتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ التحريم: ٥	التَّوْبَةُ
٢٦٨، ٧٦	﴿ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا ۗ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا ﴾ المدثر: ١٩ - ٢٠	الْمَد
٥٤، ٥٣	﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِالْمُرْسَلِ ﴾ الطارق: ١٣ - ١٤	الطَّارِق
١٨٢	﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤِيًا ﴾ الطارق: ١٧	
٢٥٥	﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الْآيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ الغاشية: ١٧ - ٢٠	الْغَاشِيَةُ
٢٦٨	﴿ فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ البلد: ١١	الْبَلَد
٢٦٨	﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ البلد: ١٧	

الصفحة	الشاهد
٢٩٥	" ألا لا فضل لعربي على عجمي و لا لعجمي على عربي... "
٢٨٥	" إن قوما يأتوننا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟... "
٢٩٩	كانت قريش ومن دان دينها يقفون بيوم عرفة في المزدلفة وكانوا يسمون الحمس.
٢٧	إذا شق برد شق بالبرد مثله دوليك حتى كلنا غير لابس
٥٣	إذا اتَّصَلَتْ قَالَتْ لِيَكْرِ بْنِ وائِلٍ وَبِكْرٌ سَبَبَتْهَا وَالْأَنْوْفُ رَوَاغِمٌ
٥٩	ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخولنا وهم بنو الأعمام
٧٩، ٩٦،	تولوا بغيته فكان بينا تهيبني ففاجأني اغتياالا
٢٩٨	فكان مسير عيسهم زميلا وسير الدمع إثرهم انهماالا
٩٠	إن العيون التي في طرفها حور قتلنا ثم لم يحيين قتلانا يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خلق الله إنسانا
١٢١، ١٩٤	وقال رائدهم: أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار
١٢٣، ٢٢٠	ملكته حبلى ولكنه ألقاه من زهد على غاربي وقال إني في الهوى كاذب أنتقم الله من الكاذب
١٢٧	لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم
١٢٧	قف الديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم
١٢٧	جللا كما بي فليك التبريح أغذاء ذا الرشاء الأغن الشيخ !؟

١٣٥	قد بينت لكم بنية ات زنادكم ورية	أبنى إن أهلك فإني وجعلتكم أبناء ساد
١٣٧	صدقوا ولكن غمرتي لا تتجلي	زعم العواذل أنى في غمرة
١٣٧	بالقادسية قلن لج و زلت	كذب العواذل لو رأين مناخها
١٣٨	عفا من بعد أحوالي عسوف الويل هطال	عرفت المنزل الخالي عفاه كل حنان
١٤٥ ، ١٣٩	سهر دائم وحزن طويل	قال لي: كيف أنت قلت: عليل
١٣٩	عفاه من حدا بهم وساقا	وما عفت الرياح له محلا
١٣٩	لهم إلف وليس لكم إلاف	زعمتم أن إخوتكم قريشا
١٩٧ ، ١٤٦	بدلا أراها في الظلام تهيم	وتظن سلمى أنني ابغي بها
٢٧٩	مما يثبت الود في فؤاد الكريم	كيف أصبحت كيف أمسيت

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٦	ملخص الدراسة بالعربية	١
٨	ملخص الدراسة بالإنجليزية	
١١	كلمة الشكر	١-١
١٢	المقدمة	٢-١
١٩	الدراسات السابقة	٣-١
٢٥	التمهيد	٢
٢٦	التعريف بالمصطلح	١-٢
٢٦	التداولية (Pragmatic) لغة	٢-٢
٢٨	التداولية (Pragmatic) اصطلاحا	٣-٢
٣١	علاقة التداولية بالبلاغة	٤-٢
٣٥	أشهر المفاهيم التداولية المستعملة في الدراسة	٥-٢
٣٥	الافتراض السابق (presupposition)	٦-٢
٣٤	الأفعال الكلامية Speech act	٧-٢
٣٧	الفعل اللفظي (elocutionary act)	٨-٢
٣٧	الفعل الإنجازي (performance act)	٩-٢
٣٧	الفعل التأثيري perlocutinary act	١٠-٢

٣٨	مبدأ الملاءمة	١١-٢
٣٩	Conversational implicature الاستلزام التخاطبي	١٢-٢
٤١	أنواع الاستلزمات الخطابية	١٣-٢
٤١	الاستلزمات الخطابية الوضعية وغير الوضعية	١٥-٢
٤٢	الاستلزمات الخطابية المحادثية وغير المحادثية	١٦-٢
٤٢	Quantity مبدأ الكم	١٧-٢
٤٢	Quality مبدأ الكيف	١٨-٢
٤٤	Relevance مبدأ المناسبة	١٩-٢
٤٤	Manner مبدأ الطريقة	٢٠-٢
٤٥	الاستلزمات الخطابية المعممة والمخصصة	٢١-٢
٤٧	مقاييس التميز بين الاستلزمات الخطابية	٢٢-٢
٥٠	الفصل الأول : مصطلح الفصل والوصل	٣
٥١	توطئة	١-٣
٥٥	المبحث الأول: مصطلح الفصل والوصل ومجاله في البلاغة	٢-٣
٥٥	الفصل والوصل لغة:	-
٥٥	الفصل والوصل اصطلاحا	-
٥٥	أهمية المصطلح ومراحل تطوره	-
٥٥	أهميته	-
٥٨	مراحل تطوره	-

٦٣	مجال الظاهرة في الدرس البلاغي	-
٦٧	المبحث الثاني: الإشكال التداولي في الواو والجمل التي لا محل لها من الإعراب.	٣-٣
٦٧	توطئة	-
٦٨	الإشكال في الواو، وعلاقته بالاستلزام	-
٧٦	الإشكال في العطف بالفاء وثم من أحرف العطف	-
٨٠	الإشكال في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وعلاقته بالاستلزام	٤-٣
٨٧	الإشكال في المفرد والجمل التي لها محل من الإعراب	-
٨٩	تخصيص عبد القاهر للجملة التي لا محل لها من الإعراب	-
٩٢	المبحث الثالث: التعريف الإجرائي للظاهرة من وجهة تداولية	-
٩٢	عيوب تعريفات البلاغيين بالظاهرة	-
٩٤	التعريف الإجرائي	-
٩٤	مقتضيات التعريف الإجرائي	-
٩٥	مجال الظاهرة في الدراسة الحالية	-
١٠١	الفصل الثاني: المبادئ التداولية للفصل والوصل	٤
١٠٢	توطئة	١-٤
١٠٤	المبحث الأول: قوانين الظاهرة عند الجرجاني ومقاصدها التداولية	٢-٤
١٠٤	قوانين الظاهرة عند عبد القاهر	-
١٠٥	أصول قوانين الظاهرة	-

١٠٩	المقاصد التداولية لقوانين الفصل والوصل	-
١١٦	المبحث الثاني: تفصيلات البلاغيين لقوانين الفصل والوصل	٣-٤
١١٦	الفصل بين الجمل التي لها محل من الإعراب	-
١١٦	التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف	-
١١٨	الفصل لعدم الاشتراك في الحكم الإعرابي	-
١١٨	الفصل لعدم الاشتراك في القيد	-
١٢١	الفصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب	-
١٢١	الفصل للانقطاع التام	-
١٢١	الاختلاف في الخبر والإنشاء	-
١٢٦	انعدام المناسبة	-
١٣٠	الفصل للاتصال التام	-
١٣٧	شبه كمال الاتصال	-
١٤٧	شبه كمال الانقطاع	٤-٤
١٥٠	الوصل بين الجمل	٥-٤
١٥٣	المبحث الثالث: المبادئ التداولية للفصل والوصل في الدراسة الحالية	
١٦٢	الفصل الثالث: الاستلزامات الخطابية المبررة لعلائق الفصل والوصل	٥
١٦٣	توطئة	١-٥
١٦٤	المبحث الأول: الاستلزامات الخطابية للاتصال للغاية في القرآن الكريم	٢-٥
١٦٤	عطف البيان، أو ذيل التوضيح	-

١٧٠	ذيل التعديل	-
١٧٥	التوكيد	-
١٨٣	الاستئناف البياني	-
١٩٣	المبحث الثاني: الانقطاع التام واستلزاماته التخاطبية	٣-٥
١٩٣	الاستقلال وعدم التناظر في نوع الفعل الخطابي	-
٢٠٦	الاستقلال وعدم التناظر في محور الخطاب أو علم الخطاب	-
٢١٠	الاستقلال وعدم التماثل في القيد أو قائل الخطاب	-
٢١٨	كون الجملة الثانية نقلة في الخطاب	-
٢١٧	الانتقال من الحوار الجانبي إلى الحوار العلني	-
٢٣٢	المبحث الثالث: الاستلزمات الخطابية للخروقات الخطابية لمبدأ العطف	٤-٥
٢٣٢	توطئة	-
٢٣٣	عطف مضمون جملة على مضمون جملة .	-
٢٣٧	عطف قصة على قصة	-
٢٤٣	التأثيرات التداولية الناتجة عن العطف	-
٢٤٤	التأثير الأحادي الجانبي	-
٢٥٠	التأثير المتبادل	-
٢٥٥	منع توهم غير المراد	-
٢٥٩	الإشارة إلى معنى زائد غير العطف	-
٢٦٠	التجدد والحدوث	-

٢٦٥	الإشارة إلى الحذف	-
٢٦٦	الاعتناء بالمعطوف	-
٢٦٨	الإشارة إلى المجاز المرسل	-
٢٦٩	الإشارة إلى التقديم	-
٢٧٠	الاقتصاد اللغوي	-
٢٧٠	الإشارة إلى الجنس	-
٢٧٦	الفصل الرابع: الاستلزمات المحتملة والحاصلة لظاهرة الفصل والوصل	٦
٢٧٧	توطئة	١-٦
٢٨٠	المبحث الأول: الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل	٢-٦
٢٨٠	توطئة	-
٢٨١	الاستلزمات المحتملة والحاصلة للوصل بالواو	-
٢٩٣	الاستلزمات المحتملة والحاصل للفاء وثم من أحرف العطف	-
٣٠٢	المبحث الثاني: الاستلزمات المحتملة والحاصلة للفصل في القرآن الكريم	٣-٦
٣٢٣	الخاتمة	٧
٣٢٩	الفهارس	٨
٣٢٩	فهرس المصادر والمراجع	١-٨
٣٤٥	فهرس الشواهد القرآنية	٢-٨
٣٧٩	فهرس المأثور والشعر	٣-٨
٣٨١	فهرس الموضوعات	٤-٨